الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم

دراسة نظرية تطبيقية

التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة

الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت



دراسة نظرية تطبيقية

التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة

تأليف

دكتور/ عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي

المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة





شركة أبناء شريف الأنصاري

للطباعة والنشر والتوزيع

صيدا . بيروت . لبنان

• المكتبة العصرية

الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• الدار النموذجية

الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية

بولفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١

تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١

صيدا - لبنان

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

Copyright© all rights reserved

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لا يجوز نسخ او تسجيل أو إستعمال اي جزء من هذا الكتاب سواء كانت تصويرية أم الكترونية ام تسجيلية دون إذن خطي من الناشر.

E. Mail

alassrya@terra.net.lb

alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953 - 435-67-7

إهــــــداء

إلى الكريم أبى

وإلى الكريمة أمى

إلى من غذى قلبى وعقلى نورًا وحكمة من آيات الله

وإلى من غذتنى بحنانها ولبانها

إلى هذين الكريمين أهدى جنى اليدين

فاللهم أخلصه لك وانفع به عبادك

اللهم وانفع به والدى وارحمهما كما ربيانى صغيرًا.







الحمد لله الذى علم القرآن، وخلق الإنسان، وعلمه البيان، وأصلى وأسلم على أفصح الخلق لسانا، وأبلغهم بيانا، وعلى آله وصحبه الطيبين، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإن هذه الرسالة تتناول جانبا دقيقا من جوانب الإعجاز القرآنى الذى لا نكاد نجد فيه إلا إشارات عابرة للسابقين، مما يجعل لهذه الرسالة قيمتها التى ترجع إلى كونها أول بحث فى هذا الباب يحاول استجلاء أسرار الصيغ فى أغلب القوالب القرآنية المعجزة. ونستطيع أن ندرك مدى أهمية هذا البحث إذا ما عرفنا أن إشارات السابقين فى هذا الباب قد تركزت فى أغلبها حول التفريق بين دلالة الاسم والفعل على العموم دون تتبع الدلالات الفنية الدقيقة لما يتفرع على الاسم والفعل من صيغ كثيرة عديدة كاسم الفاعل واسم المفعول واسم المرة واسم الهيئة وصيغ الإفراد والجمع، فضلا عما للفعل من صيغ كثيرة عديدة تؤدى دوراً كبيرا فى تحقيق مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذى جعله البلاغيون معيارًا للبلاغة.

وهذا البحث الذى بين يدى القارئ كان فى أصله الذى نلت به درجة الدكتوراه- غير مقصور على الصيغ فى القرآن الكريم وحده ، بل كان دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغى لصيغة الكلمة على العموم، ولذا فقد قرنت فيه بين النماذج الشعرية من مختلف العصور ولكن لمحبة منى وشغف بكتاب الله تعالى وجدت أن النماذج القرآنية قد غلبت على النماذج الشعرية ، بما أوحى لى أن تكون هذه الرسالة رسالة فى الإعجاز الصرفى للقرآن الكريم.

ورأيت أن ما ذكرته من النماذج الشعرية فى هذه الرسالة لا يضرّ بها، بل لعله يكون من أهم الأسباب التى تدلل على هذا الإعجاز وتؤكده ، لما يرى القارئ من بون شاسع عظيم فى التوظيف البلاغى لتلك الصيغ بين القرآن الكريم والنماذج الشعرية .

وقد مهدت لتلك الرسالة ببعض المباحث اللغوية المهمة التي قد يتخطاها القارئ العادى لينفذ سريعاً إلى المباحث التطبيقية الزاخرة بالتطبيقات القرآنية المعجزة ، والتطبيقات الشعرية الرائعة. والمباحث التمهيدية التى قدمت بها بين يدى هذا البحث كاشفاً عن معنى الصيغة وطبيعة دلالتها.

والله أسأل أن يجعل هذا البحث لبنة في صرح الإعجاز القرآني المجيد، وأن يدرجني به في سجل أهليه وخاصته(*) وأن يهدى به من يشاء من عباده؛ إنه مولى ذلك، وإنه على كل شيء قدير.

عبد الحميد هنداوي

(*) في الحديث عن النبي ﷺ "إن لله من عباده أهلين وخاصة، قالوا من هم يارسول؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته".



بين يدى البحث

من خصائص العربية التى عدها العلماء لها ما تمتاز به من اتساع الأبنية، وكثرة الصيغ التى تستوعب المعانى التي يمكن أن تجيش بها نفس إنسان فى وقت من الأوقات ولما كان التصريف هو سبيل الوصول إلى تلك الصيغ فقد قالوا: " أما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم"[1]

ويعلل ابن فارس لتلك المقولة بأمثلة كثيرة تكشف عن فائدة التصريف في التمييز بين المعانى التى تتحول بتصريف صيغها من الضد إلى الضد: " يقال: القاسط للجائر، والمقسط للعادل، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل ..."[2]

وثمة قصة وقعت لعمرو بن عبيد المعتزلى مع أبى عمرو بن العلاء تكشف عن التفات علماء اللغة القدامى لخطورة أمر الصيغ، والخلط بين بعضها وعدم التفريق الدقيق بين دلالاتها، فقد أشارت المصادر إلى وفود أبى عثمان عمرو بن عبيد المعتزلى على أبى عمرو بن العلاء يسأله قائلا:" يا أبا عمرو: أيخلف الله وعده؟ قال أبو عمرو: لا. قال عمرو: أفرأيت من وعده الله على عمل عقابا، أيخلف الله وعده؟ فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد "[3]

فعمرو بن عبيد هنا- إن صحت الرواية- قد أخطأ هنا التفريق بين الصيغتين فالوعد مصدر(وعد) ، أما الوعيد فهو مصدر(أوعد) ، فالصيغة الأولى مصدر ثلاثي، والثانية صيغة مصدر رباعي.

والخلط بين الصيغتين ومصدريهما قد أدى إلى الانتقال من الضد إلى الضد، وهذا المعنى الضدى هو ما يستفاد من المعنى الصيفي للكلمة، وفى اللغة نظائر كثيرة تنقل الصيغة فيها

---

(١) السيوطى - المزهر ١/٣٣٠ نقلا عن ابن فارس. ويلاحظ أن التصريف الذى يعنيه ابن فارس هنا يدخل فيه الصياغة وغيرها من موضوعات الصرف.

(٢) السابق.

(٣) الزبيدى - طبقات النحويين واللغويين ٣٩، والزجاجى - مجالس العلماء ٦٢.

الكلمة من الضد إلى الضد كما في (قسط) و(أقسط)، و(حنث) و(تحنث)، و (أثم) و(تأثم)..الخ مع اختلاف أنواع الصيغ الممثل بها.

ويذكر السيوطي كذلك كلاما عن أبي حيان يدلنا على مدى الدور الذى تلعبه الصيغ في التعبير عن المعاني التي لا تكاد تتناهي، والتي لولا الصيغ لضاقت اللغة عنها.

يقول أبو حيان:" وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهي؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب؛ لمنافاتهما لهما؛ لضاق الأمر جدا، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين (معتق) و(معتق) بحركة واحدة حصل بها تميز بين ضدين"[1]

وهذا كله يدلنا على خطورة أمر الصيغ إذ إن الخطأ فيها يحول المعنى من الضد إلى الضد.

فضلا عن أن الصيغ لا تكلفنا مادة جديدة بل يأتي المعنى الوظيفي للصيغة محمولا على المادة متراكبا مع الدلالة المعجمية أو اللفظية على حد تعبير ابن جني وذلك عن طريق صورة اللفظ التي تتلبس به لتعطي للكلمة صيغتها ومن ثم معناها الوظيفي. فضلا عن أن المعاني الوظيفية ذاتها تتعدد وتتراكب للصيغة الواحدة في الوقت الواحد في السياق الواحد كما سيكشف عنه البحث في حينه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصيغة الواحدة قد تشترك بين عدة معان وظيفية، تجعل للكلمة الواحدة وجوها متعددة من الدلالة، وظلالا إيحائية، تعمل على إثراء المعاني الفنية التي يريد المبدع أن يعبر عنها، وهذه ظاهرة أخرى غير الظاهرة السابقة كشف عنها البحث واصطلح على تسميتها بالاشتراك الصيغي أو تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة.

فضلا عن هذا كله، فقد أشاد الباحثون بدور آخر تلعبه الصيغة لا يقل عما ذكرناه آنفا ألا وهو تمييز الكلم في السياق، وتفصيله وإحكامه، ووضع الحدود الفاصلة بينها.

ولذا قرر الباحثون في علم اللغة والصرف أن " اللغة العربية محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ الصرفية؛ لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق، وتشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذى يمكن به أن تحدد الكلمات.

---

(١) انظر: المزهر ١/٣٤٧.

والباحثون في لغات غير لغاتهم يعانون التعب والمشقة اللذين يجدونهما في سبيل هذا التحديد، فيعمدون إلى كل الوسائل الممكنة يستخدمونها في هذا الغرض، ويظهر القسر والعسف في استخدامها واضحا، فأما اتخاذ الصيغة الصرفية أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السياق، فميزة للغة العربية من كبريات ميزاتها التي تفاخر بها"[1].

ويقرر ذلك باحث آخر فيقول:" والميزة الحقة التي تذكر للغة العربية في مقابل غيرها من اللغات ليست أفضليتها في اعتمادها على القوالب للتعبير عن المعاني الوظيفية في مقابل اعتماد غيرها على العناصر الصرفية غير القالبية، للتعبير عن تلك المعاني، وإنما الفضل الحق لتلك الظاهرة الصرفية يكمن في اتخاذ العربية للقوالب والأبنية وسيلة حاسمة للحدود بين الكلمات في السياق"[2].

وهذه الحقيقة قد فطن إليها علماؤنا القدامى فبينوا أن" كل لفظ له معنى لغوى يفهم من مادة تركيبه، ومعنى صيغي وهو ما يفهم من هيئته، أي: حركاته وسكناته وترتيب حروفه؛ لأن الصيغة اسم من المصوغ الذى يدل على التصرف في الهيئة لا في المادة؛ فالمفهوم من حروف (ضرب) استعمال آلة التأديب في محل قابل له، ومن هيئته وقوع ذلك الفعل في الزمان الماضي، وتوحيد المسند إليه وتذكيره وغير ذلك"[3].

ولعل هذا يؤكد ما ذكره الباحثون المحدثون من الميزة التي تمتاز بها اللغة العربية بتلك الصيغ التي تقوم بدور وضع الحدود بين الكلمات، وذلك لما يمتاز به كل لفظ من ألفاظ اللغة من استقلاليته بصيغته ومعناه الوظيفي فضلا عن معناه المعجمي.

وإذا كان الدور الذى تلعبه الصيغة على هذا القدر من الأهمية، فإننا نؤمل أن يكشف البحث في صفحاته المقبلة عن الأسس الفنية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة والتي يمكن أن تسهم في خدمة البحوث البلاغية والنقدية للأدب العربي في كافة عصوره.

---

(١) د/ تمام حسان – مناهج البحث في اللغة ص١٧٦ ط س ١٩٥٥، وانظر أيضًا في أهمية الصيغ د/ محمود السعران – علم اللغة ص٢٤٩ – ٢٥٠ ط دار المعارف س١٩٦٢، د/ أحمد المتوكل من البنية الحملية إلى البنية المكونية – دار الثقافة – الدار البيضاء ص١٦٣.

(٢) د/ أحمد عبد العظيم – الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية – دكتوراة – دار العلوم رقم ١٧٤، ص٢١٢.

(٣) انظر: أبو البقاء الكفوى – الكليات ص٧١٥ – ٧١٦.

"فلا شك أن الناقد المعاصر سوف يجد في دراسة الألفاظ ضروبا من القيم الفنية التى تبنى على الفروق القائمة بينها فى البنية الصرفية، وطبيعة اللواحق والسوابق، والظلال الدلالية السياقية والإيحائية والقيم الإيقاعية والموسيقية يقف بها على نتائج طريفة ومؤثرة فى صوغ الأحكام"[1].

وذلك أن الاختيار الفنى لتلك الصيغ من قبل المبدع، وكذلك ما يقوم به من تكرار لبعض الصيغ، أو عدول فني مقصود عن صيغ يقتضيها السياق إلى صيغ أخر يراها أكثر مناسبة؛ كل ذلك يحدث بلا شك نوعا من الإثارة ولفت الذهن للمتلقى ناقدا كان أو غير ناقد.

وإذا كان التحليل اللغوى يهتم بتمييز تلك العناصر الثلاثة: الصوت واللفظة المفردة وعامل الصيغة[2]؛ فإننا نقرر أن ما يبحث عنه الناقد والبلاغى أمر وراء الخطأ والصواب.

فإذا كان اهتمام الصرفى يقف عند ما يجوز وما لا يجوز استخدامه من الصيغ للدلالة على معان بعينها، بمعنى أن وظيفة الصرفى تقف عند حدود بيان الصيغ الدالة على كل معنى من المعانى؛ بحيث يكون التعبير واقعا فى دائرة الصواب وفق ما تواضع عليه العرب- فلا شك أن اهتمام البلاغى والناقد وراء ذلك كله. فالمفاضلة بين تلك الصيغ، والتخير الفنى لإحدى الصيغ التى يصلح أن يعبر بها جميعا عن المعنى المراد مع وقوعها فى دائرة الصواب، إنما هو وظيفة البلاغى والناقد الفني خاصة، ولذلك " لم يهتم البلاغيون بالصيغ أو القوالب الصرفية فى ذاتها، فتحديد تلك الصيغ، وبيان وظائفها، وتوضيح الفروق التى تميز بينها فى تأدية تلك الوظائف، كل أولئك أمور قد تكفل بها ونهض بأدائها علم النحو، وإنما اهتم البلاغيون بالمزايا التى تنبثق عن استثمار تلك الفروق وتوظيفها فى الأسلوب الفنى، فتأمل تحليلاتهم للأساليب يكشف بوضوح عن أن الصيغة لا تكتسب المزية فى نظرهم إلا إذا كانت هناك صيغة أخرى صالحة لأداء وظيفتها (العامة) من جهة، وقاصرة عن أداء ما تؤديه فى سياقها الخاص من جهة أخرى. ومن ثم كانت المقارنة بين الصيغتين الأصلية (أو المنتقاة) والبديلة (أو المفترضة) هى المنهج الذى سار عليه البلاغيون فى تحليل مزية الأولى[3].

---

(١) د/ صلاح رزق - أدبية النص ص٢١٧ - ٢١٨ - دار الثقافة العربية.

(٢) لانسون - منهج البحث فى اللغة - ص٨٠ ت د/ محمد مندور - بيروت دار العلم للملايين.

(٣) انظر د/ حسن طبل - المعنى فى البلاغة العربية ص٢٢٩ - ٢٣٠.

فبالوقوف على الدلالات الدقيقة للصيغ نستطيع أن نقف على الفروق الفنية الدقيقة بين المعاني مما يفيد أكثر الإفادة في التوظيف البلاغي لتلك الصيغ في سياقاتها التي تطابق بها مقتضى الحال، أيا كان ذلك الحال- حال المخاطب أو حال المتكلم وفي رأيي أن هذا هو ما يحتاج منا بذل جهد كبير في الوقوف على تلك الصيغ في سياقاتها ونماذجها التطبيقية حتى نستطيع الوقوف على طبيعة الدور الذي تلعبه تلك الصيغ من الناحية الفنية، وهذا هو ما سوف يضطلع هذا البحث بأعبائه في صفحاته التالية.

وقد لفتني إلى دراسة هذا الموضوع نماذج رفيعة عالية من التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، جلاها المفسرون لكتاب الله تعالى، وَشُرَّاحُ الحديث النبوي، وَشُرَّاحُ الدواوين الشعرية المختلفة.

وقد تجاوزت هذه المصادر حدود ما وقفت عنده كتب البلاغة النظرية في هذا الباب من التفريق بين دلالة كل من الاسم والفعل على العموم إلى ما يندرج تحت هذين النوعين من أنواع عديدة من الصيغ تتميز بدلالاتها الفنية الرائعة والجديرة بتتبعها في سياقاتها المختلفة ليتعمق إحساسنا بالقيمة الفنية لتلك الصيغ التي أهملتها كتب البلاغة النظرية، أو وقفت عند بعضها وقفة عابرة في مبحث الفصاحة، أو في بعض مباحث علم المعاني، جعلت بعض الدارسين المعاصرين يغمطون تلك الدراسات حقها حيث يقول: "وإذا أردنا آخر الأمر أن نصور موقف المتقدمين من فاعلية البناء الصرفي تصويرا موجزا فلنقل: إن هؤلاء لم يكن لديهم في فهم جماليات البناء الصرفي مكان ملحوظ، ولم تكن لديهم فكرة واضحة أو مقنعة حول إقامة أصول متفق عليها للتذوق الأدبي أو الكشف الفني العميق"[1]. ومن ثم فقد حاول البحث أن يكشف عن الجهود السابقة في هذا المجال، كما حاول كذلك رصد العديد من تلك الصيغ في سياقات رفيعة متعددة من القرآن الكريم ومختار الشعر في مختلف العصور، مع الكشف في الوقت نفسه عن الأسس الفنية التي كانت وراء هذا التوظيف الفني والبلاغي لتلك الصيغ.

ومن ثم كان عنوان البحث هو:

التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة
دراسة نظرية تطبيقية

---

(١) د/ تامر سلوم - نظرية اللغة والجمال في النقد العربي - دار الحوار - ط١ - ١٩٨٣م - ص٩٧.

وأشير هنا إلى بعض ما صادفه البحث من صعوبات، لعل أشدها: ندرة الدراسات البلاغية والنقدية فى هذا المجال؛ فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من اقتضاب البحث البلاغى فى الدراسات القديمة؛ فإننا نجد أن الدراسات الحديثة ليست أحسن حالا فى هذا المجال من الدراسات القديمة؛ إلا أننى قد وجدت بعض إشارات سريعة فى الدراسات المعاصرة إلى التوظيف الفنى أو البلاغى لصيغة الكلمة، منها:

١- دراسة للدكتور/ تامر سلوم، بعنوان: نظرية اللغة والجمال فى النقد العربى- دار الحوار- ط ١- ١٩٨٣م، وقد تضمنت إشارة سريعة فى أحد مباحث الكتاب عن فاعلية البناء الصرفى، من ص ٩٨ إلى ص ١١٠ .

٢- دراسة للدكتور/ مصطفى السعدنى، بعنوان: البنيات الأسلوبية فى لغة الشعر العربى الحديث -ط منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٧م حيث تعرض فيه للتكرار فى الصيغ من ص ١٤٧ إلى ص ١٦٠، وخصص من ذلك ثلاث صفحات فقط، من ص ١٥٧إلى ص ١٦٠ للصيغ المشتقة وهى التى تدخل فى إطار الصيغ فى بحثنا هذا.

٣- دراسة للدكتور/ حسن طبل، بعنوان: أسلوب الالتفات فى البلاغة القرآنية- ط١- ١٤١١ هـ- ١٩٩٠م. وقد أولى الصيغ اهتماما واضحا حيث خصص لها - فى المبحث الأول من الفصل الثالث- دراسة تطبيقية من ص ٦٤ إلى ص ١٢٩.

٤- وثمة دراسة رابعة صدرت أثناء كتابة البحث وانتفعت بها كذلك، وقد جاءت خالصة لدراسة الصيغ بخلاف سابقاتها، وهى:

٥- دراسة للدكتور/ محمد أمين الخضرى، بعنوان: الإعجاز البلاغى فى صيغ الألفاظ- دراسة تحليلية للإفراد والجمع فى القرآن. مطبعة الحسين الإسلامية- خلف الجامع الأزهر ط١- ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.

وهى، وإن كانت دراسة جيدة فى بابها؛ فإنها قد وقفت عند حدود صيغ الإفراد والجمع، كما هو واضح من عنوانها.

هذا وثمة دراسات عديدة فى مجال الدراسات الصرفية والبحث اللغوى عامة قد انتفع البحث بها وأشرت إليها فى قائمة المراجع، ولكنها بطبيعة دراستها لم تعرج على القيمة الفنية أو البلاغية للصيغ التى تعرضت لدراستها أو إحصائها، سواء فى القرآن الكريم أو الشعر العربى.

وقد جاءت خطة البحث كالتالى:

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول:

المقدمة:

تحدثت فيها عن أهمية دراسة الصيغة، مع إلقاء الضوء على ما لدراسة الصيغ من دور هام في إثراء البحث البلاغي.

التمهيد:

تحدثت فيه عن صيغة الكلمة: معناها وحدودها؛ وذلك بغرض تحديد الإطار الذى سيدور البحث في مجاله.

الفصل الأول: طبيعة الدلالة فى صيغة الكلمة:

تحدثت فيه عن طبيعة الدلالة فى صيغة الكلمة، وذلك من حيث دراسة العلاقة بين الصيغة والمعنى، ومن حيث النظر إلى دلالة الصيغة بين الإفراد والتركيب، وذلك فى المبحثين الأول والثانى، أما المبحث الثالث: فقد تحدثت فيه عن التعدد والاحتمال فى معانى الصيغ، وذلك فى مبحثين:

الأول: عن تعدد المعنى الوظيفى للصيغة الواحدة.

الثانى: عن تعدد الصيغ للمعنى الواحد.

الفصل الثانى: أسس التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة:

وقد جعلته فى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاختيار

المبحث الثانى: العدول

المبحث الثالث: التكرار

وقد تحدثت فى كل مبحث من هذه المباحث عن أساس من هذه الأسس فى التراث البلاغى، والدراسات الأسلوبية الحديثة مع تدعيمه وتذييله بالأمثلة والنماذج التطبيقية التى تم توظيفها على هذا الأساس.

الفصل الثالث: نماذج كلية من التحليل البلاغي لصيغة الكلمة:

وقد جعلته في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناولت فيه بالتحليل الآيات الأولى من سورة النازعات.

المبحث الثاني: تناولت فيه بالتحليل قصيدة من سيفيات المتنبي، **مطلعها:**

عَذَلَ الْعَوَاذِلُ حَوْلَ قَلْبِ التَّائِهِ وَهَوَى الأَحِبَّة مِنْهُ فِي سَوْدَائِهِ

حيث تعرضت فيها لكثير من صيغ القصيدة التي تمثل ظاهرة أسلوبية متميزة فيها.

المبحث الثالث: تعرضت فيه لتحليل قصيدة (رحلة الليل) للشاعر صلاح عبد الصبور.

الخاتمة:

قمت فيها باستعراض أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والمقترحات التي يراها.

تمهيد

الصيغة

معناها - حدودها - أهميتها للدرس البلاغى

معنى الصيغة

الصيغة مصدرٌ فعله: (صاغ) يقال" صاغ الشيء يصوغه صوغا، وصغته أصوغه صياغة وصيغة: سبكته" ويقال" صاغ شعرا كلاما أي وضعه ورتبه"[1] وقال الزبيدي: (وصاغ الشيء) يصوغه صوغا: (هيأه على مثال مستقيم) وسبكه عليه ويقال (هو من صيغة كريمة) أي (من أصل كريم)، وهو مجاز نقله الزمخشري وابن عباد" و(هو صوغ أخيه): مثله" ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا أي: هيئته التي بنى عليها"[2]

هذه الدلالة المعجمية لكلمة صيغة تدلنا على قيود مهمة تم اعتبارها في تحديد المعنى الاصطلاحي للكلمة، وتتمثل هذه الأمور في:

(١) كون الصيغة لها هيئة حاصلة من ترتيب معين.

(٢) كونها على مثال يحتذى، وينسج على منواله.

(٣) كونها صياغة أو صناعة أو سبكاً.

ويكاد يشعرنا استخدام ابن جني لمصطلح الصيغة، بتلك المعاني السابقة؛ فهو يقول تحت عنوان:

"باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" يقول فيه:" اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعي مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب:

فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة"[3]. ويقول في موضع آخر:" وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث

---

(١) انظر لسان العرب مادة صوغ - والصحاح للجوهري ١٣٢٤/٤.

(٢) انظر السيد محمد مرتضى الزبيدي. تاج العروس ٢٣/٦ دار بيروت وما بين القوسين من القاموس المحيط ١١٤/٣.

(٣) انظر الخصائص ٩٨/٣ ذكرت هذا النص هنا بطوله لأني سأحيل عليه بعد عند التفريق بين الصيغة وغيرها من المصطلحات، فذكرته هنا كاملا تفاديا للتكرار.

فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة، على ما نقوله في المصادر. وكذلك اسم الفاعل- نحو قائم وقاعد- لفظه يفيد الحدث الذى هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل. وكذلك قطع وكسر، فنفس اللفظ ها هنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما: الماضي، والآخر: تكثير الفعل، كما أن(ضارب) يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضى، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا"[1].

يلاحظ في هذا النص أن ابن جنى يعطف البناء على الصيغة عطف بيان ويبادل بينهما وبين الصورة في الدلالة على معنى واحد هو ما أسماه بالدلالة الصناعية للكلمة.

ويلفتنا في كلام ابن جنى السابق تسميته الصيغ بالمثل، وهذا يدلنا على إشارته بذلك لما تتسم به هذه الصيغ من القالبية، ومن كونها مثالا يحتذى وينسج على منواله؛ وذلك لقالبيتها وصلاحيتها للقياس عليها والصوغ على حذوها.

كما يلفتنا كذلك تسميته لدلالتها بالدلالة الصناعية ليشير بذلك إلى ما تمتاز به الصيغة من صناعة تظهر في عملية التشكيل والصياغة والاشتقاق، وهذا يلمح إلى اشتراط كون الصيغة متصرفة ودالة على أصل اشتقاقى صيغت منه، ويدل على ذلك أيضا معنى الصياغة في اللغة، إذ إن المصوغ لابد أن يكون له أصل قد صيغ منه، ومن ثم قالوا:" هو من صيغة كريمة أى: من أصل كريم" وما دامت هذه الصيغة مشتملة على الأصل الذى صيغت منه فهى صالحة لأن يصاغ منها غيرها كذلك وأن تحول عن هيئتها إلى هيئة أخرى تشترك معها في ذلك الأصل الاشتقاقى؛ ولذا يشترط د/ تمام حسان لاعتبار المبنى صيغة أن ينتمى إلى أصول اشتقاقية، وأن يتصرف إلى صيغ غير صيغتها[2]. وأما اشتراط دلالتها على معنى وظيفى، وهو واضح من تسمية ابن جنى له بالمعنى الصناعى، فهو لنفى العبث عن الواضع سواء قلنا هو الخالق أم المخلوق- إذ إن الناظر في أوضاع اللغة - وما اشتملت عليه من مناسبة الوضع للمعنى واطراد ذلك في كثير من أوضاع اللغة- ينتهى نظره إلى أن واضع اللغة لم يضع وضعا من أوضاعها إلا لمعنى، وإذا عدنا إلى كلام ابن جنى السابق نجد أنه قد جعل للكلمة ثلاث دلالات: لفظية وصناعية ومعنوية، وجعل الدلالة الصناعية - التى هى دلالة الصيغة - أقوى من الدلالة المعنوية كدلالة قام على فاعله؛ وذلك لأن الدلالة المعنوية

---

(١) انظر: الخصائص ٣/١٠١.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١١١ - ١٣١ - ١٣٣ وانظر ما سيأتى نقله عنه في الكلام عن حدود الصيغة.

أشبه ما تكون بدلالة اللزوم أما الدلالة الصناعية – وهي الوظيفة التي تدل عليها الكلمة بهيئتها– فهي" أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال"[1] وهذا يعني أن الصيغة عند ابن جني لها دلالة وظيفية تدل عليها هيئة الكلمة وصورتها، كما تدل بنيتها على معناها المعجمي أو دلالتها اللفظية، على حد تعبير ابن جني ؛ ولذا فهاتان الدلالتان أقوى من الدلالة المعنوية التي يتوصل إليها بالاستدلال لكونها ليست لها صورة ظاهرة تدل عليها، بل إنما يتوصل إليها بدلالة اللزوم.

كما يلفتنا كذلك تعبير ابن جني عن الصيغة بأنها" صورة يحملها اللفظ" ليعبر بذلك عن دلالة الصيغة على الهيئة التي تكون الكلمة عليها.

نخلص بذلك إلى أن ثمة أمورا أربعة يمكن أن تحدد ماهية الصيغة، وتفرقها عن غيرها من المصطلحات وهي:

(١) هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها.

(٢) كون هذه الهيئة مثالا يحتذي، ويصاغ على هيئته.

(٣) كونها متصرفة ودالة على أصل اشتقاقي صيغت منه.

(٤) كونها دالة على معنى وظيفي تفيده الصيغة أو القالب الصرفي.

ومن ثم جاءت تعريفات الباحثين المعاصرين للصيغة باعتبارها قوالب تصاغ فيها الألفاظ، وتحدد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة، أو هي" القالب الذى تصاغ الكلمات على قياسه"[2].

والقالب الصرفي: هو" الهيئة التي توضع عليها المادة اللغوية، وتتحدد هذه الهيئة من خلال: عدد حروف الكلمة، وترتيب هذه الحروف، وضبطها، وأصالتها، وزيادتها، وإثباتها، أو حذف بعضها، وتعد هذه الجهات الخمس العناصر التي يتكون منها القالب الصرفي"[3] ويعرفها أحد الباحثين بأنها:" قوالب لمجموعة من الألفاظ لا حصر لها، ترد على

---

(١) انظر: الخصائص ٣/٩٨ .

(٢) انظر: محمد خليفة الدناع – دور الصرف في منهجي النحو والمعجم – ماجستير دار العلوم رقم ١٧٤ ص٣٠٢، د/فاضل مصطفى الساقي – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – الخانجي – ص١٨٩.

(٣) د/ محمد الرفاعي – أثر أقسام الكلم في الجملة العربية – دكتوراة دار العلوم س١٩٩٣ ص٩١.

ألسنة المتكلمين بالفصحى فى كل وقت من حياتنا، ما دام هناك أناس ينطقون الفصحى"[1].

وهذه التعريفات كلها إنما تركز – فى تعريف الصيغة على اختلاف الصياغة فيما بينها– على الأمور الثلاثة التى اشترطناها لها وهى (الهيئة – والتصرف – والمعنى الوظيفى).

وبعد الوقوف على ماهية الصيغة والأمور التى تحدد تلك الماهية نستطيع أن نبين ما ينطبق عليه معنى الصيغة من مبانى التقسيم أو من أقسام الكلم.

ذهب بعض الدارسين إلى القول بعموم لفظ (الصيغة) وشموله لكل كلمة فى العربية أيا كانت، فيرى" أن كل كلمة فى العربية أيا كانت إنما جاءت على قالب أو احتذى فيها قالب، يقول" والحق أننا إذا استقصينا الكلم العربى، وجدنا كل لفظ فيه يرتد إلى قالب حذى على مثاله، إلا أن يكون حرفا أو ظرفا جامدا بل يرى بعض الباحثين أن الحروف والظروف اشتقت أيضا من صيغ مستعملة جارية، فإن لم ترتد بنفسها إلى قالب أو مثال، فإن أصلها عينه ذو قالب ومثال"[2].

وتعقيبا على هذا الكلام السابق، يقول د/ أحمد عبد العظيم" ولكن هذا الفرض الذى يجد لنفسه فى اللغة العربية بعض ما يبرره من مثل (على، وعدا، وخلا، وحاشا، وعن، والكاف) وغيرها من تلك الأدوات التى نلمح فى استخداماتها اللغوية الاسمية أو الفعلية، أو نلمحها معا إلى جانب التعبير عن الأداة، أقول: إن هذا الفرض المبرر جزئيا لا يملك ما يجعله حقيقة مطردة فى كل حرف وأداة وعنصر التصاقى، وقد يرجع ذلك إلى غموض تاريخ تطور الصيغ فى اللغة العربية، وتفلتا من الوقوع فى التعميم .. نقتصر فى علاجنا للصيغ على أدنى ما اتفق عليه العلماء فى صلاحية القالبية فيه وهو الأسماء والأفعال"[3].

---

(1) د/ صلاح رواى ـ الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفى والنحوى ـ دكتوراة ـ دار العلوم ص٢٠، وهناك تعريفات أخر للصيغة قريبة من هذه التعريفات المذكورة، انظر د/ مصطفى النحاس – مدخل إلى دراسة الصرف العربى ص١٢،١٣ مكتبة الفلاح – الكويت، وانظر أيضا د/ عبد الحليم عبد الباسط – صيغة أفعل فى النحو العربى دلالتها ووظيفتها – ماجستير دار العلوم رقم ٢٧٩ ص٥.

(2) د/ صبحى الصالحى – دراسات فى فقه اللغة/ ط٢ – المكتبة الأهلية بيروت س١٩٨٢ ص٣٨٩ وقد نقل عنه هذا الكلام السابق وفنده د/ أحمد عبد العظيم فى رسالته: الوحدات الصرفية ص٢٠٩ – ٢١٠.

(3) د/ أحمد عبد العظيم – الوحدات الصرفية ص ٢٠٩ – ٢١٠.

وتحديد الصيغ بهذه الأنواع التي حددها لها الصرفيون هو ما أرجحه وأميل إليه؛ لأنه يوافق ما سبق أن ذكرته من معنى الصيغة في كتب اللغة والمعاجم، فالصيغة مصدر للفعل صاغ، يقال: "صاغ الشيء يصوغه صوغا وصيغة أي سبكه، وصاغ شعرا كلاما أي وضعه ورتبه"[1]. "وصيغة الأمر كذا وكذا بالكسر أي هيئته التي بني عليها"[2] ومن ثم فقصر الصيغة على ما تجوز فيه الصياغة أو تتصور فيه موافق تمام الموافقة لأصل الكلمة؛ فالكلمات نحو ضارب ومضروب وضراب.. الخ مصوغة من ضرب، فالصياغة واضحة في تلك الأشكال متصورة فيها. أما الضمائر مثل (تاء الفاعل وأنت وهو وإياك) ونحوها فلا تتصور الصياغة فيها، ولا يسهل معرفة أصلها الذي صيغت منه على فرض تسليمنا بأنها مصوغة من أصل، وإذا كان هذا الأصل غير ثابت ولا دليل عليه، فما الذي يدعونا إلى الرجم بالغيب، والتخرص بالباطل؟ فإذا قلنا إن الصيغة مصدر صاغ الشيء يصوغه صيغة وصياغة، فلا صياغة هنا؛ لأن الصيغة لابد أن تكون من أصل، كما يقال: (صاغ شعرا كلاما) فالكلام أصل للشعر المصوغ هنا.

فإذا لم يثبت حدوث الصياغة للكلمة، فلا يصح لغة أن تسمى صيغة، وهذا يرجح معنى المصطلح الصرفي للصيغة، الذي يقصرها على ما يكون فيه الاشتقاق والصياغة، دون ما ليس له أصل اشتقاقي كما أن اشتقاق وصياغة (ضارب ومضروب وضراب) ونحوها من ضرب، إنما يدل على اشتراك الجميع في أصل المعنى وهو الضرب، أما في نحو الضمائر والحروف فلا يمكن أن يصاغ من مادتها شيء يشترك معها في أصل المعنى. وذلك لأننا إذا قلنا: إن نحو (ضارب) جاء على صيغة فاعل ليفيد معنى الفاعلية المطرد فيما جاء على هذه الصيغة أو القالب، فإن القول بأن الضمير (أنت) مثلا جاء على (فعل) لا يفيد شيئا؛ لأنه لم يرد بمجيئه على هذا القالب معنى يستفاد من كونه على هذا القالب أو هذه الصيغة، وذلك – على فرض كونها صيغة – لأن المعنى الصيغي أو القالبي – على هذا الفرض – قد أهمله الواضع في مثل هذه الأنواع، وإن كنا لا ننكر أن مثل هذه الأنواع لها معان وظيفية خاصة بها، ولكنها على كل حال ليست مستفادة من قالبيتها فالضمير (أنت) مثلا له معنى وظيفي محدد وهو الدلالة على عموم المخاطب المذكر، ولكنه في الوقت نفسه

---

(١) لسان العرب – مادة (صوغ) والصحاح للجوهري ١٣٢٤/٤.

(٢) تاج العروس مادة (صوغ).

لا يدل بصيغته (فعل) – مثلا، على افتراض أن له صيغة – على معنى وهو مطرد فيما جاء على مثاله، على نحو ما يدل عليه قولك (ضارب) من معنى الفاعلية المطرد فيما جاء على مثاله.

وهذا الذى قد انتهينا إليه هو ما يرجحه أغلب الدارسين قديما وحديثا إذ يرون أن للصيغة حدودا معينة، فهى لا تشمل جميع أقسام الكلم.

يقول الأستراباذى فى شرح قول المصنف: "وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية"[1] يقول فى شرحه: "أقول: لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كمن وما"[2] ومعنى ذلك أنهم لا يدخلون الحروف ولا الأسماء المبنية فى الأبنية التى يستخدمونها هنا استخداما مرادفا للصيغ، وذلك لندور تصرفها، فكأنهم قصروا الصيغ على المتصرف.

"فالحروف وما ماثلها بوجه ما لا تدخل فى نطاق الصيغ"[3] والقول بعدم عموم الصيغة هو ما عليه عامة الباحثين المحدثين[4].

وهذا الكلام يقرره بنوع من الحسم أستاذ كبير من أساتذة علم اللغة، وهو الأستاذ الدكتور/ تمام حسان إذ يقول فى كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها) تحت عنوان: مبانى التقسيم: وهى الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، يقول: " ذكرنا أن ما يرجع من هذه المبانى إلى أصول اشتقاقية فإنه يتفرع إلى مبان فرعية يضمها المبنى الأكبر، وكل مبنى من هذه المبانى الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية. . . أما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مبانى التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة، فمبانيها هى صورها المجردة إذ لا صيغ لها"[5].

---

(١) انظر: شافية ابن الحاجب ص٧.

(٢) انظر: شرح الشافية ص ٨ وهذا ما يدل عليه أيضا كلام ابن عصفور فى الممتع ص ٣١-٣٥، وكذا فى المبدع الملخص من الممتع لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ مصطفى النحاس- ط مكتبة الأزهر ص ٢٣، وابن هشام فى نزهة الطرف ص ٩٧-٩٨، وكذا كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ١٧٠.

(٣) د/ أحمد عبد العظيم- الوحدات الصرفية ص ٢٠١، وانظر الأصول الوافية ص ٦.

(٤) د/ صلاح رواى- الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين، د/ مصطفى النحاس- مدخل إلى دراسة الصرف العربى ص ١٤- مكتبة الفلاح الكويت.

(٥) د/ تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ط الهيئة المصرية للكتاب ص ١٣٣ وهو يقرر ذلك فى مواضع أخر من كتابه كما فى ص ١٢١، وهذا ما يقرره أساتذة آخرون مثل/ فاضل الساقى فى كتابه: أقسام الكلام العربى =

وبهذا نطمئن إلى صحة ما انتهينا إليه من قصر الصيغة على الأسماء والصفات والأفعال، مع إخراج الضمائر والظروف والخوالف والأدوات بنوعيها الاسمية والحرفية من دائرة بحثنا؛ لأنها لا ينطبق عليها مفهوم الصيغة الذى ارتضيناه ودللنا على صحته.

وبهذا يتحدد إطار هذا البحث في هذه المبانى أو الأقسام الثلاثة من أقسام الكلم وهى: (الاسم والصفة والفعل) دون أن يدخل فى الاسم ما أدخله فيه الباحثون قديما من الضمائر والخوالف أو الظروف، فهذه جميعا - هى والأدوات سواء كانت من قبيل الأسماء أو الحروف- تقع خارج دائرة هذا البحث؛ لأنه محصور فى إطار الصيغ وهى ما يمكن أن نسميها بالكلمات القالبية أى: ذات القوالب، فكل كلمة لها قالب يمكن أن ينسج على منواله فهى واقعة فى دائرة البحث، وكل كلمة ليس لها قالب ينسج على منواله فهى خارجة عن دائرة هذا البحث.

ومما يتم به تمييز الصيغة ومعرفة حدودها أن نفرق بينها وبين غيرها من المصطلحات المشابهة لها والتى شاع التجوز بها عن الصيغة.

وذلك أن مصطلح الصيغة من المصطلحات التى حدث خلط كبير فى مدلولها قديما وحديثا يتسع هذا المدلول حينا، ويضيق حينا آخر، ويترتب على ذلك عدم الاتفاق على ما يشمله هذا المصطلح من أقسام الكلم.

فمما يدل على حدوث الخلط بين الصيغة وغيرها من المصطلحات لدى القدماء ما نجده عند الأستراباذى في شرحه لشافية ابن الحاجب حيث يخلط فى تعريفه لبناء الكلمة بين البناء والوزن والصيغة والهيئة فيجعل ذلك كله شيئا واحدا، وذلك حيث يقول: المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه"[1] فقوله: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها" دليل على أنه لا يفرق بين الثلاثة، فصيغة الكلمة وبناؤها ووزنها عنده شيء واحد وهو هيئتها التى يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهى عدد حروفها..الخ.

- من حيث الشكل والوظيفة ص ١٩٠، د/ أحمد عبد العظيم- الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية ص ٢٠٩-٢١٠، د/ ثامر سلوم -نظرية اللغة والجمال في النقد العربى ص ٨٥/٧٨ ط دار الحوار، د/ حلمى خليل- الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ٥٨.

(١) انظر: الاستراباذى شرح شافية ابن الحاجب ج١/ ٢ط دار الكتب العلمية - بيروت.

وقد يعبر بعضهم عن الكلمة وما يتصل بها من اللواحق واللواصق كضمائر الحكاية والخطاب والغيبة- بالصيغة، وذلك كتعريف ابن الأثير للالتفات بأنه" ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض[١].

وقد تبعه على ذلك العلوى في الطراز[٢]. وتبعه على ذلك الطيبي في التبيان[٣].

هذا الخلط والاضطراب في استعمال مصطلح الصيغة لم تنج منه الدراسات اللغوية الحديثة كذلك. فعلى سبيل المثال يستخدم أولمان مصطلح الصيغة استخداما دالا على المعنى المعجمي أكثر منه دلالة على المعنى الوظيفي أو الصرفي للكلمة وذلك حيث يعبر عن العلاقة بين اللفظ والمعنى بقوله: "هذه العلاقة المتبادلة، أو هذه القوة التي تربط اللفظ بالمدلول أي الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى الداخلي لها - هي أساس عملية وضع الرموز"[٤].

نخلص من هذا كله إلى حاجة البحث إلى وقفة يفرق فيها بين معنى الصيغة وغيرها من المصطلحات التي تختلط بها، أو التي تطلق على الصيغة على سبيل المقاربة وذلك كالبناء والبنية والوزن والزنة[٥] مع بيان الفروق المؤثرة بين مصطلح الصيغة وغيرها من المصطلحات؛ وذلك حتى لا تتداخل الحدود بين تلك المصطلحات، وحتى تتضح حدود دائرة البحث لنعرف ما يدخل في مصطلح الصيغة مما يخرج منها.

(أولا : بين البنية والصيغة :)

البنية:" مشتقة من البناء، والبناء كما يقول ابن فارس "ضم الشيء بعضه إلى بعض"[٦] ويطلق أيضا على المبنى كما في لسان العرب، وقال الزبيدى: "يقال: بناه يبنيه بنياً وبناء وبنى وبنيانا وبنية وبناية" ويطلق البناء عنده أيضا على المبني، كما يطلق البناء على

---

(١) انظر: المثل السائر ٢/١٦٨.

(٢) انظر: الطراز٢/١٣١.

(٣) انظر: الطيبي- التبيان ص ٢٧٤ ط المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

(٤) انظر: أولمان - دور الكلمة في اللغة ترجمة د/ كمال بشر مكتبة الشباب ص ٦٥.

(٥) لعل هذه المصطلحات اختلطت بمصطلح الصيغة قديما وحديثا.

(٦) ابن فارس- مقاييس اللغة ١/ ٣٠٢.

الجسم"[1] وقال ابن الأعرابي: البناء : الأبنية من المدر والصوف وكذلك البناء من الكرم.. وقال غيره يقال بنية وهي مثل رشوة ورشا كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل المشية والركبة"[2] فتعريف البنية مستفاد من صيغة اسم الهيئة كذلك لا من مادتها فقط، وإنما ترجع مادتها إلى التماسك والثبوت ويدل عليه قوله: "وبناء الكلمة بالكسر(لزوم آخرها ضربا واحدا من سكون أو حركة لا لعامل) وكأنهم سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره"[3] ويتبين لنا من الأصل الذى اشتقت منه الكلمة أنها مجموعة الأحرف التي يتكون منها على صورتها الخاصة أخذا من معنى البناء، الذى هو ضم عدد اللبنات بعضها إلى بعض، كما يقول ابن فارس، أو مجموع الأحرف التي تتكون منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي وتطلق على كل من الأسماء والأفعال والحروف، فبنية كلمة مثل: "خالد" مجموع حروفها التي هي الخاء والألف واللام والدال"[4] وبهذا نتبين الفارق بين كل من الصيغة والبنية فقد تبين لنا من اشتقاق كلمة صيغة أن معناها: الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، أما البنية فيتبين لنا من خلال ما سبق نقله عن كتب اللغة والمعاجم أن الأصل الذى اشتقت منه الكلمة يدل على أنها تعنى معنى الضم والثبوت لا الهيئة والصورة" لأن البنية تشبه القالب الذى يضم أجزاء ما يصب فيه ويجعله متماسكا، لكن الصيغة هي ما يخرج من القالب منظورا فيه إلى الشكل الذى خرج عليه، والمعنى الذى يشير إليه.

فالصيغة إذن هي البنية بحركاتها التي تحدد معناها وتمكن من وزنها بأن توضع في قالب من قوالب الأبنية المقررة في اللغة، فإذا لم يمكن ذلك اعتبرت الكلمة بنية وليست صيغة.

وعلى ذلك تشمل الصيغة الأسماء المعربة والأفعال إذ إن كل واحد منهما له أوزانه الخاصة به، أما الأسماء المبنية كالضمير واسم الإشارة واسم الموصول والأفعال الجامدة،

---

(١) تاج العروس ١٠/٤٦.

(٢) السابق.

(٣) انظر: تاج العروس، وما بين القوسين من القاموس المحيط ٤/٣٠٧ وانظر: أيضا لسان العرب ١/ ٣٦٥.

(٤) عبد الحليم عبد الباسط محمد – صيغة أفعل في النحو والصرف ودلالتها ووظيفتها– ماجستير دار العلوم ص ٤.

وكذلك الحروف فليست كلها صيغا وإنما هي أبنية"[1] وثمة فارق آخر هو الفاصل بين الصيغة والبنية وهو أن الصيغة لابد أن تدل على معنى وظيفي أو ما سماه ابن جني بالمعنى الصناعي وهو المعنى الذى تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء أو البنية كالظرف والضمير والحرف فهو وإن دل على معنى وظيفي فهو إنما يدل عليه بمادته ولفظه أو على حد تعبير ابن جني بدلالته اللفظية وليس بدلالة صناعية يدل عليها قالبه أو صيغته، فلما سقطت دلالة صيغته أو قالبه لم يستحق أن يوصف بكونه صيغة؛ لأنه حينئذ وصف لا معنى له.

ومن ثم فإن كل صيغة بنية، وليس كل بنية صيغة" فقد يجتمعان في مثل" حامد" إذ إن هذه الكلمة تتكون من عدد من الحروف ضم بعضها إلى بعض، وهي صيغة أيضا؛ لأنها على وزن من أوزان الأسماء المشهورة، وهو وزن (فاعل). وقد تكون البنية، ولا تكون الصيغة كما في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والحروف"[2] والخلاصة: أن الصيغة منحصرة في الأسماء والأفعال والصفات أما البنية فهي شاملة لباقي مباني التقسيم[3].

(ثانيا: بين الصيغة والميزان الصرفي):

تفترق الصيغة الصرفية كذلك عن الميزان الصرفي للكلمة، " وهو عند علماء الصرف معيار من الحروف يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات ".[4]

" فالصيغة الصرفية مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية، ليدلوا بها على معان معينة ومحددة، لما يدور بخلدهم، وما تتفتق عنه أذهانهم وأفكارهم. أما الميزان الصرفي، فهو مبنى صرفي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية. "[5] مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب ضرب (فعل يفعل) هي" افعل" ولكننا

---

(١) د/ عبد الحليم عبد الباسط صيغة أفعل ص ٤.

(٢) د/ عبد الحليم عبد الباسط- صيغة أفعل ص٥.

(٣) د/ تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣٣.

(٤) انظر د/ محمود سليمان ياقوت- الصرف التعليمي ص ١٧

(٥) د/ صلاح راوي- الصيغة الصرفية ص ٤٠.

إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب، وأردنا أن نصوغ منه على مثال (افعل) لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (ق) فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) فإذا سألنا أنفسنا: من أى الصيغ هذا الفعل (ق)؟ لقلنا دون تردد: إن صيغته هي صيغة (افعل). فإذا سألنا: فما بال هذه العين المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية؟ فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل: "الميزان ولا تمثل الصيغة". فالتفريق بين الصيغة وهى "مبنى صرفى" وبين الميزان وهى "مبنى صوتى" تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمى الصرف والأصوات.

وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل (ضرب) صيغته (فعل) وميزانه (فعل) أيضا، ولكنهما قد يختلفان، كما رأينا في فعل الأمر (ق)[1]. وبهذا يتضح لنا الفرق واضحا بين الصيغة الصرفية –التي هي القالب الذى نهتم في دراستنا هذه بالنظر في قيمه الدلالية – وبين الميزان الصرفي الذى يعد من عمل الباحث في مجال التصريف البحت والنظر فيما طرأ على الكلمة من حذف أو تغيير أو غير ذلك، مما يدخل في نطاق الدرس الصرفى البحت وإن كان ذلك لا يقتضى بالضرورة خروجه من دائرة بحثنا إذ قد يستعان به في تحديد صيغة الكلمة في كثير من الأحيان التي لا يكون ثمة اختلاف فيها بين صيغة الكلمة ووزنها.

وبهذه المحاولة – للتفريق بين مصطلح الصيغة والمصطلحات المشابهة – يتضح لدينا ما يقع في إطار هذه الدراسة، وما يقع بعيدا عنها[2].

---

(١) د/ تمام حسان– اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) لعل مصطلح المورفيم هو أكثر المصطلحات اللغوية المعاصرة ذات الصلة بصيغة الكلمة ولذا فإنه كثيرا ما يحدث الخلط بينهما؛ ولكننى لم أفرق بينه وبين الصيغة في أصل البحث نظرا لقلة دورانه في الدراسات البلاغية. يقول د/ حلمى خليل" المصطلح الأساسي الذى يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها هو المورفيم MORPHEM حيث يحاول الباحث تقسيم الكلمة إلى عناصرها المكونة لها. ثم تصنيف هذه العناصر" الكلمة ص ٥١ ويعرف ماريوباى المورفيم بأنه:" الوحدة الصغرى الدالة على معنى، أو أقل وحدة ذات معنى" أو" أنه أصغر وحدة دلالية" ويرى أنه" يمكن أن يوصف كذلك بأنه السلسلة الفونيمية ذات المعنى غير القابلة أيضا للانقسام إلا بإهدار المعنى" د/ أحمد

عبد العظيم ـ الوحدات الصرفية ص ١٧ ـ ١٨ ويعرفه البعض أيضـا بأنه" أي صيغة سواء كانت حرة أو مقيدة لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر ذات معنى" السابق. وهذا يدلنا على مدى الخلط بينه وبين معنى الصيغة ويرى بعضهم أنه" أقل شكل يسمى وحدة صرفية أو مورفيم" السابق ص ٢٠٠ هذا ويبادل الدارسون بين المورفيم والوحدة الصرفية. السابق ص ٢٠٤، وانظر د/ محمود السعران– علم اللغة ص ٢٢٦، د عبد الرحمن أيوب– التطور اللغوى ص ٩٠. ويبين د/ أحمد عبد العظيم أنه ينقسم إلى مورفيم أساس مثل(كتب) ومورفيم مكـون مثل(واو الجماعة) في (كتبوا)، ونحوها. د/ أحمد عبد العظيم – السابق ص ٢٠٠ ونتبين مما سبق أن المورفيم هو(أقل وحدة صرفية ذات معنى) وأنه قد يكون وحدة أساسية، أو وحدة مكونة وهذه تشمل ما يسمى بالسوابق واللواحق وغير ذلك من الوحدات الصرفية. فحرف(السين) في(سيكتب) يعد(وحدة صرفية) ولكنه لا يعد صيغة؛ لأن الحروف لا تعد من الصيغ على ما ترجع للبحث؛ لأنها غير متصرفة وليست لها أصول اشتقاقية، وليست لها قوالب يحتذى على مثالها. وكذلك(التاء) في (ضربت) هي ضمير وهي(وحدة صرفية) ولكنها لا تسمى صيغة؛ لأنها ليست لها قالب يحتذى على مثاله، كما سبق أن بينا. وبالتالي نتبين أن الوحدات الصرفية أعم من الصيغ، بل إن الوحدات الصرفية تشمل كل أنواع الكلم بجميع أقسامها السابق ذكرها، وليست الصيغ كذلك؛ لأنها محصورة في الأنواع التي سبق الإشارة إليها.

الفصل الأول

طبيعة الدلالة فى صيغة الكلمة

المبحث الأول

العلاقة بين الصيغة والمعنى

المبحث الأول

العلاقة بين الصيغة والمعنى

نستطيع أن نقف في هذا الأمر على معالم هادية ومحاولات جادة يمكننا عن طريقها الوقوف على طبيعة الدلالة لصيغة الكلمة. هذه المحاولات الجادة في هذه السبيل نجد بعضها عند الخليل بن أحمد، وكثيرا منها لدى سيبويه في كتابه، كما نجدها أكثر نضجا عند ابن جني في خصائصه، وفي كتابات ابن الأثير من بعده وقد اهتم هؤلاء العلماء بالوقوف على طبيعة العلاقة بين اللفظ بهيئته الصرفية، وصيغته، والمعنى الذى تدل عليه الصيغة، وما بين الصيغة ومدلولها من المناسبة في الوضع والصياغة.

فمما جاء عن الخليل في ذلك قوله:" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: (صرّ) وتوهموا في صوت البازى تقطيعا فقالوا: (صرصر)"[1] نلمح هنا إشارة الخليل إلى ما بين الفعل الثلاثي المضعف العين "صرّ" وبين معناه من التناسب من حيث بنية الصيغة ودلالتها على المعنى الإفرادى لتلك الكلمة. فنحن نلاحظ أن تضعيف الراء الناشيء من التشديد فيها ينتج عنه نوع من المطّ والاستطالة في نهاية الكلمة يناسب ما في صوت الجندب من مدٍّ واستطالة فالمناسبة هنا ظاهرة بين صيغة الكلمة أو هيئتها ومعناها الذى تدل عليه.

فإذا انتقلنا إلى كلام سيبويه في هذا الموضع فإننا نجد أن سيبويه قد أصّل سبق الخليل إلى هذا الباب، فهو يقول:" هذا باب افعوعل وما هو على مثاله مما لم نذكره) قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذ قال (اعشوشبت الأرض) فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عاما قد بالغ. . ."[2] لقد التفت الخليل وسيبويه هنا إلى أثر زيادة المبنى في زيادة المعنى، كما قد التفتا كذلك إلى الغرض من تلك الزيادة وهو هنا المبالغة والتوكيد. وقد عقد سيبويه لذلك بابا في كتابه وسماه" ما جاء على مثال واحد حين تقاربت المعاني"[3].

---

(١) ابن جني الخصائص ٢/١٥٢ تحقيق د/ محمد علي النجار، ط دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان س ١٩٥٨.

(٢) سيبويه ـ الكتاب، ٢/ ٢٤١/ ط المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية س ١٣١٧ هـ.

(٣) المرجع السابق ٢/٢١٩. وثمة مواضع أخر كثيرة في كتابه انظر على سبيل المثال: الكتاب٢/من ص ٢١٤ إلى ص٢١٦.

ونحتاج أن نقف أمام بعض هذه المواضع لتأمله وبيان مدى وقوف سيبويه على هذه الظاهرة، فلنتأمل على سبيل المثال قوله:" ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النزوان والنقزان والقفزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان . . . ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان؛ لأنه تجيش نفسه وتثور ومثله الخطران واللمعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان؛ لأنه تحرك الحر وثؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان.."[1] وبتأمل هذا النص نقف على الآتي:

التفات سيبويه إلى المناسبة بين الصيغ والمعاني حيث إنه قد وقف على ظاهرة مهمة وهي مجيء مجموعة من الألفاظ المتقاربة المعنى على صيغة واحدة، أو بتعبير سيبويه على (مثال واحد)، وكأنه يشير إلى التفات سيبويه إلى الدلالة المركزية المشتركة بين هذه الألفاظ التي استدعت مجيئها على تلك الصيغة، فالنزوان والنقزان والقفزان والعسلان والرتكان والغليان والغثيان والخطران واللمعان واللهبان والوهجان.. ونحوها تشترك جميعها في معنى مشترك فيما بينها هو الحركة والاهتزاز والاضطراب، ومن ثم يرى سيبويه أن هذه المصادر قد جاءت على ذلك المثال الواحد أو تلك الصيغة الواحدة- (فعلان) حين تقاربت المعاني.

ويعلل سيبويه مجيء بعض الألفاظ على أكثر من صيغة كما يعلل لتقارب المعاني التي تدل عليها صيغتان بما بين الصيغتين من التشابه في مناسبة المعنى، فيقول:" ومثله العسلان والرتكان وقد جاء على فعال نحو النزاء والقماص كما جاء عليه الصوت نحو الصراخ والنباح؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه، ما تكلف من نفسه في النزوان ونحوه"[2] فالعسلان والرتكان جاءا على فعلان كما جاءا على فعال التي تأتي عليها الأصوات نحو الصراخ والنباح، وذلك لما بين الصيغتين من تشابه في مناسبة المعاني، فكل من الفعال والفعلان يدل على حركة وتكلف، فالصراخ والنباح (فُعَال) يدل على صوت يتكلف المرء فيه من نفسه ما يتكلفه من نفسه في النزوان ونحوه. والحق أن سيبويه قد وقف كثيرا على ظاهرة مجيء ألفاظ متقاربة المعنى على صيغة واحدة، كما أنه وقف كثيرا على هذه الألفاظ لاستخراج المعنى الإجمالي المشترك بينها والذى جاءت لأجله على ذلك المثال أو

---

(١) سيبويه الكتاب٢/٢١٨.

(٢) سيبويه الكتاب٢/٢١٨.

تلك الصيغة، ولكنه - والحق يقال - كان قلما يعلل مجيء ذلك المعنى على تلك الصيغة، بمعنى أنه وإن وقف على ظاهرة المناسبة بين الصيغة والمعنى فإنه لم يعلل لمجيء المعنى على تلك الصيغة بذاتها دون غيرها على نحو ما اهتم بذلك ابن جنى كما سنرى فيما ننقله عنه قريبا.

فسيبويه يقول على سبيل المثال:

" ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك يئست يأسا ويآسة وسئمت سأما وسآمة وزهدت زهدا وزهادة فإنما جملة هذا لترك الشيء..

وقالوا زهد كما قالوا ذهب، وقالوا الزهد كما قالوا المكث، وجاءت أيضا ما كان من الترك والانتهاء على فعل يفعل فعلا وجاء الاسم على فعل وذلك أجم يأجم أجما وهو آجم وسنق[1] يسنق سنقا وهو سنق، وغرض يغرض غرضا وهو غرض، وجاءوا بضد الزهد والغرض على بناء الغرض وذلك هوى يهوى هوى وهو (هو)، وقالوا قنع يقنع قناعة كما قالوا زهد يزهد زهادة وقالوا قانع كما قالوا زاهد وقنع كما قالوا غرض؛ لأن بناء الفعل واحد وأنه ضد ترك الشيء، ومثل هذا في التقارب: بطن يبطن بطنا، وهو بطين وبطن، وتبن تبنا وهو تبن، وثمل يثمل ثملا وهو ثمل، وقالوا طبن يطبن طبنا وهو طبن[2]"[3] فهذا كلام سيبويه بتمامه في هذا الموضع قد التفت فيه إلى مجيء ألفاظ على صيغة واحدة هي (فعل يفعل فعلان، والاسم فيها على فعل) مشتركة في معنى إجمالي واحد، هو ما عبر عنه بقوله" فإنما جملة هذا لترك الشيء" ولكنه لم يقف ليعلل لنا سبب مجيء هذه الصيغة للدلالة على الترك، أو ما المناسبة بينها وبين معنى الترك حتى استدعى ذلك مجيء الألفاظ على تلك الصيغة مفيدة ذلك المعنى؟

وكذلك فعل في باب "ما جاء من الأدوات على مثال وجع يوجع وجعا وهو وجع لتقارب المعاني" وكذلك فعل فيما جاء بعضه على فعال كما جاء فعال وفعول قالوا نعس نعاسا وعطس عطاسا، ومزح مزاحا، وأما السكات فهو داء كما قالوا العطاس"[4] فيقول

---

(١) السنق: البشم وهو الشبعان كالمتخم. لسان العرب (سنق).

(٢) طبن أي: فطن. اللسان (طبن).

(٣) سيبويه ٢/٢١٨-٢١٩.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

"فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء (جعل) كالنحاز والسهام وهما داآن وأشباههما"[١]

وكذلك يقول في (باب فعلان ومصدره وفعله) "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى من الأسماء على فعلان ويكون المصدر الفعل ويكون الفعل على فعل يفعل وذلك نحو ظمىء يظمأ ظمأ وهو ظمآن، وعطش يعطش عطشا وهو عطشان، وصدى يصدى صدى وهو صديان، وقالوا الظماءة كما قالوا السقاية؛ لأن المعنيين قريب، كلاهما ضرر على النفس وأذى لها"[٢]

وإذا كان سيبويه قد التفت إلى تلك الظاهرة مع عدم التعليل لها؛ فإننا نجد أن ابن جنى قد اهتم بذلك التعليل فى كتابه الخصائص، حيث عقد لتلك الظاهرة بابا فى كتابه سماه (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعانى) يقول فيه:

" اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته"[٣].

ثم ذكر عبارة الخليل، وسيبويه اللتين سبق نقلهما ولكن ابن جنى لم يكتف بمجرد النقل لكلام سيبويه ولكنه يكمل ما تركه سيبويه من تعليل مجىء ذلك المعنى على تلك الصيغة حيث يقول:" فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال"[٤].

فابن جنى يلمح المناسبة بين تلك الحركات المتوالية فى صيغة (فعلان) التى جعلت تلك الصيغة بتلك الهيئة مناسبة أتم المناسبة لمعناها الدال على الحركة والاضطراب.

والحق أن ابن جنى قد أطال النفس جدا فى هذا الباب، وقد أفاد فيه وأجاد، ونحتاج أن نقف هنا أمام كلامه فى هذا الباب وقفات متأنية لنرى إلى أى حد تكون المناسبة بين صيغ الألفاظ ومعانيها.

قال ابن جنى بعد ذكر كلام الخليل وسيبويه السابق نقله:" ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه[٥] ومنهاج ما مثلاه. وذلك أنك تجد المصادر

---

(١) السابق، والنحاز: داء يأخذ الدواب والإبل فى رئاتها، فتسعل سعالا شديدا اللسان(نحز). والسهام: الضمر وتغير اللون وذبول الشفتين، وهو أيضا داء يأخذ الإبل اللسان (سهم).

(٢) الكتاب ٢/٢٢٠.

(٣) الخصائص٢/١٥٢.

(٤) السابق.

(٥) فى الأصل حداه. وفى الهامش عن بعض النسخ (حذياه).

الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة[1]، والجرجرة، والقرقرة.

ووجدت أيضا (الفعلى) فى المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو البشكى، والجمزى والولقى... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر- أعنى: باب القلقلة- والمثال الذى توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها"[2].

يلمح ابن جنى فى هذا النص ما بين المصادر الرباعية المضعفة ومعناها من المناسبة؛ إذ إن هذه المصادر بما اشتملت عليه من تضعيف وتكرير تناسب ما تدل عليه معانيها من التكرير المشترك بين ألفاظ تلك البنى، مما يضيف إلى معناها المعجمي معنى آخر تضيفه الصيغة وتدل عليه بهيئتها الصرفية.

كما يلمح ابن جنى كذلك ما بين (الفعلى) من تكرار الحركات وتلاحقها وتتابعها وما تدل عليه من معنى السرعة والتتابع وتوالى الحركات فى الفعل كما توالت الحركات فى النطق.

يقول ابن جني: "ومن ذلك – وهو أصنع منه – أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا، فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع بالصيغة[3] الأصول.

فالأصول نحو قولهم: طعم ووهب، ودخل وخرج، وصعد ونزل فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها. وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل، نحو أحسن وأكرم، وأعطى وأولى. فهذا من طريقه الصنعة (الصيغة) بوزن الأصل فى نحو دحرج، وسرهف، وقوقى، وزوزى، وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدل عليه، وأشهد بالغرض فيه. فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها، نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت

---

(١) الصعصعة: التحريك والقلقلة، اللسان/ صعصع.

(٢) الخصائص ٢/١٥٣.

(٣) كذا بالأصل، وفى بعض النسخ (بالصنعة).

بأنك سعيت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى المقصود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة، وذلك نحو: استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى"[1].

في هذا النص يقارن ابن جني بين الصيغ المجردة (الأصول) والصيغ المزيدة في دلالتها على معانيها. فالصيغ المجردة وهي ما سماها بالأصول هي نحو: طعم، ووهب،ودخل، وخرج..الخ.

أما الصيغ المزيدة فيجعلها نوعين:

- مزيد جرى مجرى الأصول: نحو: أحسن، وأكرم، فهذا يجرى مجرى الأصول في مشابهته الرباعي المجيء على(فعلل).

- ومزيد زاد على الأصول: ومثل له بما زاد على الأصول بأحرف متقدمة على الأصول (كاستفعل)

ثم يلمح ابن جنى المشابهة والمناسبة بين كل من هذه الصيغ وما تدل عليه من المعاني. فالصيغ المجردة إنما تدل على المفاجأة للسمع بالإخبار عن الحدث دون تمهيد بأحرف تسبقه، فهي إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها.

وذلك نحو طعم ووهب وخرج ودخل وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل، وهو ما جرى مجرى الأصول الرباعية على (فعلل)، فجعل ما جاء على وزن (أفعل) كأحسن، وأكرم جاريا مجرى الأصول الرباعية على (فعلل) في نحو دحرج وسرهف..الخ

أما ما دل على سعي وتسبب وتعمل تقدمه، فهذا يحتاج إلى أحرف تتقدم على الأصول لتشعر بما تقدم الفعل من سعي وتسبب وتعمل. فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت

---

(١) الخصائص٢/١٥٣/١٥٤ .

أصول الصيغ الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في صيغها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها.

ويزيد ابن جنى فى بيان المناسبة بين الصيغ والمعانى فيقول:" ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال[1] دليلا على تكرير الفعل، فقالوا: كسر، وقطع، ومنح، وغلق. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومحفوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها؛ ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونها. . . فلما كانت الأفعال دليلة المعانى كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه فى نحو: صرصر وحقحق دليلا على تقطيعه.."[2]

لقد استطاع ابن جنى فى هذا النص السابق أن يكشف لنا عن المناسبة الوثيقة بين صيغة (فعل) بما لها من سمات صوتية ودلالتها على التكرار فى الحدث.

ويكشف ابن جنى كذلك عن المناسبة بين بعض الصيغ ودلالتها على المبالغة، فيقول: "وقد أتبعوا اللام فى باب المبالغة العين، وذلك إذا كررت العين معها فى نحو: دمكمك وصمحمح وعركرك وعصبصب وغشمشم، والموضع فى ذلك للعين، وإنما ضامتها اللام هنا تبعا لها ولاحقة بها، ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغة فى نحو اخلولق، اعشوشب، واغدودن، واحمومى، واذلولى، وافلوطى، وكذلك فى الاسم نحو عثوثل، وغدودن، وحفيدد، وعقنقل، وعبنبل، وهجنجل كما ضاعفوا العين للمبالغة، نحو عتل، وصمل، وقمر، وحزق.."[3] وقد أطال ابن جنى فى توجيه ذلك، وهو واضح فى أن زيادة المبنى فيه قد ناسبت زيادة المعنى، وهو إرادة المبالغة.

وقد تعرض الزمخشرى لهذه القاعدة (قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى) فى سورة الفاتحة، إذ يقرر أن الرحمن أبلغ من الرحيم، ثم يتساءل: "فإن قلت لم قدم ما هو أبلغ من الوصفين

---

(١) يقصد بالمثال هنا(الصيغة) كما هو واضح من النص، وكما توصلت إليه بالاستقراء للمواضع التى عبر فيها عن الصيغة بالمثال فانظر على سبيل المثال٢/١٥٥/١٥٧، ٣/٩٨- ١٨٨ .

(٢) الخصائص٢/١٥٥.

(٣) الخصائص٢/١٥٥-١٥٦.

على ما هو دونه، والقياس الترقى من الأدنى إلى الأعلى كقولهم فلان عالم نحرير، وشجاع باسل، وجواد فياض. قلت: لما قال الرحمن فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أردفه الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دقّ منها ولطف"[١].

فالزمخشرى هنا يقرر أن (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) ويناقش لم تقدم الأبلغ (الرحمن) وكأن الأمر متقرر ثابت. وقد شايعه الطيبى وجماعة من العلماء – ذكرهم الطيبى فى حاشيته – على كون (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) فيقول الطيبى" قوله: فلم قدم ما هو أبلغ" وهذا مقام تكلم فيه العلماء، فلا بد من عد أقوالهم . . ."[٢].

ثم يذكر الطيبى كلام كل من صاحب التقريب وصاحب الفرائد وغيرهما كالزجاج وصاحب الإيجاز والانتصاف. . . الخ فى هذا الموضع. والمقصد أن نقرر أن أمر المفاضلة بين الصيغ أمر وارد قد ناقشه العلماء وتعرضوا له، وكان من بين الأسس التى فاضلوا على أساسها بين الصيغ أمر العلاقة بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقص.

وقد احتذى حذو ابن جنى فى هذه القضية كذلك ابن الأثير، فأطال الوقوف أمام هذه النقطة مفيدا فى ذلك مما أفاض فيه ابن جنى، وإن كان ما قدمه ابن الأثير لم يخل من جديد كذلك.

تعرض ابن الأثير لبحث هذه الخاصية فى النوع الثانى عشر من أنواع الفصاحة والبلاغة لديه، وقد سمى هذا النوع: "قوة اللفظ لقوة المعنى"[٣] فقال "النوع الثانى عشر فى قوة اللفظ لقوة المعنى: هذا النوع قد ذكره أبو الفتح بن جنى فى كتابه الخصائص إلا أنه لم يورده كما أوردته أنا، ولا نبه على ما نبهت عليه من النكت التى تضمنته، وهذا يظهر بالوقوف على كلامى وكلامه"[٤].

ثم أنشأ يعرض لعدد من القضايا المهمة المتعلقة بهذا الباب، وطرق طريقًا لم يسبق إليه أحد فيما أعلم، فأفاد فيه وأجاد، وأتى بما تمس الحاجة إليه فى هذا المقام، ويظهر ذلك إذا تأملت كلامه فى هذا الموضع، فقد تعرض فيه لدراسة العلاقة بين المبنى والمعنى، فوضع لها

---

(١) الكشاف ١/٧-٦.

(٢) الطيبى/ فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب/ مخطوط بدار الكتب ٤٧٣ تفسير تيمور ق ١٦.

(٣) ابن الأثير/ المثل السائر ٢/٢٤١، تقديم وتعليق د/ أحمد الحوفى، د/ بدوى طبانه، ط دار نهضة مصر للطبع والنشر، وقد أخذ العلوى صاحب الطراز هذا المبحث عن ابن الأثير ونسبه إليه انظر الطراز ٢/١٦٢-١٦٣.

(٤) السابق.

من الضوابط والقواعد ما ينم عن سعة أفقه فى هذا الباب وعمق دراسته، فهو يرى أن نقل اللفظ والعدول به من صيغة إلى صيغة أخرى أكثر حروفا من الأولى لا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا، ويرى أن هذه الطريقة لا تستعمل إلا فى مقام المبالغة، فيقول:

"اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا، لأن الألفاظ أدلة على المعانى، وأمثلة الإنابة عنها، فإذا زيد فى الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعانى، وهذا لا نزاع فيه لبيانه وهذا النوع لا يستعمل إلا فى مقام المبالغة"[1].

فمن الأمثلة التى ذكرها على ذلك قوله:" فمن ذلك قولهم: خشن، واخشوشن، فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، نحو (فعل) و(افعوعل).

وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا رأوا كثرة العشب قالوا (اعشوشب).

ومما ينتظم بهذا السلك: قدر، واقتدر، فمعنى (اقتدر) أقوى من معنى(قدر)، قال الله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ سورة القمر: ٤٢، فمقتدر ها هنا أبلغ من قادر، وإنما عدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر، وشدة الأخذ الذى لا يصدر إلا عن قوة الغضب، أو للدلالة على بسطة القدرة، فإن المقتدر أبلغ فى البسطة من القادر، وذاك أن (مقتدر) اسم فاعل من (اقتدر)، و(قادر) اسم فاعل من (قدر) ولا شك أن (افتعل) أبلغ من (فعل) وعلى هذا ورد قول أبى نواس:

فعفوت عنى عفو مقتدر حلت له نقم فألغاها

أى عفوت عنى عفو قادر متمكن القدرة لا يرده شيء عن إمضاء قدرته. وأمثال هذا كثيرة"[2].

ومن ذلك تمثيله بقوله تعالى فى سورة نوح عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ (نوح: ١٠)، حيث يبين أنه تعالى قد عدل عن (غافر) لأن (غفارا) أبلغ فى المغفرة من (غافر) لأن (فعالا) يدل على كثرة صدور الفعل، و(فاعلا) لا يدل على الكثرة ثم يقول" وعليه ورد قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢٤١.

(٢) المثل السائر ٢/ ٢٤١-٢٤٢.

فالتواب هو الذى تتكرر منه التوبة مرة على مرة، وهو (فعال)، وذلك أبلغ من التائب الذى هو (فاعل)، فالتائب اسم فاعل من تاب يتوب، فهو تائب، أى صدرت منه التوبة مرة واحدة، فإذا قيل (تواب) كان صدور التوبة منه مرارا كثيرة"[1].

والحق أن هذا النص يكشف لنا عن تنبه ابن الأثير لعدد من الأمور المهمة:

الأمر الأول: زيادة المعنى تبعا لزيادة المبنى.

الأمر الثانى: التفاته إلى أن هذه الزيادة فى المعنى مقيدة بما يعدل فيه عن صيغة إلى أخرى أكثر منها.

الأمر الثالث: وقوفه على الغرض البلاغى لهذا العدول وهو المبالغة التى يقتضيها المقام.

والحق أن زيادة المبنى مما يقتضى زيادة المعنى، والأمثلة والشواهد الدالة على ذلك كثيرة، وقد أورد ابن الأثير ضمن كلامه هذا جملة منها صالحة للدلالة على ما نحن بصدده.

إلا أن ما وقع فيه الخلاف هو اطراد زيادة المعنى تبعا لزيادة المبنى.

قال الإسترباذى فى شرح شافيه ابن الحاجب:

"ذو الزيادة: قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضها للتوسع فى الكلام كما فى سعيد وحمار وعصفور وكنابيل ونحو ذلك، ويجوز أن يقال فى زيادة الإلحاق: إنها للتوسع فى اللغة، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى الوزن والسجع كان موجودا، وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى، ولا دليل على ما ادعى"[2].

ويستفاد من هذا النص صحة ما نحن بصدده من أن كون زيادة المبنى مما يقتضى زيادة المعنى أمر لا يختلف عليه، ولكن القول باطراد ذلك فى كل زيادة يحتاج إلى استقراء واسع للمزيد من الصيغ لإثبات ذلك أو نفيه؛ ومن ثم نجد ابن الأثير يضع قيودا لهذا القول، وقواعد تضبطه ولا يلقيه على عواهنه.

وأول هذه القيود والضوابط ما يستفاد مما سبق نقله عنه من اشتراط كون اللفظ منقولا ومعدولا به من صيغة إلى أخرى أكثر منها، وقد عاد ابن الأثير لتأكيد هذا الشرط، وإفاضة القول فيه حيث يقول:

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٢.

(٢) الاسترباذى/ شرح شافية ابن الحاجب ١/ ص٦٦-٧٦ تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ط دار الكتب العلمية- بيروت.

"وهاهنا نكتة لا بد من التنبيه عليها، وذلك أن قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا فى نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها، كنقل الثلاثى إلى الرباعى، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعى مثلا موضوعة لمعنى، فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثى إلى مثل تلك الصيغة. ألا ترى أنه إذا قيل في الثلاثى (قتل) ثم نقل إلى الرباعى فقيل (قتّل) بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل هي التكثير، أى أن القتل وجد منه كثيرا، وهذه الصيغة بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالة على التكثير كقوله تعالى:﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ (النساء: ١٦٤)، فإن (كلم) على وزن (فعل) ولم يرد به التكثير، بل أريد به أنه خاطبه، سواء كان خطابه طويلا أو قصيرا، قليلا أو كثيرا، وهذه اللفظة رباعية، وليس لها ثلاثى نقلت عنه إلى الرباعى، لكن قد وردت بعينها، ولها ثلاثى ورباعى، فكان الرباعى أكثر وأقوى فيما دل عليه من المعنى وذلك أن تكون(كلم) من الجرح: أى جرح، ولها ثلاثى وهو (كلم) مخففا، أى جرح، فإذا وردت مخففة دلت على الجراحة مرة واحدة، وإذا وردت مثقلة دلت على التكثير.

وكذلك ورد قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (المزمل: ٤) فإن لفظه (رتّل) على وزن لفظة (قتّل) ومع هذا ليست دالة على كثرة القراءة، وإنما المراد بها أن تكون القراءة على هيئة التأنى والتدبر، وسبب ذلك أن هذه اللفظة لا ثلاثى لها حتى تنقل عنه إلى الرباعى، وإنما هى رباعية موضوعة لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة. وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة والقوة فى اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه، فاعرف ذلك"(١).

والحق أن هذه التفاتة طيبة من ابن الأثير، ترجع قيمتها إلى أمرين هامين:

الأول: أن زيادة المبنى لا تقتضى زيادة المعنى على إطلاقها بل شرط ذلك كون الصيغة منقولة من صيغة أقل إلى أخرى أكثر بناء، أما إن كانت الصيغة الأكثر ليست منقولة عن أخرى أقل منها كما فى نحو "كلّم" بمعنى خاطب، "ورتّل" أى القراءة، فإنها لا تكون حينئذ موضوعة للمبالغة أو التوكيد بل لمجرد إفادة معناها المعجمى.

وهذا قيد مهم، لا يسعنا إلا التسليم به لابن الأثير لوضوحه ووفرة الأدلة عليه من اللغة وصحتها.

الثانى: وهو التفات ابن الأثير إلى أن الغرض البلاغى من المبالغة والتوكيد ونحوهما لا يتأتى إلا عن طريق العدول أو الانحراف الفنى القائم على التخير بين البدائل الصحيحة

---

(١) ابن الأثير السائر ٢/٢٤٥-٢٤٦.

للمعنى. وهذا يدل على وعيه لمسألة التفريق بين الدلالة النمطية أو المعنى النمطى والمعنى الفنى.

كذلك فقد اشترط ابن الأثير شرطا آخر نبّه عليه غير ما اشترطه من ضرورة أن تكون الصيغة منقولة، وهذا الشرط الثانى هو ما نبّه عليه بقوله" ولا يوجد ذلك (أى التوكيد والمبالغة وزيادة المعنى لزيادة المبنى) إلا فيما فيه معنى الفعلية، كاسم الفاعل، والمفعول، وكالفعل نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ (الشعراء: ٩٤) فإن معنى (كبكبوا) من الكب، وهو القلب، إلا أنه مكرر المعنى وإنما استعمل فى الآية دلالة على شدة العقاب، لأنه موضع يقتضى ذلك"[١].

ويطبق ابن الأثير كلامه السابق على زيادة التصغير فيخرجها من هذا الباب، فيقول: "ولربما نظر بعض الجهال فى هذا فقاس عليه زيادة التصغير، وقال: إنها زيادة، ولكنها زيادة نقص، لأنه يزاد فى اللفظ حرف، كقولهم فى الثلاثى فى رجل (رجيل) وفى الرباعى فى قنديل (قنيديل) فالزيادة وردت ههنا فنقصت من معنى هاتين اللفظتين.

وهذا ليس من الباب الذى نحن بصدد ذكره، لأنه عار عن معنى الفعلية، والزيادة فى الألفاظ لا توجب زيادة فى المعانى إلا إذا تضمنت معنى الفعلية، لأن الأسماء التى لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها.

ألا ترى أنا لو نقلنا (عذب) – وهى ثلاثية – إلى الرباعى فقلنا (عذيب) على وزن (جعفر) لاستحال معناها، ولم يكن لها معنى. وكذلك لو نقلنا لفظة (عسجد) وهى رباعية إلى الخماسى فقلنا (عسجدد) على وزن (جحمرش) لاستحال معناها. وهذا بخلاف ما فيه معنى الفعلية كقادر ومقتدر، فإن(قادر) اسم فاعل (قدر) وهو ثلاثى، و(مقتدر) اسم فاعل (اقتدر) وهو رباعى، فلذلك كان معنى القدرة فى (اقتدر) أشد من معنى القدرة فى (قدر) وهذا لا نزاع فيه"[٢].

ويستفاد من هذا النص أن ابن الأثير يرى:

١– تقييد زيادة المعنى لزيادة المبنى بما كان فيه معنى الفعلية؛ ومن ثم فهو يرى أن الأسماء التى لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها.

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٣.

(٢) المثل السائر ٢/٢٤٢/٢٤٣.

٢- إخراج التصغير عن قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى لتخلف الشرط السابق.

ونحن نسلم لابن الأثير بالأمر الأول ونؤيده بأن المبالغة إنما تكون في الاتصاف بحدث ما، والأسماء الخالية من معنى الفعل لا دلالة فيها على الحدث، إذ تنحصر فائدتها في تعيين المسمى، فإذا خلت تلك الأسماء من الحدث وهو محل المبالغة فقد خرجت تلك الأسماء عن أن تكون الزيادة فيها للمبالغة.

وأما الأمر الثاني، وهو إخراج التصغير من كون زيادته زيادة للمعنى، فالحق أن ابن الأثير نفسه قد رد على نفسه في ذلك، وذلك في قوله: "ولكنها زيادة نقص".

وقد تعرض لذلك السبكي ضمن كلامه عن قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى، فقال: "ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور، منها: أن ياء التصغير زادت المعنى لأن مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة، وبعده الحقيقة بقيد الحقارة، أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير، وبعد أن ذكرت ذلك بحثا - الكلام للسبكي - رأيت علاء الدين بن النفيس قد سبقني إليه في كتابه طريق الفصاحة، فقال: التصغير، وإن دل على الاحتقار والنقص فذلك لا محالة زيادة في المعنى.أ هـ"[١].

هذا؛ وقد عرض ابن الأثير - في الفصل الذى عقده لهذا الغرض - لعدد من الأمثلة والتطبيقات، مبينا بعض ما قد يقع من خطأ فى التطبيق فى إيراد تلك الصيغ للمبالغة في غير موضعها، فينعكس المعنى إلى ضده[٢].

كما قد عرض لأمثلة أخر يدلل فيها على أن" هذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة في المعانى.."[٣].

---

(١) عروس الأفراح للسبكي ضمن شروح التلخيص.

والذى قاله ابن النفيس ووافقه عليه السبكي في هذا الموضع هو ما نرجحه كذلك؛ وذلك لأن كون التحقير معنى من المعاني أمر لا يختلف عليه، ولما كان هذا المعنى قد أفادته زيادة التصغير؛ فإن هذه الزيادة في المبنى قد ترتب عليها زيادة في المعنى، ولا ينتقض ذلك بكلام ابن الأثير بأنها دلالة نقص؛ لأنه لو انتقضت القاعدة المذكورة بذلك لصح ألا نجعل مبالغة الشاعر في وصف مهجوه بصفات القبح من قبيل المبالغة والزيادة في المعاني بهذا المنطق نفسه، وهو أنها زيادة نقص.

وقس على ذلك كل معاني التقبيح والتحقير التى يحتاج الأدباء والشعراء أن يعبروا عنها بألفاظ تدل عليها.

(٢) المثل السائر -٢/٢٤٣-٢٤٤.

(٣) السابق.

ويجعل ذلك قانونا ضابطا لما يشتبه فيه في هذا الباب" فينبغي أن يعلم أنه إذا وردت لفظة من الألفاظ، ويجوز حملها على التضعيف الذى هو طريق المبالغة فهو الوجه"[1].

والذى أراه أن ذلك موقوف على تحكيم قرائن السياق، كما يظهر ذلك من تطبيقات ابن الأثير هذه القاعدة[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السبكى قد أضاف ضابطا آخر غير ما ذكره ابن الأثير، وذلك حيث يقول: "ثم كون زيادة الحروف دائما لزيادة المعنى، المراد به أن يكون لمعنى واحد ومادة واحدة فخرج بالأول نحو علم واستعلم، وبالثانى المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما"[3].

وهذا الضابط مؤداه: أن زيادة المعنى لزيادة المبنى مشروط باتفاق الصيغة التى تم العدول إليها والصيغة الأصل فى معنى واحد، ومادة واحدة.

فالأول يخرج نحو(علم واستعلم) وذلك لأن الصيغة الأولى موضوعة لمجرد إثبات الحدث، والصيغة الثانية موضوعة للطلب، أما نحو (قدر) و(اقتدر) فكلتاهما موضوعة لإثبات الحدث، وإن كان أحدهما يدل على زيادة الحدث وكثرته أكثر من الأخرى.

وهذا ضابط هام، وفائدة عزيزة، والغفلة عنه تؤدى إلى الخلط والاضطراب، فلا بد عند المفاضلة بين صيغتين أن تتفق الصيغتان في المعنى الذى يفاضل بينهما في الدلالة عليه، لأنه لا معنى للمفاضلة بين صيغة فى دلالتها على معنى وصيغة أخرى فى دلالتها على معنى آخر.

فالحق أننا نستطيع أن نقول أن (اقتدر) أدل على معناها من (قدر) ولكننا لا نستطيع أن نثبت أن (استغفر) أدل على معنى الطلب، من (اقتدر) على التمكن فى القدرة؛ وذلك لأن الصيغتين من مادتين مختلفتين فلا بدّ من اتحاد المعنى الوظيفى الذى يفاضل بين الصيغتين فى الدلالة عليه كما لا بد من اتحاد المادة كذلك؛ إذ لا يمكن المقارنة أو المفاضلة بين نحو (رءوف) و(رحيم) فى دلالتهما على معنى وظيفى واحد، وذلك لأنه قد تكون إحدى المادتين أدل على المعنى من الأخرى.

---

(١) السابق ٢/٢٤٥.

(٢) السابق.

(٣) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ١/٩١.

أما لو قصد أن المفاضلة لا تصح بمعنى أنه لا يصح القول بأن (رءوفا) في دلالته على معناه أدلّ من (رحيم) في دلالته على معناه، بمعنى أن يرجع المفاضلة بين الصيغتين إلى الوزنين اللذين جاء اللفظان على مثاليهما وهما صيغتا (فعول) و(فعيل)، فالحق أن هذا لا يصح نفيه، لأن المفاضلة بين الصيغ بهذا المعنى واردة، بحسب ما يعرض لها من زيادة في المبنى، يترتب عليها زيادة المعنى. وقد تعرض ابن الأثير للمفاضلة بين صيغتي فاعل وفعيل، ونقل ذلك عنه السبكي[1] في عروس الأفراح، وذلك أن ابن الأثير بعدما قرر الأصل السابق ذكره عنه وهو أنه "لا يستقيم معنى الكثرة والقوة في اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه"[2] قال: "ومن هاهنا شذ الصواب عمن شذ عنه في (عالم) و(عليم) فإن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن (عليما) أبلغ في معنى العلم من (عالم) وقد تأملت ذلك، وأنعمت نظري فيه، فحصل عندي شك في الذي ذهبوا إليه، والذي أوجب ذلك الشك هو أن عالما وعليما على عدة واحدة، إذ كل منهما أربعة أحرف، وليس بينهما زيادة ينقل فيها. الأدنى إلى الأعلى"[3] وقد جرى السبكي على ما ذهب إليه الجمهور من كون فعيل أبلغ من فاعل فمن ثم جعل ذلك مما قد يرد على القاعدة، فقال في جملة ما قد يرد: "ومنها – أي من الإيرادات – أن اسم الفاعل من الثلاثي على أربعة (ف ا ع ل) فإذا أردت المبالغة ساغ لك أن تحوله إلى مثله عددا وهو (فعيل) أو أقل وهو (فعل)، وقد يجاب عن فعيل بأنا لم ندع أن العلاقة مطردة منعكسة، ولا قلنا إن عدم زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى. . . ويجاب عن (فعل) بأنه حصل فيه معارض وهو أنه على وزن أفعال السجايا فكان أبلغ من جهة أخرى، والجواب السابق أيضا (أي عن فعيل) فإن (فاعل) لم تزد حروفه على (فعل) حتى يلزم أن يكون أبلغ بل (فعل) نقصت حروفه عن (فاعل) فإن فاعلا هو الأصل، والمدعى أن اللفظ إذا حول إلى أكثر حروفا منه كان أبلغ، وأما إذا حول إلى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يقترن بما يجعله أبلغ"[4].

ونرى أن هذه الصيغ المتساوية الحروف (فاعل – فعيل فعول. . . إلخ) تحتاج إلى استقراء واسع لدلالاتها في سياقاتها لمعرفة أيها أكثر مبالغة في الدلالة على المعنى.

---

(١) عروس الأفراح ٩١/١.

(٢) المثل السائر – لابن الأثير ٢٤٦/٢.

(٣) ابن الأثير/ المثل السائر ٢٧٤/٢.

(٤) السبكي/ شروح التلخيص ٩٢/١.

وقد لفتنا العلامة السبكي – في هذا الموضع – إلى أن ثمة عوامل أخر لها أثرها في زيادة المعنى ينبغي أن يلتفت إليها عند المقارنة بين صيغة وصيغة، فلا شك أن الصيغة الدالة على سجيّة أو طبيعة قد دلت بذلك على معنى أكثر من وقوع الحدث مبالغا في صفته أو في مرات وقوعه.

وقد أورد السبكي كلام الزمخشري السابق ذكره حول هذه القضية وكلام ابن المنير عليه وأطال في مناقشته وتحليله، في جملة إيرادات رأى أنها قد ترد على هذه القاعدة، وهو وإن كان قد أطال كذلك في جواب تلك الإيرادات، فإنه قد ختم كلامه في هذا الموضع بقوله:" وليس عندي في الجواب عن ذلك كله إلا أن هذه علامات لا يشترط اطرادها"[1].

والحق أن ما انتهى إليه السبكي في هذا الموضع هو ما يجب أن يقف عنده الباحث المحتاط لأمره، إذ أن القول باطراد زيادة المعنى لزيادة المبنى يحتاج إلى استقراء واسع لسياقات لغة العرب مع الالتفات إلى كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر في زيادة المعنى ونقصانه، كما ينبغي علينا إذا أطلقنا هذا القول وقلنا باطراده أن نكون قادرين على الإجابة عن كل ما يوجه إليه من اعتراضات، وما يورد عليه من إيرادات.

ونستطيع أن نقرر هنا أن لكل من السياق والمقام دوره في الوقوف على ما بين المبنى والمعنى من علاقة وطيدة، ولعل هذا ما قد نقف عليه في الجانب التطبيقي من البحث. وأحب أن أشير إلى أن الدراسات الحديثة لم تغفل بحث العلاقة بين المبنى والمعنى، بل أنها قد تعدت ذلك إلى بحث العلاقة بين المباني والبواعث النفسية المحركة لا" فالكلمات يمكن أن تخضع للبواعث المحركة لها فتصبح شفافة أو معتمة. ويتم هذا على مستويات صوتية وصرفية ودلالية، ولكل منها نتائج أسلوبية بارزة. . . أما الباعث الصرفي فيتمثل في وجود صيغ ومشتقات صرفية شفافة ذات أثر أسلوبي، وبخاصة تلك التي تتصل بالمجال العاطفي، مثل صيغ التصغير والتحقير والهزل والسخرية وغيرها من الصيغ التي قد تكتسب دلالة أسلوبية جديدة في سياق تعبيري يبرز شفافيتها ويخفف من عتمتها"[2]. ولعل هذا يضيف هنا بعدا جديدا في دراسة العلاقة بين الصيغة والمعنى ألا وهو البعد النفسي بمعنى الاستفادة من دلالة الصيغة في السياق للكشف عن الأبعاد المسيطرة على المبدع حالة إبداعه.

---

(١) السبكي/ شروح التلخيص١/٩٢.

(٢) د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة/ مجلة فصول/ص٥٧/ عدد أكتوبر١٩٨٤.

المبحث الثانى

دلالة الصيغة بين الإفراد والتركيب

المبحث الثاني

دلالة الصيغة بين الإفراد والتركيب

الدلالة الإفرادية للكلمات هي تلك الصور الذهنية المجردة التي تستدعي ألفاظها الموضوعة إزاءها في لغة ما. ويرى عبد القاهر أن المعاني الإفرادية للصيغ هي مجرد صور ذهنية أولية يسبق تصورها في النفس حدوث المواضعة.

فهو يرى أنه يستحيل أن يتوقف علمنا بمعاني النحو ووظائفه على العلم بالصيغ والمباني الموضوعة إزاءها، وحتى" لو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا(فعل ويفعل) لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله، ولو لم يكونوا قد قالوا (افعل) لما كنا نعرف الأمر من أصله، ولا نجده في نفوسنا.."[1].

فهذه المعاني الوظيفية التي تدل عليها تلك القوالب والصيغ الصرفية متصورة في العقول قبل النطق بتلك الصيغ، ويختلف التصور لدلالة تلك الصيغ في حالة التركيب عنها في حالة الإفراد.

ومن أمثلة تلك المعاني الكلية المجردة التي يحتفظ بها العقل، معنى عموم الفاعلية، أو عموم المفعولية، أو عموم المضيّ، أو الحضور. . . الخ فالعقل يستطيع أن يتصور دلالات الصيغ المجردة قبل التركيب ولكنه يتصورها بلا دلالة محددة؛ بل تكون في هذه الحالة أشبه بالمادة الخام التي يمكن تشكيلها في صور وأشكال عديدة.

ولذا فإنه لا ينبغي أن نهون من شأن تلك الدلالة الإفرادية، ولكن ينبغي أن ينظر إليها على أنها" بمثابة" مادة أولية" لا غنى للمتكلم عنها في التعبير عن معانيه ومقاصده، وأنه إذا كانت الكلمة المفردة تمثل الوحدة التحليلية الأولى للكلام، فإن المدلول الإفرادي لتلك الكلمة هو بمثابة الوحدة التحليلية الأولى للمعنى في هذا الكلام"[2].

وإذا كانت المادة الأولية أو الخامة التي يصنع منها الشيء، تكون قبل تشكيلها صالحة للتشكل في أي صورة أرادها المبدع لها، كذلك فإن تلك الدلالة الإفرادية للكلمة تكون صالحة

---

(1) عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز – ص ٥٤٠ ط المدني– تحقيق أ/ محمود شاكر.

(2) د/ حسن طبل– المعنى في البلاغة العربية ص٣.

قبل التركيب للتشكل وفق الدلالة المحددة التي يقصدها المنشئ للكلام والمبدع له، وتلك الدلالة المحددة لا تظهر إلا عند التركيب لا في حالة الإفراد.

التركيب إذا هو الذى يحدد المعنى المراد عن طريق القرائن السياقية والمقامية التى لا تظهر إلا فى حالة التركيب، ومن ثم لا نستطيع أن نتبين المعنى المقصود من صيغة ما فى حالة الإفراد.

والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة.

فمن ذلك ما ذكره د/ فاضل الساقي من التفريق بين دلالة الصيغة – المجردة المعزولة من سياقها – عليه، وبين دلالة السياق، بحيث يمكننا أن نقسمه تبعا لذلك إلى نوعين:

"الأول: الزمن الصيغي: ويسمى الزمن التحليلي: وهو المعنى الذى يعطى للصيغة منفردة بعيدة عن السياق، حيث نفهم (فعل) فى مقابل (يفعل) و(افعل) تماما، كما نفهم من (استفعل) معنى الصيرورة أو الطلب فى مقابل المطاوعة فى (انفعل)، والتكلف فى (افتعل) والأصالة فى (فعل)... الخ.

الثانى: الزمن السياقي: ويسمى (الزمن التركيبي): وهو الذى تحدده القرينة اللفظية أو الحالية، وهو معنى الفعل فى السياق مثل﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (النحل: ١)، وهو بالقياس إلى التقابل السابق يشبه استعمال (استباح حرماتهم) حيث لا يكون معنى الفعل استباح هنا صيرورة أو طلبا إلا مع التكلف، ونطلق على هذا القسم من أقسام الزمن (الزمن النحوى) وهو الدلالة الوظيفية على الزمن"[١].

فهذا التفريق– بين الزمن الصيغي والزمن السياقي– إنما هو أحد الأمثلة الدالة على اختلاف دلالة الصيغة بين الإفراد والتركيب؛ فالدلالة الإفرادية للصيغة، أو ما أسماه أبو البقاء بالمعنى الصيغي،" هو ما يفهم من هيئته، أى حركاته وسكناته وترتيب حروفه؛ لأن الصيغة اسم من الصوغ الذى يدل على التصرف فى الهيئة لا فى المادة"[٢].

أما الدلالة التركيبية فهى تلك الدلالة التى تستفاد من السياق والنظم بما يشتمل عليه من قرائن الحال والمقام التى تدل على مقصد المتكلم من كلامه. وذلك لأن الكلمة فى حال إفرادها تحتمل دلالات شتى، والتركيب والعلاقات السياقية هى التى تكشف عن قصد المتكلم إلى إحدى هذه الدلالات التى تحتملها الكلمة حال إفرادها، وعزلها عن السياق.

---

(١) د/ فاضل الساقي/ اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ص ٦٨، ماجستير دار العلوم رقم ٨٤ سنة ١٩٦٨.

(٢) ابو البقاء الكفوى – الكليات – ص ٧٥١–٧١٦.

ولذلك نجد واحدا من كبار الباحثين في مجال علم اللغة يرى أن قول النحاة إن مثل الفعل (أتى) يعبر عن الزمن الماضي، أمر لا تحتمله النصوص العربية، وتأباه أساليب اللغة"[1] ويدلل على ذلك بقوله:" انظر مثلا إلى الاستعمالات القرآنية المختلفة للفعل (أتى)

١- ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (النحل : ١)

٢- ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ (النحل : ٢٦)

٣- ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى ﴾ (طه : ٦٠)

٤- ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ (طه: ٦٩)

٥- ﴿إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ (الشعراء: ٨٩)

٦- ﴿كَـذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ ﴾ (الذاريات: ٥٢)

٧- ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ (الإنسان : ١)

تجد أساليب و(دلالات) مختلفة ينسجم كل منها مع آياته، ففي الآية الأولى: زمن الإتيان هو المستقبل، وفي الثانية: هو ما بعد الماضي، وفي الثالثة ما بعد الماضي أيضا، وفي الرابعة للحال المستمرة التي تشبه الحقائق الثابتة، وفي الخامسة: للمستقبل، وفي السادسة: لما قبل الماضي، وفي السابعة: للماضي المؤكد"[2].

الحقيقة أن هذه المفارقة الكبيرة بين الدلالة الإفرادية التحليلية الأولى للصيغة معزولة عن سياقها وبين دلالتها حال التركيب، جعل بعض كبار الباحثين ينقم على النحاة، ويأخذ عليهم ادعاء اختصاص صيغة من هذه الصيغ بدلالة بعينها. ولنا أن نقول : إنه لا عيب على النحاة في ذلك، إذا كانوا بشأن تحديد الدلالة الوضعية الأولى، فهم لم يدعوا اطراد هذه الدلالة في جميع السياقات. فكما أنه لا حرج على أصحاب المعاجم فيما ادعوه من اختصاص الكلمات بدلالات معينة تتغير بتغير التراكيب والسياقات، وما تضيفه هذه السياقات وتلك التراكيب إلى الكلمة من ظلال وإيحاءات. فكذلك لا حرج على هؤلاء النحويين في ادعائهم دلالة معينة للصيغة تختلف باختلاف التراكيب والسياقات، وما تضيفه هذه السياقات وتلك التراكيب إلى الصيغة من ظلال وإيحاءات مختلفة، تتنوع بها دلالة تلك الصيغ.

---

(١) د/ إبراهيم أنيس/ من أسرار اللغة ص ١٠٢/ مكتبة الأنجلو س ١٩٦٦.

(٢) السابق ص ١٠٢.

ولذلك فنحن لا نرى إلغاء قيمة الدلالة الإفرادية أو التهوين من شأنها وذلك لأننا نقول: إننا وإن بينا أن تلك الدلالة تختلف باختلاف السياقات والتراكيب فإنه لا يلزم من هذا كما يقول ابن سنان الخفاجي: "أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها"(١).

فالعلاقة ليست مقطوعة بين الدلالة الإفرادية الوضعية الدالة على الوضع العام للكلمة أو الصيغة في اللغة، وبين الدلالة التركيبية التي هي عبارة عن وضع خاص بالمتكلم يعتمد في أساسه على الوضع العام إن العلاقة بين الدلالتين هي أشبه ما يكون بالعلاقة بين اللغة والكلام، تلك العلاقة التي عني بها وبتوضيحها علماء اللغة المعاصرون أمثال دوسوسير حيث يكشف عن تلك العلاقة بقوله:" الكلام يستدعي صور الكلمات والرموز الأخرى التي انطبعت في أذهان كل المتكلمين ثم يترجمها إلى أصوات فعلية واضحة ذات مغزى ... الكلام نشاط متعمد مقصود بينما اللغة تفرض علينا من الخارج ويكتسبها الفرد بطريقة سلبية ... اللغة نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية بينما الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية ..."(٢) ويلخص تلك العلاقة أحد كبار الباحثين في مجال اللغة بقوله:" الكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط..."(٣).

والدليل على ما نقوله – من أن الدلالة التركيبية مؤسسة على الدلالة الإفرادية غير مقطوعة العلاقة عنها – أننا لو تأملنا الأمثلة السابقة التي استدل بها على عدم تصور الدلالة الإفرادية، وبالتالي عدم العلاقة بينها وبين الدلالة التركيبية أو عدم وضوحها، لو تأملنا تلك الأمثلة لوجدنا صحة ما ذكرناه، من اختصاص كل صيغة بدلالة إفرادية كلية تربطها بالدلالة التركيبية علاقة واضحة.

فمثلا في قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (النحل :١) ليس مراد الله تعالى – والله أعلم بمراده – أن يقول سيأتي أمر الله، ولو كان ذلك هو المراد لكان الأولى أن تأتي الآية بهذه الصياغة، ولكن المراد هو توظيف الصيغة في معنى الاستقبال متضمنة معنى المضي وموظفة له في الوقت نفسه، فكأن مقصود الآية أن تقول سيأتي أمر الله لا محالة مجيئا مقطوعا

(١) ابن سنان الخفاجي/سر الفصاحة ص ٣٣ تصحيح عبد المتعال الصعيدي ط محمد علي صبيح س ١٩٦٩.

(٢) انظر: ستيفن أولمان– دور الكلمة في اللغة/ ترجمة د/ كمال بشر مكتبة الشباب ١٩٧٥ ص ٣٠/٣١.

(٣) د/ تمام حسان/ اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٢، وانظر أيضا ص ٣١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب س ١٩٧٩.

به بل هو فى حكم ما وقع وأتى بالفعل. أو يكون المعنى أتى أمر الله تعالى فعلا باعتبار تقديره، أو وقوع مباديه وأماراته، وحينئذ لا مجاز ولا تجوز، لأن الصيغة حينئذ موظفة فى معناها الذى وضعت له أما على المعنى المدعى (التركيبى) فهو مؤسس على المعنى الإفرادى لا محالة غير مقطوع عنه وبنحو ذلك قال المفسرون: قال الزمخشرى "﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ الذى هو بمنزلة الآتى الواقع، وإن كان منتظرا لقرب وقوعه"[1] وقال الألوسى" والتعبير عن ذلك بأمر الله للتهويل والتفخيم، وفيه إيذان بأن تحققه فى نفسه وإتيانه منوط بحكمه تعالى النافذ وقضائه الغالب، وإتيانه عبارة عن دنوه واقترابه على طريقة نظم المتوقع فى سلك الواقع، وجوز أن يكون المراد إتيان مباديه، فالماضى باق على حقيقته"[2].

قد التفت الزمخشرى والألوسى إلى أن المراد ليس هو مجرد الإخبار عن المستقبل المتوقع ولكن المراد كما يقول الألوسى "نظم المتوقع فى سلك الواقع" وهذا يدلنا على تنبه المفسرين لهذه الظاهرة التى تضمن فيها الصيغة معنى صيغة أخرى مع احتفاظها بجزء من مدلولها الأصلى. وكذلك فى المثالين الثانى والثالث اللذين مثل بهما د/ إبراهيم أنيس فكون الفعل قد أتى للدلالة على ما بعد الماضى، يدل على استناده إلى أصل دلالته الإفرادية وهى المضى، لأن ما بعد الماضى – فى هذا السياق – إنما هو واقع فى الماضى كذلك.

وأما فى المثال الرابع: فنرى أنها وإن أفادت الحال المستمرة فإن الآية قد عبرت بالماضى لتأخذ منه دلالته على التحقق، أى لا يفلح الساحر مهما أتى بسحره محققا على وجه الكمال قال القرطبى "أى لا يفوز ولا ينجو حيث أتى من الأرض، وقيل حيث احتال"[3] والقول الثانى هو الأنسب لسياق الآية "إنما صنعوا كيد ساحر. . ." فالحديث عن صنعة الساحر واحتياله وبيان بطلان مآله، ويوافقه قوله تعالى﴿قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (يونس: ٨١) وكذلك فى المثال الخامس: النكتة إما فى تحقيق القدوم على الله والمثول بين يديه مما يناسب مقام الآية وسياقها، وإما إثبات الإتيان بقلب سليم على وجه التحقيق والكمال.

(١) الكشاف٢/٣٢١.

(٢) روح المعانى ١٤/٩٠.

(٣) القرطبى٦/٤٢٤٦ ط الريان.

وأما فى المثال السادس: فقوله إنها لما قبل الماضي لا ينفي دلالة الصيغة على المضي الموضوعة له، بل إنها هنا قد استخدمت فيه على وجه التمام والتحقيق.

وأما في المثال السابع: فقد جاءت الصيغة بمدلولها الشائع مؤكدا.

وهذا كله يؤكد صحة ما ذكرت من وجود علاقة واضحة بين المعنى الإفرادى والمعنى التركيبي للصيغة، مما يدل فى الوقت نفسه على تميز الصيغة المفردة بمعنى يخصها وهذا المعنى يمكن تصوره كليا مجردا فى الذهن قبل التركيب.

وهذا ما يؤكده أولمان فى كتابه دور الكلمة فى اللغة حيث يقرر أن "مشايعى نظرية السياق. . . كثيرا ما يرددون القول بأن الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها فى النظم. يقول القائل: "عند ما أستعمل كلمة يكون معناها هو المعنى الذى أختاره فقط، لا أكثر ولا أقل". ولو تأملنا الأمر قليلا لظهر لنا أن هذه مبالغة ضخمة، وتبسيط كبير للأمور. إن الذين ينادون بهذه الآراء ينسون الفرق الأساسي بين اللغة والكلام"[١]. لذا فإن ما انتهينا إليه - من القول بأن للصيغة خاصة أو الكلمة عامة دلالة عامة هى دلالتها الإفرادية، تلك الدلالة التى تتسم بقبول التشكيل بحسب السياقات المختلفة إلى دلالات جديدة غير مقطوعة الصلة بها؛ ولكنها ناتجة عنها ومؤسسة عليها - هذا القول الذى انتهينا إليه لعله يمثل قولا وسطا يحل إشكالية الإفراط والتفريط فى قيمة الدلالة الإفرادية للكلمة على العموم والصيغة على الخصوص.

---

(١) دور الكلمة ص ٥٧.

المبحث الثالث

التعدد والاحتمال فى معانى الصيغ

(١) تعدد المعنى الوظيفى للصيغة الواحدة

(٢) تعدد الصيغ للمعنى الواحد

هذه الظاهرة من الظواهر المهمة في الكشف عن طبيعة الدلالة في الصيغ الصرفية، حيث تشترك المعاني في الصيغة الواحدة، فتدل على معان متعددة قبل أن يتحدد المعنى المراد بواسطة القرائن، فصيغة فعيل مثلا تأتي للواحد والجمع، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾(التحريم:٤) العرب قد تجعل فعل الجميع على لفظ الواحد، قال: "إن العواذل ليس لى بأمير"[١] هذه الصيغة (فعيل) التى مثلنا بها: تدل على معان كثيرة؛ فهي إما أن تدل على مفرد أو جمع، والمفرد إما جامد أو مشتق، والجامد: اسم ذات أو اسم معنى: فاسم الذات نحو: سبيل وطريق - يمين - قميص - بعير - غدير - سرير - رغيف. . .إلخ.

واسم المعنى وهو المصدر: والغالب أن يدل على صوت مثل: زئير وخرير - صهيل - زفير - شهيق - نفيق - نهيق - أنين .. إلخ وقد يدل على سير نحو: رحيل - دبيب.

أما المشتق: فهو يأتي على أربعة أنواع:

(١) صفة مشبهة: وهذا مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على جهة الثبوت مثل: كريم، وعظيم وفصيح، وعسير، وعزيز.

(٢) صيغة مبالغة: وهذا محول عن اسم الفاعل من الثلاثي متعديا كان أم لازما للدلالة على كثرة وقوع الفعل مثل: عليم- قدير- شهيد- حفيظ.

(٣) ما كان بمعنى اسم الفاعل من غير الثلاثي: وهذا إما أن يكون بمعنى" مفعل" من أفعل، مثل: نذير، أليم، وجيع.

وإما أن يكون بمعنى مفاعل من فاعل مثل: جليس - رقيب - أكيل - نديم

(٤) ما كان بمعنى اسم المفعول من غير الثلاثي، مثل: قتيل وجريح وأسير.

أما صيغة فعيل الدالة على الجمع، فثلاثة أنواع:

١- اسم جنس يفرق بينه وبين مفرده بتاء التأنيث مثل: شعيرة، وشعير، وسفينة وسفين، وركية وركى، ومطية ومطىّ. . .إلخ

٢- اسم جمع: وهو ما ليس له واحد من لفظه مثل: قطيع، فريق قبيلة، فصيلة، عشيرة.

---

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى- مجاز القرآن ص٢٦١ - تحقيق محمد فؤاد سزكين - ط مؤسسة الرسالة.

٣- جمع تكسير مثل: عبد وعبيد، ضأن وضئين، كلب وكليب، حاج وحجيج، حمار وحمير، نخل ونخيل[1] فهذه الصيغة وحدها تشترك بين عدد كبير من المعاني – كما سبق بيانه – وهذا يدلنا على مدى تعقد الأمر وتشابكه في هذا النوع من الصيغ. وهذا النوع من الاشتراك قد عنى بجمعه والتنبيه عليه علماء اللغة القدامى فمن ذلك ما ذكره ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) باب (أفعلت وأفعلت) بمعنيين متضادين: (أشكيت الرجل): أحوجته إلى الشكاية، وأشكيته: نزعت عن الأمر الذى شكانى له، و(أطلبت الرجل): فأحوجته إلى الطلب، ولذلك قالوا: ماء مطلب، إذا بعد فأحوج إلى طلبه، و(أطلبته): أسعفته بما طلب. و(أفزعت القوم): أحللت بهم الفزع، (وأفزعتهم): إذا أحوجتهم إلى الفزع، (وأفزعتهم) إذا فزعوا إليك فأعنتهم. . .[2]

وصيغة (أفعل) هذه من خير الأمثلة على ما نحن فيه فقد ذكروا لها دلالات عديدة – غير ما سبق – فمنها:

١ – التعدية: كقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ (الأحقاف: ٢٠)﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ (الأنفال: ٥٤)[3].

٢ – الصيرورة: كقولك ألحم فلان أى صار ذا لحم، وأحصد الزرع أى صار ذا حصاد[4]. وقد جاء أفعل بمعنى الدخول في الجهة كقوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ أى داخلين في وقت الشروق(الشعراء: ٦٠)[5].

٣ – التعريض (بمعنى التعريض لوقوع الحدث عليه) كقولك:

---

(١) انظر سيبويه – الكتاب- تحق أ/ عبد السلام هارون٣/٦٢١، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق، محمد كامل بركات٣/ ٣٣٨، شرح الشافية لابن الحاجب١/١٤٧ ط دار الكتب العلمية- تحقيق محمد نور الحسن وزملاءه، وشرح لامية الأفعال- تحقيق د/ محمد حسن يوسف ص ١٠١، وانظر د/ على أحمد طلب(صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم) مطبعة الأمانة مصر سنة ١٩٨٧، وانظر د/ فاضل مصطفى الساقى/ أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ص ٣٠٦-٣٠٧ ط مكتبة الخانجى بالقاهرة.

(٢) أدب الكتاب ص ٤٥٣.

(٣) انظر شرح الشافية ١/٨٨، والكتاب٢/٢٣٥.

(٤) انظر شرح الأشمونى ٢/٥٢١- تحق محيى الدين، وانظر الشافية١/٨٦، والكتاب ٢/٤، ٢٣٣-٢٣٥.

(٥) أدب الكاتب ص ٤٤٦.

(أقتلت الرجل) عرضته للقتل، (وأبعت الشيء) عرضته للبيع، وأنشد:

فرضيت آلاء الكميت، فمن يبع فرسا فليس جوادنا بمباع

أى بمعرض للبيع[1].

٤- لوجودك مفعوله على صفة: وذلك مثل ما روى عن عمرو بن معد يكرب انه قال لبنى سليم: (قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم) أى:

ما صادفناكم جبناء، ولا بخلاء، ولا مفحمين[2].

٥- الدعاء: نحو: أسقيته: أى دعوت له بالسقيا[3].

٦- الإعانة: نحو: أحلبت فلانا وأرعيته، أى: أعنته على الحلب والرعى[4].

٧- المطاوعة (لفعّل) مثل: بشرته فأبشر.

والناظر فى كتب التصريف واللغة قديمها وحديثها على اختلافها يجد أنها قد أطبقت على ذكر عدة معان لكثير من الصيغ بما يشبه الاتفاق التام أو الإجماع على صحة وقوع هذه الظاهرة، ظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للصيغة الواحدة[5].

ويكاد يكون هذا أمرا متقررا كذلك فى الدراسات الحديثة فى علم اللغة[6].

يوضح ذلك د/ عياد حيث يقرر أن "العلامة الواحدة لها فى العادة أكثر من قيمة، وأن هناك علامات كثيرة للتعبير عن كل قيمة، وهذا يصدق على كل اللغات"[7].

وهذا ما يقرره د/ تمام حسان تحت عنوان (تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد)[8].

---

(١) السابق.

(٢) د/ مصطفى النحاس – صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها فى اللغة فى العربية – ص١٩ – ط السعادة – ١٩٨٣م – وانظر د/ الساقى – أقسام الكلم ص ٢٩١- ٢٩٢.

(٣) الهمع ٢/١٦١.

(٤) الشافية ١/٨٩.

(٥) انظر د/ شكرى عياد – اتجاهات البحث الأسلوبى ص ٣٧ – دار العلوم للطباعة والنشر – ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م، د/ تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٣، د/ فاضل الساقى، أقسام الكلام العربى ٢٩٦ إلى ٣٢٨ – نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، د/ محمد فؤاد – مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة – دكتوراه مخطوط بدار العلوم رقم ٢٧١ – ص ٣٦.

(٦) د/ شكرى عياد – السابق.

(٧) د/ تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٣.

(٨) د/ تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ص١٦٣.

ثانيا: تعدد الصيغ للمعنى الواحد

من الظواهر التى تكشف عن كبيعة الدلالة فى الصيغ الصرفية كذلك – ظاهرة تعدد الصيغ للمعنى الصرفى الواحد.

وأقصد بتلك الظاهرة أن تشترك صيغتان أو أكثر فى الدلالة على معنى واحد(1). فعلى سبيل المثال ذكروا أن صيغة (فعّل) تشارك صيغة (أفعل) فى معنيين من معانيها وهما: التعدية، تقول: قومت زيدا وقعدته. والإزالة تقول: جربت البعير، وقشرت الفاكهة، أى أزلت جرب البعير، وأزلت قشرة الفاكهة(2).

من ذلك قول سيبويه:" وقد يجئ الشئ على فعلت فيشرك أفعلت كما أنهما قد يشتركان فى غير هذا وذلك قولك فرح وفرحته وإن شئت قلت أفرحته وغرم وغرمته وأغرمته إن شئت كما تقول فزعته وأفزعته وتقول ملح وملحته وسمعنا من العرب من يقول أملحته كما تقول أفزعته وقالوا ظرف وظرفته ونبل ونبلته، ولا يستنكر أفعلت فيهما ولكن هذا أكثر واستغنى به، ومثل افرحت وفرحت أنزلت ونزلت قال الله عز وجل: ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أن يُنَزِّلَ آيَةً﴾ (الأنعام:٤٦) ، وكثرهم وأكثرهم وقللهم وأقللهم. . .(3)

وكذلك ذكروا للمطاوعة عدة صيغ تشترك فى الدلالة عليها، فانفعل، وافتعل، وتفعل، وتفاعل، واستفعل: كلها تشترك فى الدلالة على معنى المطاوعة(4).

وفى معنى التشارك: ذكروا أن الصيغ: فاعل كخاصم، وافتعل كاختصم، وتفاعل كتخاصم – تشترك كلها فى هذا المعنى(5).

وفى معنى الفاعلية مثلا: تشترك صيغ فاعل – مفتعل – مفعل مفعل. . .إلخ فى الدلالة على معنى الفاعلية.

---

(1) ترجع أهمية دراسة وجود هذه الظاهرة من عدمه إلى ما سوف نرتبه عليها بعد ذلك؛ وذلك أن إثبات تلك الظاهرة أو نفيها يترتب عليه بالضرورة إثبات ظاهرة الاختيار الصيغى أو نفيها باعتبارها ظاهرة أسلوبية، وهذا الاختيار متوقف على التمايز الدلالى بين الصيغ؛ فعلى أساس إثبات هذا التمايز يقع الاختيار.

(2) المزهر ص ٤٠٣.

(3) الكتاب ص ٢٣-٢٣٤.

(4) انظر شرح الشافية ٩٩/١ إلى ١١٠ – ونزهة الطرف لابن هشام ١١٠ – إلى ١١٣، والمبدع لأبى حيان ص ٣٠ إلى ٣٣.

(5) شرح الشافية ص ٩٦- ١٠١-١٠٨، نزهة الطرف ١١١-١١٢.

وقد استطاع أساتذة اللغة المحدثون أن يفيدوا من تلك الظاهرة – التى سبق تقريرها عند القدماء – فى محاولة إحصاء الصيغ التى تشترك فى معنى وظيفى واحد، مع تصنيفها على أساس تلك المعانى الوظيفية التى تجمع بينها[1].

وقد اهتم علماء اللغة والصرف بهذا الباب حيث عنوا بجمع الأبنية التى تتوارد على المعنى الواحد مع اختلاف صيغتها[2].

ونحب أن نؤكد هنا أن هذا المعنى الذى ذكرناه عن هؤلاء العلماء من توارد تلك الصيغ على معنى واحد لا يعنى التوافق التام بين المعانى الوظيفية لتلك الصيغ؛ بل يبقى لكل صيغة من تلك الصيغ دلالتها الوظيفية الخاصة وإن اشتركت مع غيرها من الصيغ فى دلالة عامة.

فعلى سبيل المثال – إن كنا قد ذكرنا – أن صيغ (فاعل – مفتعل – منفعل – متفعل – مستفعل. . .إلخ) تدل على معنى الفاعلية – فينبغى أن يعلم أن كل صيغة من تلك الصيغ إنما تدل على ذلك المعنى من زاويتها الخاصة؛ فصيغة (مفتعل) إنما ينظر فيها إلى معنى التكلف فى تلك الفاعلية، وصيغة مستفعل ينظر فيها إلى معنى الطلب فى تلك الفاعلية وهكذا ..

ومن ثم فإن اشتراك الصيغ فى معنى من المعانى الوظيفية أو تواردها عليه لا يعنى بالضرورة تساويها فى الدلالة على ذلك المعنى الوظيفى العام، بل يبقى لكل صيغة معناها الوظيفى الخاص؛ بمعنى أن تلك الصيغ وإن صح أن نجعلها بدائل للمعنى الوظيفى العام؛ فإنها يقع بينها الاختيار والمفاضلة بناء على ما بينها من فروق دلالية خاصة.

وهذا ما سوف يكشف عنه البحث بالتفصيل فى فصوله المقبلة تأصيلاً وتطبيقا.

---

(١) د. تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص١٤٣، وقد سبق إلى ذلك د/ أحمد عبد العظيم فى رسالته: الوحدات الصرفية التي أشرف عليها د/ تمام حسان، حيث عرض لأربع وثمانين معنى من المعانى الوظيفية التي تتوارد عليها الصيغ المختلفة، ذاكرا تحت كل معنى من تلك المعانى الصيغ التى تتوارد على ذلك المعنى. وقد أشار د/ تمام فى مقدمة كتابه السابق إلى رجوعه إلى تلك الرسالة وإفادته منها.

(٢) انظر ابن قتيبة – أدب الكاتب – ص ٤٣٢ – إلى ٤٤٥ – تحقيق محمد الدالى – ط مؤسسة الرسالة بيروت. والتبريزى – تهذيب إصلاح المنطق ١/١١١ – ١٤٢ – ٢٥٩ – ٢٦٧ – ٢٧٢ – تحقيق د/ فوزى عبد العزيز مسعود – ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦. وكتاب الفصيح لأبى العباس ثعلب، تحقيق ودراسة د/ عاطف مدكور، دار المعارف ص١٠٢ – ١٠٣ – ١٠٧ – ١٠٨. والزجاج كتاب فعلت وأفعلت، والغريب المصنف لأبى عبيد (بابا فعلت وأفعلت) ٢/٢٥٦. وابن القوطية فى كتاب الأفعال ص١٢ ومواضع أخر.

كما أن ثمة فروقا دلالية تتضح بين تلك الصيغ فى السياقات المختلفة؛ وذلك أن قولك قومته وقعدته لا يتبادل مع أقمته وأقعدته في جميع السياقات؛ لأنه قد يدل في بعض السياقات على تكثير القيام والقعود.

وهذا ما يؤكده ابن درستويه – من القدماء – حيث يقول:

"لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد"[1].

ومن ثم فابن درستويه ينكر تطابق الصيغتين فى الدلالة على المعنى الواحد.

هذا الذى انتهينا إليه هو ما يتفق مع ثنائية الأداء على مستوى الكلام وانقسامه إلى مستويين هما: المستوى النمطى، والمستوى الفنى.

فالمستوى النمطى هو ما يقف عند حدود الصحة اللغوية.

أما المستوى الفنى من الأداء فهو الذى يحرص فيه المنشىء على الدقة فى اختيار ألفاظه وصيغه، ومراعاة الخصائص الفارقة بين الصيغ، فالمفترض أن المبدع يوظف فى إبداعه كل الإمكانات اللغوية المتاحة لديه بحيث يفيد من كل اختلاف شكلى بين الصيغ والألفاظ لمناسبة المعانى المراد بيانها.

---

(١) المزهر ١/٣٨٤ – ٣٨٥.

الفصل الثانى

أسس التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة

تمهيد

يحاول البحث في هذا الفصل أن يكشف عن الأسس الفنية التي يقوم عليها التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة مستلهما في ذلك روح التراث البلاغي مع الإفادة بما أمكننا الوقوف عليه من الدراسات الأسلوبية الحديثة؛ بما يمكن أن يمثل - بمشيئة الله تعالى - نقطة التقاء بين القديم والحديث، أو بين التراث والمعاصرة.

ويمكننا أن نقف - من خلال - تتبع المقولات البلاغية في التراث البلاغي، ونظرات الأسلوبيين المحدثين - على ثلاثة أنماط من التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة في سياقاتها المختلفة:

الأول: اختيار الصيغة من بين عدد من البدائل.

الثاني: العدول بالصيغة عن الأصل السياقي[1].

الثالث: تكرار الصيغة.

---

(١) قيدت العدول بأنه عدول عن الأصل السياقي وذلك لأن هذا هو ما رجحه البحث بالنسبة للقاعدة التي يتم العدول عنها.

المبحث الأول

التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة على أساس الاختيار

ينبني البحث في هذا الفصل على ما سبق تأصيله في الفصل الأول من أن الصيغ قد تعدد أو تشترك في الدلالة على المعنى الواحد مما يمكن أن يكون مفتاحا لفهم عملية الاختيار في الصيغ.

وذلك أن الاختيار – كما سيتضح لنا – إنما يقع بين البدائل أو النظائر، وقد بين البحث فيما سبق أن الصيغ في اللغة العربية تمتاز بظاهرة الاشتراك والتعدد.

ومن ثم يقع الاختيار بين تلك البدائل أو الأشباه والنظائر المتعددة والتي تشترك فيما بينها في التعبير عن معنى واحد بطريقة متقاربة.

وحتى يزيد وعينا بطبيعة الاختيار ينبغي أن نكون واعين بأن ثمة مستويين متمايزين أساسيين للكلام عرفهما البلاغيون قديما وحديثا.

الأول: وهو ما يمثل الحد الأدنى لبلاغة الكلام، وهو ما تحقق فيه لزوم الجادة، وكان موافقا للصواب، موسوما بالصحة اللغوية.

ويعد الوقوف عند هذا الحد – حد الإفهام – أدنى مراتب البلاغة، التي إذا ما خرج المتكلم عنها لم يصح وصف نطقه بالكلام وإنما يوصف بالنعيق.

فالبلاغة – كما يقررها الطيبي– " لها طرفان: الإعجاز وحاكمه الذوق، وما خرج عن النعيق، وبينهما مراتب لا تكاد تنحصر"[١].

والثاني: هو ما اتصف بالصحة اللغوية، وزاد على ذلك بحسن التخير للفظ توخيا للمطابقة.

وهذا المستوى هو ما يتنافس فيه المتكلمون بغية التدرج في سلم الفصاحة والبلاغة، ودرج البيان.

هذا التمايز الواضح بين هذين المستويين للكلام هو أمر يكاد يكون مستقرا في الدراسات البلاغية منذ بدايات التأليف البلاغي، وما كتب حوله من كتابات متناثرة.

ولعل عبارة الجاحظ الشهيرة التي يقول فيها "المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة

---

(١) الطيبي – التبيان في المعاني والبيان بتحقيقي – ص١٤٥ – ط المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة، وضرب من التصوير"[1] أقول لعل هذه العبارة تعد أول إشارة إلى التفريق بين مستويين من المعاني:

الأول: المعانى النمطية:

وهى ما عبر عنها الجاحظ بأنها مطروحة في الطريق وهذه المعانى إنما هى وليدة الصياغة النمطية التي يوقف بها عند دائرة الصواب.

الثاني: المعانى الفنية:

وهى تلك المعاني التي تكون وليدة تخير اللفظ، وسهولة المخرج، وجودة السبك، وغيره مما نبه إليه الجاحظ فى عبارته السابقة.

هذا التفريق الواضح بين مستويي اللغة الذى عنى ببيانه والوقوف عليه نقادنا القدامى هو ما تهتم الدراسات الأسلوبية بالوقوف عليه.

فهذا الواقع اللغوى يعد بمثابة (الأصل) وهو ما تهتم تلك الدراسات برصد عملية الخروج عنه لواقع طارىء من شأنه أن يعيننا على تدبر أبعاده الدلالية والأصولية"[2].

وقد تعددت عبارات هؤلاء الأسلوبيين ومصطلحاتهم فى التعبير عن هذين المستويين من اللغة.

فمن المصطلحات التى عبروا بها عن الأصل أو المستوى النمطى"

الأصل	النمط
العبارة البريئة	الخطاب الساذج
الاستعمال الدارج	الكلام الفردى
الاستعمال المألوف	الوضع الحيادى
الاستعمال العادى	الدرجة الصفر
الاستعمال النمط	التعبير الشائع. . .إلخ[3]

من المصطلحات المعبر بها عن المستوى الفنى:

الانزياح	الانتهاك

---

(١) الحيوان/ الجاحظ/ ط الحلبى ٣/ ٣١.

(٢) المسدى/ الأسلوبية/ص ٩٤.

(٣) الهامش السابق ص٩٥-٩٦.

الانحراف	التجاوز
الاختلال. . .إلخ[1]	اللحن

هذه المصطلحات العديدة المتقاربة في معانيها تعبر عن معنيين أساسيين هما النمطية أو الثبات في المستوى النمطي، والعدول أو المخالفة في المستوى الفني ومن ثم فالاختيار على هذا هو نوع من العدول؛ لأنه عدول عن المستوى النمطي إلى المستوى الفني[2]، والعلاقة بين المستويين هي أقرب شيء للعلاقة بين اللغة والكلام فإذا كانت اللغة هي النظام الثابت".. . . الماثل في أذهان الجماعة اللغوية، فالأسلوب المنتمي إلى الكلام هو بطبيعة الحال هو بحسب هذا الرأي عدوان مستمر على ذلك النظام وانتهاك مطرد لسننه وأعرافه"[3].

ومن ثم ينشأ عن هذين المستويين من الاستعمال اللغوي مستويان من المعنى:

المستوى الأول: هو ما يعبر عن أصل المعنى أو المعنى المجرد وهو المعنى الذي يشترك فيه الناس جميعا عربهم وعجمهم.

أما المستوى الثاني: فهو الذي يتميز به المتكلم بقدر ما في أسلوبه من حسن التخير، ومراعاة الغرض والمقصد من الكلام.

فالمعنى المجرد أو أصل المعنى يمكن أن يعبر عنه بأكثر من صياغة أو أسلوب تختلف فيما بينها في إيحاءات المعنى الذي تشترك فيه تلك الأساليب جميعا.

أما المعنى الفني فهو الذي لا يمكن التعبير عنه بغير صيغته، لأن المفترض أن مبدعه قد اختار من الصيغ والألفاظ ما هو أنسب للتعبير عن تجربته ومعانيه الدقيقة.

وهذا مطرد واضح جدا في جانب الصيغ، فأصل المعنى يشترك في الدلالة عليه عدد من الصيغ التي تعبر عنه، أما الدلالة الفنية الدقيقة فهي التي لا يمكن التعبير عنها بغير صيغتها. ولننظر مثلا إلى قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (الملك: ١٩).

نجد أن لفظتي (صافات – ويقبضن) يمكن أن يعبر عن الحديث فيهما وهو أصل المعنى بأكثر من طريقة، ولذا اختير التعبير باسم الفاعل في اللفظة الثانية، وكان يمكن التعبير عنها بغير اسم الفاعل كالفعل المضارع (يصففن).

---

(١) السابق.

(٢) سيأتي في صفحات البحث التالية التفريق بين كل من الاختيار والعدول، وبيان المراد بكل في هذا البحث.

(٣) د/ حسن طبل – أسلوب الالتفات – ص ٤٤.

وفى اللفظة الثانية كان يمكن التعبير عنها بغير الفعل المضارع؛ كأن يعبر عنها باسم الفاعل كسابقتها مثلا.

ولكن الآية قد اختارت اسم الفاعل للتعبير عن الحدث في اللفظة الأولى واختارت الفعل المضارع للتعبير عن الحدث في اللفظة الثانية، وما ذلك إلا رعاية للمعنى الفني الدقيق الذى أرادت الآية أن ترمز إليه وتدل عليه.

قال الزمخشرى: "فإن قلت: لم قيل (ويقبضن، ولم يقل قابضات) (قلت) لأن الأصل فى الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة فى الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح"[1].

فكأن الآية قد رمزت بذلك – فضلا عن إثبات حدثى الصف والقبض – إلى أن الصف هو غالب فعل الطير فى جو السماء وأن القبض يكون عارضا، وهذا المعنى وإن لم يكن مقصودا بالأصالة من الكلام، فإن اختيار الآية لهاتين الصيغتين قد شمل هاتين الدلالتين دون أن يزيد فى لفظ الكلام بل عبر عن المعنى بهيئة اللفظ نفسه وليس بلفظ آخر، ولو خولفت تلك الصياغة، وأريد التعبير عن تلك المعانى، لقيل (يصففن غالبا وأحيانا قابضات) وفيه من الركاكة والتطويل ما فيه، فضلا عن أن المعنى المراد إضافته ليس مقصودا من الكلام بالأصالة؛ وإنما هو متمم لبيان القدرة وتمام الحكمة، فكان تضمينه فى هيئة الكلمة وبنيتها أولى من الإتيان بلفظ جديد يخصه.

والمقصد هنا أن نبين أن أصل المعنى يمكن الدلالة عليه بأكثر من صيغة. فأصل المعنى فى الآية لفت الأنظار إلى قدرة الله فى حفظ الطير وتسخيره فى جو السماء فى حالتى القبض والبسط، وهذا يحصل بالتعبير باسم الفاعل أو المضارع لكن الآية قد اختارت للمعنى الأول اسم الفاعل، وللثانى صيغة المضارع للدلالة على معنى أخص وأدق من أصل المعنى.

---

(١) الكشاف للزمخشرى ٤/١٢٤.

ومما يجدر بيانه في هذا الفصل أن نبين أن هذا الإحساس بتمايز هذين المستويين من المعنى كان شائعا في الدرس البلاغي[1].

وقد ظل هذا الإحساس بتمايز هذين المستوين ظاهرا في الدرس البلاغي حتى المرحلة الأخيرة التي اكتملت فيها مباحث البلاغة، وبلغت الغاية من التقنين والتنظير[2].

وقد تساءل عبد القاهر عن سبب تنحية المستوى النمطي عن الوصف بالبلاغة رغم اطراده على الصواب مبينا أن ما يستحق الوصف بالبلاغة هو أمر وراء الصحة اللغوية، فيقول بعد ذكر نماذج لذلك المستوى النمطي: "اعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم. . . وذلك إذا كان معناك، معنى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله، كقول الجاحظ: "جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبا، وبين الصدق سببا، وحبب إليك التثبت، وزين في عينك الإنصاف. . .إلخ فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه، دون نظمه وتأليفه، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا، وحتى تجد إلى التخير سبيلا، وحتى تكون قد استدركت صوابا.

فإن قلت: أفليس هو كلاما قد اطرد على الصواب، وسلم من العيب؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة؟ قيل أما الصواب كما ترى فلا. لأنا لسنا في ذكر تقويم اللسان، والتحرز من اللحن، وزيغ الإعراب، فنعتد بمثل هذا الصواب. وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم"[3]. فالوقوف على حد الصحة اللغوية ليس هو غاية البلاغة، وإنما هو غاية النحو والمعجم، لأنا – أي المختصين بأمر البلاغة – لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن والإعراب مما هو غاية النحوي، وإنما نحن بصدد أمور ومعان تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم.

والحقيقة: أن عبد القاهر يفرق في كلامه بين نوعين من الصواب في الكلام والمعاني:

---

(١) انظر في الدلالة على ما ذكرنا د/ عبد الحكيم راضي/ نظرية اللغة / الفصل الثاني مستويان من اللغة ص٢٤ إلى آخر الفصل/ مكتبة الخانجي.

(٢) انظر الطيبي – التبيان في المعاني والبيان – ص ١٤٥ – ط المكتبة التجارية بمكة المكرمة وانظر ما سبق نقله عن الطيبي في بداية هذا المبحث، وانظر بدر الدين بن مالك – المصباح في المعاني والبيان والبديع ت د / حسني عبد الجليل ط مكتبة الآداب ص ٣ – ٤.

(٣) دلائل الإعجاز بتحقيق شاكر ص٩٨.

الأول: ما يمكن أن نصطلح على تسميته بالصواب النمطى أو الصواب النحوى.

والثانى: هو ما حقق ذلك الصواب وزاد عليه بحسن الصياغة، وهذا الثانى هو الجدير بأن يستدرك فى نظر عبد القاهر، وفى نظر البلاغيين قاطبة كذلك.

وهذان المستويان من المعنى كلاهما واقع فى إطار ما تسمح به اللغة إما حقيقة وإما مجازا فالمستوى الثانى البلاغى وإن كان قائما على قدر كبير من التوسع أو التسمح والأريحية فى الاستعمال اللغوى فإنه واقع كذلك فى إطار ما تسمح به اللغة بحيث لا يخرج إلى نوع ثالث من الاستعمال يعد مرفوضا فى العرف اللغوى بين أبناء اللغة الواحدة، وذلك لأن ما يقع فى المستوى البلاغى من العدول أو الخروج أو الانحراف غالبا ما يكون عدولا مقننا مضبوطا بقواعد لغوية تقنن هذا العدول، أو يكون هذا الابتكار والتوسع فى الاستخدام له ما يسوغه ويبرره بحيث لا يعدو كونه ضرورة لغوية مسموح بها بقيود عليها.

بالتالى نكون أمام ثلاثة مستويات من الاستعمال اللغوى ينتج عنها ثلاثة مستويات من **المعنى:**

الأول: المستوى النمطى النحوى.

الثانى: المستوى الفنى البلاغى.

الثالث: المستوى المرفوض (الخطأ).

ولعل هذا الذى استوحيناه من كلام عبد القاهر هو ما قصد إليه (تودروف) العالم اللغوى الشهير حيث يرى أن الاستعمال يكرس اللغة فى ثلاثة أضرب من الممارسات المستوى النحوى – والمستوى اللانحوى – والمستوى المرفوض، ويرى أن المستوى الثانى يمثل أريحية اللغة فيما يسع الإنسان أن يتصرف فيه.

وإذا كان الصواب النمطى: هو ما يوقف فيه عند تحرى قواعد اللغة، وتقويم اللسان، فإن هذا المستوى من المعنى يظهر فى جانب الصيغ – موضوع بحثنا – فى استعمالها على الجادة التى جرت عليها العرب فى لغتها، وذلك دون تخير لصيغة دون أخرى، أو عدول عن صيغة لأخرى أكثر موافقة، وأقوى مطابقة، مما تتميز به الأساليب، وتظهر فيه براعة المتكلمين، فى صورة عديدة من الأساليب، ومراتب من البراعة لا تكاد تنحصر.

وأما الصواب الفنى: فهو ما يظهر فيه ذلك التفاوت والاختلاف فى الأساليب، ولعمر الله إنه لقصب السبق، وغاية المضمار، وذلك لأن" المعانى البلاغية أو الفنية فى تصور

البلاغيين هى مجموعة الإشعاعات والإيحاءات الدلالية الخاصة المتجسدة فـى صياغاتـها الفنية بأشكالها التعبيرية الخاصة"[1] ومن ثم فإن استخدام الصيغ وتوظيفـها إنمـا يتم على هذين المستويين:

١- مستوى الصحة اللغوية.

٢- مستوى الصحة الفنية.

وإذا كان المستوى الأول هو الحد الأدنى للبلاغة الذى يخرج عنه الكلام إلى حد النعيـق، لذا فإنه يخرج من دائـرة بحثنا إلى دائرة البحث النحوى ودارس اللغة بأصواتـها ومعجمـها وصرفها ونحوها ومن ثم فالذى يعنينا فى بحثنا هذا هو التوظيف البلاغى لتلك الصيـغ وهـو ما يعمد فيه إلى ضرب من التخير، أو عـدول عن الجادة، أو تكـرار لصيغة بعينـها، أو نحو ذلك مما سنبين قريبا من أسس التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة. ومما يتعلق بهذا المقام أن نبين أن هذا التمايز الواضح بين هذين المستويين السابقين، إنما هو مبنى فى الحقيقة على ما بين النحو – داخلا فيه علم الصرف – والبلاغـة من تمايز واضـح فـى الـدور والمقصـد، أو يمكن أن نقول إن العلاقة بين المستويين كالعلاقة بين غاية هذين العلمين فقـد حـدد علمـاء اللغة القدامى وظيفة النحو بما لا يزيد عن توضيح المعانى المشكلة، ويـدل بـه على الفـاعل، والمفعول، والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعانى التى تعتور الأسماء[2].

ويعقد ابن فارس فى كتابه بابا يطلق عليه (باب الخطاب الذى يقع به الإفهام من القائل والفـهم من السـامع). ثـم يقـول "ذلـك بين المتخـاطبين مـن وجـهين: أحدهمـا الإعـراب، والآخر: التصريف. فأما الإعراب فيه تميز المعانى. ويوقف على أغراض المتكلمين. . .وأما التصريف فإنه من فاته فاته المعظم"[3].

"تلك هى الوظيفة غير الفنية للغة – سواء سميت بيانـا أو إفـهاما وتفـهيما أو غـير ذلك. فالمهم أنها تقوم على تيسير التعامل بين الناس، وتعمل على ربط المجموعة البشرية برباط من الفهم المشترك استنادا إلى حقيقة أن الإنسان هو الكائن الاجتماعى المحتاج إلى هذه الوسيلة، والقادر على استخدامها"[4] أما وظيفة البلاغة وغايتها فهى أمر وراء ذلك كمـا سبق بيانـه،

(١) د/ حسن طبل – المعنى فى البلاغة العربية – دكتوراة ص ١٥٠.

(٢) انظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٧.

(٣) الصاحبى: ١٦١، ١٦٢، وانظر المزهر ١ / ٣٢٩ – ٣٣٠ حيث نقل كلام ابن فارس.

(٤) د/ عبد الحكيم راضى/ نظرية اللغة ص ٦٣/ مكتبة الخانجى– القاهرة.

فالكلام البليغ ليس هو الذى يقف عند حد الصحة اللغوية بغاية الإفهام وبيان أصل المعنى، فهذا الكلام لا يجب به فضيلة لدى البلاغيين.

فوظيفة البلاغة إذا:

التعبير عن المعانى الدقيقة التى يبلغ بها صاحبها كنه ما فى نفسه ويبلغ بها مراده إلى سامعه[1].

وذلك بطريقة فنية تعمق حسن الاختيار، من إيجاز لفظ وحسن نسق، وتأنق فى الصياغة، وروعة فى التصوير إلى غير ذلك مما يكسب الكلام حسنا ورونقا.

وفى رأيى أن المستوى البلاغى أو الفنى للمعنى هو الذى يراعى تلك الوظيفتين الأساسيتين للبلاغة معا عند الصياغة.

وقد كشف عبد القاهر عن هاتين الوظيفتين الأساسيتين للبلاغة فى فصل أورده فى دلائل الإعجاز فى تحقيق القول على البلاغة والفصاحة، والبيان، والبراعة، وكل ما شاكل ذلك حيث يقول:

"ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات.. غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة، ثم تبرجها فى صورة هى أبهى وأزين وآنق وأعجب وأحق بأن تستولى على هوى النفوس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب. . ."[2].

هذه الوظيفة الأساسية للبلاغة هى إذا أهمّ سمات المستوى الفنى.

وهذا أمر لم يزل جهابذة الأدب ونقاد الشعر يمتدحون به الشاعر، ويبرّزونه به على أقرانه، وذلك يزيد به على غيره من معنى دقيق، وفكرة لطيفة، ومرمى بعيد، وإن كان قد اشترك مع غيره فى أصل المعنى المراد، ولكنهم حكموا له بالتفرد فى المعنى الذى أتى به، لأنه وإن اشترك مع غيره فى أصله، إلا أنه قد انفرد بدقائقه التى لا يوصل إليها إلا بثاقب

---

(١) وهذا هو ما يفيده تعريف البلاغة لدى بعض البلاغيين، فقد عرفها الرازى على سبيل المثال بأنها "بلوغ الرجل بعبارته كنه ما فى قلبه" نهاية الإيجاز ص ٨٩، وقد عرفها الطيبى كذلك بهذا التعريف ضمن ما ذكره من تعريفات للبلاغة فى كتابه لطائف التبيان ق٦، مخطوط بدار الكتب المصرية/٢٦ بلاغة م، وقد نشرته المكتبة التجارية بمكة المكرمة بتحقيقى.

(٢) عبد القاهر/ دلائل الإعجاز ص ٤٣، وانظر أيضا تعريف ابن وهب للبلاغة فى البرهان فى وجوه البيان ص ١٦٣، وسيأتى نقله قريبا فى الباب التالى فى الحديث عن الاختيار.

الفكر، مع تعبيره عن تلك المعاني والدقائق في مثل لفظ الأول أو أوجز منه، وبطريقة في الصياغة آنق منه وأعجب[1].

ولك أن تتأمل كثرة ما أفاده البلاغيون من تحليل الصيغ في قوله تعالى:﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [2] لترى ما في التعبير بهذه الصيغ من الفوائد والدقائق التي ما كان يمكن التوصل إليها إلا بتلك الصياغة. ومن ذلك ما علق به عبد القاهر على قوله تعالى﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ (فاطر:٣).

فلو قيل "هل من خالق غير الله رازق لكم" لكان المعنى غير ما أريد[3] وذلك أن المقصود في الآية تقرير العباد برزق الله تعالى لهم، ويمكن أداء ذلك المعنى الأصلي باسم الفاعل "رازق" أو بالمضارع "يرزق" أو غير ذلك، إلا أن في التعبير بالمضارع (يرزق) من الدلالة على تجدد الرزق وحصوله للعباد كل وقت، ووجدانهم إياه بعد حاجة إليه وافتقار – فيه من دقة المعنى ولطفه مالا يفيده التعبير باسم الفاعل. و"من البين في ذلك قول الأعشى:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة : إلى ضوء نار في يفاع تحرق

تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق

معلوم أنه لو قيل "إلى ضوء نار متحرقة" لنبا عنه الطبع وأنكرته النفس، ثم لا يكون ذاك النبو وذاك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال. وكذلك قوله[4]

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلى عريفهم يتوسم.

وذاك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقدا يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالا فحال، وإذا قيل "متحرقة" كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة، وجرى مجرى أن يقال "إلى ضوء نار عظيمة" في أنه لا يفيد فعلا يفعل.

---

(١) انظر عبد القاهر/ دلائل الإعجاز/ص ٤٨٩.

(٢) هود/ ٤٤، وانظر الكشاف٢/٤٠٥، ودلائل الإعجاز ص ٤٦ والمفتاح للسكاكي ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) (٩) دلائل الإعجاز ص ١٧٧.

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٧٦.

وكذلك الحال في قوله "بعثوا إلى عريفهم يتوسم" وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا، وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد. ولو قيل (بعثوا إلى عريفهم متوسما) لم يفد ذلك حق الإفادة[1] فالفعلان (تحرق، ويتوسم) في الأبيات السابقة فيهما من الدلالة على تجدد الحدث مما يناسب الحال المعبر عنه، مالا يفيده غير صيغتهما المستخدمة في هذا الموضع، ولذلك وقع الاختيار عليهما.

والأمثلة على ذلك كثيرة ليس هذا محل استقصائها، وإنما قصدت فقط إلى التأكيد على أمر هام، وهو أنه ليس غاية البلاغي هي مجرد التحسين اللفظي؛ بل ينبغي أن تكون الغاية بالمقام الأول هي تكثير الفائدة، وجمع دقائق المعاني المراد بيانها، والحفاظ على شعبها أن يند منها شيء عند التعبير والإبانة فإنما مدار الفصاحة والبلاغة على توفية المعاني حقها وبلوغ كنه ما في النفس من المعاني مع القدرة على إيصالها للمخاطبين.

ومن ثم يأتي دور الاختيار للصيغ في تحصيل تلك الغاية، وسنحاول توضيح ذلك بصورة أكبر في الجانب التطبيقي من البحث. ومما يتصل بتلك النقطة أن ننبه إلى أن التأنق في اختيار الصيغ والكلمات في إطار ذلك المستوى الفني يؤدى حتما إلى ما يسمى بـ"التفرد الأسلوبي" للمنشئ أو المبدع وذلك أن "لكل فرد معجمه اللغوى المتميز، فهو يميل إلى استعمال بعض الكلمات دون بعضها الآخر، وهناك كلمات لا يستعملها على الإطلاق . . ولكل فرد طريقته الخاصة في بناء الجمل والربط بينها، فهو يستعمل بعض الصيغ دون بعضها الآخر، أو يستعمل أدوات معينة دون أخرى"[2].

وهذا التميز أو التفرد الأسلوبي – الذى يتميز به المستوى الفنى من الكلام – هو ما عبر عنه البلاغيون القدامى بحسن التخير للفظ، حتى إن بعضهم قد قصر البلاغة على حسن التخير.

وهذا ما انتهى إليه كلام عبد القاهر في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك، حيث ينتهي كلامه في هذا المقام إلى أنه (لا جهة لاستعمال

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) د/ شكرى عياد: مدخل إلى علم الأسلوب/ دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤هـ -١٩٨٢، ط ص ٢٨-٢٩، وانظر د/ البدراوى زهران: أسلوب طه حسين في ضوء الدرس اللغوى الحديث. دار المعارف ١٩٧٧ ص ٢٢.

هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به...)[1].

بل إنه ينفي الفضيلة عن الكلام "حتى ترى في الأمر مصنعا وحتى تجد إلى التخير سبيلا"[2].

ويخص عبد القاهر الصيغ من بين معاني النحو بجانب كبير من اهتمامه بل إنه يبني نظريته في النظم على حسن التخير للصيغ ومعاني النحو فيقول: "لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك (زيد منطلق)، (وزيد ينطلق) و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد)، (وزيد المنطلق) و(المنطلق زيد) (وزيد هو المنطلق) وفي (الشرط والجزاء) إلى الوجوه التي تراها في قولك (إن تخرج أخرج) و(إن خرجت خرجت) و(إن تخرج فأنا خارج). (وأنا خارج إن خرجت) وأنا إن خرجت (خارج) وفي (الحال) إلى الوجوه التي تراها في قولك (جاءني زيد مسرعا) و(جاءني يسرع) و(جاءني وهو مسرع أو هو يسرع) و(جاءني وقد أسرع) فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له[3]. ثم يقول"... هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ، إلى (النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"[4].

وتعريف البلاغة بأنها حسن التخير للفظ قد قال به بلاغيون آخرون غير عبد القاهر كذلك حيث عرّفوها بأنها "تخير اللفظ في حسن الإفهام"[5].

---

(١) دلائل الإعجاز/ بتحقيق محمود شاكر ص ٤٣.

(٢) السابق ص ٩٨.

(٣) دلائل الإعجاز بتحقيق محمود شاكر ص ٨١-٨٢.

(٤) السابق ص ٨٢ - ٨٣.

(٥) انظر البيان والتبيين ١/٦٣.

ويعرف ابن وهب البلاغة بأنها "القول المحيط بالمعنى المقصود، مع اختيار الكلام، وحسن النظام وفصاحة اللسان".

ثم يقول:

"وإنما أضيف إلى الإحاطة بالمعنى (اختيار الكلام) لأن العاميّ قد يحيط قوله بمعناه الذى يريد، إلا أنه بكلام مرذول من كلام أمثاله فلا يكون موصوفا بالبلاغة"(١) فابن وهب يجعل سمة الاختيار هى السمة المفرّقة بين الكلام البليغ وغيره.

ومن ثم نتبين من كلام عبد القاهر وغيره من البلاغين والنقاد أن المستوى الفنى أو البلاغى من المعانى التى تدل عليها الصيغ أساسه الأول هو حسن التخير للصيغة وموافقتها موضعها من الكلام.

كما يتبين لنا من خلال كلام عبد القاهر السابق أن الأساس الذى تتم عملية الاختيار بناء عليه، هو مراعاة الفروق بين المعانى الوظيفية لتلك الصيغ التى تشترك فيما بينها فى الدلالة على معنى ما، وهذا هو ما يقصده عبد القاهر بالنظر فى وجوه كل باب وفروقه؛ فالوجوه هى البدائل التى يتم الاختيار بينها فى كل باب من أبواب المعانى بحسب الفروق الدلالية التى تمتاز بها كل صيغة عن الأخرى.

ويتقدم بنا عبد القاهر خطوة أخرى حيث يفاضل بين المعانى على أساس ما يقع من تخير لألفاظها، فيقول: "اعلم أنه إذا كان بينا فى الشىء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذى هو عليه حتى لا يشكل – وحتى لا يحتاج فى العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب – إلى فكر وروية؛ فلا مزية. وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل فى ظاهر الحال غير الوجه الذى جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذى جاء عليه حسنا وقبولا تعدمهما إذ أنت تركته إلى الثانى"(٢).

فعبد القاهر يفرق هنا بين نوعين من المعانى:

الأول: المعنى الإجبارى أو العادى.

الثانى: المعنى الاختيارى أو الفنى.

---

(١) ابن وهب الكاتب – البرهان فى وجوه البيان – ١٦٣.

(٢) السابق ٢٨٦.

فالمعنى الأول: هو ما يجبرك على لفظه، فلا ترى في الأمر مصنعا، ولا تجد للتخير سبيلا، على حد عبارة عبد القاهر[1].

وذلك أن من المعانى ما هو سطحي ساذج، ومكشوف واضح، له صيغة واحدة لا تشترك مع غيرها في الدلالة عليه، وذلك كما لو أردت أن تعبر عن حضور زيد في الماضي فتقول (حضر).

فمثل هذا ونحوه من المعاني الوظيفية قد لا يستطيع المبدع التعبير عنه إلا بصيغة واحدة لا يحتمل المعنى غيرها، أما المعنى الفنى أو البلاغى، فمداره على حسن الاختيار للصيغ والألفاظ، فالمعانى الفنية معان دقيقة اختيرت صيغها وألفاظها من بين بدائل عديدة يمكن أن تعبر عن أصل المعنى المراد أو عن المعنى فى أبهى صورة، وأحلى حلة، وما يكون أكثر مواءمة وموافقة للمعنى الفني الدقيق الذى يريد أن يعبر عنه أو يبالغ فيه أو يعمقه أو يعرضه فى صورة طريفة لم يسبق إليها.

والأمثلة على ذلك كثيرة يأتي ذكرها، والمقصد أن نبين أن الأساس الأول الذى يبنى عليه المعنى الفني والبلاغي وتوظف به الصيغ توظيفا بلاغيا إنما هو الاختيار بين البدائل وبين الأشباه والنظائر[2].

وذلك نتيجة لما سبق أن رجحه البحث فى الفصل الخاص بالحديث عن تعدد المعنى من أن التطابق التام يكاد يكون منعدما أو نادرا بين الصيغ؛ فالصيغ التى تبدو وكأنها مترادفة – فى حالة الإفراد – لا بد أن يظهر بينها فى الغالب بعض الفروق الدلالية الدقيقة التى تميز بين تلك الصيغ المتشابهة أو المتقاربة عند التركيب بحيث لا تكاد تتشابه تلك الصيغ إلا فى حالة الإفراد فقط؛ بينما يظهر تميزها واستقلالها الدلالى واضحا فى حالة التركيب؛ ومن ثم يأتى دور المبدع فى ضرورة التأنى والوقوف للموازنة بين تلك الصيغ التى تبدو مترادفة أو متقاربة لاختيار الصيغة الأكثر مناسبة لسياقها.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٨.

(٢) هذا النوع من الاختيار يعرف فى الدراسات الأسلوبية الحديثة بالاختيار الاستبدالى انظر د/ علم الأسلوب ص ١٠٢.

ومن ثم فهو يراعي في اختياره تلك الأسس التي سبق الإشارة إليها في الباب الأول من المناسبة بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقصان، ومن حيث اختلاف السياقات والتراكيب.

وذلك أن غاية المشتغل بالبيان أن يفصح عن دقيق المعنى بدقيق اللفظ المطابق له الفارق له عن معنى سوى ما أراده وقصد إليه، فعامة المتكلمين باللغة من غير البيانيين لا يكادون يفرقون في كلامهم بين دلالة الاسم ودلالة الفعل، ولذا يهتم عبد القاهر بتأكيد الفارق بينهما فيقول:

"وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء.

وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء"[١].

ويوضح ذلك عبد القاهر بضرب أمثلة له فيقول: فإذا قلت: (زيد منطلق)، فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل) و(عمرو قصير): فكما لا تقصد هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل، فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه"[٢].

إذا، كل من الاسم والفعل هنا يشتركان في الدلالة على الانطلاق، ولكن المبدع الواعي بدلالة الألفاظ التي يقتضيها النظام اللغوي هو الذي يختار الصيغة المناسبة للمعنى الدقيق الذي يريده، وهذا المعنى الدقيق لا يعبر إلا صيغة واحدة، وهذا بناء على القول بمنع الترادف الصيغي.

ويستشهد عبد القاهر لما قرره بشاهدين، أحدهما يلطُف فيه إدراك الفرق بين الاسم والفعل، والثاني الفرق فيه واضح بحيث لا يخفى. فاستشهد لما يلطف بقول الشاعر:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٤.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٧٤.

لا يألفُ الدرهمُ المضروبُ خِرقَتَنا   لكن يَمُرّ عليها وهو مُنطَلِقُ

ثم يعلق عليه بقوله:

"هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: "لكن يمر عليها وهو ينطلق "لم يحسن".

ثم يمثل لما لا يخفى بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: ١٨) ثم يعلق عليه قائلا: "فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا:﴿كَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ لا يؤدى الغرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة فى الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئا فشيئا، ولا فرق بين "وكلبهم باسط" وبين أن يقول: "وكلبهم واحد" مثلا في إنك لا تثبت مزاولة، ولا تجعل الكلب يفعل شيئا، بل تثبته بصفة هو عليها. فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب"[1].

فتأمل تلك التحليلات للأساليب يكشف بوضوح عن أن الصيغة لا تكتسب المزية فى نظر البلاغيين إلا إذا كانت هناك صيغة أخرى صالحة لأداء وظيفتها العامة من جهة، وقاصرة عن أداء ما تؤديه في سياقها الخاص من جهة أخرى. ومن ثم كانت المقارنة بين الصيغتين الأصلية أو المنتقاة والبديلة أو المفترضة هى المنهج الذى سار عليه البلاغيون فى تحليل مزية الأولى[2]. فعبد القاهر يقف أمام الصيغة التى أتى بها المبدع فى كلامه ويقارنها بما يشترك معها فى أداء أصل المعنى أو إن شئت قلت: إنه يبحث عن البدائل أو الإمكانات التى يتيحها نظام اللغة فى مثل هذا المقام والتى يصح بها كلام المتكلم إذا ما أراد مجرد الصحة اللغوية المعبرة عن أصول المعانى دون دقيقها وخاصيّها.

فقول الشاعر: (لكن يمر عليها وهو منطلق) يصح فيه – من جهة الوضع اللغوى المعبر عن إثبات الانطلاق فى هذا البيت –، أن نعبر عنه مثلا بصيغة الفعل المضارع (ينطلق)؛ هذا إذا ما أردنا مجرد الصحة اللغوية، أو الدلالة النمطية؛ أما من جهة الدلالة الفنية فلا شك أن صيغة اسم الفاعل التى اختارها الشاعر هى أكثر صوابا من الناحية الفنية.

ولذا ينظر عبد القاهر فى اللفظ المختار ويقارن بينه وبين بديله أو شبيهه فى هذا الموضع بناء على المعانى الوظيفية المستقرة لتلك الصيغ.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٥.

(٢) د/ حسن طبل/ المعنى فى البلاغة العربية ص ٢٣٠.

ولما كان المراد في البيت هو المبالغة في الإنفاق حتى لا يكون للدرهم قرار بصرة الممدوح عليه كذلك، كان الأنسب أن يعبر بالاسم (منطلق) الذى يفيد ثبوت المعنى من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء؛ لأنه لو اقتضى ذلك بدلالة الفعل لكان فيه دليل على أن القرار غير دائم ولكنه ينقطع ويتجدد مما ينافي تمام المبالغة في نفى القرار عن الدرهم بصرة الممدوح، وهذه الطريقة هي أكثر مبالغة في تأدية المعنى وأوفى بحق البلاغة من الطريق الأخرى، فكان الحكم لها، والقضاء برجحانها على غيرها.

وعلى نحو ذلك مضى عبد القاهر في المقارنة بين التعبير بالاسم والتعبير بالفعل في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف:١٨)

ويرى عبد القاهر أن الفرق هنا بين التعبير بالاسم والفعل واضح بين؛ فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وإن قولنا: "كلبهم يبسط ذراعيه" لا يؤدى الغرض.

ويعلل ذلك بما للاسم والفعل من وظيفة محددة، لدى العارفين باللغة.

ولقد حظى التفريق بين دلالتي الاسم والفعل باهتمام كثير من البلاغيين[1].

كما يدخل في الاختيار كذلك وقوف البلاغيين على المناسبة بين المبنى والمعنى من حيث الزيادة والنقصان، وقد سبق أن بينت ذلك بالتفصيل في المبحث الخاص بالعلاقة بين الصيغة والمعنى.

وثمة إشارات تأتى بعد ذلك متناثرة من نحو وقوف السكاكى وغيره من البلاغيين حول الاستغراق في المفرد والجمع ليقرر أن استغراق المفرد يكون أشمل من استغراق الجمع، ثم يقول "ومن هذا يعرف لطف ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤). دون وهنت العظام، حيث توصل باختيار اللفظ إلى الإطناب في معناه".

---

(١) وذلك عند حديثهم عن الحالة التى تقتضى كون المسند اسما أو فعلا. وسيأتى التعرض لبعض ما ذكروه من الأمثلة عند تطبيق أسس التوظيف البلاغي للصيغة على الأسماء والأفعال والصفات. انظر على سبيل المثال: المفتاح/ المطبعة الأدبية ص ١١٢ الإيضاح بتعليق د/ خفاجى ص ١٧٧، ٢٤١- ٢٤٥، الإشارات والتنبيهات ص ٦٥، شروح التلخيص٢/١٩-٢٠-٢٥-٣٠، شرح عقود الجمان١/١٠٦ مفتاح العلوم ص ١٢٢-ط٢ مصطفى الحلبى-١٤١١هـ ١٩٩٠م، وانظر التبيان للطيبى١/١٦٠.

وهذا – إن دل على شيء – فإنما يدل على مدى وعي هؤلاء البلاغيين بما بين الصيغ من فروق دلالية، حيث استطاعوا أن يفيدوا من تلك الفروق في تحليلاتهم البلاغية لتلك الصيغ القائمة على اعتبار الاختيار بين تلك الصيغ – بما تحمله من تلك الفروق الدلالية – هو الأساس الأول للتوظيف الفني أو البلاغي لصيغة الكلمة.

وعلى أساس الوعي بهذا التمايز الدلالي بين البدائل المتشابهة في جانب الصيغ تتلاقى الدراسات الأسلوبية الحديثة مع الدراسات البلاغية القديمة في تراثنا البلاغي في هذه النقطة.

ونتبين ذلك إذا عرفنا أن الأسلوب له محاور ثلاثة هي المرسل والمستقبل والرسالة[1].

فثمة طائفة نظروا إلى الأسلوب من جهة المرسل باعتبار ما بينهما من تلاحم تام، حيث تم "إدماج المولف صاحب الاختيار في تعريف الأسلوب على أنه اختيار"[2].

حتى إن أصحاب هذا الاتجاه قد طابقوا بين الأسلوب وصاحبه فقالوا: "الأسلوب هو الرجل"[3].

فالأسلوب على ذلك ما هو إلا سمات تعبيرية مميزة لصاحبه، فالمبدع يختار ويؤثر من الوسائل التعبيرية التي يختارها من بين أنماط اللغة العديدة ما يصير سمة مميزة له، وعلما دالا عليه، وبصمة خاصة أو صوتا ينفرد به لا يختلط بغيره من الأصوات؛ ومن ثم عرّفوا الأسلوب بأنه:

"اختيار واع يسلطه المؤلف على ما توفره اللغة من سعة وطاقات"[4].

أو هو "طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني بقصد الإيضاح والتأثير..."[5].

---

(١) انظر د/ عبد السلام المسدي – الأسلوبية والأسلوب – الدار العربية للكتاب – تونس ١٩٧٧ ص ٥٧.

(٢) انظر/ برند شبلنر/ علم اللغة والدراسات الأدبية/ ترجمة د/ محمود جاد الرب ص ٨١.

(٣) انظر د/ أحمد درويش – النص البلاغي في التراث العربي والأدبي – ط مكتبة النصر – داخل جامعة القاهرة، مقال في الأسلوب – جورج بوفون ص ١٨٩–١٩٤، وانظر مقالة بعنوان الأسلوب والأسلوبية، في فصول ١/٨٤، ص ٦٠.

(٤) عبد السلام المسدي – الأسلوبية والأسلوب – ص ٧٠–٧١– الدار العربية للكتاب – ليبيا – تونس ١٩٧٧.

(٥) أحمد الشايب – الأسلوب ص ٣٦ – مكتبة النهضة المصرية – ٩ ش عدلي بالقاهرة ط٣.

وعلى أساس تلك النظرة إلى الأسلوب تشابهت تعريفات الأسلوبيين الذين نظروا إليه من جهة المبدع، (فجيرو) تلميذ (بالى) يعرف الأسلوب بأنه "هو مظهر القول الذى ينجم عن اختيار وسائل التعبير. هذه الوسائل التى تحددها طبيعة ومقاصد الشخص المتكلم أو الكاتب" ونادى كذلك بتصور الأسلوب على أنه اختيار ماروزو، روسل، هل، ديفوتو، أنطوانى، كريسوت وغيرهم[1].

والحق "أن الأصول النظرية لهذا الاتجاه الذى نحن بصدده تتجذر فى تفرقة (دوسوسير) العالم اللغوى الشهير بين اللغة والكلام[2].

فاللغة عند سوسير هى مجموعة النظم والرموز المجردة المختزنة فى أذهان أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، أما الكلام فهو التحقق الفعلى لتلك النظم والرموز فى استعمال (منطوق أو مكتوب) بعينه[3].

فاللغة هى المعين الذى يغترف الجميع منه، أو قل هى الأصباغ التى يأخذ منها المبدعون جميعا ولكنهم يشكلونها فى صور شتى بحسب ما يتميز به كل منهم من سمات الفن وخصائصه، ولا شك أن للاختيار المناسب للصيغ ووضعها موضعها من الصورة أثرا لا ينكر فى تشكيل تلك الصورة وتميز مبدع عن آخر، مع اتحاد مادتهما؛ ومن ثم يتلاقى الدارسون الذين نظروا إلى الأسلوب من هذه الزاوية فى تعريف الأسلوب بأنه اختيار.

ويوضح أ/ الشايب حقيقة الاختيار ببيان" أن الأسلوب الأدبى ينحل إلى عناصر ثلاث:

١- الأفكار

٢- والصور

٣- والعبارات

---

(١) د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب/ ١١٠/ مؤسسة مختار للنشر والتوزيع بالقاهرة، ونادى كذلك بتصور الأسلوب على أنه اختيار ماروزو، روسل، هل، ديفوتو، أنطوانى، كريسوت وغيرهم. انظر الأسلوبية والأسلوب ص ٩٨، برند شبلنر/ علم اللغة والدراسات الأدبية دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصى، ترجمه وقدم له وعلق عليه د/ محمد جاد الرب/ كلية الآداب جامعة الملك سعود بالرياض ط١ س١٩٨٧ نشر الدار الفنية بالقاهرة ص ٨١.

(٢) د/ حسن طبل أسلوب الالتفات فى البلاغة القرآنية س ١٩٩٠ ص ٣٥، وانظر علم الأسلوب ص ١٠٣، وقد سبق أن نقلنا كلام دوسوسير فى التفرقة بين اللغة والكلام عند حديثنا عن دلالة الصيغة بين الإفراد والتركيب.

(٣) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٢-٣١٧، د/ كمال بشر دور الكلمة فى اللغة ص ١٢، وانظر عالم المعرفة. أحمد الشايب – الأسلوب ص ٣٦ – مكتبة النهضة المصرية – ٩ ش عدلى بالقاهرة ط٣.

وكذلك يكون (الاختيار) الذى يتناول الأفكار والصور والعبارات عملا أسلوبيا، هو طريقة الصياغة التى تتصرف فى تلك العناصر بما تراه أليق بموضوع الكلام"

ويوضح ذلك د/ شكرى عياد فيقول: "فى معظم مواقف الحياة العادية قد يتفق للمرء أن يتوقف لاختيار كلماته. والتفسير الأعم لذلك هو أن معرفة المتكلم باللغة (أو أداءه اللغوى على حسب اصطلاح تشومسكى) تشتمل على عدد من الكلمات والجمل التى تصلح جميعها، بصورة مقاربة، لأداء غرضه. فهو يفتش عن أقربها لذلك الغرض، ومعنى ذلك أنه يحدد غرضه فى نفس الوقت الذى يحدد فيه ألفاظه. أما فى الكتابة الفنية فهناك عامل آخر يتدخل فى الاختيار ويكاد يسيطر على سائر العوامل، وهو الرغبة فى إيصال انطباع وجدانى إلى القارىء أو السامع. والمترادفات هى المحك الأكبر للاختيار[1].

ومن ثم يمكن تطبيق ذلك الاختيار على مستوى الصيغ فنقول هو أن تشترك صيغتان أو أكثر فى الدلالة على معنى من المعانى الوظيفية، يصح التعبير بإحداهما عن هذا المعنى لغة، ويتم ترجيح إحداها وفق الدلالة الفنية المقصودة من الكلام القائمة على المعنى الوظيفى لتلك الصيغة.

ويمكننا أن نفسر عملية الاختيار الأسلوبى على أساس ثنائية سوسير فى التفرقة بين اللغة والكلام، وذلك باعتبار أن البدائل التى يتم الاختيار بينها هى ما يسمح به نظام اللغة، أما على مستوى الكلام فإن الكلام هو الذى يرجح أو يحتم اختيار أحد هذه البدائل.

وفى رأيى أن هذا التفسير للاختيار لا يكاد يبعد كثيرا كذلك عن تفسيره على أساس ثنائية النحو التوليدى عند تشومسكى[2].

ففى أول صورة لهذا المنهج قدمها "تشومسكى" عام ١٩٥٧ يوضح أن العنصر المكون للبنية التركيبية يخلق مجموعة من سلاسل الأطراف التى تخضع فى عنصرها التحويلى لنوعين مختلفين من التحولات: أحدهما إجبارى والآخر اختيارى، وهما ينتجان معا الجمل اللغوية. ويمكن للتحولات الاختيارية أن تدخل عناصر دلالية جديدة مما يودى إلى تعديل الدلالة.

---

(١) د/ شكرى عياد/ اللغة والإبداع/ مبادئ علم الأسلوب العربى انترناشيونال برس ط ١٩٨٨ ص ٦٨.

(٢) انظر علم الأسلوب ص ١٠٠، ١٠١، ١١٨.

أما الجمل التى لم تمارس سوى التحولات الاضطرارية فحسب ولم تتجاوز ذلك إلى الاختيارية فهى التى يطلق عليها "الجمل النووية" وتتميز بشكلها البسيط الشديد الفعالية وإمكانية الانطلاق منها لبناء مجموعة من الجمل المختلفة[1].

وبوسعنا أن نترجم ذلك إلى مجال الصيغ، وحينئذ تكون جملة (كرم زيد) التى سبق أن عبرنا عنها بأصل المعنى فى المثال السابق هى المعادل الحقيقى لما سماه تشومسكى (بالجملة النووية).

وعلى الجملة فإن تعريف الأسلوب باعتباره اختيارا بين مجموعة ، البدائل والإمكانيات قد عاد إلى الظهور بين الباحثين فى الآونة الأخيرة على أساس أن الاختيار بين التحويلات البديلة ينتج بعدا إضافيا للدلالة يمكن تسميته بالمدلول السطحى فالأسلوب إنما هو نتيجة الاختيار اللغوى والمدلول السطحى هو نتيجة الأسلوب.

وذلك أن كثيرا من الأسلوبيين الذين تصوروا الأسلوب بناء على ثنائية سوسير على أنه اختيار قد وجدوا "ما يدعم هذا التصور لديهم فى نظرية "النحو التحويلى أو التوليدى" لا سيما فى تمييز تشومسكى (مؤسس هذه النظرية) بين مستويين فى الجملة هما: "البنية العميقة والبنية السطحية" فالمستوى الأول هو النمط المثالى التجريدى (المقدر فى الذهن) للجملة الكاملة الصحيحة نحويا ودلاليا، أما المستوى الثانى فهو الصورة اللغوية المحسوسة (نطقا أو كتابة) لتلك الجملة، وتلك البنية السطحية هى فرع عن البنية العميقة وهى فى تفرعها عنها قد تتخذ أشكالا أو أوضاعا عديدة عن طريق إدخال بعض التحويلات الاضطرارية حينا والاختيارية حينا آخر على نمطها المثالى فى الذهن، ولكن هذه الأشكال أو الأوضاع وإن تمايزت من حيث القيمة الجمالية أو الشحنة التأثيرية تظل ذات جذر دلالى واحد أو بنية عميقة واحدة[2].

ومن ثم يكون فى التمييز بين هذين المستويين ما يدعم تصور الأسلوب بوصفه اختيارا أو استثمارا وتوظيفا للطاقات الكامنة فى اللغة إذ إنه يمكن تحديد هذه الطاقات وكشف أبعادها عن طريق "قواعد التحويل" وبذلك تكون "السمة الأسلوبية" هى الصورة المنتقاه من

---

(١) انظر د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب ص ٩٩.

(٢) د/ حسن طبل أسلوب الالتفات ص ٣٧،٣٦ وانظر علم الأسلوب ٩٩، ١٠١ واللغة والإبداع ٥٢-٥٣.

بين التحويلات الاختيارية المتعادلة معها دلاليا والتى تعد من هذه الزاوية بدائل لها[1] ويمكننا أن نتوسع في تحديد السمة الأسلوبية، وبالتالى يتم التوسع فى مفهوم الاختيار؛ وذلك بناء على اتساع النظرة إلى مفهوم البدائل التى يتم الاختيار بينها.

ففي رأيي – حسب ما بينته الأمثلة التطبيقية في البحث – أن الاختيار قد يقع بين اختيار صيغة من الصيغ وبين عدمها، أى يكون الاختيار بين الحذف والذكر لتلك الصيغة، وتقع الموازنة والاختيار بين حاجة السياق إلى تلك الصيغة وعدمها.

والذى يجعلنا ندخل ذلك فى مفهوم الاختيار أن ثمة صيغا يؤتى بها في سياقها كان يمكن الاستغناء عنها بحسب نظرة النحاة إلى أركان الجملة الأساسية حيث تعد تلك الجمل أو الكلمات – عموما – التي تأتي بعد استيفاء الجملة لتلك الأركان زيادة على القدر الذى يصح به الكلام؛ ولذا فقد أطلق عليها فى الدراسات النحوية مصطلح (فضلة).

وذلك من نحو التوكيد بالمصدر فى قول الله تعالى:﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً * فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً...﴾ .

فقد كان يمكن أن يأتى الأسلوب بغير التوكيد بتلك المصادر.

ومن ثم أرى أنه ينبغي أن تتسع نظرتنا للاختيار الأسلوبى إلى الاختيار بين الحذف والذكر؛ فقد تكون السمة الأسلوبية المميزة للأسلوب، أو التى تتم بها المطابقة فى حذف صيغة أو في ذكرها.

أنماط الاختيار:

يفرق الباحثون الأسلوبيون بين أنماط من الاختيار لعل أهمها فيما يخص بحثنا:

١- التفرقة بين ما سموه بالاختيار النحوى والاختيار النفعى. أو الأسلوب وغير الأسلوبى.

٢- التفرقة بين الاختيار الواعي، والاختيار اللاشعورى.

وتفسير التفرقة الأولى "أن بعض اللغويين الذين قالوا فى تعريف الأسلوب إنه اختيار يقسمون هذا الاختيار إلى نوعين من الاختيار:

أحدهما: اختيار محكوم بالموقف والمقام، ويسمى الاختيار النفعي.

---

(١) انظر علم الأسلوب ص٣٧، وانظر الأسلوبية الحديثة د/ محمود عياد. مقالة فى مجلة "فصول" المجلد الأول. العدد الثاني يناير سنة ١٩٨١.

والآخر اختيار تتحكم فيه مقتضيات التعبير الخالصة، ويسمى الاختيار النحوى.

والنوع الأول ربما يؤثر فيه المنشئ كلمة أو عبارة أخرى لأنها أكثر مطابقة فى رأيه للحقيقة، أو لأنه على عكس ذلك يريد أن يضلل سامعه، أو يتفادى الاصطدام بحاسيته تجاه عبارة أو كلمة معينة.

وأما النوع الثانى وهو الاختيار النحوى فالمراد بالنحو ما هو أعم من القواعد المعروفة بحيث يشمل قواعد اللغة بعامة فى أصواتها وصرفها ومعجمها ونظم الجمل فيها، ويكون هذا الانتقاء حين يؤثر المنشئ كلمة على كلمة، أو تركيبا على تركيب لأنها عربية، أو أدق فى توصيل ما يريد.

ويرى أصحاب هذا الرأى كما يذكر الدكتور سعد أن الشكل النهائى للنص يتحدد بهذين النوعين من الاختيار إلا أن مصطلح الأسلوب ينصرف أساسا إلى النوع الثانى ثم يخلص أخيرا إلى التمييز بين النوعين فيقول: "إن الاختيار يكون نفعيا حين يكون بين سمات مختلفة تعنى دلالات مختلفة ويكون أسلوبيا إذا كان بين سمات مختلفة تعنى دلالة واحدة وحين تقول: "دلالة واحدة" فمن الواضح أننا نستثنى اختلافها فى الدلالة الأسلوبية والتى ينبغى أن تكون جزءا من المعنى الكلى للكلام" وفى محاولة منه لتوضيح الفرق بين النوعين بالأمثلة أشار إلى تحكم الغرض النفعى فى اختيار الكلام الذى يصدر عن جهتين متعاديتين فعلى حين يصف رجال المنظمات الفلسطينية عملياتهم العسكرية ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلى على أرض فلسطين المحتلة بأنها عمليات ثورية، تسمى قوات الاحتلال تلك العمليات نفسها تخريبا وإرهابا كذلك المجاهدون الأفغان تنعتهم بلاغات السلطة الحاكمة بالعصابات والمتمردين.

وهكذا يتضح أن الاختيار النفعى يكون بين سمات مختلفة ذات دلالات مختلفة، بل متناقضة فى أكثر الأحيان. أما حين يكون الاختيار تقديما وتأخيرا كما فى الآيات الكريمة ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة:١٢٤) و﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه:٦٧) و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: أو حين يكون اختيارا بين صيغة وصيغة فى مثل قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ﴾ (الصافات:١٣١) بدلا من (إلياس): أو عدولا عن اختيار ضمير إلى ضمير آخر

كقوله تعالى ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (الحجرات:٩) فإن هذا الاختيار يقع في دائرة الاختيار النحوى أو الأسلوبى"[١].

وقد أشار د/ سعد إلى صعوبة التمييز في كثير من الأحيان، بين سمات الصياغة التي تعني نفس الدلالة، وتلك التي تعني دلالات مختلفة[٢].

ويعلق د/ شفيع على ذلك قائلا "بيد أنني أتقدم خطوة أبعد مما ذكر فأقول إن كلا الاختيارين متداخل مع الآخر إلى الحد الذي يسوغ معه التشكيك في صحة هذا التقسيم أساسا، وفي كلام الدكتور سعد نفسه ما يدل على تشابه الاختيارين بل تطابقهما فقد جعل من بين الأسباب التي تدفع المنشئ في الاختيار النفعي إلى إيثار كلمة أو عبارة على أخرى أن يكون ما اختاره" أكثر مطابقة للحقيقة" وفي الوقت نفسه جعل من بين دوافع الاختيار النحوى لكلمة أو تركيب، كون كل منهما أدق في توصيل ما يريد المنشئ، وليس ثمة فارق فيما نرى بين الدافعين، ولا يمكن وصف الاختيار الثاني بأنه من مقتضيات التعبير الخالصة، الذى هو معنى الاختيار النحوى على نحو ما يرى هؤلاء الباحثون[٣].

ونزيد الأمر وضوحا بالنسبة لبيان انعدام ذلك الفارق في جانب الصيغ فنقول: إن ما يسمى بالاختيار النحوى (وهو يدخل فيه اختيار الصيغ لا محالة) لا يكون اختيارا فنيا إلا إذا كان مطابقا لمقتضى الحال، وهذا يعني أنه محكوم بالموقف والمقام كما اشترط في الاختيار النفعي، ومن ثمة فلا فارق من هذه الجهة؛ ولكن يبقى أنه يمكننا التمييز بين النوعين من جهة أخرى وهي أن أصل المعنى فيما سموه بالاختيار النحوى أو الأسلوبى يكون واحدا أو على حد تعبير تشومسكى يكون له (جملة نووية واحدة) أما أصل المعنى فيما سموه بالنفعي أو غير الأسلوبى يكون متعددا أو يكون له أكثر من جملة نووية، إذ إن تعبيرا نحو:

(استرد المجاهدون الشيشان بعض المواقع التي احتلتها القوات الروسية)

حينما تعبر عنه إذاعة روسيا بالتعبير التالى:

---

(١) انظر د/ شفيع السيد/ الاتجاه الأسلوبى في النقد الأدبي ص١٣٢-١٣٣.

(٢) انظر د/ سعد مصلوح الأسلوب دراسة لغوية إحصائية (دار البحوث العلمية الكويت ط١، ١٩٨٠ ص ٢٣، ٢٥، ٢٦.

(٣) د/ شفيع اتجاهات البحث الأسلوبى ص ١٣٤.

(استطاع المتمردون الشيشان الاستيلاء على بعض المواقع)

لا يكون من الدقة أن نعبر عن العبارتين بجملة واحدة إلا بإهدار بعض المعانى الأساسية كوصف الشيشان بأنهم مجاهدون، أو متمردون، استردوا مواقعهم، أو استولوا على مواقع روسية وهكذا ...

ولكن يبدو أن هذا التمييز يتسم بالصعوبة فى كثير من الأحيان كما أشار د/ سعد[1].

وأرى أن التمييز بين هذين النوعين يكون أشد صعوبة فى جانب الصيغ؛ وذلك لدقة الجانب الدلالى فى الصيغة لكونه وظيفيا وليس معجميا. ومن ثم فبالنسبة لما يخص دراسة الصيغ أرى أن يقتصر البحث على دائرة الاختيار النحوى فقط إذا صح تمييزه بذلك.

بقى أن نفرق بعد ذلك بين نوعين آخرين من الاختيار هما: الاختيار الواعى واللاشعورى[2].

فثمة نوعان من الاختيار: أحدهما يكون عن قصد وتدبر والآخر غالبا ما ينساق فى زحمة الكلمات أو المشاعر أو الشحنة الانفعالية الغالبة على المبدع، أو بتأثير الإيقاع المتسلط عليه فى كثير من الأحيان. ومن ثم "فينبغى ألا تظن أن المؤلف عند كتابة النص يطرح أمامه جميع إمكانات النظام اللغوى ليختار من بينها ما يشاء"[3].

فقد يقع الاختيار بطريقة لا شعورية فى كثير من الأحيان مما يبطل هذا الغرض من أساسه.

ويرى بعض الباحثين "أن هذا التمييز بين الاختيار الواعى واللاشعورى أمر ضرورى فكلنا يعرف بتجربته الخاصة أن هناك اختيارات لا شعورية تأتيها بطريقة عفوية غريزية للوهلة الأولى وبشكل آلى تقريبا. بينما هناك اختيارات أخرى متدبرة ومقصودة نتردد فى القيام بها ونصحح ما انتهينا إليه منها ونتأمل الكلمة أو العبارة الملائمة حتى نعثر منها على الشكل المناسب"[4].

---

(١) وذلك على نحو تعبير د/ سعد فى تمثيله السابق بالمجاهدين الأفغان وغيرهم.

(٢) انظر د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب ص ١٠٦.

(٣) انظر د/ صلاح فضل ص ١٠٣.

(٤) انظر د/ صلاح فضل ص ١٠٧.

فالمبدع وخاصة الشاعر قد يخرج عن اختياريته للأسلوب ويكون ثمة عوامل أخر غير الفكرة والغرض هي التي أثرت في اختيار الصيغ والألفاظ. وذلك كوقوع الشاعر أو المبدع تحت تأثير إيقاع بعينه يجرف الشاعر بطريقة لا شعورية نحو صيغ بعينها تتناسب مع هذا الإيقاع وتنميه.

وهناك بعض الحالات الخاصة في الشعر التي تسبق فيه اللغة الفكرة التي تعبر عنها وتحددها حتى ليصبح من المشروع أن نتصور انعكاس الترتيب فبدلا من اختيار التعبير المناسب لفكرة سابقة الوجود يتم ضبط الفكرة على هيكل لغوى موجود من قبل بشكل ما. وهناك مشهد من "فاليرى" ذو دلالة هامة في هذا الصدد إذ يقول عن الإلهام اللغوى" ذات يوم وجدت نفسي خاضعا لإلحاح إيقاع معين لم يلبث أن اتضح في ذهني بعد فترة كنت أكاد أشعر فيها بلون من النشاط العقلي الجانبي وفرض على هذا الإيقاع نفسه كضرورة ملزمة وكان يبدو لى أنه يريد أن يتجسد، أن يصل إلى كمال وجوده، ولم يستطع أن يتمثل في وعيي إلا باتخاذ شكل بعض العناصر الضعيفة من مقاطع وكلمات. وكان الذى يحدد تلك المقاطع والكلمات بدون شك في هذه المرحلة إنما هي قيمتها وجاذبيتها الموسيقية فحسب.

ويمكن مطابقة هذا المشهد بما قاله "اليوت" أيضا: أنا أعرف أن القصيدة أو المقطوعة الشعرية يمكن أن تنحو إلى أن تتحقق أولا كإيقاع خاص قبل أن تدرك حياتها في كلمات وان هذا الإيقاع ربما هو الذى يقوم بتوليد الفكرة والصورة ولا أظن أن هذه تجربة متميزة لى عن غيرى من الشعراء[1].

ومن ثم فإن هذا الاختيار اللاشعورى قد ينتج في كثير من الأحيان عما يمكن أن نسميه بالاختيار الإيقاعي" ويكفي هذا لندرك أن الاتكاء الشديد على فكرة الاختيار الأسلوبي يمكن أن يعوق فهمنا لطبيعة التعبير الخلاق في الشعر مما يدعونا إلى الاحتياط في استخدام مفهوم الاختيار والتمييز بقدر الإمكان بين الاختيار الواعي واللاشعورى حتى نستطيع تحويله إلى تحليلية جيدة ونلقى به ضوءا غامرا عل كثير من الإمكانيات التعبيرية للغة وكيفية استخدامها لدى بعض المؤلفين، مما قد يودى بنا أيضا إلى فهم نفسية المؤلف أيضا وإدراك نظريته وممارساته الجمالية.

---

(١) انظر صلاح فضل علم الأسلوب ص ١٠٦.

ويقرر الباحثون "أنه إذا كان التمييز بين هذين اللونين من الاختيار صالحا نظريا فغالبا ما يصعب تطبيقه من الجهة العملية" [١].

والحق أننا ما دمنا في دائرة النصوص الأدبية، فإن ما يعنينا هنا هو مدى مطابقة الوسائل التعبيرية المستخدمة للفكرة أو الغرض موضوع النص. وإن كان ثمة فائدة يمكن أن نفيد بها من هذه التفرقة على الأقل في دراستنا لموضوع الصيغ، فهي أن نضع في حساباتنا عند دراسة تلك الصيغ وتحليلها أن وعي المؤلف لا يشمل كل ملامح القول ومن ثم نرتب على ذلك فائدة مهمة:

وهي ألا نتردد كثيرا في الحكم عل صيغة ما من الصيغ بعدم مناسبتها لفكرة النص لأننا يمكننا حينئذ عزو ذلك إلى عملية الاختيار اللاشعوري من جانب المبدع؛ بمعنى أنه ليس من الضروري أن يكون لكل صيغة معنى وظيفي مقصود؛ بحيث يدعونا ذلك إلى تكلف الجمع بين معنى هذه الصيغة وبين السياق الذي وردت فيه.

وعلى أن ذلك لا يعني أن هذا الاختيار اللاشعوري يجانبه الصواب دائما، بل يفوق هذا الاختيار اللاشعوري في كثير من الأحيان من النماذج التي تمثل درجة الوعي عند المبدع، ولعل السبب في ذلك هو غلبة الشحنة التأثرية أو الانفعالية لدى الشاعر أو المبدع مع وصوله إلى ما يمكن تسميته بالطبع أو الموهبة.

أما ما يمكن تسميته بالاختيار المتكلف ففي رأيي أن هذا النوع غالبا ما يقع في دائرة الوعي وذلك حينما يقصد الشاعر أو المبدع إليه بوعي منه نحو تحقيق نوع من الزينة أو الزخرف اللفظي أو الإيقاع المتكلف.

وقبل أن ننهي حديثنا عن الاختيار فإنه يحسن بنا أن نبين أثر النظرة إلى الأسلوب على أنه اختيار على التحليل الأسلوبي حيث يمكن أن نعيد بسهولة بناء الإمكانيات الاختيارية التي كانت في متناول المؤلف وهذا يقتضي مراعاة نظام اللغة في عصر تأليف النص وربطه بالتفسير الأسلوبي[٢].

ومن ثم يقوم التحليل الأسلوبي على عقد نوع من الموازنة بين الصيغة المختارة لدى المبدع وبين تلك الإمكانات التي يسمح بها نظام اللغة في عصر المؤلف. وعن طريق هذه

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) علم الأسلوب ص ١٠٣.

الموازنة نستطيع الوقوف على مدى نجاح المبدع في توظيف الوسائل التعبيرية ومنها الصيغ موضوع البحث في التعبير عن أفكاره وتجاربه وأغراضه وتوصيلها إلى المتلقى بطريقة فنية ومما يعيننا على ذلك أن النظام النحوى لأية لغة يجعل عدد البدائل التى ينبغى الاختيار من بينها محدودا بشكل واضح ومن ثم فإن إجراء تلك الموازنة التحليلية بين ما هو ممكن الاختيار وما هو مختار فعلا من السهل تنفيذها فى التحليل الأسلوبى لصيغة الكلمة.

ثمة تصنيف آخر يختص بموضوع بحثنا، فقد "ميز بعض الباحثين بين أربعة أنماط من الاختيار:

استبدالية، ونحوية، وأسلوبية، وغير أسلوبية[1] وقد سبق الحديث عن نوعى الاختيار الأسلوبى بأنه اختيار نحوى كما سبق.

والاختيار النحوى يشمل كذلك اختيار الصيغ، وعملية المبادلة بين الصيغ المتعادلة دلاليا (من جهة المعنى النمطى طبعا) تمثل حقيقة الاختيار الاستبدالى، ومن ثم يمكن وصف الاختيار الواقع فى دراسة الصيغة بأنه (اختيار استبدالى أسلوبى نحوى) أما الاختيار غير الأسلوبى بمعنى الاختيار النفعى فقد سبق أن رجحنا عدم استحقاقه بأن يستقل نوعا من أنواع الاختيار، ومن جهة أخرى لا يوجد كبير فارق بينه وبين ما وصف بأنه اختيار أسلوبى او نحوى.

---

(١) علم الأسلوب ص ١٠٢.

النماذج التفصيلية للاختيار في الصيغ

تمهيد

يقوم البحث هنا بعرض عدد من النماذج التي تم توظيف الصيغ فيها توظيفا بلاغيا على أساس الاختيار، وذلك بغية الوقوف على الدلالات الفنية لتلك الصيغ في سياقاتها الأدبية الرفيعة القرآنية والشعرية، مراعيا في تحليلها ما انتهى إليه البحث في فصوله السابقة، ومنتفعا بتحليلات البلاغيين في مباحث البلاغة النظرية، وتحليلات المفسرين وشراح الحديث والدواوين الشعرية التي كانت أوسع أفقا- وأكثر تناولا للعديد من الصيغ المتنوعة التي وردت في سياقات مختلفة- من تلك الدراسة النظرية التي اقتصرت - غالبا - على عدد محدود من النماذج، فضلا عن عدم تجاوزها - غالبا - صيغتي الاسم والفعل إلى ما يندرج تحت كل منهما من صيغ عديدة حفلت بها كثير من النماذج الأدبية الرفيعة مع توظيفها توظيفا فنيا وبلاغيا يصل إلى حد الإعجاز في نماذجه القرآنية، وإلى درجات عالية من البلاغة في ما عداه من النماذج، مما سيعرض البحث أمثلته فيما يلي.

١ - اختيار صيغ الاسم:

أحب أن أشير هنا إلى أمر يتعلق بطبيعة المعالجة للأمثلة التي يتعرض لها البحث في هذا الموضع، وهي أن البحث قد عني بعرض أمثلة الاختيار للصيغة المختارة دون تقيد بالبديل المطروح لها في تلك السياقات؛ وذلك لأن البدائل للصيغة الواحدة قد تتعدد، وتتنوع؛ فالمصدر مثلا قد يحل محله الفعل أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو غير ذلك على نحو ما سبق بيانه في مبحث الدلالة بين تعدد الصيغة وتعدد المعنى.

ومن ثم سيكون العنوان لتلك المعالجة مثلا (**اختيار صيغة المصدر**) دون أن نقيد ذلك بالبديل، وذلك تفاديا للتكرار، وكثرة التقسيمات والعناوين، ولكيلا يتشتت بحث الظاهرة الواحدة في أكثر من موضع.

كما أشير هنا إلى أن هذا المنهج هو ما سوف نتبعه كذلك عند عرض أمثلة العدول، والتكرار.

وقد استغنيت بالإشارة هنا عن إعادة ذلك في موضعه.

اختيار صيغة المصدر (**فعلان**)

فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت: ٦٤).

حيث جاء اختيار صيغة (الفعلان) للتعبير عن الحياة في الدار الآخرة بما تشتمل عليه من حركة ونشاط وابتهاج وخفة النفس واهتزازها مع دوام ذلك واستمراره وتجدد ألوانه، وذلك في مقابل الحياة الدنيا – حياة اللهو واللعب – بما تشتمل عليه من انكسار وسأم من رتابة صور الحياة وتكرارها بلا تجدد، مع سرعة انقطاع لذاتها، وزوال نعيمها، وتحول عافيتها.

ولذا قال الزمخشري "وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة وهي ما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب كالنزوان والنغصان واللهبان وما أشبه ذلك، والحياة حركة كما أن الموت سكون فمجيؤه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع المقتضي للمبالغة"[1].

من أمثلة اختيار المصدر في الشعر

ومما جاء في الشعر من أمثلة اختيار المصدر، قول الخنساء:

ترتع ما رتعت، حتى إذا ذكرت   فإنما هي إقبال وإدبار

قال الإمام عبد القاهر "جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها، واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حال غيرها، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار"[2].

ومن ثم فقد جعلتها حقيقة الإقبال والإدبار وكأنها قد تمحضت إقبالا وإدبارا، وقد حسن وصفها بذلك للدلالة على تكرار هذا الفعل منها وغلبته عليها، وملازمتها له، وثبوتها عليه؛ حتى لم يكن لها شغل غيره؛ ومن ثم حسن اختيار صيغة المصدر هنا على ما عداها كصيغة الفعل، كما لو قالت: فإذا هي تقبل وتدبر.

ومن ذلك قول النابغة:

فعد عما ترى، إذ لا ارتجاع له   وانم القتود على عيرانه أجد[3]

---

(١) انظر الكشاف ١٥٩/٣ وانظر أبو السعود ٤٧/٧، وانظر ما سبق نقله عن سيبويه في معنى الفعلان في الفصل الخاص بالمناسبة بين الصيغة والمعنى.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٠٠ بتحقيق الشيخ محمود شاكر.

(٣) ديوان النابغة ص ١٠.

حيث استخدم الشاعر صيغة المصدر (ارتجاع) وهى من الفعل (افتعل) الذى يأتي لمعان منها المبالغة كما فى هذا السياق، وقد زاد هذه المبالغة اختيار صيغة المصدر منفية لنفى الارتجاع في حقيقته وأصله، وجاء به على صيغة الافتعال ليدل على المبالغة فى نفى رجوع هذا الشيء حتى مع الاجتهاد والمبالغة في إرجاعه. ومن ثم تميز يظهر تلك الصيغة على غيرها من الصيغ كالرجوع أو الإرجاع.

ومن ذلك قول المتنبى:

وقد تقبل العذر الخفى تكرما   فما بال عذرى واقفا وهو واضح[1]

حيث جاءت صيغة المصدر (تكرما) فى هذا الموضع بما تحمله من معنى التكلف[2] مناسبة للغرض الذى سبقت لأجله وهو المبالغة فى كرم الممدوح؛ حيث يحمل نفسه على الكرم في الموضع الذى لا يكون فيه الكرم عادة لخفاء عذر صاحبه فيه، ومن ثم يحمل بذلك ممدوحه على قبول عذره من باب أولى لوضوحه، وظهور حجته.

ومن ثم يظهر فضل اختيار تلك الصيغة على غيرها كالمصدر كرما، أو كاسم الفاعل مكرما. ومن ذلك قول المتنبى أيضا:

أمن ازديارك فى الدجى الرقباء   إذ حيث كنت من الظلام ضياء

قلق المليحة وهى مسك هتكها   ومسيرها بالليل وهى ذكاء

استخدم المتنبى فى هذين البيتين المصادر: (ازديار – قلق – هتك) وقد وظف المصدرين الأولين توظيفا فنيا جيدا، أما المصدر الثالث فهو مما يوخذ عليه.

والازديار افتعال من الزيارة، والمعنى أن الرقباء قد أمنوا أن تزورينى ليلا؛ لأنك بدل من الضياء فى الليل؛ لأن نورك يزيل الظلمة كما يزيلها نور الصبح[3]. وأفادت صيغة الافتعال هنا أنها مجبولة على العفاف والتصون وأنها إن اقبلت على الزيارة لا تقبل إلا عن تكلف وحينئذ يعرفها الرقباء بالليل؛ لأنها كالبدر لا تخفى على ناظر.

وأما استخدامه للمصدر (قلق) على وزن (فعل) فهذا المصدر من المصادر التى تأتى دالة على الحركة والاضطراب كالخبب والرمل والعنق ونحوها، ومن ثم فقد جاءت هذه الصيغة

(١) شرح التبيان للعكبرى ١/١٦٨.

(٢) انظر شرح الشافية ١/١٠٤.

(٣) شرح التبيان للعكبرى ١/١١.

مناسبة للمعنى المراد التعبير عنه وهو أن تحرك هذه الجميلة واضطرابها يكون كشفا لها ودلالة عليها.

أما قوله هتكها: قال ابن فورجة: "الهتك مصدر متعد ولو أتى بمصدر لازم لكان أقرب إلى الفهم، بأن قال انهتاكها، ولكنه راعى الوزن، ومثل هذا كثير فى شعر المحدثين".

وما ذكره ابن فورجة هنا متجه؛ فالمتنبى يريد أن الجميلة المليحة – وهى كالمسك فى الاستدلال عليه برائحته إذا أثير فتضوع – هذه الجميلة إذا ما تحركت فإن تحركها يكون هتكا لها، وكشفا لحالها، ونما بها، وكذا مسيرها بالليل وهى ذكاء أى شمس لا تخفى على راء.

وهذا المعنى يدل عليه التعبير بالمصدر اللازم (انتهاك) بدرجة أقوى من المصدر المتعدى؛ وذلك لأنه يجعل نفس القلق والتحرك انتهاكا للمليحة؛ كأنه يحدث بغير فاعل له، فضلا عما فيه من معنى المطاوعة، وذلك بخلاف المصدر المتعدى فإن فيه مهلة وتراخيا لإشعاره بتوقف الهتك على فاعل له.

ولعل انتقاد ابن فورجة لهذا المصدر من جهة كونه متعديا يرجع إلى ما قد يسببه من اللبس فى المعنى؛ إذ إنه قد يشعر بأن للمليحة فعل الهتك فى غيرها؛ فالضمير فى (هتكها) يكون صالحا حينئذ لأن يكون فاعلا أو مفعولاً؛ أى يكون المعنى هتك المليحة لغيرها أو هتك القلق لها. فلو عبر بمصدر لازم كـ (انتهاك) لزال الاحتمال المذكور.

ويترجح عندى ما ذكره ابن فورجة بوجه آخر، وهو أن المتنبى لو استخدم هنا مصدرا لازما كالتهتك أو الانتهاك لكان أبلغ لأنه يجعل قلق المليحة وتحركها هو عين انتهاكها أما المصدر المتعدى هتك فهو يجعل القلق هتكا لها، والفارق بينهما كالفارق بين حدوث الفعل وحدوث أثره.

ومن ثم فالمصدر من الفعل اللازم أولى لأنه أدل على حدوث الأثر مباشرة، لا بواسطة فعل؛ إلا أن المتنبى قد اختار صيغة المصدر(هتك) رعاية للوزن؛ ومن ثم يكون شاهدا لما سميناه بالاختيار الإيقاعى المتكلف.

اختيار صيغة اسم المرة

من المواضع التى وظفت فيها صيغة اسم المرة توظيفا بليغا قول الله تعالى فى سورة الدخان:﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾

(الدخان ٢٥-٢٧ وفى سورة المزمل: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً • إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً • وَطَعَاماً ذَا غُصَّةٍ وَعَذَاباً أَلِيماً﴾ (المزمل :١١-١٣) حيث جاء بناء النعمة فى الآيتين بناء اسم المرة، وكان يمكن مجيؤه على غيرها من المصادر كالتنعم أو الإنعام أو النعمة بالكسر أو غير ذلك، إلا أن الآية قد آثرت هذه الصيغة، قال الرازى "والنعمة والتنعم وبناؤها بناء المرة من الفعل كالضربة والشتمة" ولم يزد الزمخشرى فى هذا الموضع على أن بين أن "النعمة بالفتح التنعم، وبالكسر الإنعام، وبالضم المسرة" وتابعه على ذلك أغلب المفسرين بعده، ناقلين كلامه بنصه[1].

وزاد الألوسى فى موضع آخر[2] على كلام الزمخشرى فى قوله تعالى:﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ • وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ • وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾ (الدخان: ٢٥-٢٧) فقال "واختير ههنا تفسير النعمة بالشيء المنعم به لأنه أنسب للترك، وهى كثيرا ما تكون بهذا المعنى" وذلك بعد نقله لكلام الراغب فى مجيئها على بناء المرة.

وهذا التعليل ليس تعليلا لمجيء بنائها على صيغة المرة، كما أشار إليه الراغب، وإن كان هو الآخر لم يعلل كذلك كجملة المفسرين: لم جاءت الكلمة على هذه الصيغة دون غيرها من صيغ المصادر؟.

والذى أراه فى تعليل ذلك - والله أعلم أن وجه الإفراد فى سورة الدخان شبيه بما وجه به الزمخشرى الإفراد فى قوله تعالى:﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ (التكوير: ١٤)

وحاصله أنه "من عكس كلامهم الذى يقصدون به الإفراط فيما يعكس عنه... إلخ كلامه"[3].

فكأن المتكلم هنا سبحانه يتبرأ من التزيد عليهم وأنه يستقل كثير نعمه على عباده فضلا أن يتزيد، فكأن قال (ورب نعمة كانوا فيها فاكهين)، فيقول السامع (بل كانوا فى نعم كثيرة)، فيكون من باب تقرير المخاطب بالحجة وإلزامه بها بطريق غير مباشر، وهو من البلاغة بمكان.

---

(١) انظر المفردات ص٤٩٩، الكشاف٤/١٥٥، وانظر ٣/٤٣٢، وانظر مفاتيح الغيب ١٤/١٤٩، ١٥/٨٠٩، روح المعانى ٢٩/١٠٧، المحرر الوجيز٥/٧٢، ٣٨٩، الدر المصون ٦/١١٤، ٤٠٧، بصائر ذوى التمييز ص ٩٠.

(٢) انظر روح المعانى ٢٥/١٢٣.

(٣) انظر الكشاف٤/١٨٩ وسيأتى بتمامه فى اختيار صيغة المفرد.

فضلا عما في الإفراد بصيغة المرة من الدلالة على كونها نعمة محتقرة لدى الرب لا وزن لها عنده لأنها نعمة الدنيا لا نعمة الآخرة، وإن كانت عند المخاطب بمكان عظيم.

وقد يقال إن المقام هنا مقام تكثير النعم لا تقليلها لابتدائه بكم الخبرية المفيدة للكثرة؛ فنقول لذا فإن النكتة في الإفراد هي احتقار تلك النعم على كثرتها وتوحيدها يدل على أنها في مجموعها لا تكاد توازي نعمة مفردة من نعم الآخرة.

ولعل هذا هو الوجه في مجيئها على بناء المرة كذلك في الموضع الثاني في قوله تعالى في سورة المزمل: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً﴾ (المزمل: ١١) فكأنه قال "ذرني وهولاء المكذبين أصحاب تلك النعمة المحتقرة نعمة الدنيا ومهلهم قليلا حيث تزول عنهم تلك النعمة في الآخرة، فإنما هي نعمة واحدة يتنعمون بها في الدنيا ولذا فقد قرر رسول الله ﷺ أن لهم الدنيا، وأن لنا الآخرة" ويزداد الإحساس بجمال صيغة المرة في هذا الموضع بمقابلتها بما أعده الله تعالى لهؤلاء المكذبين من العذاب في الدار الآخرة مجموعا لا مفردا مما يدل على أنهم يضاعف لهم العذاب في الآخرة جزاء إعراضهم عن شكر نعمة المنعم في الدنيا، ولذا عقب الله تعالى تلك الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً * وَطَعَاماً ذَا غُصَّةٍ وَعَذَاباً أَلِيماً﴾ ومن ثم يظهر التقابل بين هذه النعمة الحقيرة المفردة، وما جلبته عليهم من صنوف العذاب وألوانه المتعددة.

كما يظهر جليا في هذين الموضعين دور صيغة المرة في الدلالة على التحقير، وعكسه وهو المبالغة والتكثير كما في الموضع الأول.

ومن أمثلة ذلك في الشعر قول ابن المعتز:

وإني على إشفاق عيني من العدى ... لتجمح مني نظرة ثم أطرق

قال عبد القاهر معلقا عليه: "فترى أن هذه الطلاوة وهذا الظرف، إنما هو لأن جعل النظر "يجمح" وليس هو لذلك. بل لأن قال أول البيت "وإني حتى اللام في قوله "لتجمح" ثم قوله: "مني" ثم لأن قال "نظرة" ولم يقل "النظر" مثلا ثم لمكان "ثم" في قوله: "ثم أطرق" وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف وهي اعتراضه بين اسم "إن" وخبرها بقوله: "على إشفاق عيني من العدى"[١].

---

(١) دلائل الإعجاز بتحقيق شاكر ص ٩٨-٩٩.

فاختيار الشاعر لصيغة اسم المرة(نظرة) دون المصدر(نظر) جاء مناسبا لمقام الخوف والإشفاق من العدى، حيث يسترق النظر، فناسب ذلك التعبير باسم المرة (نظرة)

وبنحوه كذلك قول المجنون:

وإني لأستغشي وما بي نعسة لعل خيالا منك يلقى خياليا[1]

حيث جاء التعبير فيه باسم المرة منفيا متجاوبا مع مقام المبالغة في الأرق والسهاد لكثرة الوجد والشوق؛ ومن ثم يكون استغشاء الشاعر وطلبه للنوم واجتهاده في تحصيله مجرد محاولة فاشلة منه لا للرغبة في النوم بل لتمني أن يطوف خيال محبوبته بخياله؛ ومن ثم يبدو تميز تلك الصيغة على نظائرها كـ (نعاس) مثلا.

اختيار اسم الهيئة

فمن ذلك لفظ النعمة جاء على بناء الهيئة في سبعة وأربعين موضعا في القرآن للفت الأنظار إلى هيئة النعمة الواحدة وما اشتملت عليه من نعم عديدة هي تفاصيل تلك النعمة، ولعل هذا يرجع عدم مجيئه على غيرها من الصيغ كاسم المرة أو الإنعام أو غير ذلك[2].

ومن أمثلته في الشعر، قول الأعشى:

كأن مِشيتَها من بيت جارتها مرُّ السحابة لا ريث ولا عجل[3]

حيث لعب التعبير باسم الهيئة دوره في استحضار هيئة تلك المرأة وهي تمر كمر السحاب، ولا تقوم صيغة أخرى في هذا الموضع كاسم المرة أو غيره من المصادر في الدلالة على المعنى المراد تصويره.

ومنه أيضا قول زهير:

بها العينُ والآرامُ يَمشينَ (خِلْفَةً) وأطلاؤُها يَنْهضن من كل مَجْثَم[4]

اختار الشاعر اسم الهيئة (خلفة) ليصور هيئة ذهاب البقر والظباء ومجيئهن حيث (تذهب هذه وتجيء هذه)[5] مما يودى إلى استحضار تلك الصورة العجيبة وتصويرها في المخيلة،

---

(١) انظر أسرار البلاغة لعبد القاهر ص ٢٧٦ بتحقيق ريتر/ استانبول مطبعة المعارف س ١٩٥٤.

(٢) انظر في تفصيل ذلك مبحث العدول إلى المفرد في لفظ النعمة.

(٣) ديوان الأعشى ص ١٧ الشركة اللبنانية للكتاب بيروت.

(٤) انظر المعلقات بشرح الزوزني ص ٥٨.

(٥) انظر لسان العرب ٢/١٢٤٣.

وقد ساعد على ذلك التعبير بصيغة المضارع في قوله (يمشين) (ينهضن) كما تمم تلك الصورة التي يريد استحضار النفس لها وتخيلها بذكر اسم المكان بصيغة العموم (من كل مجثم) ولو اقتصر على ذكر النهوض لـدلّ عليه، إلا أنه أراد استيفاء عناصر تلك الصورة، فكان الأنسب لذلك كله اختيار اسم الهيئة حيث لا يسد عنه غيره في هذا السياق؛ ومن ثم فالاختيار هنا اختيار للذكر على الحذف.

اختيار صيغة اسم الفاعل

من أمثلة اختيار اسم الفاعل قول النابغة في اعتذاره إلى النعمان:

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المنتأى عنك واسع[1]

استخدام النابغة في هذا البيت صيغة اسم الفاعل (مدرك) مؤثرا على صيغة المضارع (يدرك) مثلا، وذلك لأنه ليس بصدد مجرد إثبات الحدث (الإدراك)، وإنما هو بصدد إثبات وقوع ذلك الإدراك لا محالة، ومن ثم فالتعبير عنها باسم الفاعل قد دل على زيادة وقوع الحدث ودل على ثبات هذا الوصف أيضا وعدم تحوله.

وقد ناسب ذلك السياق أتم مناسبة حيث يقول النابغة في الأبيات قبله:

لكلفتني ذنب امرىء، وتركته كذى العر يكوى غيره وهو راتع

فإن كنت لا ذو الضغن عني ولا حلفي على البراءة نافع

ولا أنا مأمون بشيء أقوله وأنت بأمر لا محالة واقع

فإنك كالليل الذى هو مدركى

أي كأنه يقول له لئن كان الأمر كذلك ولا ينفعني اعتذارى ولا حلفي لديك، فإنك سوف تدركني بعقابك لا محالة، فإدراكك لى ثمة ثابت ثبوت الليل في مجيئه بلا تخلف.

وقد حسن التعبير هنا اسم الفاعل في قوله (مدركى) بعد تعبيره باسم الفاعل.

في الأبيات السابقة، حيث رتب ثبوت إدراكه له بعقوبته على ثبوت وقوع أمر النعمان فيه، وعدم انتفاعه بحلفه واعتذاره.

ومن ذلك قوله في قصيدة أخرى:

---

(١) ديوان النابغة/ شرح وتقديم عباس عبد الساتر ط دار الكتب العلمية ص ٥٦.

ولســـت بمســـتبق أخـــا لا تلمّـــه   على شعث أى الرجال المهذب[1]

حيث اختار صيغة اسم الفاعل (مستبق) على غيرها من الصيغ كالمضارع مثلا؛ وذلك للغرض السابق نفسه، وهو الدلالة على الاتصاف بهذا الفعل على جهة الثبات، وقد سبقه بأداة النفى (لست) ليدل على عدم ثبات ذلك واطراده. وقد جاء متسقا مع غرض الاعتذار في القصيدة ليقرر للنعمان أن المودة الصادقة لا تذهب بها الهنات، ولا تمنع من دوامها، وفيه ترقيق لقلب النعمان وتهوين عليه ما ساءه منه.

ومن ذلك أيضا قوله:

كِلِينـــى لهَـمٍّ يـا أميمـةُ نـاصب   وليـل أقاسـيه، بطـىء الكواكـب

تطاول حتى قلت ليس بمنقض   وليس الذى يرعى النجومَ بآيبِ[2]

حيث اختار في وصف هذا الليل صيغة اسم الفاعل منفية (ليس بمنقض) (ليس بآيب) ليعبر عن شعوره بتطاول هذا الليل حتى كأنه ليس بمنقض، وكأن الذى يرعى النجوم قد ذهب بها إلى الأبد.

ومن ذلك أيضا قوله معتذرا:

هـا إن ذى عـذرة إلا تكـن نفعـت   فإن صاحبها مشـارك النكـــد[3]

حيث عبر بصيغة اسم الفاعل (مشارك) ليدل بها على دوام حزنه ونكده إن لم يقبل النعمان اعتذاره، مما يودى إلى استعطافه وترقيق قلبه، كما قد أتى بصيغة اسم الفاعل من المفاعلة ليجعل نفسه أصيلا في الحزن والنكد؛ لأن المشاركة إنما تكون من اثنين؛ ومن ثم فهو ضارب فيه بسهم لا محالة.

من أمثلة الاختيار المتكلف لاسم الفاعل قول البستى:

إذا ملـــك لم يكـــن ذا هبـــه   فدعـــه فدولتـــه ذاهبـــه[4].

---

(١) السابق ص ٢٨.

(٢) ديوانه ص ٢٩.

(٣) ديوانه ص ١٧.

(٤) انظر نهاية الإيجاز ص ١٣٢.

حيث تعمد الشاعر الإتيان بصيغة اسم الفاعل (ذاهبة) لإحداث إيقاع متكلف، وليس هذا تكرار للصيغة لأن (ذاهبة) الأولى بمعنى صاحب هبة.

أو كقول البستي أيضا:

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا   ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا[1]

حيث أتي بصيغة الماضى (جاملنا) ليجانس قافية البيت الأول (جام لنا) متكلفا لأجل الإيقاع. ولا يحسن ذلك بغير استكراه ولا تكلف.

اختيار صيغة المبالغة

فمن ذلك صيغة (فعّال):

ومن أمثلتها ما ورد فى سورة الشعراء فى قصة موسى على لسان فرعون: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ (الشعراء: ٣٤-٣٧)

حيث جاء التعبير بصيغة المبالغة سحّار فى هذا الموضع دالا على مقابلة الملأ وصف فرعون لموسى بالسحر وتأكيده على أنه يريد أن يخرجهم من أرضهم (بسحره) فناسب ذلك أن يقابلوا ذلك بالوصية بالإتيان بكل سحار عليم يفوق سحره سحر موسى.

وتتضح هذه النكتة حينما نقف على سياق القصة المشابه فى سورة الأعراف حيث يقول الله تعالى على لسان الملأ من قوم فرعون: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ (الأعراف: ١٠٩-١١٢).

وقد علل بعضهم مجيء صيغة المبالغة في الشعراء دون الأعراف بأن المبالغة فى الشعراء مناسبة لقول فرعون (إن هذا لساحر عليم)[2].

ولكن يضعف من هذا التعليل أن الملأ قد وصف موسى كذلك فى الشعراء بأنه (ساحر عليم) وأرى أنه لم تأت المبالغة (سحار) فى سورة الأعراف؛ لأنه لم ينص على أن المحذور –

---

(١) انظر نهاية الإيجاز ص ١٣٢.

(٢) انظر تفسير الرازى ١٢/١٢٠ والكرمانى ص ٨١.

وهو إخراج موسى لهم من أرضهم - إنما يقع (بسحره) فلم تذكر هذه الكلمة في سورة الأعراف، ومن ثم لم تقابل بصيغة المبالغة (سحار) في وصف السحرة، فكأن الملأفي هذا الموضع لم يتصور أن ما جاء به موسى - وهو ما وصفوه بكونه سحرا - يكون له من القوة والتأثير أن يخرجهم من أرضهم، فمن لا يحتاج إبطال سحره إلى الإتيان بمهرة السحرة. أما في سورة الشعراء فإن الكلام فيها على لسان فرعون - لا الملأ - وهو يؤكد لهم أن معجزة موسى - عليه السلام - والتي سماها فرعون سحرا - تبلغ من القوة والتأثير أن يخرجهم موسى من أرضهم بها.

ومن ثم بالغوا له في وصف السحرة الذين يوتى بهم لإبطال معجزة موسى عليه السلام.

ويمكن أن يقال إنه لما كان الواصف لموسى عليه السلام في هذا الموضع بالسحر هو فرعون؛ لذا "جاءوا بكلمة الإحاطة وبصيغة المبالغة ليطيبوا قلبه، وليسكنوا بعض قلقه"[1].

ومن أمثلة الاختيار في صيغ المبالغة أيضا اختيار صيغة المبالغة (فُعّال):

من ذلك ما جاء في قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام في وصف حال قومه ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ (نوح: ٢٢)

و(كُبَّاراً) بناء مبالغة أبلغ من كبار بالضم والتخفيف"[2]

قال الألوسي "مَكْراً كُبَّاراً" أي كبيرا في الغاية فهو من صيغ المبالغة... وقد سمع بعض الأعراب الجفاة رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية فقال "ما أفصح ربك يا محمد"[3].

وقد كان مكر قوم نوح من" الرؤساء ومكرهم احتيالهم في الدين وكيدهم لنوح، وتحريش الناس على أذاه، وصدّهم عن الميل إليه والاستماع منه"[4].

---

(١) الرازي ١٢/ ١٢٠، وأحب أن أنبه إلى أن أكثر المفسرين قد انشغلوا في هذا الموضع بمجيء الكلام المذكور على لسان فعون في سورة الشعراء؛ وعلى لسان الملأ في سورة الأعراف، فانشغلوا بذلك عن تأمل ما ذكرت، وقد التفت بعضهم إلى اختلاف الصيغة في السورتين ولكنه لم يحسن توجيه ذلك الاختلاف. (انظر على سبيل المثال الكشاف٢/ ٨١، الألوسي ٩/ ٢٢-٢٣، مفاتيح الغيب ٧/ ٢٢٨، مسائل الرازي ص ٩٧.

(٢) انظر الدر المصون٦/ ٣٨٥، وانظر الكشاف ٤/ ١٤٣، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٧٥ ٣٧٦، روح المعاني ٢٩/ ٧٦ ٧٧.

(٣) انظر الألوسي٢٩/ ٧٦.

(٤) انظر الكشاف٤/ ١٤٣.

وإذا كان هذا هو مكرهم فلا جرم كان هذا المكر مكرا كبارا، ولذا آثر القرآن هذه الصيغة المشددة دون الصيغة المخففة كبارا أو كبيرا للدلالة على شدة هذا المكر وقوته.

فإذا أضفنا إلى ذلك مجيء تلك الصيغة موافقة للفاصلة التي قبلها وأغلب الفواصل بعدها، فلا جرم كانت تلك الصيغة قد وظفت توظيف بليغا حسن به الشكل والمعنى فضلا عما دلت عليه من تلك النكتة البليغة.

اختيار الصفة المشبهة

من ذلك ما جاء في قول الله تعالى في وصف قوم نوح ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً عَمِينَ﴾ (الأعراف:٦٤)

حيث آثرت الآية التعبير عن وصف هؤلاء المكذبين بالصفة المشبهة على غيرها من الصيغ كاسم الفاعل مثلا (عامين).

ونستطيع أن نتبين سر اختيار هذه الصيغة إذا ما راجعنا سياق الآية من أوله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأعراف: ٥٩-٦٠)

حيث نجد أن الملأ من قوم نوح قد برروا تكذيبهم لنبيهم بادعائهم ضلاله، وكان طريق إثبات هذه الدعوى الكاذبة هو افتراؤهم عليه بإثبات رؤيتهم له في ضلال مبين، ولما كان أساس تلك الدعوى الكاذبة هو ادعاء الرؤية المبالغ في إثباتها بإن واللام، واستخدم حرف الجر(في) الدال على انغماسه في الضلال وإحاطته به، فضلا عن ادعاء كون ذلك الضلال بينا واضحا - أقول لما كان أساس تلك الدعوى هو تلك الرؤية الكاذبة المبالغ فيها على هذا النحو؛ ناسب هذا السياق أن يبالغ في وصف هؤلاء المكذبين بوصف مقابل لذلك بطريقة أبلغ مما يقتضي إثبات العمى لهم بصيغة دالة على الثبات واللزوم تناسب ما هم عليه من انطماس بصائرهم.

ولذا قال الزمخشري: "(عمين) عمى القلوب غير مستبصرين، وقرئ (عامين)، والفرق بين العمي والعامي أن العمي يدل على عمى ثابت والعمى على عمى حادث"[1].

ويوضح الطيبي ذلك ويعلله بقول: "لدلالة الصفة المشبهة على الثبوت... ولأن اسم الفاعل دونها في الدلالة على الثبوت"[2].

---

(١) الكشاف ٦٨/٢وانظر الألوسي ١٥٤/٨، الدر المصون ٢٨٩/٣.

(٢) فتوح الغيب للطيبي تحقيق د/ جميل الحسين الحمود/١/٥٧٥.

اختيار صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول)

من المعاني التي تأتي لها صيغة فعيل أن تكون بمعنى اسم المفعول[1].

ومن المواضع التي اختيرت فيها صيغة فعيل على اسم المفعول: قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس :٣٢)

وقوله تعالى ﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس :٥٣)

وقوله تعالى ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ (القمر: ٤٤)

فلفظ (جميع) في هذه الآيات هو فعيل بمعنى مفعول فهو بمعنى (مجموع)[2].

وقال الرازي في قوله تعالى﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ فيه فائدتان: إحداهما الكثرة والأخرى الاتفاق. كأنه قال نحن كثير متفقون فلنا الانتصار. ولا يقوم غير هذه اللفظة مقامها من الألفاظ المفردة. إنما قلنا فيه فائدتان لأن الجمع يدل على الجماعة بحروفه الأصلية من"ج م ع" وبوزنه وهو فعيل بمعنى مفعول على أنهم جمعوا جمعيتهم العصبية"[3].

ولعل فيما ذكره د/ محمود ياقوت في التفرقة بين فعيل ومفعول ما ييسر الطريق إلى فهم سر الاختيار في هذه الآيات حيث يقول "ولقد رأينا أن صيغة (فعيل) تأتي بمعنى (مفعول)، وبين الصيغتين فرق من حيث المعنى، وهو أن فعيلا أبلغ.. فإنه يقال لمن جرح في أنملته (مجروح) ولا يقال (جريح) فعلى هذا (كحيل) أبلغ من (مكحول)[4].

وهذا يعني أن (كحيلا) وإن كانت بمعنى اسم المفعول إلا أن مجيئها على صيغة من صيغ المبالغة قد أفاد معنى المبالغة مع معنى المفعولية وهو ما سميناه من قبل بالتراكب الصيغي.

وفي رأيي أن السر في ذلك هو – والله أعلم – أن صيغة فعيل لها ظلال وإيحاءات متعددة فهي تأتي للمبالغة، وتأتي صفة مشبهة وتأتي مصدرا وغير ذلك، فقد يكون السر في اختيارها هو الإفادة من ظلال تلك الصيغة المتعددة المعنى، حيث يتسلل إلى المعنى الأصلي في هذا الموضع – وهو دلالتها على معنى اسم المفعول (مجموع) – يتسلل معنى المبالغة، كما يتسلل معنى الصفة المشبهة الدالة على الثبات واللزوم.

---

(١) انظر د/ علي طلب/ صيغة فعيل واستعمالاتها ص ١٣.

(٢) انظر الكشاف ٢٨٥/٣، الدر المصون ٤٨٣/٥، روح المعاني ٦/٢٣.

(٣) انظر الرازي ٦/٢٣.

(٤) انظر د/ محمود سليمان ياقوت – ظاهرة التحويل ص ٧٨ ٧٩ – دار المعرفة الإسكندرية.

فأقول إن هذه المعاني تتسلل إلى الصيغة وإن كانت هي في نفسها ليست صيغة مبالغة ولا صفة مشبهة، ولكنها قد جاءت على وزن شبيه بأوزانهما ومن ثم توحي صيغتها بمعاني تلك الصيغ أيضا من المبالغة وثبات صفة الاجتماع لهم وغير ذلك.

وثمّة علّة أخرى أراها لهذا الاختيار، وهي أن اسم المفعول يوحي بمعنى الحدث أكثر من الصفة المشبهة الدالة على ثبات الحدث وتأصله، فالصفات: عظيم كريم شريف، لا تدل على الحدوث بقدر ما تدل على تأصل الصفة في صاحبها.

ولما كان المعنى المقصود في تلك الآيات ونظائرها هو صفة الجمع نفسها لا حدث الجمع، لذا اختارت الآيات عن صيغة (فعيل) التي توحي بثبات الصفة وتأصلها أكثر من إيحائها بمعنى الحدث.

من ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ * إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ* وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ﴾(الشعراء: ٥٣-٥٦).

حيث قرىء (حذرون وحاذرون) بالصفة المشبهة واسم الفاعل- قال الرازى: "أما الذى وصف فرعون به قومه فهو قوله (وإنا لجميع حاذرون) وفيه ثلاث قراءات حذرون، وحاذرون، وحادرون بالدال غير المعجمة.

واعلم أن الصفة إذا كانت جارية على الفعل وهى اسم الفاعل واسم المفعول - كالضارب والمضروب - أفادت الحدوث - وإذا لم تك كذلك - وهى المشبهة - أفادت الثبوت.

فمن قرأ (حذرون) ذهب إلى أنا قوم من عادتنا الحذر واستعمال الحزم.

ومن قرأ (حاذرون) فكأنه ذهب إلى معنى إنا قوم ما عهدنا أن نحذر إلا فى عصرنا هذا"[١].

فكأن قراءة الصفة المشبهة إنما جاءت لتعبر عن كون الحذر عادة لآل فرعون، أو هكذا يدعى فرعون ليكون ذلك عذرا يعتذر به إلى أهل المدائن عن ذلك الاحتشاد الهائل من فرعون وجنده لموسى ومن معه من المؤمنين. قال الزمخشرى: (ونحن قوم من عادتنا التيقظ

---

(١) الرازى ١٢٦/١٢- الكشاف/٣/١١٥ وانظر الألوسى ٨٢/١٩- فتح القدير١٠١/٤.

والحذر واستعمال الحزم في الأمور فإذا خرج علينا خارج سارعنا إلى حسم فساده. وهذه معاذير اعتذر بها إلى أهل المدائن لئلا يظن به ما يكسر من قهره وسلطان)[1].

فعلى قراءة (حذرون) أفادت الآية كون الحذر صفة ثابتة لفرعون وآله، أو هكذا يدعى.

أما على قراءة (حاذرون) فإنها تدل على حدوث الحذر وتجدده لديهم وأن ثمة ما يقتضي تجدد هذا الحذر لديهم وهو ظهور شوكة موسى ومن معه[2].

اختيار اسم المفعول:

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (البقرة:٢٥) حيث اختير اسم المفعول (مطهرة) على اسم الفاعل (طاهرة)، وقد بحث الزمخشري سر الاختيار لتلك الصيغة فقال: "فإن قلت هلا قيل طاهرة! (قلت) في مطهرة فخامة لصفتهن ليست في (طاهرة) وهي الإشعار بأن مطهرا طهرهن، وليس ذلك إلا الله عز وجل المريد بعباده الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم"[3] سبب اختيار صيغة المفعول إذا؛ أن صيغة الفاعل هنا تثبت صفة الطهر للأزواج، أما صيغة المفعول فتثبت تلك الصيغة وزيادة، إذ تدل كذلك على أن ثمة فاعلا لها، وليس ذلك إلا الله عز وجل فكان في ذلك مزيد تفخيم وتشريف لتلك الأزواج الموصوفة.

اختيار صيغة المفرد:

من أمثلته البليغة قوله تعالى:﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ ... عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ (التكوير:١، ٢، ١٤) اختلفت أقوال العلماء في هذا الموضع، وأطالوا الوقوف عنده: قال الزمخشري" فإن قلت كل نفس تعلم ما أحضرت كقوله يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا لا نفس واحدة فما معنى قوله (علمت نفس) (قلت) هو

---

(١) الكشاف/٣/١١٥ وانظر الألوسي ١٩/٨٢.

(٢) اكتفينا بتوجيه الآية على القراءتين المشهورتين (حاذرون) و(حذرون) دون القراءة الثالثة (حادرون) فهي قراءة ابن السميفع وابن أبي عمار، قال الطبري عن القراءتين الأوليين: "والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مستفيضتان في قراء الأمصار". انظر تفاسير: الطبري ١٩/٤٨- أبي حيان ٧/١٨- ابن عطية ٤/٢٣٢- السمين الحلبي٥/٢٧٤- الرازي ١٢/١٢٦- الشوكاني٤/١٠١.

(٣) الكشاف١/٥٣.

من عكس كلامهم الذى يقصدون به الإفراط فيما يعكس عنه، ومنه قوله عز وجل: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر:٣) ومعناه معنى كم وأبلغ منه، وقول القائل:

قد أترك القرن مصفرا أنامله

وتقول لبعض قواد العساكر كم عندك من الفرسان فيقول (رب فارس عندى) أو (لا تعدم عندى فارسا) وعنده (المقانب)[١]، وقصده بذلك التمادى فى تكثير فرسانه؛ ولكنه أراد إظهار براءته من التزيد، وأنه ممن يقلل كثير ما عنده فضلا أن يتزيد فجاء بلفظ التقليل ففهم منه معنى الكثرة على الصحة واليقين[٢]. ومعنى هذا أن اللفظ فى هذا الموضع قد استعير لضد معناه للدلالة على المبالغة وهو ما يقرره صاحب الكشف فيما نقله الألوسى عنه من أن "الأصل فى هذا الباب أن استعارة أحد الضدين للآخر تفيد المبالغة للتعكيس"[٣] وقال ابن عطية فى المحرر" نفس : هنا اسم جنس، أى علمت النفوس، ووقع الإفراد لتنبيه الذهن على حقارة المرء الواحد وقلة دفاعه عن نفسه"[٤] وذهب الشهاب إلى أنه" تهويل لذلك اليوم وإظهار لكبرياء الله وعظمته، حتى كأن جميع النفوس البشرية فى جنب ما خلقه من الأجرام العظام أمور قليلة، ونفوس حقيرة[٥] "ويرى باحث معاصر التعبير بالمفرد هنا دون الجمع واستعارته لعكس معناه" يتجاوب مع الانقلاب الهائل الذى يحدث فى جميع ظواهر الكون والانعكاس فى حركة الخلق"[٦].

والذى أذهب إليه أن إعجاز القرآن فى هذه اللفظة يحتمل هذه الأقوال جميعا. فما ذهب إليه الزمخشرى ومن تابعه يدل على أن المتكلم "أراد إظهار براءته من التزيد وأنه ممن يقلل كثير ما عنده فضلا أن يتزيد... الخ" فكأنه ترك تقدير الأمر لوضوحه لسامعه، فكأن المرء إذا سمع "علمت نفس" قال فى نفسه: (سنعلم جميعا) ففيه من البلاغة تقرير المخاطب بما عليه وإلزامه بإقامة الحجة على نفسه.

---

(١) المقانب: جمع مِقْنَب، والمقنب من الخيل ما بين الثلاثين إلى الأربعين؛ وقيل زهاء ثلثمائة . اللسان (قنب)

(٢) الكشاف ١٨٩/٤.

(٣) انظر روح المعانى ٨/١٤ و٥٧/٣٠، مفاتيح الغيب ٢٤١/١٦.

(٤) المحرر الوجيز٥/٤٤٣.

(٥) انظر حاشية الشهاب على البيضاوى ٨/٣٢٨.

(٦) د/ محمود أمين الخضرى – الإعجاز البيانى ص ٦٧.

وأما ما ذهب إليه ابن عطية من دلالة المفرد في هذا الموضع على الجنس، فيفيد اتحاد الجنس البشري جميعا في هذه الحقيقة الثابتة في هذا اليوم حيث يجني كل امرئ ما كسبت يداه، مع ما يقترن بذلك من شعور عام بالخوف والقلق والترقب لنتيجة تلك الأعمال ومعرفة عاقبتها ومآلها.

وكذلك تعليل ابن عطية والشهاب أن الإفراد للتحقير مما يدل على حقارة المرء الواحد وقلة دفاعه عن نفسه كما ذهب إليه ابن عطية، فكأن الآية تلمح إلى مجيء هذا المرء إلى المحشر وحيدا ليس معه أعوان ولا شفعاء كما قرره الله تعالى في أكثر من موضع كقوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْداً﴾ (مريم ٨٠) وقوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ (مريم: ٩٥).

فكأن قوله تعالى ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ (التكوير: ٤) أي علمت نفس متجردة وحيدة منفردة ما أحضرت، فما قلة دفاعها عن نفسها، وما قلة أعوانها وحينئذ يقال للمجرمين المحضرين في هذا الموقف ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (الأنعام: ٩٤).

يقول الأستاذ سيد قطب "كل نفس تعلم في هذا اليوم الهائل ما معها وما لها وما عليها.. تعلم وهذا الهول يحيط بها ويغمرها.. تعلم وهي لا تملك أن تغير شيئا مما أحضرت، ولا أن تزيد عليه ولا أن تنقص منه.. تعلم وقد انفصلت عن كل ما هو مألوف لها، معهود في حياتها أو تصورها. قد انقطعت عن عالمها وانقطع عنها عالمها[1].

وكأن القرطبي قد أراد الإشارة إلى هذا المعنى كذلك حيث أورد في هذا الموضع حديث عدي بن حاتم في الصحيحين قال، قال رسول الله ﷺ: "ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله ما بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه فتستقبله النار، فمن استطاع أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل"[2].

وأما إشارة الشهاب إلى ان التحقير للنفوس جميعا في مقابل عظم مخلوقات الله تعالى حيث تتضاءل هذه النفوس في ذلك المشهد أما الملك فتصير كأنها نفس واحدة، وهذا ما

---

(١) انظر الظلال ٣٨٤١/٦.

(٢) القرطبي ٧٠٢٧/١٠ ط الريان.

يعبر عنه رب العزة جل وعلا في قوله: ﴿ مَا خَلْقُكُمْ وَلاَ بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (لقمان: ٢٨) فهذه النفوس جميعا هي أمام عين الله تعالى سواء، فلا يلتبس عليه رؤيتهم، ولا تختلط عليه أصواتهم فهم أمامه كنفس واحدة، حيث " يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي، وينفذهم البصر" كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ[1] من ثم يتخرج هذا الوجه على رعاية حال المتكلم، وذلك أن الحق سبحانه قد عبر عن كثرة النفوس في ذلك المشهد بالوحدة لأنها كذلك بالنسبة له سبحانه، وفيه من رعاية حال المخاطب كذلك تهويل الأمر له وتخويفه حيث يعلم أنه لا يخفى على الله: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لاَ يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ (غافر: ١٦) أو كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لاَ تَخْفَى مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ (الحاقة: ١٨) وعندي أنه يجوز في الآية وجه آخر، وهو أن يكون المقصود بنفس؛ نفس مهملة مغيبة من الخطاب محتقرة، ويعرض بها رب العزة جل وعلا، كأنه قال: علمت نفس مفرطة معرضة مقصرة فيما كلفت به ما أحضرت من العمل حينما توقف للحساب.

والذي أراه أن الآية تحتمل بصيغتها تلك الوجوه جميعا، ولا مانع من أن تكون تلك المعاني مراده جميعا لا سيما وأن لكل منها وجها صحيحا غير معارض، مع اتساقها جميعا مع مشهد هذا اليوم.

وقد تكرر ذلك الاختيار لتلك الصيغة بنفس الأسلوب في سورة الانفطار التالية لتلك السورة في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ... عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ وما قيل في الموضع الأول يمكن أن يقال في هذا الموضع كذلك؛ ومن ثم تتعدد دلالات المفرد في هذا الموضع ما بين الدلالة على التكثير أو التحقير أو التقليل أو التعريض إلى غير ذلك من المعاني.

من الأمثلة البليغة التي تحققت فيها المزاوجة بين صيغتي الإفراد والجمع: قول الله تعالى في سورة النساء: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (النساء:١٣-١٤) فقد جمع "خالدين" في وصف ثواب

---

(١) الحديث أخرجه البخاري٣/١٦٤،٦/١٠٥ ط الشعب، مسلم في الإيمان١/٤٦٩ بشرح النووي ط الشعب.

الطائعين، وأفرده في وصف عقاب "العاصين"[1] وهنا لا يكاد يشك صاحب الذوق الرفيع أن لإفراد العاصى هنا فيه من معانى الإذلال والتعذيب بالوحشة والإنفراد ما فيه.

وقد التفت إلى هذا المعنى العلامة أبو السعود حيث قال "ولعل إيثار الإفراد ههنا نظرا إلى ظاهر اللفظ، واختيار الجمع هناك نظرا إلى المعنى للإيذان بأن الخلود في دار الثواب بصفة الاجتماع أجلب للأنس كما أن الخلود في دار العذاب بصفة الانفراد أشد في استجلاب الوحشة"[2].

وجدير بالذكر أن هذه المزاوجة المذكورة في هذا الموضع هي طريقة القرآن ونهجه في التعبير عن عذاب الكافر، ونعيم المتقين، حيث يطرد الإفراد بالنسبة للكافر والجمع بالنسبة للمؤمن للغرض نفسه، وهذا ما نلمحه في المثال التالي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي البُطُونِ * كَغَلْيِ الحَمِيمِ * خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ﴾ (الدخان: ٤٣-٤٩) حيث نلمح في هذه الآيات إفراد الأثيم في مقابل جمع المتقين في الآيات التالية في المشهد التالي من السورة نفسها: ﴿إِنَّ المُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ * فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَابِلِينَ * كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ * يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ﴾ (الدخان: ٥١-٥٥) وهنا تؤدى صيغة الفرد دورها في إحداث ذلك التقابل البديع بين انفراد الكافر ومعاناته عذاب الوحشة والوحدة فوق عذاب الجحيم في مقابل ائتناس المؤمن بصحبته ورفاقه في جنات النعيم، فنرى التقابل بين ذلك العذاب المضاعف، وذلك النعيم المضاعف.

وبهذا تؤدى صيغة المفرد في مثل هذا السياق معنى الوحشة والوحدة ومعاناة ألم الغربة والافتراق.

ومن الأمثلة البليغة أيضا في اختيار صيغة المفرد قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤) قال الزمخشري في بيان سر اختيار المفرد دون الجمع (عظام) في هذه الآية" وإنما ذكر العظم...، ووحده لأنه هو الدال على معنى

---

(١) سورة النساء/١٣/١٤.

(٢) تفسير أبى السعود٢/١٥٤.

الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس الذى هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها[1].

ومن ثم كان لصيغة المفرد دورها في إبراز معنى الجنسية بخلاف صيغة الجمع التى قد تصرف الذهن إلى إرادة معنى الشمول، وهو غير مراد في هذا المقام.

اختيار صيغة الجمع

قد يأتي اختيار صيغة الجمع وإيثارها على المفرد لمعنى المبالغة أو التكثير، فمن ذلك قوله تعالى في تمثيل حال المنافقين: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ (البقرة:١٧) ففى هذا الموضع يمثل الله تعالى لتكاثر الشبهات على المنافقين بتخليهم عن الإيمان، بمن انطفأ نوره فصار في ظلمة حالكة ولكنه جمع هذه الظلمة ليناسب بها كثرة الشبهات التى تعرض للمنافق وتحيط به حتى ينخلع عن ربقة الإيمان والإسلام. أو يكون تكثير الظلمات باعتبار محالها في القلب والبصر والحال، قال البقاعي: "وتركهم في ظلمات: "أى بالضلالة من قلوبهم وأبصارهم وليلهم أى ظلمات لا ينفذ فيها بصر، فلذا كانت نتيجته "لا يبصرون" أى لا إبصار لهم أصلا ببصر ولا بصيرة"[2] وقد يكون تكثير الظلمات هنا إنما هو باعتبار عظم ما هم فيه من الكفر والضلال، فهى" وإن كانت ظلمة واحدة لكنها لشدتها استعير لها صيغة الجمع مبالغة"[3] تكثير الظلمات هنا إنما هو إما باعتبار قوتها وإما باعتبار كثرتها، وعلى النحو من ذلك يمكن أن يفسر أيضا جمع الظلمات دون الرعد والبرق في قوله تعالى:﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٩) ومن الأمثلة كذلك: قوله تعالى ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (الطور: ٤٨)، فبينما آثر التعبير القرآني صيغة المفرد في قوله تعالى:﴿ وَأَلْقَيْتُ

---

(١) انظر الكشاف٢/٥٠٤.

(٢) البقاعي ص ١١٩/١٢٠ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

(٣) انظر روح المعاني ١/١٩٧.

عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (طه: ٣٩) نراه يؤثر هنا صيغة الجمع في مقام تسلية النبي ﷺ وتثبيته إزاء إيذاء المشركين له.

كما نجد إيثار صيغة الجمع كذلك في خطابه تعالى لنوح عليه السلام في مثل هذا المقام أيضا مقام التثبيت في قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ (هود:٣٧).

ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب:

على أن ليس عدلا من كليب   إذا برزت مخبأة الخدور[1]

حيث اختار الجمع (الخدور) على التعبير بالمفرد (الخدر) وذلك دلالة على المبالغة في استتارها، ولذا اختار صيغة اسم المفعول (مخبأة) مشتقة من الفعل (خبأ) المضعف الدال على المبالغة في الفعل كذلك، وصيغة المفعول تدل على أن ثمة أهلا قد خبأوها وأخفوها وبالغوا في سترها ومن كانت بمثل هذا الوصف في تخبيئها وتخديرها وإخفائها لفرط حسنها وجمالها فإنها إذا برزت يوما فإن الرجال لا يتطلعون إلى اجتلاء محاسنها، والنظر إلى مفاتنها المخبأة خلف الخدور، وهذا كله يعمق ما في الشاعر بصدده من المبالغة في وصف أخيه كليب بصفات المروءة ومن بينها صفة العفة التي قصد إلى المبالغة في وصفه بها في هذا البيت.

اختيار صيغة الجمع بين القلة والكثرة

ثمة مواضع يوظف فيها جمع القلة لأغراض ومعان لا يعبر عنها جمع الكثرة، فمن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلاَّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ (سبأ: ٣٧) حيث جاءت الآية هنا على صيغة القلة غرفات، بينما اختيرت صيغة الكثرة في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ (العنكبوت: ٥٨) وقوله ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ ﴾ (الزمر: ٢٠) وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن جمع القلة في الآية الأولى قد أريد به الكثرة وذلك حتى

---

(١) انظر موسوعة الشعر العربي ١/١٩٥.

يمكن الجمع بين هذه الآية والآيتين الأخريين اللتين جاء التعبير فيهما بصيغة الكثرة، بل أنهم يرون أنه لا فارق بين هذه الآيات التي جاءت بصيغة الجمع، وبين ما جاء بصيغة المفرد في قوله تعالى ﴿أُوْلَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الفرقان : ٧٥)؛ إذ الجميع في الدلالة على الكثرة سواء، إذ الشأن ألا تفاوت[1]. والحق أن هذا القول قد وقف في التسوية بين معاني تلك الصيغ (جمع القلة - جمع الكثرة - المفرد) عند المستوى اللغوي دون المستوى الكلامي؛ إذ إن المفرد يصح التعبير به لإرادة الجنس فيدل على الكثرة، وجمع القلة ينوب عن المفرد كذلك في الدلالة على الجنس[2] ومن ثم فهذه الصيغ من جهة المستوى اللغوي سواء لاشتراكها جميعا في الدلالة على الكثرة.

أما البحث في الخصوصية الدلالية لكل صيغة من تلك الصيغ، فهذا هو ما يتميز به المستوى الفني الكلامي لدلالة الصيغة ولكي ندرك الخصوصية الدلالية لكل صيغة من تلك الصيغ لا بد لنا من مراجعة سياقها الذي وردت فيه. ففي الموضع الأول جاء سبب الجزاء مقتصرا على الإيمان والعمل الصالح مما يشعر أن أصحاب هذه المنزلة هم المقتصدون أصحاب منزلة الوسط في العمل فهم في المنزلة الثانية من منازل العابدين التي بينها الله تعالى في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (فاطر ٣٢-٣٣). ومن ثم جاء جزاؤهم محدودا كما أن عملهم كان محدودا كذلك فهي منزلة من أدى الواجبات وترك المحرمات، فهؤلاء هم أصحاب اليمين.

وأما الموصوفون في الآيات الأخرى فهم السابقون (على نحو تفرقة سورة الواقعة بين الفريقين، انظر الآيات الأولى من سورة الواقعة) وإذا راجعنا سياق آية العنكبوت نجد أن قول الله تعالى ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ (العنكبوت/٥٦) يشعر بوصفهم بالهجرة، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (العنكبوت: ٥٩) صريح في وصفهم بصفة الصابرين، وقد قال تعالى في جزاء هؤلاء المهاجرين الصابرين: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ

---

(١)انظر تفسير البيضاوي وحاشية الشهاب ٤٣٨/٦، وانظر د/ محمد الأمين الخضري - الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ ص ١٤٥.

(٢) انظر المحتسب لابن جني ١٨٧/١ ١٨٨ وسيأتي نقله تقريبا.

اللهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (الزمر: ١٠) حيث جاءت الإشارة كذلك إلى وصفهم بالهجرة والتصريح بوصفهم بالصبر، وكأن ذلك إشارة إلى تلازم الأمرين. وينتهي سياق النداء لهؤلاء المتقين في سورة الزمر ببيان حسن جزائهم بقوله ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ﴾ ... الآية، وبهذا يتناسب تكثير الغرف، ومجيؤه بصيغة الكثرة مع جزاء هولاء الصابرين الذى جعله الله تعالى لهم بغير حساب ولا حد، أما حينما كان العمل محدودا، جاء الجزاء محدودا بالضعف، وجاءت الغرفات موصوفة بصيغة الجمع الدال على عدد محدود، لا على كثرة غير متناهية. وإن كان القارئ يظل مغتبطا على كل حال بجزاء الضعف وبتلك الغرفاتبقوله ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ﴾ حقا إنه وعد الله للسابقين المهاجرين والمومنين الصابرين أن يوفيهم أجرهم بغير حساب.

وبنحو هذا الإعجاز القرآني الذى يغبط المقتصد، ويبهج السابق على ما بينهما من بون شاسع في الجزاء يأتي الإعجاز النبوى بنحو هذا الأسلوب كذلك فى تعبيره ص عن جزاء قارىء القرآن حيث يقول:

"من يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق فله أجران" فانظر كيف رغب النبيﷺ ذلك المتتعتع حتى ظن أنه أفضل من الماهر بالقراءة فى الأجر، ولكن إن لهولاء المهرة أجرا بغير حساب، فمن ثم ناسب التعبير بالغرفات حيث كان العمل والجزاء محدودا، وناسب التعبير بالغرف حيث كان العمل والجزاء بغير حدود.

أما أصحاب الغرفة فهم سابقو السابقين، ومقربو المقربين، فهم أصحاب الغرفة الفريدة بما لهم من صفات فريدة، ولم لا وهم صفوة الصفوة، ومن ثم فقد امتازوا بتلك الغرفة وكأنها غرفة عجيبة فريدة قد وعدوها في الدنيا، فاللام فيها للعهد، وقد جاء في بعض الأخبار أنها من زمرد وياقوت وأنها مبنية لبنة ذهب ولبنة فضة ونحو ذلك

قال ابن كثير "وفي الصحيح" إن فى الجنة لغرفا يرى بطونها من ظهورها وظهورها من بطونها "فقال أعرابي: لمن هى يا رسول الله؟ قالﷺ " لمن أطاب الكلام، وأطعم الطعام، وصلى بالليل والناس نيام"، وروى الإمام أحمد عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن رسول الله قال:" إن أهل الجنة ليتراءون الغرفة فى الجنة كما تراءون الكوكب فى أفق السماء" ومن

ثم فاختيار التعبير بالمفرد في هذا الموضع دليل على الخصوصية والتميز وإن كان ذلك لا ينفي مجيء المفرد في هذا الموضع دالا على الجنسية كذلك.

هذه الخصوصية في الجزاء تناسبها تلك الخصوصية في العمل الذى كان عليه عباد الرحمن الذين وعدهم الله تلك الغرفة في الدنيا، حيث قال الله تعالى في وصفهم: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْناً وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاماً * وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً *وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً * إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَراً وَمُقَاماً * ... أُوْلَئِكَ يُجْزَوْنَ الغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلاماً﴾ (الفرقان ٦٣-٧٥) ومن ذلك أيضا امتنان الله تعالى على المؤمنين بنصر بدر إذ يقول﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (آل عمران:١٢٣) والمؤمنون المخاطبون بذلك كثير، فلماذا اختار الله تعالى صيغة جمع القلة (أذلة) على صيغة الكثرة (أذلاء) أو (ذلان)؟

قال الزمخشرى" والأذلة جمع قلة والذلاّن جمع الكثرة وجاء بجمع القلة ليدل على أنهم على ذلتهم كانوا قليلا وذلتهم ما كان بهم من ضعف الحال وقلة السلاح والمال والمركوب وذلك أنهم خرجوا على النواضح يعتقب النفر منهم على البعير الواحد وما كان معهم إلا فرس واحد، وقلتهم أنهم كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر وكان عدوهم في حال كثرة زهاء ألف مقاتل ومعهم مائة فرس"[1].

وقال الألوسى: (وأذلة) جمع قلة لذليل، واختير على ذلائل ليدل على قلتهم مع ذلتهم، والمراد بها عدم العدة لا الذل المعروف فلا يشكل دخول النبى ﷺ في هذا الخطاب إن قلنا به، وقيل لا مانع من أن يراد المعنى المعروف ويكون المراد (وأنتم أذلة) في أعين غيركم وإن كنتم أعزة في أنفسكم[2] من ثم جاء اختيار صيغة القلة هنا مناسبا لقلة العدد فعددهم وإن كان كثيرا في نفسه، فإنه قليل بالنسبة لعدد أعدائه وكذلك قلة العتاد والسلاح ورثاثة الحال.

---

(١) انظر الألوسى ٥٣/١٩، ابن كثير ٢١٦/٤.

(٢) انظر الكشاف ٢١٥/١، وانظر الرازى ٤٣٤/٤ فقد تابعه على ذلك ونقل كلامه.

٢- اختيار صيغة الفعل

اختيار صيغة الماضي

فمن ذلك قوله تعالى مخاطبا اليهود: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة : ٨٧).

حيث انشغل المفسرون ببيان سر العدول إلى المضارع (تقتلون)، ولكني لم أجد فيما اطلعت عليه من التفت إلى سر اختيار صيغة الماضي في قوله تعالى(كذبتم) والسر فيه فيما أرى – والله أعلم – أن النبوة قد ختمت بمحمدﷺ، وقد كان تكذيبهم له وقت الخطاب حاصلا فالتكذيب حصل قبل الخطاب ومن ثم فالمضى في التكذيب على حقيقته ولا رسول بعد محمدﷺ يكذبونه فلا معنى للمضارع إذا.

أما فعل القتل فإنه لم يكن قد انتهى منهم بعد، وذلك لشروعهم في قتل محمدﷺ على تقدير أن الآية قد نزلت قبل فَعلتهم الخبيثة؛ أما على تقدير نزولها بعد تلك الفعلة فهي تقرير للحال الحاضر وخير ما يدل على الحقيقة هو المضارع، فلا جرم جاء الخطاب بصيغة المضارع التي تدل على أنهم لم ينتهوا بعد من عادتهم في قتل الأنبياء، بشروعهم في قتل محمد ﷺ؛ ومن ثم دسوا له السم في الشاة التي دعوه إليها بخيبر. وعلى هذا النحو أيضا ورد قوله تعالى في سورة المائدة ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ (المائدة: ٧٠).

اختيار صيغة المضارع

من أمثلة اختيار صيغة المضارع ما جاء في قوله تعالى في وصف المنافقين ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة: ١٤) فأجابهم الله تعالى بقوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة: ١٥) حيث جاء التعبير في جواب الله تعالى بصيغة المضارع دون اسم الفاعل مستهزئ مثلا قال الزمخشري "فإن قلت فهلا قيل الله يستهزئ بهم ليكون طبقا لقوله "إنما نحن مستهزئون" (قلت) لأن يستهزئ يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت وهكذا كانت نكايات الله فيهم وبلاياه النازلة بهم "أولا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين" وما كانوا يخلون في أكثر أوقاتهم من تهتك أستار وتكشف أسرار، ونزول في

شأنهم، واستشعار حذر من أن ينزل فيهم ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾[1] (التوبة: ٦٤). وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُ أَوَّابٌ﴾ (سورة ص: ١٨-١٩) "ويسبحن في معنى ومسبحات على الحال (فإن قلت) هل من فرق بين يسبحن ومسبحات (قلت) نعم وما اختير يسبحن على مسبحات إلا لذلك وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئا بعد شيء وحالاً وكأن السامع محاضر تلك الحال يسمعها تسبح مثله قول الأعشى:" إلى ضوء نار في يفاع تحرق" ولو قال محرقة لم يكن شيئا[2] وقد علّق ابن المنيّر على الموضع السابق ذكره عن الزمخشري في آية البقرة مقررا كلام الزمخشري في هذا الموضع ومويده بأمثلة أخر فقال" وهذا الفرق بين الفعل والاسم ورد قوله تعالى ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُ أَوَّابٌ﴾ (سورة ص: ١٨-١٩) لما كان التسبيح من الطوائر متكررا متجددا شيئا فشيئا، وحشر الطير معه أمر دائم؛ ذكر التسبيح بصيغة الفعل والحشر بصيغة الاسم[3] ويناسب ما قيل أن التسبيح إنما يكون غالبا بتكرار جملة أو أكثر يراد بها تنزيه الله تعالى وتمجيده، ومعنى ذلك أن تلك الجملة ينتهي ترتيلها ثم يتجدد، وهذا هو الواقع من داود عليه السلام فناسب ذلك أن يكون تسبيح الجبال والطير بصيغة تدل على التجدد كذلك.

---

(١) انظر الكشاف ص ١/٣٥ قلت والذى ذكره الزمخشرى فى غاية الجودة ولكنه ترك الكلام على اختيار صيغة المضارع في الفعل التالى" ويمدهم فى طغيانهم يعمهون" وهو يدل على عقاب الله تعالى لأولئك المنافقين الذين أعرضوا عن قبول الهدى مرارا فعاقبهم الله على ذلك بأن صرف قلوبهم عن الحق، وطبع عليها، وأمدهم فى طغيانهم يعمهون، والآيات الدالة على ذلك كثيرة: فمنها قوله تعالى:" قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا" مريم: ٧٥ وقوله: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الأنعام: ١١٠) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (الأنفال: ٢٤) وقوله: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٣) إلخ ما ورد فى ذلك من الآيات ولعل الزمخشرى قد فر من التعرض هذه النقطة لما فيها من المخالفة لعقيدة الاعتزال.

(٢) انظر الكشاف ص٣/ ٣٢٠.

(٣) انظر الكشاف ص ١/٣٥.

من أمثلته فى القرآن، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (ق: ٣٠) ، وذلك بالبناء للمجهول على قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش[١] قال ابن جنى: "هذا يدل على أن قولنا : ضرب زيد ونحوه لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد،عرف الفاعل به أو جهل لقراءة الجماعة: (يوم نقول) وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول به" فالغرض البلاغى من اختيار صيغة المبنى للمجهول فى هذه الآية على غيرها من الصيغ هو - كما ذكر ابن جنى - لفت الأنظار إلى جهنم وامتلائها بصرف النظر عن قائل ذلك لها. ومن ثم ففائدة البناء للمجهول غالبا هى تغييب الفاعل إلى هامش الشعور لغرض بلاغى هو إفساح الاهتمام بالمفعول. ومن ثم يأتى مناسب لجو الترهيب الذى يقتضيه مقام الآيات وسياقها. وعلى هذا النحو جاء التعبير بصيغة البناء للمجهول فى قوله تعالى ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ (آل عمران: ١٨٥) وذلك للغرض السابق وهو تركيز الاهتمام على ما هو أهم وهو هنا نجاة هذا العبد من تلك النار، ودخوله الجنة، بصرف النظر عن فاعل ذلك له.

فضلا عما يفيده البناء للمجهول من فائدة تعميم الفاعل وهذا يناسب حال العبد فى هذا الموقف ورغبته فى النجاة بأى وسيلة، من مغفرة الله عز وجل أو شفاعة النبى ﷺ، أو عمل صالح يكون قد ادخره لهذا اليوم.

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى ﴿أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ* وَإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ (الغاشية: ١٧-٢٠) والنكتة هنا فى البناء للمجهول هى تغييب الفاعل الذى يجحده هؤلاء الكافرون، ليفسح مجال النظر إلى دلائل قدرته التى لا يدعيها أحد غيره سبحانه، فإذا سلم هؤلاء الجاحدون بما فى هذه المخلوقات من حكمة وقدرة وإبداع لا يدعيها أحد غيره سبحانه ولا يصح نسبتها إلى أحد سواه، فقد سلموا بأنه لا خالق غيره ولا رب سواه. ومن ثم جاء اختيار البناء للمجهول لإفساح المجال للنظر فى الأدلة الدالة على الفاعل الصانع ليتوصل إليه المشركون ويقروا به بأنفسهم فيكون هذا الطريق أقوى فى إقامة الحجة عليهم من طريق التصريح بالفاعل.

---

(١) انظر المحتسب ٢/٢٨٤.

ومن الأمثلة القرآنية أيضا: قول الله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ (البقرة: ٢١٢) وقوله تعالى﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ (آل عمران: ١٤) حيث يطيل المفسرون والمتكلمون الوقوف في البحث عن فاعل التزيين هل هو الله أم الشيطان؟[1] وتأتي الآيات بالبناء للمجهول في تلك المواضع لتفسح المجال لتأمل حقيقة أمر هذه الحياة الدنيا وهو أنه مجرد تزيين وتغرير﴿ وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الغُرُورِ﴾ (آل عمران: ١٨٥) ويدع القرآن أولئك المتكلمين فيما يخوضون فيه فلا يبالي بإجابتهم عن المزين هل هو الله أم الشيطان.

ومن الأمثلة في الشعر قول المتنبي:

وُقِيَ الأمير هوى العيون فإنه مالا يزول ببأسه وسخائه

حيث بني الفعل (وقي) للمجهول وذلك لشيوع العلم بالفعل وهو الله سبحانه وتعالى، وهو مناسب للإيجاز، وهو من البلاغة بمكان[2].

اختيار صيغة أفعل

تأتي صيغة (أفعل) لأغراض ودلالات بلغ بها "أبو حيان" عشرين ونيفا، أشهرها التعدية ومنها الدلالة على الصيرورة والسلب والتمكين والتعريض. وغير ذلك[3].

قال ابن الحاجب" وأفعل للتعدية غالبا نحو أجلسته، وللتعريض نحو أبعته ... ولوجوده على صفة نحو أحمدته وأبخلته..."[4] فمما جاء للتعدية قوله تعالى عن مريم عليها السلام ﴿فَأَجَاءَهَا المَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ (مريم: ٢٣)، حيث جاءت صيغة أفعل للتعدية لتعبر عن معنى الاضطرار والإلجاء، وهذا يناسب حالة الضيق والكراهية لهذا الأمر من مريم عليها السلام حيث عبرت عن ذلك بقولها﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْياً مَّنسِيّاً﴾[5] (مريم: ٢٣)

---

(١) انظر الكشاف ١/١٢٨ ١٧٨.

(٢) انظر شرح التبيان للعكبري ١/٧.

(٣) انظر البحر المحيط ١/٢٦.

(٤) انظر شرح الشافية ١/٨٣.

(٥) انظر أبنية الأفعال/ نجاة الكوفي ص ١٠٢،٣٢، وانظر الدر المصون٤/ص ٤٩٨/٤٩٧، المحرر الوجيز٤/ص ١٠، روح المعاني٦/ص ٨١، البصائر ٢/٤١٣، مفاتيح الغيب١٠/ص ٤١٣، القرطبي ٦/٤١٣١.

وقد انفردت صيغة أفعل من بين صيغ الفعل المزيد بالدلالة على معنى التعريض، والمراد به: جعل ما كان مفعولا للثلاثي معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث كقولهم أسقيته بمعنى: وفرت له ما يشربه، أو عرضت له الشراب، شرب أم لم يشرب ومثله أقبرته: أى جعلت له قبرا يقبر فيه في الحال أو الاستقبال.

والملاحظ في مثل هذه الأفعال: (سقى وأسقى) (قبر وأقبر) أنها كانت متعدية قبل دخول الهمزة وظلت على حالها من التعدى بعد زيادتها، بمعنى أن الهمزة لم تؤثر في عمل الفعل كما هو الشأن في همزة التعدية لكنها أثرت على حكم المفعول به، لأن الحدث مع الثلاثي واقع على المفعول، فإذا دخلت الهمزة صار وقوع الفعل محتملا بعد أن كان محققا. فقولنا مثلا: (باع التاجر تجارته) يفيد إتمام البيع، وأما: (أباع التاجر تجارته) فإنما يفيد أنه عرضها للبيع. واستشهد" الزجاج" على ذلك بقول الشاعر:

ورضيت آلاء الكميت فمن يبع   فرسا فليس جوادنا بمباع

والمعنى: فليس جوادنا بمعرض للبيع

ومن مجيء الهمزة للتعريض قولهم: أقتلت الرجل عرضته للقتل، وأحبسه إذا فعل به فعلا عرضه به لأن يحبس، قال ثعلب:"(حبست الرجل عن حاجته... إذا منعته من التصرف في أموره وأحبست فرسا في سبيل الله... إذا جعلته وقفا على الغزاة يجاهدون عليه ومنعت من بيعه وهبته) وقد اختلفت الأقوال في قولهم: سقاه، بمعنى قدم له الشراب فتناوله، وأسقاه بمعنى وفر الشراب وجعله معرضا للشاربين، فقيل: هما لغتان أى أن الفعل المزيد استعمل في معنى مجرده في بعض اللغات[1]. وقال سيبويه:" وتجيء أفعلته على أن تعرضه لأمر وذلك قولك أقتلته أى عرضته للقتل وتجيء مثل قبرته وأقبرته فقبرته دفنته وأقبرته جعلت له قبرا وتقول سقيته فشرب وأسقيته جعلت له ماء وسقيا ألا ترى أنك تقول أسقيته نهرا[2] وقال الفيروزابادى" والسقى والسُّقيا: أن تعطيه ما يشرب والإسقاء: أن تجعل له ذلك حتى يتناوله كيف شاء. والإسقاء أبلغ من السقى لأن

---

(١) انظر د/ نجاة الكوفي- أبنية الأفعال ص ٣٥/٣٦.

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٣٥.

الإسقاء: هو أن تجعل له ما يستقي منه ويشرب، تقول: أسقيته نهرا. قال تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾ (الإنسان: ٢١) وقال ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ (الحجر: ٢٢) وقال﴿نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ (النحل: ٦٦) أي جعلناه سقيا لكم وقيل: سقاه لشفته، وأسقاه لدابته[1].

وقد ورد الفعل المجرد والمزيد في القرآن الكريم في عدّة مواضع.

أما المجرد فجاء مسندا لله تعالى ولغيره نحو ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾، وفي قصة موسى عليه السلام﴿ فَسَقَى لَهُمَا﴾ وأما المزيد فجاء في جميع المواضع مسندا إلى ضمير لفظ الجلالة مرادا به توفير الشراب في الحياة الدنيا، وكونه معروضا لطالبه، مبذولا لحاجته، لا فرق بين ما كان من بطون الأنعام أو من النهر أو ماء السماء، ولا فرق أيضا بين شراب الحيوان أو الإنسان، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتاً﴾ (المرسلات: ٢٧) ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ (الحجر:٢٢) وقوله تعالى﴿ وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقاً﴾ (الجن:١٦)﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِّلشَّارِبِينَ ﴾ (النحل:٦٦) ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَاماً وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً﴾ (الفرقان: ٤٩) والمعنى في هذه الآيات الكريمة أن الله سبحانه وفر للإنسان والحيوان ما يستقي منه في الحياة الدنيا، وجعله معروضا لحاجته، معرضا للنيل منه، فكأن المقصود هنا ليس هو مجرد الامتنان بالماء بل الامتنان هنا بجعله مهيأ للشرب والتناول، وذلك على نحو امتنانه سبحانه على عباده في سورة الواقعة في قوله ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ * لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ (الواقعة: ٦٨-٧٠).

وما ذكرته هنا إنما هو استناد إلى أن من معاني(أفعل) التعريض، كما يقال (أبعته) أي عرضته للبيع.

أما الثلاثي المجرد فقد جاء مسندا إلى الخالق عز وجل في موضعين: قال تعالى:﴿ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾ (الإنسان:٢١)﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ (الشعراء: ٧٩).

---

(١) انظر بصائر ذوي التمييز ص٢٣١-٢٣٢.

والفعل في الآية الأولى جاء في موضع الامتنان على الأبرار في الآخرة، وجاء في الآية الثانية في مقام شكر النعمة في الحياة الدنيا، وربما كان الغرض من مجيء الفعل مجردا، الدلالة على أن المقصود هنا هو الامتنان بنعمة الماء نفسها، ويؤيد ذلك وصفه بالطهور في الآية الأولى، ووروده مقرونا بالطعام الذى هو قوام الحياة في الآية الثانية[1].

وجاء الثلاثي المجرد في بقية المواضع مسندا إلى المخلوقين، مرادا به تقديم الشراب للإنسان أو الحيوان في الحياة الدنيا نحو﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ﴾ (يوسف: ٤١)،[2] ولا شك أن ثمة فارقا بين تقديم الشيء وبين جعله معروضا لمن أراده ورغب فيه؛ ولذا جاء التعبير بالفعل المجرد في وصف حال أهل الجنة منسوبا إلى رب العزة جل وعلا تكريما منه سبحانه وتشريفا لأصحاب النعيم.

ومما جاءت فيه أفعل للدلالة على وجدان الشيء على صفة قوله تعالى في وصف النسوة اللاتي رأين يوسف عليه السلام: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف:٣١) قال ابن عطية: أكبرنه معناه: أعظمنه واستهولن جماله" ونسبه إلى الجمهور.

وثمة قوله آخر أن أكبرنه بمعنى حضن، والهاء للسكت وقد ضعفه الطبرى وابن عطية وغيرهما من المحققين[3].

وقال الزمخشرى: (أكبرنه) أعظمنه وهبن ذلك الحسن الرائع والجمال الفائق"[4] قال الرازى إنما أكبرنه لأنهن رأين عليه نور النبوة وسِيْما الرسالة، وآثار الخضوع والاحتشام، وشاهدن منه مهابة النبوة وهيئة الملكية، وهي عدم الالتفات إلى المطعوم والمنكوح، وعدم الاعتداد بهن، وكان الجمال العظيم مقرونا بتلك الهيبة والهيئة فتعجبن من تلك الحالة فلا جرم أكبرنه وعظمنه، ووقع الرعب والمهابة منه في قلوبهن، وعندى أن حمل الآية على هذا الوجه أولى[5]. ومعنى ذلك أن النسوة توسمن في يوسف العظمة، وصادفنه ملكا في صورة

---

(١) انظر أبنية الأفعال ص ٣٦ ٣٧.

(٢) انظر أبنية الأفعال ص ٣٧.

(٣) انظر الطبرى٦/٧٧ والمحرر الوجيز ٣/٢٣٩، الدر المصون ٤/١٧٥ والرازى ٩/٤١، القرطبى ٥/٣٤٠٩.

(٤) الكشاف ٢/٢٥٣.

(٥) الرازى ٩/٤٢.

البشر، فكأن المعنى أنهن وجدنه كبيرا في الهيبة والوقار والجمال والملكية وغير ذلك من الصفات فوق ما كن يتصورنه في مخيلتهن ومن ثم أصابتهن الدهشة فقطعن أيديهن لما فوجئن به وصادفنه من هذا الجمال الباهر، والخلق الوافر.

ومن ثم جاءت صيغة (أفعل) في هذا السياق أكثر مناسبة من نظائرها كصيغة (فعّل) على سبيل المثال، التي تدل على وجود الشيء ومصادفته على صفة ما.

اختيار صيغة (فَاعَلَ)

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة:٩) حيث جاء وصف المنافقين بأنهم (يخادعون الله) بصيغة المفاعلة وهذه الصيغة تأتي لمعان منها التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلا، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ فينسب للبادي نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازما صار بهذه الصيغة متعديا نحو ماشيته، والأصل: مشيت ومشى.

وتأتي هذه الصيغة لمعان منها: المغالبة.

والموالاة: فيكون بمعنى أفعل المتعدي، كواليت الصوم وتابعته بمعنى أوليت وأتبعت وأتبعت بعضه بعضا[١] وقد استشكل حمل الآية على هذه المعاني، ومن ثم قيل" ربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته كيخادعون الله، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

وقد أطال الزمخشري في هذا الموضع فقال" الخدع أن يوهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه من قولهم ضب خادع وخدع إذا أمر الحارس يده على باب حجره أو همه إقباله عليه ثم خرج من باب آخر (فإن قلت) كيف ذلك ومخادعة الله والمؤمنون لا تصح؛ لأن العالم الذي لا تخفى عليه خافية لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وإن جاز أن ينخدعوا لم يجز أن يخدعوا" ثم ذكر في جواب ذلك وجوها أربعة: أحدها: أن يقال: كانت صورة صنعهم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون صورة صنع الخادعين وصورة صنع الله معهم حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده في عداد شرارة الكفرة.. صورة صنع الخادع، وكذلك صورة صنع المؤمنين معهم حيث امتثلوا أمر الله فيهم فأجروا أحكامهم عليهم.

---

(١) انظر شذا العرف ص ٤٢-٤٣.

والثاني: أن يكون ذلك ترجمة عن معتقداتهم وظنهم أن الله ممن يصح خداعه لأن من كان ادعاؤه الإيمان بالله نفاقا لم يكن عارفا بالله ولا بصفاته...

والثالث: أن يذكر الله تعالى ويراد الرسول ﷺ لأنه خليفته في أرضه والناطق عن عنه بأوامره...

والرابع: أن يكون من قولهم (أعجبني زيد وكرمه) فيكون المعنى (يخادعون الذين آمنوا بالله، وفائدة هذه الطريقة قوة الاختصاص، ولما كان المؤمنون من الله بمكان سلك بهم ذلك المسلك...)[1]

هذه الوجوه التي ذكرها الزمخشري في هذا الموضع – في رأيي – أن المقام يحتملها جميعا، وأرى ألا تنافي بينها، بل أنها تمثل نوعا من الثراء الدلالي لتلك الصيغة ويعد ذلك دليلا على جمال توظيفها الفني في هذا السياق.

ومن ثم كان للتعبير بهذه الصيغة في هذا الموضع أثره في الكشف عن سوء طوية هؤلاء المنافقين.

وإذا كان لا بد لنا من ترجيح فأرى أن الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري هو أرجح تلك الوجوه التي تعلل لاختيار تلك الصيغة في هذا الموضع؛ وذلك لأنه أوضحها وأسلمها عن المعارضة، وإن كان ذلك لا يمنعنا من الإفادة من الظلال الأخرى لتلك الصيغة.

وقد تأتي هذه الصيغة دالة على الكثرة، ومن أمثلتها في الشعر : قول النابغة:

وقفت فيها أصيلانا (أسائلها) عيت جوابا وما بالربع من أحد[2]

وكذا قول المهلهل بن ربيعة:

(تسائلني) أميمة عن أبيها وما تدري أميمة عن ضميرا[3]

ومن الشعر الحديث، قول نجيب الكيلاني في ديوانه مهاجر:

(تسائلني) عن القلب المعنّى وعن قلبي المعذّب وانتمائي[4]

---

(١) انظر الكشاف ١/٣٠.

(٢) ديوان النابغة ص ٩.

(٣) موسوعة الشعر العربي ١/١٩٤.

(٤) نجيب الكيلاني/ديوان مهاجر/مؤسسة الرسالة ص ٥.

حيث اختيرت صيغة (فاعل) للدلالة على كثرة السؤال والإلحاح فيها، ففي البيت الأول وقف الشاعر يلح على الديار بالسؤال ويكرره عليها علها تعيره جوابا، وما ذلك إلا لتعلق قلبه بتلك المعاهد وأهلها الذين ارتحلوا عنها وفي بيت المهلهل، وكذا بيت نجيب الكيلاني يدل التعبير بصيغة المفاعلة على كثرة المساءلة الدالة على إشفاق السائل وتحنانه على الشاعر، وذلك ليصور الشاعر مدى معاناته التي ترق لها القلوب.

اختيار صيغة (فَعَّل)

من ذلك ما جاء في القرآن في قوله تعالى﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ (يوسف: ٢٣)

حيث جاء التعبير بصيغة (فعَّل) دون (أفعل) ، والسر في اختيار تلك الصيغة دون غيرها أن (فعَّل) إنما تأتي للتكثير غالبا[١] ومن ثم ناسب ذلك الدلالة على كثرة الأبواب التي غلقتها امرأة العزيز لتحول دون تفلت يوسف منها، وكذا على إحكام التغليق.

ولذا قال بعضهم: "التشديد في (غلّقت) للتكثير لتعدد المحال"[٢] فقد قيل كانت سبعة أبواب.

ومعنى ذلك أنها قد تتبعت أبواب القصر تغلقها بابا بابا حتى بلغت باب الحجرة، وذلك لكي تأمن إذا استطاع يوسف أن يفتح بعض الأبواب أن يأتي على جميعها إلا بعد أن تنال حاجتها منه بالمراودة. ويمكن حمل المعنى على المبالغة في الغلق قال صاحب المحرر" وقوله (غلّقت) تضعيف مبالغة لا تعدية"[٣].

وجاء كلام الألوسي معبرا عن المعنيين فقال" وغلقت الأبواب" أي أبواب البيت، وتشديد الفعل للتكثير في المفعول إن قلنا: إن الأبواب كانت سبعة كما قيل، فإن لم نقل به فهو لتكثير الفعل فكأنه غلّق مرة بعد مرة أو بمغلاق بعد مغلاق وجمع (الأبواب) حينئذ إما لجعل كل جزء منه كأنه باب أو لجعل تعدد إغلاقه بمنزلة تعدده، وزعم بعضهم أنه لم يغلق إلا بابان: باب الدار وباب الحجرة التي هما فيها، وادعى بعض المتأخرين أن التشديد

---

(١) شرح الشافية ٩٢/١.

(٢) الدر المصون ١٦٧/٤.

(٣) المحرر الوجيز ٢٣٢/٣.

للتعدية وأن كونه للتكثير وهم، معللا ذلك بأن (غلقت الأبواب) غلقا لغة رديئة متروكة حسبما ذكره الجوهرى، ورد بأن إفادة التعدية لا تنافى إفادة التكثير معها فإن مجرد التعدية يحصل بباب الأفعال فاختيار التفعيل عليه لأحد الأمرين، ولذا قال الجوهرى أيضا (غلّقت الأبواب) شُدِّد للتكثير[1].

ومن ثم جاءت هذه الصيغة معبرة عن كثرة الأبواب التى غلقت، وكثرة التغليق وإحكامه والمبالغة فيه" والسبب أن ذلك العمل لا يؤتى به إلا فى الموضع المستور لا سيما إذا كان حراما ومع قيام الخوف الشديد"[2].

قلت ومن ثم كان الحرص على إحكامه التغليق والمبالغة فيه.

وعلى هذا النحو أيضا جاء قول الله تعالى فى وصف الطوفان الذى أهلك قوم نوح ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى المَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ (القمر: ١٢) حيث جاءت صيغة (فعّل) لتتلاقى مع ظلال التكثير في هذا البيت الناشئة من العناصر الأخرى، قال الألوسى:" جعلنا الأرض كلها كأنها عيون متفجرة وأصله فجرنا عيون الأرض، فغير إلى التمييز للمبالغة بجعل الأرض كلها متفجرة مع الإبهام والتفسير"[3] فناسب تلك المبالغة وذلك التكثير مجيء الفعل على صيغة (فعل) الدالة على التكثير والمبالغة كذلك.

ومن ذلك فى الشعر قول اليزيدى:

مَلَّكْتُه حبلـــي، ولكنـــه   ألقاه من زهد على غاربي[4]

حيث اختار الشاعر صيغة (فعّل) فى قوله (ملّكْتُه) للدلالة على إفراط تمكينه إياه من قلبه حتي استولى عليه وامتلكه تمام الامتلاك، ليقابل ذلك بتخليه عنه تمام التخلي وإلقاء حبل مودته زاهدا فى وصله غير حريص على ما ملكه إياه[5].

ومن الأمثلة كذلك قول النابغة معتذرا للنعمان:

---

(١) روح المعانى ١٢/٢١١.

(٢) انظر الرازى ٩/٢١.

(٣) انظر روح المعانى ٢٧/٨٢.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ص ٢٣٧.

(٥) انظر اختيار اسم المكان حيث وردت هذه الصيغة فى أبيات للمتنبى علقت عليها هنالك.

مهلا فداء لك الأقوام كلهم   وما (أُثَمِّرُ) من مال ومن ولد[1]

حيث عبر بصيغة (فعل) في المضارع (أُثَمِّرُ) ليدل على فدائه إياه بكل ما يملك، وقد أتى بصيغة فعل ليكثر بها ما يفديه به ليليق بمقام المخاطب، وأتى بها في المضارع ليدل على دوام تفديته له بذلك.

وقد حسنت هذه المبالغة لمناسبتها لمقام الاعتذار وما يقتضيه من استمالة المخاطب بالمبالغة في مدحه وإرضائه.

اختيار صيغة (انفعل)

تأتي هذه الصيغة لمعنى واحد هو المطاوعة، وتختص بما كان فيه علاج وتأثير والمطاوعة عند علماء التصريف هي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب[2].

ومن ثم جاءت هذه الصيغة دالة على ذلك المعنى في جميع سياقاتها، فمما جاء من ذلك في القرآن قول الله تعالى:﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾ (التكوير: ٢) وقوله:﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ (الانفطار:١) وقوله:﴿ وَإِذَا الكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ﴾ (الانفطار:٢) وقوله:﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١) حيث جاءت هذه الصيغة الدالة على المطاوعة مناسبة أتم المناسبة لسياقها حيث دلت على استجابة ذلك الكون وطواعيته وتأثره بكلمة الله تعالى له (كن) فإذا السماء انفطرت وانشقت، وإذا الكواكب انتثرت، وإذا النجوم انكدرت، وإذا عقد الكون كله قد انفرط في لحظة واحدة طواعية لأمر الله تعالى فصدق الله تعالى إذ يقول:﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ (القمر: ٥٠) ويؤكد هذا المعنى أن استقراء هذه الصيغة في مواقعها يدل على" أن هذه الصيغة إنما تسند للفاعل الذي ينفعل للحدث بسرعة وطواعية لحظة البدء فيه فلا يصح أن نقول: فتحته فانفتح فيما أحكم إغلاقه"[3].

---

(١) ديوانه ص ١٦.

(٢) انظر شرح الشافية ١/١٠٨.

(٣) انظر أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية دار الثقافة ص ٦١ د/ نجاة الكوفي. وعلى هذا النحو جاءت الآيات التالية الدالة على سرعة التأثر والاستجابة والمطاوعة لأمر الله تعالى وفعله:﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة ٦٠) ﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (الأعراف: ١٦٠) ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ (الشعراء٦٣) ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾ (الكهف ٧٧) ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا* إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ (الشمس: ١٢).

اختيار صيغة (افتعل)

يأتي التعبير بصيغة افتعل لأغراض ومعان فنية، منها من ذلك ما جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦) حيث نلحظ أن الآية اختارت (اكتسبت) على (كسبت) في الدلالة على فعل الشر، فاختارت صيغة افتعل على صيغة (فعل) وهذه الصيغة افتعل تأتي لعدة معان، منها مما يناسب السياق: الاجتهاد والطلب والتصرف والمبالغة في معنى الفعل[1].

قال سيبويه "وأما كسب فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب"[2] ومن ثم فقد عدلت الآية في التعبير عن الشر إلى الاكتساب للدلالة على التكلف والاجتهاد والتعمل والاضطراب والتصرف لأجل تحصيل المعصية ويناسب ذلك ما في المعصية من مخالفة للأعراف والفِطَر السليمة، مما يدعو العاصي إلى الاحتيال فيها. قال جماعة من العلماء" افتعل يدل على شدة الكلفة، وفعل السيئة شديد لما يؤول إليه"[3] وقال الزمخشري" فإن قلت لم خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب قلت في الاكتساب اعتمال فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال[4].

فالتفت الزمخشري هنا إلى ما تدل عليه الصيغة من المبالغة في الفعل ومناسبة ذلك لغلبة الشر على الطباع، واجتهاد الإنسان فيما فيه هواه، ومضيه قدما في سبيل الفجور، كما قال تعالى ﴿بَلْ يُرِيدُ الإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ (القيامة:٥) قال الطبري" يريد أن يمضي أمامه قدما في معاصي الله لا يثنيه عنها شيء"[5] وقال ابن عطية: وقوله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ يريد من الحسنات﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ يريد من السيئات، قاله السدي وجماعة من المفسرين لا خلاف في ذلك والخواطر ونحوها ليس من كسب الإنسان. وجاءت العبارة في الحسنات بـ

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢٤١/٢ وانظر شرح الشافية ١٠٨/١ وانظر الحملاوي شذا العرف ص ٤٤.

(٢) انظر سيبويه ٢٤١/٢.

(٣) انظر الدر المصون ٦٩٧/١.

(٤) انظر الكشاف ١٧٢/١ وانظر الرازي ٥١/٤/٥٢.

(٥) انظر الطبري ١١١/٢٩.

(لها) من حيث هي مما يفرح الإنسان بكسبه ويسر بها فتضاف إلى ملكه، وجاءت في السيئات بـ (عليها) من حيث هي أوزار وأثقال ومتحملات صعبة. وهذا كما تقول لي مال وعلي دين، وكما قال المتصدق باللقطة: (اللهم عن فلان فإن أبى فلي وعليّ) وكرر فعل الكسب فخالف بين التصريف حسنا لنمط الكلام. كما قال﴿ فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ (الطلاق: ١٧) هذا وجه، والذي يظهر لي في هذا أن الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه والسيئات تكتسب ببناء المبالغة إذ كسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى ويتخطاه إليها فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرازا لهذا المعنى[١].

وهذا الذي استظهره ابن عطية هو قول حسن، ولا يعترض عليه إلا بما قيل من أنه لا فرق، وقد جاء القرآن بالكسب والاكتساب في مورد واحد. قال تعالى﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ وقال تعالى﴿ وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾ وقال تعالى﴿ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وقال تعالى﴿ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ فقد استعمل الكسب والاكتساب في الشر" وقال أبو البقاء" وقال قوم: لا فرق بينهما... وذكر نحوا مما تقدم" وقال الواحدي الصحيح عند أهل اللغة أن الكسب والاكتساب واحد لا فرق بينهما قال ذو الرمة:

..... ألفى أباه بذاك الكسب يكتسب

قلت إنما أتى في الكسب باللام وفي الاكتساب بـ "على" لأن اللام تقتضي الملك، والخير يحب ويسر به فجيء معه بما يقتضي الملك، ولما كان الشر يحذر وهو ثقل ووزر على صاحبه جيء معه بـ "على" المقتضية لاستعلائه عليه وقال بعضهم" فيه إيذان أن أدنى فعل الخير يكون للإنسان تكرما من الله على عبده حتى يصل إليه ما يفعله معه ابنه من غير علمه به، لأنه من كسبه في الجملة، بخلاف العقوبة فإنه لا يؤاخذ إلا من وجد فيها واجتهد وهذا مبني على القول بالفرق بين البنائين وهو الأظهر"[٢]. ويمكن التوفيق بين ما ذكر بحمل الفعل المجرد كسب في حق العاصي على معنى إلفه لارتكاب تلك المعاصي فلم يعد يتكلفها[٣]. أما اكتسب فقد تتبعت مواضعها في القرآن فلم أجدها قد جاءت بمعنى كسب

---

(١) انظر المحرر الوجيز ٣٩٣/١، وقد نقل كلامه كل من القرطبي ١٢٣٨/٢، ١٢٣٩، والسمين الحلبي ٦٩٦/١/٦٩٧.

(٢) انظر الدر المصون ٦٩٧/١.

(٣) انظر د/ نجاة الكوفي/ أبنية الأفعال ص ٥٩.

الحسنات. ومن ثم لم يعبر القرآن عن كسب الطاعة إلا بصيغة (فعل) أما فى المعصية فقد عبر بفعل وافتعل ليشمل كل معصية سواء ما كان باعتمال وتكلف واجتهاد ومبالغة، أو ما كان بلا مبالاة ولا تكلف فيها.

ويؤيد ذلك أني تتبعت ما ورد فيه الفعل (كسب) المجرد فوجدت أن أغلبه يأتي في وصف الكافرين أو الفاسقين الذين تجرأوا على المعصية فصاروا لا يبالون بها أما الفعل (اكتسب) فلم يأت فى القرآن إلا فى أربعة مواضع اثنان منهما فى آية واحدة يتحدثان عن اكتساب المال، وهما قوله تعالى ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (النساء: ٣٢) وواضح أن اختيار صيغة افتعل فى هذا الموضع مناسب لاكتساب المال وما يلزم له من تصرف واجتهاد وكلفة.

أما الموضعان الآخران فهما آية البقرة التي معنا﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وهى التى نحتج لها والحديث فيها في حق من يفترض فيه امتثاله للشرع واستجابته لتكليفه بدليل ما قبلها﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ فهى فى حق المومن بهذا التكليف، وهو لا يقدم على المعصية إلا بتكلف ومراودة لنفسه التى تتأبى على العصيان، ولا يحملها عليه إلا غلبة الشهوة والهوى، فكأن نفس المؤمن لا تقدم على المعصية إلا بنوع تردد وتكلف، بخلاف نفس الكافر والفاجر الذى جروء على المعاصي.

وأما الموضع الثاني فهو قوله تعالى فى جزاء من خاض فى عرض عائشة (رضى الله عنها) ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ﴾ (النور: ١١) وهؤلاء الذين خاضوا فى عرض عائشة ليسوا كفارا بل هم من المسلمين بدلالة قوله تعالى﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ﴾ (النور: ١١). وإن كان الذى تولى كبره منافق، وإن كان منافقا فإنه مسلم فى الظاهر كذلك والخطاب إنما يراعى فيه الأغلب وهم جماعة المؤمنين، ومن ثم جاء التعبير عن اكتساب المعصية هنا بصيغة افتعل مناسبة لحال هؤلاء المسلمين الذين ضعف إيمانهم وزلت ألسنتهم فخاضوا مع ذلك المنافق فى عرض أم المؤمنين فهم لم يقدموا على تلك القولة الشنيعة مع ما عندهم من إسلام وتعظيم لبيت النبوة إلا بقدر كبير من التكلف والتحرج والاعتمال، أما ذلك المنافق فقد أقدم عليها بملء فيه ملتويا فى قيلها متصرفا فيه، مبالغا فيه أشد المبالغة، ومن ثم فقد ناسب صيغة افتعل بدلالتها على التكلف والاعتمال والمبالغة والاجتهاد حال الفريقين من المسلمين والمنافقين الخائضين فى عرض أم المؤمنين أتم المناسبة.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف:٣)

وسياق الآية هنا في أمر المؤمنين باتباع ما أنزل إليهم من الله ونهيهم عن اتباع الأولياء من دونه سبحانه[1].

حيث يأتي التعبير بصيغة افتعل الدالة على الاجتهاد والكلفة والتحرى[2].

وهذا يعنى تحرى شرع الله عز وجل والاجتهاد في اتباعه والالتزام بأوامره. وأما التعبير بصيغة (افتعل) في النهى عن اتخاذ شركاء يشرعون من دون الله تعالى فالنكتة فيه أنه إنما نهى عما تكلفه صاحبه وقصد إليه دون ما وقع بغير كلفة ولا قصد.

فلعله عبر بالافتعال إيماء إلى ما كان دون علاج بل هفوة وبنوع غفلة في محل العفو"[3]

وشبيه بذلك أيضا التعبير بصيغة (افتعل) في قوله تعالى:﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (ص:٢٦) أى لا تتبع هوى النفس في الحكومات[4].

ويفيد كلام البقاعي في هذا الموضع أن التعبير بصيغة الافتعال أفاد أنه سبحانه وتعالى عفا عن الخطرات وما بادر الإنسان الرجوع عنه والخلاص منه توبة إلى الله"[5].

ومن ذلك أيضا ما جاء في رد الرسول ﷺ على الكافرين حينما طلبوا منه أن يأتيهم بآية فأجابهم بأنه إنما يتبع ما يوحى إليه[6] حيث قال عز وجل﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ﴾ (الأعراف: ٢٠٣).

قال الزمخشري" اجتبى الشيء معنى جباه لنفسه أى جمعه كقولك أى جمعه أو جبى إليه فاجتباه أى أخذه كقولك جليت إليه العروس فاجتلاها ومعنى (لولا اجتبيتها) هلا اجتمعتها افتعال من عند نفسك لأنهم كانوا يقولون إن هذا إلا إفك مفترى أو هلا أخذتها

---

(١)انظر الكشاف ٥٢/٢، روح المعاني ٧٧/٨، نظم الدرر ٣٥٥/٧.

(٢) انظر العدول إلى صيغة افتعل وانظر الكتاب سيبويه ٢٤١/٢، شرح الشافية ١٠٨/١، شذا العرف ص ٤٤.

(٣) انظر نظم الدرر ٣٥٥/٧.

(٤) انظر روح المعاني ١٨٧/٢٣.

(٥) انظر نظم الدرر ٣٦/١٦.

(٦) انظر الكشاف ١١١/٢.

منزلة عليك مقترحة (قل إنما يوحى إلى من ربى) ولست بمفتعل للآيات أو لست بمقترح لها[١].

فالمشركون قد طلبوا من النبي ﷺأن يفتعل الآيات سخرية منهم ﷺ أو يتكلف طلبها لهم ويتعمده لأجلهم فناسب ذلك أن يقابل القرآن هذا التكلف والتعمد المقترح في الاقتراح على الله تعالى والتقدم بين يديه بقوله" قل إنما أتبع ما يوحى إلى من ربى" أى أتعمد وأتكلف الاتباع[٢].

اختيارصيغة (تَفَعَّل)

من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ (يوسف: ٨٧) تأتى هذه الصيغة لمعان، مما يناسب السياق التكلف كتصبر وتحلم: أى تكلف الصبر والحلم، والتدرج في الشيء وللعمل المتكرر في مهلة، وتأتي بمعنى استفعل دالة على الطلب[٣] والمتأمل في سياق الآية السابقة على لسان يعقوب عليه السلام يجد أن الصيغة قد وظفت بتلك المعانى السابقة لتطابق مقتضى الحال الذى سيقت لأجله، فيعقوب عليه السلام قد أحدس بفطنته، ونور بصيرته أن وراء الأمر شيئا لذا فهو يوصى بنيه وأخيه، وتأتى هذه الصيغة (التفعل) هنا لتعبر عن معنى الحيطة والحذر والتمهل في تحسس الخير وتجسسه، كما تأتى بمعنى الطلب، إذا التحسس (طلب الشيء بالحواس من البصر والسمع)[٤] كما عبرت الصيغة كذلك عن تكرر الحدث، مما يدل على الاجتهاد في استقصاء خبر يوسف وأخيه، وتكرار المحاولة مرة بعد مرة وهذا ما يدل عليه قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَلاَ تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ القَوْمُ الكَافِرُونَ﴾ (يوسف:٨٧). ومن ثم جاءت تلك الصيغة معبرة تماما عن الأمر المطلوب وهو تقصى الخبر مع الحيطة والحذر، وتكرار المحاولة مع عدم اليأس. وانظر أيضا ما جاء منها على صيغة المصدر (تَفَعُّل).

---

(١) انظر الكشاف ٢/١١١.

(٢) انظر صيغة افتعل في القرآن الكريم في المجالات الدلالية د/ زين الخويلى دار المعارف ص ٧٦.

(٣) انظر شرح الشافية ١/١٠٤، ١٠٦، وشذا العرف ص ٤٥.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٣/ ٢٧٤، وانظر مفاتيح الغيب ٩/١٣٥-١٣٦، روح المعانى ١٣/٤٤، الدر المصون ٤/٢١٠.

اختيار صيغة (استفعل)

من المعاني التي تأتي لها صيغة استفعل:

١- الطلب حقيقة كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته، أو مجازا كاستخرجت الذهب من المعدن، سميت الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلبا حيث لا يمكن الطلب الحقيقي[١].

٢- القوة كاستهتر واستكبر: أي قوى هتره وكبره[٢].

فمن ذلك قول الله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ (نوح:٧) والمقام هنا مقام تصوير مدى مبالغة هؤلاء الكافرين المعاندين في الإعراض عن دعوة نوح عليه السلام، وصدودهم عنها، وتأتي صيغة استفعل في تصوير اجتهادهم ومبالغتهم في تغشية وجوهم وتغطيتها لئلا يراهم نوح عليه السلام مع تصويره قوة استكبارهم واستنكافهم كذلك عن قبول دعوته، جاء ذلك متجاوبا مع مقام الإعراض ومع تلك الصورة المجازية التي تصور القوم وقد جعلوا أصابعهم جميعها في آذانهم دون الأنامل مبالغة في الصدد والإعراض، كما يأتي ذلك متجاوبا مع ذلك الإصرار على الكفر والإعراض الذى وصفتهم به الآية الكريمة.

٣- اختيار صيغة ذات معنى متعدد

يعد هذا المبحث تطبيقا لظاهرة المشترك الصيغي أو تعدد المعنى الواحد للصيغة الواحدة، التي سبق أن تعرضنا لتأصيلها في مبحث الدلالة بين تعدد الصيغة وتعدد المعنى.

وقد أحببت أن أفرد نماذج تلك الظاهرة في مبحث خاص بها؛ لأني رأيت أن أمثلة ونماذج تلك الظاهرة من الكثرة بحيث تكاد تمثل ظاهرة أسلوبية يتميز بها التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة في القرآن الكريم خاصة؛ بل رأيت أن هذه الظاهرة من أوضح البراهين الدالة على الإعجاز البياني لكتاب الله المعجز.

---

(١) انظر شذا العرف ص ٤٦.

(٢) انظر شذا العرف ص ٤٧.

فمن أمثلتها: قوله تعالى﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ (المؤمنون: ٢٩) عبرت الآية بصيغة (مفعل) فى (منزلا) وهذه الصيغة صالحة لكى تكون اسم مفعول من الفعل (أنزل) ومصدرا منه واسم مكان[١].

وهى هنا فى الآية تحتمل أن تكون مصدرا أى: أنزلنى إنزالا مباركا، وتحتمل أن تكون اسم مكان أى أنزلنى مكانا مباركا[٢]. ويصعب فى مثل هذا الموضع أن نجزم بأحد المعنيين، والذى نرجحه والله أعلم بمراده أن كلا المعنيين مراد فالسياق لا يأبى أحدهما، فالحمل على المصدر يجعل المراد طلب البركة من الله في الحدث نفسه فيكون هبوطه ونزوله مباركا من الله تعالى، والحمل على المكان يجعل المراد طلب البركة من الله تعالى فى المكان الجديد الذى رست عليه سفينة نوح عليه السلام، ولا شك أن كلا الأمرين كانا مطلوبين لنوح عليه السلام أن يبارك الله له فى إنزاله وفى مكان نزوله، ومن ثم فلا مانع هنا فى هذا السياق من حمل الصيغة على كلا معنييها ويكون ذلك من بلاغة القرآن وإعجازه وحسن إيجازه ومن ثم يكون اختيار تلك الصيغة هنا فى غاية الجودة لما تشتمل عليه من إيحاءات وظلال معنوية تغطى كافة المعانى المحتملة في ذلك الموقف.

وعلى كل نقول: إن كان لا بد لنا من ترجيح أحد معانى تلك الصيغة هنا، فنحن نرجح إرادة المكان على المصدر وذلك لأن هذا الموقف فيما نرى يعبر عن جانب نفسى لدى نوح عليه السلام وهو تلك المشاعر التى يمكن أن تستولى عليه عند رسو السفينة فى ذلك المكان الجديد الموحش حيث أهلك الله تعالى قوم نوح عليه السلام، وغدت الأرض بعدهم بلاقع لا حياة فيها ولا أنيس حتى من الوحش أو الطير، فلا شك أن يكون ذلك المكان الجديد مصدرًا للخوف والقلق يدعوا المرء أن يتوجه إلى ربه بطلب بركته على هذا المكان حتى يستطيع نوح ومن معه من المؤمنين أن يستأنفوا فيه حياة جديدة وهذا بلا شك موقوف على أن يأذن الله تعالى لتلك الأرض الجديدة أن تخرج خيرها، وأن يبارك فيها.

ومع هذه المحاولة منا لترجيح أحد معنيي الصيغة، فإن الصيغة تظل بعد ذلك محتملة كلا المعنيين أو نقول إنها تدل على أحد المعنيين بالأصالة وتفيد فى الوقت نفسه من ظلال المعنى الآخر مما يودى إلى إثراء المعنى.

وهذه الصيغة لها نظائر فى قول الله تعالى:

---

(١) انظر نزهة الطرف لابن هشام ص ١٠٦.

(٢) انظر نزهة الطرف لابن هشام ص ١٠٦، وانظر الكشاف ٤٦/٣ ٤٧، والمحرر الوجيز ١٤٢/٤، والدر المصون ٥ ١٨٠، والألوسى ٢٨/١٧.

﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً ﴾ (النساء: ٣١) هي تحتمل كسابقتها كذلك أن تكون مصدرا أو اسم مكان[1] والمصدر له وجه وهو أن يكون الإدخال نفسه كريما، ألا ترى كيف غاير الله تعالى في التعبير عن إدخال كل من الفريقين إلى مستقره في سورة الزمر فقال: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها﴾ ...، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ... (الزمر: ٧١-٧٣) فأتى بواو الحال مع أهل الجنة كأنه قيل حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها[2] فهذا يدل على أن الحمل على المصدر في قوله تعالى﴿ مُدْخَلاً كَرِيماً﴾ ليس بعيدا، وكذلك الحمل على المكان وهو الجنة وحسبك به مدخلا كريما. فالحمل على المعنيين في مثل هذا الموضع من الإعجاز القرآني بمكان كذلك لما فيه من تناغم المعاني واتساقها وتآزرها على توفية المقام حقه، وهو الترغيب في اجتناب مناهيه وزواجره سبحانه وتعالى.

ومن نظائر ذلك الموضع كذلك قوله تعالى في سورة الحج في وصف الشهداء والمهاجرين في سبيل الله ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلاً يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ (الحج: ٥٩) تحتمل المعنيين كذلك: المصدر أو اسم المكان[3] وفيما ذكره الألوسي ترشيح لكلا المعنيين قال:" مدخلا إما اسم مكان أريد به الجنة كما قال السدى وغيره أو درجات فيها مخصوصة بأولئك المهاجرين كما قيل، وقيل هو خيمة من درة بيضاء لا فصم فيها ولا وصم لها سبعون ألف مصراع، أو مصدر ميمي وهو على الاحتمال الأول مفعول ثان للإدخال وعلى الثاني مفعول مطلق، ووصفه بيرضونه على الاحتمالين لما أنهم يرون إذا أدخلوا مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وقيل على الثاني : إن رضاهم لما أن إدخالهم من غير مشقة تنالهم بل براحة واحترام[4].

وأرى والله أعلى وأعلم أن هذه المواضع السابقة كلها يجوز فيها الحمل على المعنيين جميعا أو ترجيح الحمل على المكان مع إفادة الصيغة بظلال معنى المصدر.

---

(١) انظر الدر المصون ٢/٣٥٣.

(٢) انظر الكشاف ٣/٣٥٨، وانظر الجلالين ص ٦١٦.

(٣) انظر الألوسي ١٧/١٨٩، والجلالين ٤٤١.

(١) انظر الألوسي ١٧/١٨٩.

وبينما يترجح هنا في هذه المواضع السابقة معنى الحمل على المكان، فثمة موضع آخر يترجح فيها الحمل على المصدر، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾ (الإسراء: ٨٠)

قال ابن جرير" واختلف أهل التأويل في معنى مدخل الصدق الذى أمر الله نبيه ﷺ أن يدخله إياه وفي مخرج الصدق الذى أمره أن يرغب إليه في أن يخرجه اياه"[١].

ثم حكى هذه الأقوال وعقب عليها بقوله: وأشبه هذه الأقوال بالصواب في تأويل ذلك قول من قال معنى ذلك وأدخلنى المدينة مدخل صدق وأخرجني من مكة مخرج صدق وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية لآن ذلك عقيب قوله﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ وقد دللنا فيما مضى على أنه عني بذلك أهل مكة فإذا كان ذلك عقيب خبر الله عما كان المشركون أرادوا من استفزازهم رسول الله ﷺ ليخرجوه عن مكة كان بينا إذا كان الله قد أخرجه منها أن قوله وقل رب ادخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق أمر منه له بالرغبة إليه في أن يخرجه من البلدة التى هم المشركون بإخراجه منها مخرج صدق وأن يدخله البلدة التى نقله الله إليها مدخل صدق[٢].

والراجح من أقوال المفسرين فى الآية هو ما رجحه الطبرى وهو ترجيح الجلالين[٣] وهو ما يدل عليه السياق كما بينه إمام المفسرين الطبرى (رحمه الله) والذى يرجح لدينا معنى الحمل على المصدرية فى الآية هو الوصف بالصدق، فحمله على المصدر أولى وأليق من حمله على المكان، لأن المعنى كما قال فى الجلالين (أدخلنى) المدينة (مدخل صدق) إدخالا مرضيا لا أرى فيه ما أكره (وأخرجنى) من مكة (مخرج صدق) إخراجا لا ألتفت بقلبى إليها"[٤] ومن ثم جاء الوصف للإدخال والإخراج نفسه بالصدق لأنه منظور فيه إلى حال المدخل والمخرج وهو محمد ﷺ ومدى انقياده لأمر الله تعالى واستسلامه له، وعدم تعلق قلبه بوطنه ومهده الأول، والتفاته عن ذلك كله بهجرة صادقة إلى الله تعالى.

---

(١) انظر الطبرى ١٥/١٠٠.

(٢) انظر الطبرى ١٥/١٠١، وانظر الكشاف ٢/٣٧٢.

(٣) انظر الجلالين ص ٣٧٥.

(٤) انظر الجلالين ص ٣٧٥.

ومن ثم يترجح المصدر مع الإفادة بظلال وصف المكان الذى سيدخله النبى ﷺ وهو المدينة بكونه مدخل صدق وحق، ويصدقه الله فيه ما وعده من النصر والفتح والظهور.

وقد يحتمل السياق – والله أعلم – جواز حمل (مخرج) على المكان أيضا مرادا به المكان الذي سيخرج إليه النبي ﷺ كذلك ويكون ذلك من باب التوكيد المعنوى، وإن كان المعنى الأرجح الواضح وعليه كلام المفسرين هو الحمل على المصدر وهو واضح.

ومن أمثلة اختيار صيغة ذات معنى متعددة كذلك: قوله تعالى:﴿بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (القيامة: ١٤)

حيث ذكروا فيه ثلاثة أقوال: .

الأول: أن البصيرة اسم مصدر، وهو قول الأخفش: جعله هو البصيرة كما تقول للرجل: أنت حجة على نفسك"[١].

والثاني: أنه وصف مبالغة، وهو قول أبى عبيدة" جاءت هذه الهاء في صفة الذكر كما جاءت في رواية وعلامة وطاغية"[٢].

الثالث: أن البصيرة هي" جوارحه تشهد عليه بما عمل"[٣].

وهذه الأقوال الثلاثة مما يحتملها سياق الآية، ولا مانع من حمل المعنى عليها جميعا، فالسياق لا يأباه بل يأتلف معها أتم الائتلاف؛ فالإنسان في هذا اليوم بصير على نفسه أتم البصر فقد انكشف عنه غطاء الغفلة والشهوات حيث قال له ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (ق: ٢٢) حيث جاء البصر موصوفا بحديد على سبيل المبالغة، مما يشعر بقوة البصر والبصيرة في هذا اليوم وله من جوارحه بصيرة تشهد له وعليه[٤] وهو نفسه بصيرة أى حجة على نفسه، ومن ثم تتلاقى ظلال تلك المعاني جميعا لإثراء المعنى[٥].

---

(١) انظر عانى القرآن ٢/٥٧١.

(٢) انظر مجاز القرآن٢/٢٧٧.

(٣) انظر الرازى ١٦/٢٧ وقد ذكر هذه الأقوال الثلاثة بشيء من التفصيل، وانظر بصائر ذوى التمييز، وأحب أن أشير إلى أن المعنى الثالث: ليس من المعاني الوظيفية للصيغة ولكنه داخل فيما تحتمله الصيغة.

(٤) انظر المفردات للراغب ص ٤٩.

(٥) انظر الفيروزآبادى ٢/ ٢٢٢.

ومن ذلك أيضا الاشتراك الواقع في صيغة (فعيل) في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ (ق: ٤) صيغة فعيل هنا (حفيظ) هي إما بمعنى (حافظ) أو بمعنى (محفوظ) وهاتان الصفتان ليستا لشيئين مختلفين وليستا متناقضتين معا؛ بل يصح وصف الشيء الواحد بهما معا، فلا يمتنع أن يوصف الكتاب وهو اللوح المحفوظ بأنه" محفوظ من الشياطين ومن التغير، أو حافظ لما أودعه وكتب فيه"[1]. كما قال الزمخشري.

ويصعب الترجيح في مثل هذا الموضع كذلك؛ وإن كانت قرينة السياق يمكن أن تعيننا في ترجيح المعنى الثاني دون الأول.

قال تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ * قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ * بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴾ (ق: ١-٥) فسياق الآيات يدل على أنهم يستبعدون إحصاء الله تعالى لذرات أجسادهم بعد أن تغيب في الأرض، وذلك كما ذكر الله تعالى عنهم:﴿ وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (السجدة: ١٠) أي أئذا" غبنا فيها بأن صرنا ترابا مختلطا بترابها"[2] فكأن مثار الشك أو الجدل لدى هؤلاء الكافرين هو في كون الكتاب حافظا لذرات أجسادهم؛ لا في كونه محفوظا؛ ولكن آثر التعبير القرآني المعجز صيغة (فعيل) لكي يثبت كلا المعنيين: كونه حافظا، وكونه محفوظا؛ وذلك لأنه إذا كان المراد هو إثبات كونه حافظا؛ فإن مما يتم به المعنى أن يكون الكتاب محفوظا كذلك من التغيير والتبديل؛ إذ لا يتم الحفظ إلا بذلك.

ومن ثم نرى أن اختيار القرآن الكريم للصيغة ذات المعنى المتعدد على بدائلها ذات المعنى الواحد يعد من الأدلة الواضحة على الإعجاز البياني لهذا الكتاب الخالد.

---

(١) الكشاف ٤/٨.

(٢) تفسير الجلالين ص ٥٤٦.

الأساس الثاني

العدول

ثمة أساس آخر للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة نستطيع أن نلمح وقوف البلاغيين عليه واعتماده لديهم أساسا للكشف عن الدور البلاغي لصيغة الكلمة وهذا الأساس الثاني هو ما أطلق عليه في تراثنا البلاغي مصطلح العدول. فإذا كانت البلاغة ترجع في سائر تعريفات البلاغيين التي سبق ذكرها إلى حسن تخير اللفظ، فإنه مما يجدر بنا التنبيه إليه أن هذا التخير أو الاختيار للفظ يمثل في غالب الأحيان أنواعا من العدول.

فالاختيار في حقيقته إنما هو عدول عن المستوى النمطي أو العادي من اللغة إلى المستوى الفني من الكلام وقد يمثل تخير اللفظ نوعا من العدول عن النظام اللغوي أو عن الاستخدام الشائع، أو عدولا داخليا وهو ما يسميه ريفاتير بالعدول السياقي، وذلك فيما سوف نبينه قريبا عنه.

وفي الحقيقة أن النظرة إلى العدول على أنه عدول عن المستوى النمطي إلى المستوى الفني نظرة لا تكاد تفرق بينه وبين الاختيار أما العدول الجدير بإفراده بمصطلح خاص يميزه عن الاختيار وإن كان يشترك مع الاختيار في كونه انتقاء للفظ وإيثاراً له على غيره هذا العدول هو ما كان يمثل في رأيي نوعا من العدول عن النظام أو الأصل اللغوي أو نوعا من العدول عن سياق النص وهو ما عرف في التراث اللغوي والبلاغي بالمجاز[1].

والنقل، والانتقال، والتحريف، والانحراف، والرجوع، والالتفات، والعدول، والصرف، والانصراف، والتلون، ومخالفة مقتضى الظاهر، وشجاعة العربية، والحمل على المعنى، والترك، ونقض العادة، وغير ذلك[2].

---

(١) المجاز هنا هو مصطلح أبي عبيدة في كتابه مجاز القرآن وهو أوسع من الدلالة التي أستقر عليها مصطلح المجاز في الدراسات البلاغية.

(٢) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٩، البديع لابن المعتز ص ٥٨/٥٩، البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب ص ١٥٣، الفروق لأبي هلال العسكري ص ١٩٠، إعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٧٣، ٢٧٤ المثل السائر لضياء الدين بن الأثير ٢/١٦٧، ١٦٩، ٢٤١، ٢٤٦ جوهر الكنز نجم الدين بن الأثير ص ١١٨-١١٩، الكشاف للزمخشري ٢/١٨٦، ٣/٢٠، مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠٦ (المطبعة الأدبية)، الإيضاح للخطيب القزويني ص ١٥٧(بتعليق د/ محمد خفاجي)، الطراز ليحيى العلوي ٢/١٣١-١٣٢ ١٣٥- ١٣٦ ١٣٧، التبيان للطيبي=

ومما هو غنى عن البيان أن نبين أن هؤلاء البلاغيين واللغويين كانوا يستخدمون هذه المصطلحات للعدول والنقل سواء كان في باب الصيغ أم في غيره من أنظمة اللغة، غير أن تلك المصطلحات كانت شاملة لديهم لذلك العدول الصيغي، وهذا هو ما يعنينا في هذا البحث.

هذا العدول قد عبر عنه في الدراسات الحديثة بمصطلحات عديدة كذلك، منها : الانحراف، والانزياح، والاختلال، والانتهاك، والتجاوز، والمخالفة، واللحن، وخرق السنن والشناعة، والإطاحة، والتحريف .. الخ[1] فإذا كان النظر إلى الأسلوب من زاوية المنشيء قد أثمر مقولة الاختيار، فإن النظر إليه من زاوية النص أو الرسالة قد أثمر مقولة العدول أو ما أسموه بمصطلحات عديدة لعل أبرزها، مصطلح الانحراف[2]؛ إذ يعتمد تعريف الأسلوب بالنظر إلى النص على أنه نوع من الخطاب الأدبي المغاير للخطاب العادى.. وقد يكسر القواعد اللغوية الموضوعة أو يخرج عن النمط المألوف للغة، أو يبتكر صيغا وأساليب جديدة، أو يستبدل تعبيرات جديدة ليست شائعة بأخرى قديمة، أو يقيم نوعا من الترابط بين لفظين أو أكثر، أو يستخدم لفظا في غير ما وضع له. هذا الخروج على الاستعمال العادى للغة يطلق عليه الأسلوبيون وعلماء اللسانيات عدة مصطلحات لعل أبرزها الانحراف[3] ومن ثم فقد وصف هذا الاتجاه الأسلوب بأنه انحراف عن قاعدة ما[4] أو " بأنه انحراف عن المعيار الموجود أو بأنه: "خروج عن القاعدة اللغوية" أو بأنه "شكل منحرف عن

=٢/٣٤٧ بتحقيق / عبد الحميد هنداوى ط المكتبة التجارية بمكة، شروح التلخيص ١/٤٦٣ ٤٦٧ الخصائص لابن جنى ١/ ٢١٤ – ٢١٥ ٤١١، ٣/١٨٨ ٢٦٧، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها د/ أحمد مطلوب ص ٢٩٦.

(١) انظر المسدى – الأسلوبية ص ٩٤.

(٢) سبق أن ذكرنا طائفة من هذه المصطلحات المعبر بها عن ظاهرة العدول كالانزياح والتجاوز والاختلال والإطالة والشناعة ... إلخ وذلك في الفصل الخاص بالحديث عن دلالة الصيغة النمطية والفنية، وانظر الأسلوبية والأسلوب المسدى ص ٩٦،٩٧ وقد اخترت التعبير عن هذه الظاهرة بلفظ العدول لأمور: أولها: أن هذا التعبير هو اختيار أغلب البلاغيين القدماء كما سبق أن أوردنا. ثانيها: أنه أدق في التعبير عن الظاهرة ووصفها. ثالثها: أن لفظة الانحراف تشمل إيحاءات إضافية قد لا تناسب الظاهرة ولعل أهم هذه الإيحاءات هو إيحاء الخطأ وهو غير وارد في مصطلح العدول. وانظر د/ محمد عبد المطلب/ بناء الأسلوب في شعر الحداثة التكوين البديعى ص ٣٢٤، وانظر له أيضا البلاغة والأسلوبية ط الهيئة ١٩٨٤ ص ١٩٨.

(٣) د/ فتح الله سليمان/ الأسلوبية ص ١٩.

(٤) د/ صلاح فضل علم الأسلوب ص ١٧٩.

المعيار"[1] أو هو" انحراف DEVIATION عن نموذج من الكلام ينتمي إليه سياقيا"[2] كما يعرف الأسلوب أيضا بأنه لحن مبرر"[3] ويعرف (ماروزو) الأسلوب "بأنه اختيار الكاتب لما من شأنه أن يخرج بالعبارة عن حيادها وينقلها من درجتها الصفر إلى خطاب يتميز بنفسه.

ونلاحظ هنا أن (ماروزو) يجمع في تعريفه للأسلوب بين كل من الاختيار والعدول أو الخروج بما يوحي للقارئ بالخلط بينهما على أننا نرى أن المقصود من تعريف ماروزو هو تعريف الأسلوب بأنه خروج أو عدول، غير أنه يرى أن هذا العدول أو الخروج يتميز بسمة الاختيار الفني الذى تحكمه الأغراض البلاغية والفنية وليس لمجرد الخروج أو الانحراف أو أنه خروج مختار، أو لحن مبرر" كما قال تودروف ومن ثم فالعدول أو الانحراف عنده هو الاختيار بعينه؛ فالاختيار والعدول كلاهما خروج عن النمط العادى أو المألوف إلى النمط الفنى أو المتميز من الكلام؛ ومن ثم يبدو أنهما بناء على ذلك شيء واحد أو وجهان لعملة واحدة باختلاف الزواقة التى ينظر إلى الأسلوب من خلالها ، إلا أن حقيقتها جميعاً واحدة وهى الخروج عن النمط العادى من الكلام؛ ولكننا نرى أن ثمة فروقا بين كل من الاختيار والعدول، فالاختيار" محدود بالإمكانيات المتعارفة للغة والتى تصنف عند النحويين تحت أسماء (المطرد) والغالب والكثير في حين أن الانحراف يبتعد عن طرق التعبير الشائعة وربما اقترب من القليل وحتى (الشاذ) ونلاحظ أن الاختيار يوجد فى اللغة الجارية أو لغة الحديث وإن لم يكن سمة مميزة لها كما هو فى اللغة الفنية فى حين أن الانحراف يخص اللغة الفنية وهذا منطقى، إذ أن الخروج على الطرق المتعارفة فى التعبير معيب اجتماعيا ولكنه مقبول إذا كان له غرض فنى؛ ولذلك لا يقدم عليه إلا أديب متمكن كما كان القدماء يقولون: (إن العربى الفصيح إذا قوى طبعه لم يبال أن يقع الشذوذ فى شيء من كلامه) (ابن جنى ٣٩٢/٢) وفرق ثالث بين الاختيار والانحراف وهو أن الاختيار مرتبط بالقائل أو المبدع وقلما يشعر به المتلقي إلا أنه يرتاح له فإذا أراد أن يعيد الكلام أو يأتى بمثله لم تسعفه قريحته ولهذا سمى الكلام الذى غلبت عليه خاصية الاختيار(السهل الممتنع) ولكن المتلقى يشعر به شعورا قويا فى جميع الأحوال.

---

(١) برند شبلنر علم اللغة ص ٦١.

(٢) د/ شفيع السيد/ اتجاهات البحث الأسلوبى ص ١٣٨.

(٣) انظر المسدى الأسلوبية والأسلوب ص ٩٨.

ولذلك يميل بعض علماء الأسلوب إلى اعتبار الانحراف حيلة مقصودة لجذب انتباه القارئ .. وعندنا أن هذا جانب واحد للانحراف وأن الجانب الآخر والأهم هو لزوم الانحراف لتحقيق الأثر الكلي للنص؛ فيمكن أن يعتبر الاختيار والانحراف من هذا المنظور كجناحي طائر وإذا سلمنا بهذه الفروق، فإن ثمة فارقا آخر على قدر كبير من الأهمية بل لعله يعد - في رأيي - هو الفارق الأساس بين كل من الاختيار والعدول؛ وذلك أن الاختيار قد اتفقوا على كونه خروجا عن النمط المألوف أو العادى من الكلام، أما العدول فقد اختلف الأسلوبيون حول النمط أو المعيار أو القاعدة التي يحدث العدول عنها على عدة أقوال:

١- فالقاعدة أحيانا هي نظام اللغة أي جملة قواعد اللغة التى تتم بها الكتابة حيث تصطدم ظواهر الاستعمال اللغوى في الكلام بمستوى اللغة الثابت ويصبح الأسلوب حينئذ هو العدوان على نظام اللغة[1].

٢- والقاعدة أحيانا هي قاعدة الاستخدام اللغوى وهي القاعدة التي تلاحظ عادة بهذا المفهوم فيكون على التحليل الأسلوبي أن يأخذ في اعتباره هذه الانحرافات التي يجريها مولف معين على التصورات النحوية والبلاغية السائدة في عصره وكلاهما يمكن تحديده اجتماعيا بحيث تصبح" القاعدة الأسلوبية هي الإشارة الصالحة اجتماعيا للفروق المترادفة على مستوى معين من التطبيق".

٣- على العكس من هذه التصورات فقد تم وضع معيار على المستوى الكلامي، إنه إمكانية في التعبير أو في الأداء، (إن المستوى المذكور ليس غير الكلام أو الأداء)[2].

٤- وقد يحدد المعيار - بناء على الاستعمال الشائع - من خلال الوسائل الإحصائية فقط، فالمعيار في هذه الحالة إنما هو المتوسط الإحصائي لكل الوسائل لمجموع النصوص الموجودة، والأسلوب حينئذ انحراف بعض الوسائل اللغوية في النص مجال البحث عن المتوسط الإحصائي[3].

---

(١) علم الأسلوب ص ١٨٣.

(٢) انظر برند شبلنر علم اللغة ص ٦٩.

(٣) انظر علم اللغة ص ٧٠.

٥- ويمكن تحديد القاعدة في نهاية الأمر على أنها (نموذج مثالى لغوى حاضر أمام الجماعة اللغوية وهو نموذج تنحو إلى تطبيقه دون أن تظفر بذلك نهائيا فى الواقع اللغوى)[١] - هذا النموذج المثالى هو ما "أطلق عليه تشومسكى (صاحب نظرية النحو التحويلى): [القدرة] أو [الكفاءة اللغوية] فعلى أساس هذا النموذج كما يقرر أتباع هذه النظرية يستطيع أبناء اللغة أن يميزوا على مستوى السطح بين ثلاثة أنماط من التراكيب: تراكيب صحيحة تودى المعنى، وأخرى فاسدة لخلوها منه وثالثة لا تنتمى إلى أيهما إذ هى من جهة لا تتسم بالفساد لأنها تودى معنى يمكن تفسيره أو شرحه على نحو ما وهى من جهة أخرى لا تتسم بالصحة الكاملة؛ لأن بنيتها التركيبية تختلف أو تنحرف بدرجات متفاوتة عن الصورة المثلى للكفاءة اللغوية وهى لهذا وذاك تسمى الجمل غير النحوية أو الجمل المقاربة.

وبدراسة بعض الأسلوبيين لهذا النمط الثالث من التراكيب لاحظوا أنه أكثر دورانا فى لغة الشعر منه فى لغة النثر ورتبوا بناء على ذلك القول بأن تلك الجمل المقاربة أو غير النحوية هى" ظواهر أسلوبية" فالاستعمال كما يصرح بعضهم يكرس اللغة فى ثلاثة ثلاثة أضرب ممن الممارسان المستوى النحوى. والمستوى اللانحوى، والمستوى المرفوض، ويمثل المستوى الثانى أريحية اللغة فيما يسع الإنسان أن يتصرف فيه" ولما كانت الخصيصة الأساسية فى الجمل هى انحرافها عن النموذج المثالى للكفاءة اللغوية أصبح هذا النموذج فى نظر هؤلاء هو القاعدة أو المعيار الذى تتحدد به وتقارن عند التحليل)[٢] هذا، ولم يخل كل رأى من الآراء السابقة فى تحديد القاعدة من نقد يوجه إليه.

فقد اعترض على الرأى الأول الذى يرى أن القاعدة هى نظام اللغة بأنه يضعف من هذا التصور أن ظواهر الكلام كتنفيذ فردى تتفرع مبدئيا عن الوصف المعجمى المبسط للنظام اللغوى ويمكن عند التحليل الأسلوبى أن نجعل مستوى المقارنة لا يعتمد على(اللغة) فى ذاتها وإنما على الوصف اللغوى أو النحوى لها فحسب إذ ينبغى من الوجهة النظرية أن يكون هناك فرق بين طرفى المقارنة بيد أنه تظل أمامنا صعوبة تستعصى على الحل تكمن فى

---

(١) انظر صلاح فضل علم الأسلوب ص ١٨٥.

(٢) انظر أسلوب الالتفات ص ٤٤، ٤٥ برند شبلنر علم اللغة ص ٦٩، الأسلوبية والأسلوب ص ٩٩، اتجاهات البحث الأسلوبى ص ١٥٥، ١٦٩، نظرية اللغة فى النقد العربى ٤٨٩،٤٩٣.

أنه عند وصف النظام اللغوى فإننا نعتمد بالضرورة على الجانب التجريبي لاستقاء معلوماتنا المباشرة من الاستعمال نفسه، دون الاعتماد على معايير تقعيدية مسبقة فإذا لم يعتد عند وصف هذا النظام اللغوى بالانحرافات الأسلوبية فإننا لا نستطيع تعريفها اعتمادا على القواعد؛ لأن مقولة الأسلوب تقع حينئذ فى دائرة مفرغة إذ يتعين معرفة القاعدة لتحديدها ويتعين معرفتها لتحديد القاعدة[1].

ومعنى ذلك أن اعتماد اللغة قاعدة أمر غير وارد، أو بالغ الصعوبة، وذلك لأنه يلزم عنه الدور إذ إنه لكي يوصف الانحراف فلا بد من الوصف اللغوى، وإذا كان الوصف اللغوى لا يعتمد الانحراف، ولا يقعد له فمعنى ذلك أننا لا نستطيع وصف الانحراف؛ لأنه يبقى معلقا على الوصف اللغوى، وهو بدوره معلق على وصف الانحراف فيلزم الدور.

ومن ثم فقد انتقدت نظرية اعتبار الأسلوب انحرافا من جهة أنه لا يتم التعرف بذلك على الأسلوب إلا بشكل سالب بحت دون أن تتبع في ذلك خواص نوعية توضيحية له، فالدليل على الانحراف إذا هو عدم وروده في القواعد اللغوية[2] كما انتقد الرأى الذى يجعل القاعدة هى الاستخدام اللغوى بأن تحديد الأسلوب على أساس هذا المفهوم للقاعدة يحصره فى ظواهر محدودة للغاية ويحرم الكتاب الذين يراعون فى مولفاتهم أن تتمشى مع الاستعمال السائد الجيد للغة من أن نعثر فى كتاباتهم على أسلوب ما نحلله[3]. معنى ذلك أن يعد الانحراف عن الاستعمال السائد الجيد هو الظاهرة الأسلوبية في بعض الأحيان، وهذا قد يكون له بعض المزايا كحفز الهمة إلى الابتكار في الأساليب وعدم الرتابة، إلا أنه يودى كذلك إلى تعمد الخروج وتكلفه، أو أن يكون هو بذاته مقصدا فنيا، وليس الأمر كذلك؛ فالمقصد هو تحقيق التأثر في المتلقى، وقد يكون أسلوب شائع له وقع وتأثير أقوى من أسلوب مبتكر ركيك.

ويلزم على ذلك أن يكون الكتّاب الملتزمون بالاستعمال السائد كتّاب بلا أسلوب. هذا فضلا عن ندرة الظاهرة الأسلوبية بهذا المفهوم.

---

(١) انظر د/ صلاح فضل علم الأسلوب ص ١٨٣.

(٢) انظر علم الأسلوب ص ١٨٥، علم اللغة ص ٧٣.

(٣) انظر علم الأسلوب ص ١٨٤ وانظر برند شبلنر علم اللغة ص ٦٩.

وكذلك انتقد الرأى الذى يجعل مستوى الكلام كإمكانية للتعبير المحايد هو القاعدة بأنه يغفل أن الظواهر الكلامية اللغوية مرتبطة دائما بالمتكلم وبالموقف مما يجعلها غير محايدة على الإطلاق وعلى أية حال فليس من الواضح كيفية التقاط القاعدة ووصفها لغويا على هذا الأساس وهذا واضح لا يحتاج إلى تعليق، فظواهر الكلام لا تتسم بالثبات الذى يتسم به نظام اللغة، ومن ثم لا تصلح معيارا أو قاعدة.

أما اعتبار القاعدة هي الاستعمال الشائع باستخدام وسائل إحصائية فالنتيجة المنطقية لذلك هي إقامة قواعد أسلوبية مختلفة للأجناس والموضوعات الأدبية المتعددة وفي التحليل الأخير فإننا لا نستطيع الاعتداد بغير النص المدروس نفسه كمستوى تتم عليه مقارنة النص مما قد يوجب العدول عن فكرة القاعدة الخارجية عن النص والصالحة لتحديد الأسلوب(1).

وهذا يدل على عدم اطراد قاعدة الاستعمال الشائع وذلك لاختلافها وتفاوتها حسب اختلاف الأجناس الأدبية.

أما تحديد القاعدة بأنها نموذج مثالى لغوى حاضر.." فمن الواضح أن مثل هذه القاعدة لا يمكن وصفها بدقة لافتقارها للبرهان التجريبي، ومن هنا يصعب تحديدها فى البحث الأسلوبى" ويمكن أن توجز مشاكل التحديد الجرائى للأسلوب كانحراف عن قاعدة فيما يلى:

١- يترتب على هذه النظرية وجود نصوص بلا أسلوب وهى النصوص التى لا تنحرف عن قاعدة ما.

٢- ولعل أخطر ما يترتب على تطبيق هذه النظرية فى تفسير النصوص الأدبية هو الاعتداد بالملامح الأسلوبية القليلة المميزة غير المستعملة عادة وإهمال بقية ملامح النص الدالة وبنيته الأساسية)(2).

وإذا كان النظر إلى الأسلوب على إنه انحراف قد ووجه بتلك الانتقادات الشديدة من جهة عدم الاتفاق على شيء يمكن أن يتخذ كمعيار أو قاعدة صالحة لأن يقاس العدول عنها، وإذا كانت تلك الآراء جميعا فى تحديد تلك القاعدة لن تخل من نقد متجه فلعل ما توصل إليه (رفاتير) فيما بعد - من فكرة (التضاد البنيوى) واتخاذ السياق نفسه قاعدة لقياس العدول أو الانحراف - لعل ذلك يكون أقرب هذه الآراء جميعا إلى الصواب.

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٨٥.

(٢) انظر علم الأسلوب ص ١٨٥، ١٨٦، وانظر أيضا برند شبلنر ص ٧٢.

ومحور التعرف على الإجراءات الأسلوبية في نظرية (ريفاتير) هو السياق فالسياق هو الذى يمثل خلفية محددة دائمة وهو الذى يقوم بدور القاعدة وافتراض أن الأسلوب يتخلق بالانحراف الداخلى عن هذا السياق الدائم افتراض خصب. إذا أننا لو اعتبرنا الطرف الآخر فى نظام العلاقة بين الأسلوب والقاعدة إنما هو قاعدة عامة - مثل القواعد اللغوية - لم نستطع أن ندرك الطريقة التى يصبح بها الخروج عن هذه القاعدة إجراء أسلوبيا فى حالة، وغير أسلوبى فى حالات أخرى، كما لا نستطيع أن ندرك حينئذ السبب فى أن بعض الوحدات اللغوية تقوم بدور وظيفى بحت فى نظام علاقة معينة وبدور إجراء أسلوبى فى نظام آخر، ولا كيف يكتسب الإجراء الأسلوبى الذى أصبح من كثرة استعماله (اكليشيها) أو صكا لغويا فارغا قوته التعبيرية مرة أخرى ويبرز من القول العادى. ولا نعرف أيضا كيف يمكن لبعض الأساليب الرفيعة التى لا تكاد تختلف عن صيغ اللغة البسيطة العادية أن تتوفر لها خصائص متميزة. وعلى العكس من ذلك فإن اختلاف التأثير الناجم عن الانحراف الدائم يمكن شرحه بسهولة إذا كان طرف التقابل متغيرا فى نفس الوقت وهذا الطرف المتغير لا بد أن يكون هو السياق[1].

وأحب أن أضيف إلى هذه المزايا لنظرية السياق، أن السياق هو الأصل الموثوق به فى عملية العدول، فهو وحده الأصل الذى يمكن مشاهدته والإمساك به ووضعه موضع المقابلة. بينه وبين أى وحدة من وحداته، ولا يمكن ذلك بسهولة بالنسبة للقواعد الأخرى كقاعدة الاستخدام اللغوى أو الاستعمال الشائع، أو اعتبار مستوى الكلام أو النموذج المثالى أو غير ذلك ؛ لأن هذه القواعد جميعا ليست شيئا حاضرا أو جاهزا أمام الناقد يستطيع أن يضعه بإزاء النص، وإنما هو شىء يحتاج إلى معاناة للحصول عليه، فضلا عن أنه لا يتحقق الحصول عليه ويظل مجرد فرض محتمل الوقوع.

فضلا عن أن اعتماد السياق قاعدة للانحراف يتضمن كذلك غيره من القواعد؛ بل لعله يكون هو المظهر الوحيد لها أو الدال عليها. فعلى سبيل المثال إذا ما اتخذنا نظام اللغة قاعدة للانحراف أو العدول فإننا لا نستطيع إدراك ذلك الانحراف أو العدول عن قاعدة النظام اللغوى إلا ضمن سياق الكلام، إذ أن الدلالة الإفرادية للصيغ لا اعتبار بها-كما سبق بيانه فى المباحث التمهيدية عن دلالة الصيغة - ومن ثم فلا اعتبار إلا بالدلالة التركيبية، وهى

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٩٢.

دلالة السياق لا غير، ومن ثم يصبح السياق هو مظهر العدول الحقيقى عن أى قاعدة من القواعد، ومن ثم يكون جديرا بأن يكون هو القاعدة السائدة فى قياس العدول.

والسياق الأسلوبى عند ريفاتير ليس هو التداعى وليس هو التوالى اللغوى الذى يحصر تعدد المعنى أو يضيف إيحاءات خاصة للكلمات بل هو (نموذج لغوى ينكسر بعنصر غير متوقع) والتضاد الناجم عن هذا الاختلاف هو المثير الأسلوبى. وقيمة التضاد الأسلوبية تكمن فى نظام العلاقات الذى يقيمه بين العنصرين المتقابلين فلن يكون له أى تأثير ما لم يتداع فى توال لغوى. وبعبارة أخرى فإن عمليات التضاد الأسلوبية تخلق بنية مثلها فى ذلك مثل بقية التقابلات المثمرة فى اللغة[1].

إن نظرية العدول السياقى عند ريفاتير هى أقرب شىء إلى ظاهرة الالتفات فى البلاغة العربية ولذا تعد من نقاط الالتقاء بين الأسلوبية الحديثة وبين البلاغة العربية فى تناولها لظاهرة العدول وخاصة فى مبحث الالتفات[2].

(ويرى ريفاتير أن الارتباط بين الإجراء الأسلوبى وعملية التلقى يقع فى قلب المشكلة ويصلح أساسا لاستخدام التلقى كمعيار لتحديد الوقائع الأسلوبية فى القول الأدبى. وإذا كانت الأذواق تتغير وكان لكل قارئ أحكامه المسبقة الخاصة فإن المشكلة تتمثل عندئذ فى تحويل ردود الفعل الذاتية إلى أداة موضوعية للتحليل بهدف العثور على ما هو مضطرد بالفعل أو بالقوة خلف تنويعات الأحكام المتعددة أى أن الأمر يتصل بتحويل أحكام القيمة إلى وجود وهذا يتسم ببساطة فى تقديره بالتخلى المطلق عن محتوى حكم القيمة والاكتفاء بما يدل عليه كمجرد إشارة إلى وجود شىء لافت فى النص. ويطلق" ريفاتير" شعارا له العبارة المعروفة" لا يوجد دخان بدون نار" فمهما كان أساس حكم القيمة الذى يصدره القارئ فإنه صدر نتيجة لمثير ماثل فى النص وربما كان موقف القارئ شخصيا ومتنوعا إلا أن سببه يظل موضوعيا وثابتا. وفى الرسالة اللغوية المتلقاة بشكل أو بآخر؛ فإن الانتقال من تأثير الأسلوب بالقوة إلى تأثيره الواقعى بالفعل يعد ظاهرة مزدوجة تشمل أولا الوحدة

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٩٣.

(٢) راجع المبحث الخاص بالعدول فى التراث البلاغى وانظر نظرية اللغة فى النقد العربى ٢٤٩، ٢٥٠ وأسلوب الالتفات فى البلاغة القرآنية د/ حسن طبل ص ٤٦، ٥٢.

اللغوية وثانيا إثارة انتباه القارئ[1] ومعنى ذلك أن البلاغة العربية إذا كانت قد بدأت بافتراض ما يناسب حال المخاطب، فإن نظرية السياق عند ريفاتير تبدأ في رصد الظواهر الأسلوبية بما يتحقق فعلا من حال المخاطب، وما هو ناشئ لا عن ملابسات النص بل عن النص نفسه ونتيجة له.

ومن ثم فلعلها تكون من هذه الزاوية أقرب واقعية في الوقوف على الظواهر الأسلوبية المؤثرة بالفعل لا بالقوة، إذ إن البلاغة العربية تنتهي بذلك إلى تحديد ظواهر أسلوبية مؤثرة بالقوة قد تؤثر في المتلقي في عصر دون عصر وفي مكان دون مكان، وتختلف من مخاطب لآخر.

أما الظواهر الأسلوبية التي تحددها نظرية السياق الأسلوبي عند ريفاتير فهي رصد للظواهر الأسلوبية المتحققة بالفعل في سياق بعينه داخلا في ذلك السياق البيئة الزمانية والمكانية المقول فيها وطبيعة المخاطب وحاله وملابسات القول وغير ذلك.

وعندما نختبر هذا المفهوم للسياق الأسلوبي نجد أن تكوين النموذج الذى يتحكم في دهشة القارىء يتبع بالضرورة خط تعاقب الجمل المكونة للقول وبهذا يمكن أن يتمثل السياق في جزء خطي يمضي في اتجاه يتقدم عين قارىء السطور لكنه ينبغي تعديل هذا التصور للنص كعامل في تكوين السياق بإضافة مفهوم" الأثر الرجعي" له فمعنى الوقائع الأسلوبية التي يكشفها القارىء وقيمتها تتعدل خلال تقدمه في القراءة فالكلمة المكررة مثلا تبرز بالتكرار وتتضاد مع الكلمات الأخرى غير المرسومة في السياق والتى لا تربطها علاقة" التطابق" مع نمط ما لكن هذا النمط الذى يتمثل في المرة الأولى لظهور الكلمة المكررة لا يلاحظ للوهلة الأولى ثم لا يلبث أن يفرض نفسه على القارىء بتقييم مختلف. وتتراكم على مدار القراءة المعلومات والصيغ وتذكر المتواليات السابقة وكلما اتضحت معالم النموذج الكتابي كلما اشتد بروز التضاد عند ظهوره. فلو كنا نقرأ رواية مثلا تحكي وقائعها بصيغ الماضي المتوالية فإن الاستخدام المفاجىء لصيغة المضارع يضاد السياق السابق كما أن مجموعة من الجمل المتوالدة المتداخلة تهيىء سياق التضاد لجملة اسمية مركزة منفردة.

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٨٧.

ويلاحظ على هذا الوصف للسياق الأسلوبي أنه يقتضي أمرين أحدهما يتمثل في أنه محدود المدى يحده تذكر ما قرأناه للتو ويحده تلقي ما نقوم بقراءته؛ فالسياق إذن يتبع القارىء ويغطي جميع متواليات القول وهذا يشرح تعدد جدوى الإجراء الأسلوبي أي امكانية أن يكون لهذا الإجراء آثار متعددة مختلفة كما أنه يترتب عليه كذلك إمكانية توالي المتعلقات الأسلوبية أي أنه إذا كان النموذج الأول هو(السياق الإجراء الأسلوبي) فإن هذا الإجراء الأسلوبي يمكن بدوره أن يصبح سياقا لإجراء آخر يتضاد معه فيقوم بدور الإجراء المضاد لما قبله والسياق الذي يتضاد معه ما بعده"[1] ونتبين من ذلك عدة أمور، ومن أهمها:

١- إمكان الوقوف على الظواهر الأسلوبية في النص في الحال دون الرجوع إلى مراجع أخر خارجية غير السياق.

٢- الوقوف على تنوع السياق أو تداخل السياقات، حيث إن الظاهرة الأسلوبية أو الإجراء الأسلوبي نفسه قد يتحول إلى سياق جديد أو قاعدة جديدة يقاس إليها العدول أو الانحراف الواقع بعدها، وذلك أن الظواهر الأسلوبية المتقابلة حينما تتوالى في نسق تعبيري واحد فإن كلاً منها تهيء (سياقا) جديدًا للظاهرة التي تليها. فعلى سبيل المثال إذا تعاقبت في نسق واحد صيغ الإفراد، الجمع، التثنية، الإفراد؛ فإن الانحراف الأول عن الإفراد إلى الجمع (وهو الظاهرة الأسلوبية الأولى) يحول مسار السياق بحيث يصبح الجمع هو النمط الذي يتوقعه المتلقي؛ أي أن صيغة الجمع تؤدي حينئذ دور (القاعدة) التي ينعكس عليها الانحراف الثاني إلى التثنية (الظاهرة الثانية) ومعنى ذلك أننا نكون مع كل نقطة من نقاط التعاقب إزاء (سياق-> مسلك أسلوبي يبتديء سياقا جديدًا-> مسلك أسلوبي-> وهكذا)[2]

وقد استطاع ريفاتير أن يكشف لنا عن ثلاثة نماذج أو معادلات من المزاوجة بين السياق والمخالفة، فيما سماه بالسياق الأصغر، والسياق الأكبر، ويسمي ريفاتير وحدته الأساسية (السياق الأصغر)؛ فهذا مع الانحراف أو المخالفة يكونان معا ما

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٩٣، ١٩٤.

(٢) انظر أسلوب الالتفات ص ٥٧، اللغة والإبداع ص ٩٢، علم الأسلوب ص ١٩٦، اتجاهات البحث الأسلوبي ص١٥٠.

يسميه مسلكا أسلوبيا. (أى أن المسلك الأسلوبى عنده هو ثنائية بنيوية تعتمد على التضاد، وطرفاه، السياق والمخالفة)[1]

ويمثل ريفاتير هذه الوحدة بالمعادلة التالية: نسق أصغر + مخالفة = مسلك أسلوبى.)

(٤٩) وفى مقابل هذا السياق الأسلوبى الأصغر يحدد ريفاتير لونا آخر من السياق الأكبر يتمثل فى نموذجين يعبر عنهما بالمعادلتين الآتيتين:

١- السياق---> المسلك الأسلوبى---> السياق

٢- السياق---> المسلك الأسلوبى كنقطة انطلاق لسياق جديد---> مسلك أسلوبى[2].

وبهذا نكون قد وقفنا على أهم مزايا السياق الأسلوبى عند ريفاتير، حيث يرى (ريفاتير) أن السياق لا ينفصل عن الإجراء الأسلوبى ويتميز بالخواص التالية:

١- التلاؤم اللازم مما لا يحدث بالضرورة بالنسبة للقاعدة.

٢- قابليته الفورية للتحديد وإمكانية الإمساك به على التو فليس غامضا ولا مبهما ولا ذاتيا.

٣- التنوع، إذ إنه يشكل مجموعة من مظاهر التضاد مع الإجراءات الأسلوبية المتوالية وهذا التنوع هو الذى يوضح لنا السبب فى أن وحدة لغوية ما تكتسب تأثيرها الأسلوبى أو تعدله أو تفقده نظرًا لوضعها كما أنه هو الذى يوضح لنا السبب فى عدم اعتبار اضطراد القاعدة واقعة أسلوبية بالضرورة بمثل ما أن التأثير الأسلوبى لا يتوقف دائما على الشذوذ عن القاعدة)[3].

هذه المزايا كلها لا نحصل عليها عند اتخاذ أى قاعدة أخرى لقياس العدول غير قاعدة السياق الأسلوبى(فهذه النظرية إذاً تؤدى إلى وصف مقنع للنص الأدبى من وجهة نظر لغوية، ورصد واضح للظواهر اللافته فيه)[4]

---

(١) اللغة والإبداع ص ٩٢.

(٢) انظر علم الأسلوب ص ١٩٦، اللغة والإبداع ص ٩٣.

(٣) انظر علم الأسلوب ص ١٩٤ .

(٤) انظر علم الأسلوب ص ٢٠٢.

وإذا كانت نظرية السياق بما عرضنا من سماتها السابقة تعد أكثر صلاحية من غيرها فى الوقوف على الظواهر الأسلوبية وتقويمها عن طريق العدول فإنها (تحمل فى ثناياها خطراً لا بد من التنبيه إليه وهو أنها قد تؤدى إلى المبالغة فى تجسيد أهمية الظواهر اللافتة للنظر، وهى أهمية أسلوبية بطبيعة الحال بشكل يقصر الأسلوب على الخواص غير المتوقعة والظواهر البارزة فحسب مما يدفعنا إلى ضرورة البحث عن الجوانب المكملة لهذه النظرية الأسلوبية من خلال دراسة الأبنية ومعدلات تكرارها ودورها فى تكوين الأسلوب بالرغم من أنها غير مفاجئة فى النص إذ إنها تظل ذات قيمة فى خلقه)[1]

ولذا فنحن لا ندعى أن العدول السياقى قادر وحده على الكشف عن الملامح الفنية والأسلوبية فى النص بل إنه أحد أسس ثلاثة لعلها تمثل فى رأيى أهم الظواهر الأسلوبية التى يمكن أن يكون لها تأثير مباشر فى البناء الجمالى للنص الأدبى، وهذه الظواهر الثلاثة هى التى رتبنا على أساسها أسس التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة وهى: الاختيار، والعدول، والتكرار.

فلعل هذه الأسس جميعا يمكن أن تعطى أهم الظواهر الأسلوبية التى تظهر فى النص الأدبى – على الأقل – فى جانب الصيغ، بما يمكن أن يسد الفراغ الذى تتركه نظرية السياق الأسلوبى.

وإذا كنا قد بدأنا فى هذا المبحث بعرض ما ترجح لدينا من نظرة الدراسات الحديثة إلى العدول فإننا نستطيع أن نقرر أن ما أدلى به البلاغيون فى تراثنا البلاغى لم يكن بعيدا كل البعد عما قررته تلك الدراسات الحديثة.

فقد التفت أبو عبيدة ت ٢١٠هـ إلى توظيف صيغة المفرد مكان صيغة الجمع فى قوله تعالى﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (الحج:٥) قال: (ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذى له جماع منه، ووقع معنى هذا الواحد على الجميع، قال" يخرجكم طفلا" فى موضع (أطفالا)..

وقال: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ (الحاقة:٧) فى موضع: (والملائكة).

وعلى هذا النحو يقف أبو عبيدة عند العدول عن صيغة المضارع إلى صيغة الماضى فى قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ..﴾ (فاطر:٩)

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ٢٠٢، ٢٠٣.

يقول: "(ومجاز (فسقناه) مجاز (فنسوقه)، والعرب قد تضع فعلنا في موضع نفعل، قال الشاعر:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا   مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

في موضع: يطيروا ويدفنوا[1]".

أما الفراء- ت ٢٠٧هـ فقد تناول (بعض ألوان تلك الظاهرة في كتابه (معاني القرآن) ولم يخرج في تناوله لها عن ذلك النهج الذي سار عليه معاصره أبو عبيدة، غير أنه لم يقدم لها - كما فعل أبو عبيدة - مصطلحا واحدا يحتويها ويلم أشتاتها المتناثرة في كتابه: وقد سار على هذا النهج أيضا المبرد ت ٢٨٥ هـ في كتابه الكامل[2].

أما ابن قتيبة فقد سلك مسلك (أبي عبيدة في إدراجها تحت مصطلح المجاز)[3] كما التفت إلى تلك الظاهرة كذلك أبو هلال العسكري - ت - ٣٩٥هـ كما بينته في الفصل الخاص بالترادف الصيغي، وذلك مثل قوله:" فإن (الرحيم) مبالغة لعدوله، وإن (الرحمن) أشد مبالغة لأنه أشد عدولا"[4] والذي يعنينا هنا هو استخدام أبي هلال لمصطلح العدول واتخاذه أساسا يقاس عليه تحقيق المبالغة المطلوبة التي يقتضيها المقام.

ومعنى ذلك أنه يلفتنا إلى أساس ثان غير الاختيار يمكن اعتماده في التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة.

نجد هذا الملمح كذلك عند الباقلاني ت ٤٠٣هـ حيث يرى كذلك أن (رحمن عدل عن راحم للمبالغة)[5] فيذهب إلى نحو ما ذهب إليه أبو هلال آنفا.

والذي أراه أن العدول الذي ذكره كل من أبي هلال والباقلاني في هذا الموضع إنما هو بالنظر إلى الصيغة في ذاتها أي في حالة الإفراد لا في حالة التركيب، أي أن المقارنة إنما تمت بين كل من (راحم ورحمن ورحيم) خارج سياقات الكلام، وعلى هذا تم الخروج

(١) مجاز القرآن ج ٢/ ١٥١.

(٢) انظر السابق ص ٩ وانظر الكامل ٢٢/٣، ٥٦/٢.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - ص١٥ - ١٦.

(٤) الفروق في اللغة ص ١٩٠.

(٥) الباقلاني: إعجاز القرآن: ٢٧٣- ٢٧٤.

بهذه القاعدة أن رحيم عدل بها عن راحم فهي أبلغ منها، ورحمان أشد عدولا فهي أشد مبالغة.

وليس المقصود أنه عدل في هذا الموضع أو هذا السياق عن راحم أو رحمن، إذ إنه ليست هناك قرينة توجب كون أصل التعبير في هذا السياق باسم الفاعل راحم ثم عدل عنه إلى رحيم أو رحمان إلا أن يعتبر أن الأصل في التعبير هو عدم الزيادة، وهذا غير مسلم، لأن زيادة المبنى ونقصانه إنما تترتب على زيادة المعنى ونقصانه، لا على أن الأصل هو عدم الزيادة.

والذي يبدو أن مصطلح العدول قد وظف هنا بمعنى إيثار صيغة دون أخرى، وهذا يدلنا على أنه كان يخلط بينه وبين المعنى الدقيق للاختيار أحيانا.

أما الزمخشري ت- ٥٣٨ هـ فقد جرى نظريا على نهج ابن المعتز في قصر ظاهرة الالتفات على المخالفة بين الضمائر[1] وتبعه على ذلك السكاكي في مفتاحه، إلا أن الزمخشري قد التفت في تطبيقاته القرآنية إلى ظاهرة العدول في الصيغ وإن لم يسمها بمصطلح الالتفات الذي قصره على مدلول المخالفة بين الضمائر.

وقد كان للزمخشري النصيب الأعظم من الالتفات إلى تلك الأسس التي قام عليها التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة في القرآن الكريم، وتبعه على هذا النهج كافة من جاء بعده من المفسرين حتى إن بعضهم لا يزيد في كثير من المواضع على أن يحكي عبارة الزمخشري في بيان ما اشتملت عليه الآية من اختيار أو عدول في جانب الصيغ، والحق أنه ما أبلى أحد في هذا الأمر ما أبلاه ضياء الدين بن الأثير ت ٦٣٧ هـ في كتابه "المثل السائر" من كلامه فيما سماه تارة بالعدول، وتارة بالنقل أو الانتقال وذلك في الفصل الذي عقده بعنوان" قوة اللفظ لقوة المعنى"[2] ومما يقتضيه المقام هنا أن نقف عند توظيفه لمصطلح العدول كأساس من أسس التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة.

فمن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (القمر:٤٢) حيث يقول:" فمقتدر هنا أبلغ من قادر، وإنما عدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر.."[3] فهو

---

(١) الكشاف ١/١٠.

(٢) المثل السائر ٢/٢٤١- ٢٤٧ انظر الفصل الخاص بالعلاقة بين الصيغة والمعنى في الباب الأول من الرسالة.

(٣) المثل السائر ٢/٢٤١-٢٤٧.

يلمح ما فى الآية من عدول عن الأصل اللغوى (قادر) على صيغة اسم الفاعل إلى الصيغة الأخرى المنتقل إليها وهى (مقتدر) على صيغة (مفتعل) والذى نراه أن الأشبه بالصواب فى هذا الموضع هو مصطلح الاختيار لا العدول عند كل من أبى هلال والباقلانى فيما سبق نقله عنهما فابن الأثير يقول: "فمقتدر ها هنا أبلغ من قادر" فقوله: ها هنا يدل أن المقارنة بين الصيغتين ليست مقارنة مطلقة أى فى حالة الإفراد، وإنما هى مقارنة مقيدة بمدى الفنية فى هذا التركيب بعينه، ومن ثم فإن افتراض أن أصل التعبير فى هذا السياق هو اسم الفاعل (قادر)، افتراض لا مبرر له ولذا فالأقرب أن يكون المراد بالعدول هنا نوعا من الاختيار، لأن الاختيار فى حقيقته إنما هو عدول عن لفظ لآخر.

وقد يقال إن العدول فى هذه الأمثلة التى اعترضنا على إطلاق لفظ العدول عليها إنما هو باعتبار الخروج فيها عن الأصل اللغوى لا عن الأصل السياقى؛ فكأنها إنما عدل فيها عن الأصل المستخدم فى حالة الإفراد لا فى حالة التركيب.

فنقول: الأصل اللغوى: إما أن ينظر إليه فى السياق أو خارج السياق، فالنظر إليه خارج السياق إنما هو شأن الصرفى لا البلاغى.

أما شأن البلاغى فهو أن ينظر إلى الأصل اللغوى داخل السياق لا خارجه أى فى حالة التركيب لا فى حالة الإفراد وذلك كما سبق تأسيسه فى المباحث التمهيدية من البحث وحينئذ يتحد لديه الأصل اللغوى مع الأصل السياقى ومثال ذلك أن ننظر إلى أن الأصل اللغوى فى قولهم: (زيد نهاره صائم وليله قائم) هو نهاره مصوم فيه وليله مقوم فيه وهذا يعنى أنه قد عدل فى هذا السياق عن الأصل اللغوى.

والذى جعلنا نفترض أن التعبير باسم المفعول هو الأصل أن هذا هو ما يقتضيه سياق الكلام وصحة تركيبه لغة وعقلا فإذا عدل عن ذلك مع وجود ما يسوغه لغة، فإن هذا المسوغ إنما هو تلك النكتة البلاغية التى عدل عن الأصل اللغوى لأجلها.

فهذا النوع قد دل على العدول فيه سياق الكلام كما يدل عليه كذلك نظام اللغة أما الأمثلة التى ذكرها ابن الأثير من نحو العدول عن قادر إلى مقتدر، وذكرها أبوهلال وغيره من نحو العدول عن راحم إلى رحيم ورحمن فالأشبه عندى بالصواب أنها من قبيل الاختيار لا من قبيل العدول، وذلك لأن العدول لا يكون إلا عن أصل أو قاعدة ، ولايصح هنا افتراض لغوى ولا أصل سياقى إلا أن يكون المقصود بالعدول هنا هو العدول عن المعنى

النمطي إلى المعنى الفني وهذا النوع من العدول لا يكاد يفترق عن الاختيار في شيء بل هو حقيقة الاختيار ومن ثم لا نرى ما يدعو إلى تخصيصه باسم مستقل عن الاختيار. أما ما يصح تخصيصه بمصطلح العدول فهو ما يكون العدول فيه عن الأصل السياقي للكلام خاصة إذا ما اتسع مصطلح السياق لدينا ليشمل البيئة الزمانية والمكانية التي قيل فيها النص كذلك؛ بحيث يفترض أن يتجرد المتلقي للنص عن ذاته ويعد نفسه أحد المخاطبين بهذا النص في البيئة التي قيل فيها.

ومن أمثلة هذا العدول السياقي عند ابن الأثير تلك الأمثلة التي عرض لها ابن الأثير في حديثه عن القسم الثاني من الالتفات حيث قسم الالتفات إلى ثلاثة أقسام:

الأول: وهو ما يختص بالضمائر[1] وهو ما يقع خارج دائرة البحث.

الثاني والثالث: يختصان بالالتفات أو الانتقال الواقع في صيغ الأفعال، وهو ما يعنينا في هذا البحث.

فمما جاء منه قوله تعالى﴿ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (هود:٥٤)؛ فإنه إنما قال" أشهد الله واشهدوا" ولم يقل وأشهدكم ليكون موازنا له لأن إشهاده الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بهم، ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم، ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه:" اشهد على أني أحبك" تهكما به واستهانة بحاله[2]

فالعدول هنا في كلام ابن الأثير قد وظف توظيفا صحيحا لأنه عدول عن الأصل السياقي؛ وذلك لأن السياق يقتضي (وأشهدكم) بصيغة المضارع إلا أنه قد عدل عن هذا الأصل السياقي للنكتة التي بينهما ابن الأثير.

ويمضي ابن الأثير في عرض أمثلة هذا النوع من الالتفات فيقول:" وكذلك يرجع عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر إلا أنه ليس كالأول، بل إنما يفعل ذلك توكيدا لما أجرى عليه فعل الأمر لمكان العناية بتحقيقه كقوله تعالى﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ

---

(١) المثل السائر ٢/١٦٨.

(١) المثل السائر ص ١٧٩-١٨٠.

﴿كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (الأعراف: ٢٩) وكان تقدير الكلام: أمر ربى بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده فى نفوسهم، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده ثم أتبعها بالإخلاص الذى هو عمل القلب، إذ عمل الجوارح لا يصح إلا بإخلاص النية ولهذا قالﷺ "الأعمال بالنيات"[1] وواضح هنا كذلك أن العدول هنا عن أصل يقتضيه السياق وهو ما قدره ابن الأثير فى كلامه السابق.

ونستطيع أن نتبين هذا السياق الذى تم العدول عنه كذلك فى أمثلة القسم الثالث الذى ذكره ابن الأثير من أقسام الالتفات وهو فى الإخبار عن الفعل الماضى بالمستقبل، وعن المستقبل بالماضى، وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ (فاطر:٩) فالأصل الذى يقتضيه السياق هنا هو (فأثارت) وعدل عنه لغرض بلاغى وعلى هذا ورد قول تأبط شرا:

بأنى قد لقيت الغول تهـوى ... بسهب كالصحيفة صحصحان

فأضربها بلا دهـش فخـرت ... صريعـا لليديـن وللجـران[2]

فأصله: (فضربتها) وعليه ورد قوله تعالى ايضا ﴿ ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ * حُنَفَاءَ للهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ (الحج: ٣١-٣٢) فقال أولا:" خرّ من السماء" بلفظ الماضى، ثم عطف عليه المستقبل لاستحضار صورة خطف الطير إياه وهوى الريح به[3]. وتقرير الأصل السياقى فيه (فخطفته الطير أو هوت به الريح) وهكذا فى سائر الأمثلة التى عرض لها ابن الأثير.

والمقصد من ذلك هو الخروج بنقطة هامة وهى أن العدول فى هذه الأمثلة كلها إنما هو عدول عن الأصل السياقى المقدر فالسياق هو الذى دل على العدول فى تلك الأمثلة كلها، ومن ثم يصح أن نعتبر السياق هو الأصل أو القاعدة التى تنحرف عنها الصيغة أو تعدل

---

(١) المثل السائر ص ١٨٠.

(٢) المثل السائر ص ١٨٣.

(٣) المثل السائر ص ١٨٣-١٨٤.

عنها إلى صيغة جديدة خالفت السياق لنكتة أو غرض بلاغي تطابق به مقتضى الحال وتتحقق به المعانى الفنية المطابقة التى هى غاية البلاغة.

وهذا هو الظاهر فى القاعدة التي يحدد ابن الأثير العدول على أساسها فى تلك الأمثلة السابقة، وهو ما سوف نتبينه عند الوقوف على تلك الأسس فى الدراسات الأسلوبية الحديثة.

هذا وقد وقف ابن الأثير أمام ظاهرة العدول فى الصيغ فى مبحث أفرده لذلك سماه اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها[1] وسوف نقف هنا على أهم ما جاء فيه مما يتعلق بظاهرة العدول في الصيغ.

قال ابن الأثير: "أما اختلاف صيغ الألفاظ فإنها إذا نقلت من هيئة إلى هيئة كنقلها مثلا من وزن من الأوزان إلى وزن آخر وإن كانت اللفظة واحدة أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل أو من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم أو كنقلها من الماضى إلى المستقبل أو من المستقبل إلى الماضى، أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع أو إلى النسب أو إلى غير ذلك انتقل قبحها صار حسنا، وحسنها صار قبحا.. فذكر أمثلة ثم قال:" ومن هذا النوع ألفاظ يعدل عن استعمالها من غير دليل يقوم على العدول عنها ولا يستفتى من ذلك إلا الذوق السليم وهذا موضع عجيب لا يعلم كنه سره" (٣٣) هذا النوع إذاً – على ما يرى ابن الأثير لا ضابط له ولا حاكم فيه إلا الذوق السليم، والذى أراه أن الإحالة على الذوق إحالة على غيب، وعلى أمر يتفاوت فيه الناس، بلا ضابط يضبطهم ولا حاكم يحكمهم، وإن كان هذا لا يعنى أننا ننكر أمر الذوق؛ فهذا مما لا ينكر؛ بل لولاه ما اهتدى مهتد إلى حسن ولا قبح، ولا فصاحة ولا عى؛ إلا أن ما ننكره أن يكون الذوق مشجبا لكل من عجز عن بيان علة حسن الشيء أو قبحه؛ فيعلق حسن ذلك الشيء أو قبحه على الذوق دونما تعليل ولا بيان.

فإذا انتقلنا إلى البلاغيين المتأخرين فإننا نجدهم قد التفوا إلى العدول فى الصيغ واعتبروه أساسا من أسس التوظيف البلاغى فيما سموه بمخالفة مقتضى الظاهر، وذلك فى مبحث أحوال المسند إليه فمن ذلك: التعبير عن المستقبل بلفظ المضى تنبيها على تحقق وقوعه وأن ما هو للوقوع كالواقع، كقوله تعالى﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن

---

(١) المثل السائر ١/٢٩٣ وتبعه فيه الطيبى ٢/٥٠٠–٥٠٣.

في الأرض إلاَّ مَن شاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل: ٧) وقوله ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أحَداً ﴾ (الكهف: ٤٧)، وقوله تعالى ﴿وَنَادَى أصْحَابُ النَّارِ﴾ (الأعراف ٥٠) وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أصْحَابُ الأَعْرَافِ﴾ الأعراف: ٤٨، جعل المتوقع الذى لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع.. ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (الذاريات:٦)، وكذا اسم المفعول، كقوله تعالى ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [١] (هود: ١٠٣) وقد زاد الطيبى فى مخالفة مقتضى الظاهر على ما ذكر، فذكر منه وصف الواحد بالجمع، قال ومن الأسلوب: - أى إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر - (وصف الواحد بالجمع) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل:١٢٠) أى كان وحده أمة من الأمم فى جميع صفات الكمال" وقوله تعالى: ﴿شِهَاباً رَّصَداً﴾ (الجن:٩) نزل الواحد - وهو الموصوف منزلة الجمع لوصفه به إظهاراً لكمال حفظه وقول الشاعر .. ومعى جياعا جعل كل مكان من أمكنة المعا بمنزلة (معا) واحد مبالغة فى الجوع.

فهو يقصد بقوله: "ومن الأسلوب" أى الأسلوب الموافق لما سبق ذكره وهو وضع المضمر موضع المظهر ونحوه، وهذا كله أسلوب واحد هو خروج الكلام على مقتضى الظاهر[٢] وهذا كله يدلنا على مدى التفات البلاغيين لهذا الأساس الهام من أسس التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة ألا وهو العدول أو ما سموه بالنقل أو الانتقال أو الالتفات أو مخالفة مقتضى الظاهر أو غير ذلك من أسماء ومصطلحات تعبر عن ظاهرة واحدة.

وإذا كنا قد عرضنا فى هذه الصفحات لأساسين هامين من أسس التوظيف لصيغة الكلمة فى التراث البلاغى وعرضنا لبعض ما وصفه البلاغيون بالاختيار أو العدول أو نحو ذلك من الألفاظ المقارنة، فإن من تتمة البحث هنا أن نبين أن ثمة مواضع كثيرة فى تراثنا البلاغى وقف فيها البلاغيون أمام صيغة الكلمة بالنظر والتحليل وبيان مدى مطابقتها لمقتضى الحال دون وصف الاستخدام للصيغة بكونه اختيارا أو عدولا وإنما كان ما أهمهم فى تلك المواضع هو كون التعبير قد جاء بتلك الصيغة الاسمية أو الفعلية، وذلك نحو تعرضهم فى مبحث أحوال المسند للحالة التى تقتضى كونه فعلا أو اسما، دون وصف ذلك

---

(١) الإيضاح ص ١٦٥ وانظر شروح التلخيص ٤٨٤/١، ٤٨٥ وانظر عقود الجمان وشرحه ٩٧/١.

(٢) انظر التبيان للطيبى ج١ ص ١٥٣.

بكونه اختيارا أو عدولا أو غير ذلك فعلى سبيل المثال جاء في الإيضاح:" وأمّا كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد.

وأما كونه اسما فلإفادة عدم التقييد والتجدد، ومن البين فيهما قول الشاعر:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا   لكن يمر عليها وهو منطلق

أو كلما وردت عكاظ قبيلة   بعثوا إلى عريفهم يتوسم

إذ معنى الأول على ثبات الدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه، ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هنا وهناك."(٣٧)

وعلى هذا النحو من المعالجة تمت معالجة هذا المبحث في سائر كتب البلاغة النظرية[١] وكما فعلوا ذلك في مبحث أحوال المسند مضوا على هذا السبيل كذلك في مبحث الإنشاء حيث تعرضوا كذلك لدلالات كل من صيغة الأمر والنهي ولكن دون نظر إلى وجه استعمال الصيغة على سبيل الاختيار أم العدول، وإنما عنوا بالمقام الأول بتحديد دلالة كل من صيغة الأمر والنهي، وهو دلالة الأولى على الطلب، والثانية على الكف، وما تخرج إليه كل صيغة منهما إلى غير ذلك من الدلالات كخروج الأمر من الطلب إلى الإباحة أو التهديد أو التعجيز أو الإهانة أو التمني.. الخ[٢] وكاستعمال النهي في غير طلب الكف أو الترك كالتهديد[٣]

والمقصد من ذلك أن نقرر أن البلاغيين وإن لم يهتموا في تلك المواضع بتسمية استعمال الصيغة اختيارا أو عدولا، فإنهم قد وقفوا أمام تلك الصيغ لبيان الحالات التي يحسن فيها أن تكون اسما أو فعلا معللين لذلك تعليلا بلاغيا؛ فالمهم إذا هو أنهم قد وقفوا على الظاهرة فعلا.

وعلى كل فقد عرف البلاغيون لا سيما المتقدمين، والمفسرين منهم كلا من الاختيار والعدول كأساسين هامين من أسس التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة.

---

(١) انظر الإيضاح تحقيق د/ خفاجي ص ١٧٧، وانظر على سبيل المثال المفتاح/ المطبعة الأدبية ص ١١٢، التبيان للطيبي ص ١٧٥،١٧٨، الإشارات والتنبيهات ص ٦٥، شروح التلخيص ص ٢/٢٥،٣٠، عقود الجمان ١/١٠٦.

(٢) الإيضاح ص ٢٤١-٢٤٣، الطراز ٣/٢٨١،٢٨٣ والتبيان للطيبي بتحقيقي ١/٢٥٢، شروح التلخيص ٢/٣٠٨، عقود الجمان ١/١٦٥.

(٣) انظر الإيضاح ص ٢٤٤، وانظر المفتاح ص ١٧٢، الطراز ٣/٢٨٤،٢٨٥، والتبيان للطيبي ١/٢٥٣، شروح التلخيص ٢/٣٢٤.

وإذا كنا قد انتهينا في هذا المبحث إلى ترجيح قاعدة السياق كمعيار لقياس العدول الواقع في النصوص، فإن ثمة أنواعا من العدول قد ذكرها الباحثون، نذكر هنا ما يعيننا منها في ضوء ما انتهينا إليه.

١- يمكن تصنيف العدول تبعا لدرجة انتشار المخالفة في النص إلى ظواهر محلية موضعية، أو شاملة؛ فالانحراف الموضعي يؤثر فحسب على نسبة محددة من السياق وهكذا فالاستعارة مثلا يمكن أن توصف على أنها انحراف موضعي عن اللغة العادية أما الانحراف الشامل فيؤثر على النص بأكمله ومثاله معدلات التكرار الشديدة الارتفاع أو الانخفاض لوحدة معينة في النص مما يعد انحرافا شاملا[١].

ونلاحظ أن هذا التقسيم للانحراف يدخل فيه التكرار كنوع من العدول وقد رجح البحث اعتبار التكرار أساسا مستقلا للوقوف على الظواهر الأسلوبية في النص، كما سيأتي عند الحديث عن التكرار.

٢- كما يمكن تصنيف الانحرافات من جهة النظر التي تعتمد على العلاقة بين القاعدة والنص المزمع تحليله فيتم التمييز طبقا لهذا بين الانحرافات الداخلية والخارجية ويبدو الانحراف الداخلي عندما تنفصل وحدة لغوية ذات انتشار محدود عن القاعدة المسيطرة على النص في جملته، كما يبدو الانحراف الخارجي عندما يختلف أسلوب النص عن القاعدة الموجودة في اللغة المدروسة (٥٤) ويلاحظ كذلك أن هذا التصنيف يعتمد المعايير المختلفة لقياس العدول، ومن ثم فبناء على ما رجحه البحث من اتخاذ السياق قاعدة للعدول فليس أمامنا إلا ما يسمي بالانحراف أو العدول الداخلي.

٣- ويمكن تصنيف الانحرافات طبقا للمستوى اللغوى الذى تعتمد عليه وبهذا الشكل يتم التمييز بين الانحرافات الخطية والصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية الدلالية[٢]

ومعلوم أن المستوى اللغوى الذى يتناوله البحث هو المستوى الصرفى، ومن ثم فليس أمامنا إلا نوع واحد من العدول كذلك في هذا البحث.

٤- كما تصنف الانحرافات طبقا لتأثيرها على مبدأى الاختيار والتركيب في الوحدات اللغوية تبعا" لجاكوبسون" فالانحرافات التركيبية تتصل بالسلسلة السياقية الخطية للإشارات

---

(١) انظر علم الأسلوب ص ١٨٢.

(٢) انظر علم الأسلوب د/ صلاح فضل ص ١٨٢.

اللغوية عندما تخرج على قواعد النظم والتركيب مثل الاختلاف في ترتيب الكلمات. والانحرافات الاستبدالية تخرج على قواعد الاختيار للرموز اللغوية مثل وضع المفرد مكان الجمع أو الصفة مكان الموصوف أو اللفظ الغريب بدل المألوف. على أن الفصل القاطع بين الانحرافات السياقية والاستبدالية لا يمكن الإصرار عليه في التحليل الأسلوبي فالانحراف الاستبدالي في وضع المفرد مكان الجمع مثلا لا بد أن يترتب عليه انحراف تركيبي يتصل بضرورة التوافق في العدد بين أطراف الجملة ومن هنا فقد يحسن قصر الانحرافات الاستبدالية على عمليات الاختيار المعجمية ولا بد على أية حال من الانتباه لمبدأى الاختيار والتركيب وأهميتهما في أية نظرية أسلوبية وهذا التقسيم الأخير يبطله تماما نظرية السياق الأسلوبي عند ريفاتير فمعلوم أن كل انحراف لا بد أن يؤثر في السياق بل إن الانحراف نفسه قد يصبح هو نفسه سياقا جديدا كما سبق بيانه عند ريفاتير .

وثمة تقسيم آخر للعدول يمكن أن يضيف نوعا أخر من العدول في دراسة الصيغ، وذلك أن الانحراف اللغوى قد يكون اختياريا يلجأ إليه المنشيء مختارا، ويكون غالبا ذا مبررات فنية وغايات جمالية يهدف إليها كالإثارة الذهنية أو التشويق العقلي أو لفت الانتباه، أو التأكيد أو غير ذلك من الأهداف التى يسعى إليها الكاتب وقد يكون اى الانحراف اضطراريا يعول عليه صاحب الأثر الأدبي كما يفعل الشاعر مثلا حينما تضطره المحافظة على الميزان الشعرى أن يسلك دروبا يباح له فيها ما لا يباح للناثر[1].

والعدول الاضطرارى غالبا ما يقع لأجل مراعاة الإيقاع كالوزن أو القافية أو غير ذلك من ألوان البديع التى يشترط لها تحقيق نوع معين من الإيقاع كالسجع وبعض أنواع الجناس والترصيع وغير ذلك مما سيأتى التعرض له عند الحديث عن التكرار الصيغى في التراث البلاغي؛ ومن ثم أرى أن يسمى هذا النوع من العدول الذى يضطر إليه الشاعر أو المبدع لأجل الإيقاع – بالعدول الإيقاعي وذلك لأن تسميته بالاضطرارى غير دقيقة، وذلك لأن اضطرار الشاعر لمراعاة الإيقاع لا يرخص له فيه إلا مع تحقيق المطابقة الفنية وإلا كان محض تكلف يؤاخذ عليه المبدع، ومن ثم فمصطلح الاضطرار فيه قدر من التجوز لأنه بالمقاييس الفنية ليس مضطرا إلى شيء إلا ما يحقق الجودة الفنية لقالبه الإبداعي.

---

(١) انظر الأسلوبية د/ فتح الله ص ٢٠.

كما أرى أن تسمية هذا النوع من العدول بالإيقاعي تعد تمييزا له عن نوع آخر يضطر إليه المتكلم حسب قواعد اللغة؛ حيث إن العدول في هذه الحالة عدول في أصل اللغة من الواضع الأول، وليس عدولا من المتكلم، بحيث يمكن أن نميز بين نوعين من العدول:

الأول: عدول لغوى اضطرارى نمطي: وهو ما يقع فى أصل الوضع" ومنه الاقتصار فى بعض الأصول على بعض المثل ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى فعلُل أو فُعلل، أو فَعَلّ أو فِعِلّ أو فُعُلّ، ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم فى الخماسى على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزه القسمة. ومنه أن عدلوا فعلا عن فاعل، فى أحرف محفوظة وهى ثعل، وزحل، وغدر، وعمر، وزفر، وجشم، وقثم، وما يقل تعداده[1].

ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (الجاثية: ١٨) حيث استخدمت صيغة فعيل هنا فى (شريعة) بمعنى مفعول، وهذا العدول إنما هو بأصل الوضع[2].

الثاني: عدول كلامي اختيارى فني: وهو العدول الذى نعنيه فى هذا البحث وهو ما يقع لأغراض فنية بلاغية فهذا النوع الأول من العدول الاضطرارى غير داخل فى إطار الدراسة البلاغية لخلوه من الأغراض الفنية، بخلاف ما سميناه بالعدول الإيقاعي حيث لا يحسن إلا إذا كان لغرض بلاغي أو جاء مطابقا للمعنى بغير تكلف.

---

(١) انظر ابن جنى/ الخصائص ١/٥٢.

(٢) انظر الدر المصون ٦/ص ١٢٨، المحرر الوجيز ٥/ص ٨٤، روح المعانى ٢٥/ص ١٤٨- ١٤٩، البصائر ٣/ص ٣٠٩، القرطبى ٩/ص ٥٩٨٣، د/ على طلب (صيغة فعيل واستعمالاتها فى القرآن الكريم ص ١٨٠، ٣٦٠).

النماذج التفصيلية للعدول

١- العدول إلى صيغة الاسم

العدول في المصادر

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ (النبأ: ٢٨) حيث عدل فيه عن المصدر تكذيبا لأجل الإيقاع، ولما يدل عليه من المبالغة في التكذيب أكثر من المصدر الأصلي خاصة وأن أغلب ما يكون العدول يكون للمبالغة[١]. ويدل على رعاية الإيقاع كذلك تكرر ذلك المصدر بعينه في نفس السورة في قوله تعالى﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ كِذَّاباً﴾ (النبأ:٣٥) وكان ذلك من حسن الجزاء للمتقين الداعين إلى الله حيث قوبلوا في الدنيا بذلك الكذّاب، فعصمهم الله في الآخرة أن يسمعوا فيها لغوا أو كذابا.

من ذلك قوله تعالى﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ (المزمل: ٨) حيث عدل عن المصدر (تبتلا) إلى (تبتيلا) وقد جرى معظم المفسرين الذين تعرضوا لبيان سر العدول في هذا الموضع على تعليله برعاية الفواصل[٢].

قال الزمخشري (فإن قلت: كيف قيل(تبتيلا) مكان (تبتلا) ، قلت لأن معنى تبتل: بتل نفسك فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل[٣].

فالزمخشري – وتبعه في ذلك الألوسي – جعل (تبتل) هنا بمعنى بتل، ولكن هذا يثير سؤالا آخر وهو لماذا عدلت الآية إذا عن بتل إلى (تبتل) ؟ والأقرب من هذا وهو الأصوب أن نقول: لماذا عدلت الآية عن عن (التبتل) إلى (التبتيل)؟ وهل السر في هذا العدول هو مجرد رعاية الفاصلة؟

قال الألوسي:" (تبتيلا) ونصبه(تبتل) لتضمنه بتل على ما قيل"[٤]

---

(١) انظر الكشاف ١٧٨/٤، والدر المصون ٤٦٥/٦، ٤٦٦، ٤٦٧، المحرر ٤٢٧/٥/٤٢٨ والألوسي ١٦/٣٠، ١٧، ١٨، ومعاني القرآن ٥٢٥/٢.

(٢) انظر الكشاف ١٥٣/٤ / الألوسي ١٠٦/٢٩، والدر المصون ٤٠٥/٦، والجلالين ص٧٧٣ والقرطبي ٦٨٣٦/١٠.

(٣) انظر الكشاف ١٥٣/٤.

(٤) انظر الألوسي ١٠٦/٢٩.

والسر في هذا العدول عندي والله تعالى أعلم هو تضمين المصدر تبتيلا معنى(التبتل) أيضا، وذلك كما يضمن الفعل معنى فعل آخر عن طريق تعديته بغير الحرف الذي يعدى به، وذلك على نحو قوله تعالى ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ (الأنبياء:٧٧) أي نجيناه من القوم، حيث أراد أن يبين سبحانه أن هذا النصر لم يكن بالغلبة وإنما كان بالتنجية من أذى قومه، فعداه بـ (من) وكان حقه أن يعدى بـ(على) وذلك ليضمنه معنى نجيناه أي ونجيناه وخلصناه منتصرا من القوم"[١]

والتضمين في الأفعال معروف ومشهور، وبنحوه التضمين في المصادر كما في هذا الموضع وكما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [٢] (نوح:١٧)،

والمقصد أن نبين أن الله تعالى في هذا الموضع قد ضمن الفعل (تبتل) معنى (بتل)، وضمن المصدر (تبتيلا) معنى (تبتلا)، وكأن المقصود من المخالفة بين الفعل ومصدره هي الإفادة بكلا المعنيين اللذين اشتمل عليهما كل من الفعل والمصدر.

فالفعل (تبتل) على صيغة (تفعل) ، و(تفعل) تأتي لمعان منها التكلف، كتصبر وتحلم: تكلف الصبر والحلم[٣]

ومن ثم نرى أنه قد أتى بالتبتل وهو على وزن التفعل الدال على التكلف والمحاولة كما في قول النبي ﷺإنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم.. الخ فأتى بالتبتل في الأمر ليتضمن معنى التكلف والتحمل، والتصبر على المشاق مخالف لمألوف النفوس، وذلك لأن النفس لم تتعود العزلة والانقطاع ففي هذا الأمر مشقة عليها تحتاج إلى تكلف ومجاهدة ومحاولة حتى تعتاده النفس ويسهل عليها.

وأتى في المصدر" بتبتيلا" وهو على وزن" تفعيل" الدال على التكثير[٤] ليدل على أن المراد هو الإكثار من هذا التبتل والانقطاع، وذلك لحاجة الداعي إليه في أول الطريق حتى ينال نصيبه من زكاة النفس، ومجاهدتها، وجمعها على محبوبها وفاطرها استغناء به عمن سواه، وتوكلا عليه دون غيره. وبهذا يتضمن الأمر معنى المحاولة والمجاهدة مع الإكثار من التبتل المطلوب للداعي ليكون زادا له في دعوته للناس.

---

(١) انظر ابن كثير ١٨٦/٣.

(٢) انظر الألوسي ١٠٦،٧٥/٢٩.

(٣) انظر شذا العرف ص ٤٥.

(٤) انظر شذا العرف ص ٤٣.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن من معاني(تفعل)" مطاوعة" فعل"مضعف العين، كنبهته فتنبه، وكسرته فتكسر"[1] فإنه يزداد إدراكنا لذلك الإعجاز القرآني في ذلك العدول في الصيغة في هذا الموضع، حيث نقف على سر آخر للعدول، وهو أن السبب في إيثار (تبتّل) على (بتّل) أن (تبتّل) مطاوع (بتّل) حيث يقال (بتله فتبتل) فحينما عدلت الآية عن مصدر تبتل إلى مصدر بتل فإنها ضمنت الفعل تبتل معنى(بتل) وهذا يشعر أن هذا التبتل قد حدث بعد كثرة تبتيل للنفس، حيث قال الرازي:" الواجب أن يقال: وتبتل إليه تبتلا أو يقال بتل نفسك إليه تبتيلا لكنه تعالى بم يذكرهما واختار هذه العبارة الدقيقة وهي أن المقصود بالذات إنما هو التبتل فأما التبتيل فهو تصرف والمشتغل بالتصرف لا يكون متبتلا إلى الله لأن لابُدَّ المشتغل بغير الله لا يكون منقطعا إلى الله، إلا أنه أولا من التبتيل حتى يحصل التبتل كما في قوله تعالى﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩) فذكر التبتل أولا إشعارا بأنه المقصود بالذات وذكر التبتيل ثانيا إشعارا بأنه لا بد منه ولكنه مقصود الغرض[2].

فحاصل كلام الرازي وحقيقته الانقطاع إلى الله تعالى عما سواه. ومن ثم فحاصل الوجه الأول الذي ذكرناه آنفا أن التبتل يأتي أولا لاشتماله على التكلف والمحاولة، وحاصل الوجه الذي وجهنا به كلام الرازي أن التبتيل يأتي أولا لتوقف حصول التبتل عليه والذي أراه والله تعالى أعلم أن يكون التفعل بذلك من الأضداد حيث يدل على ابتداء الشيء ومنتهاه، فحيث ينظر فيه إلى معنى التكلف والمحاولة فهو الابتداء، وحيث ينظر فيه إلى مطاوعة (فعل) فهو الانتهاء فهو حينئذ نتيجة لحدث سابق (بتّل نفسه فتبتلت) ومن ثم فلا تعارض فالسالك إلى الله تعالى مأمور في بادئ أمره بالتبتل بمعنى التكلف والمحاولة ولكي يصل إلى التبتل بمعنى النتيجة ومطاوعة النفس له على التبتل والانقطاع إلى الله.

ومن ثم يكون فائدة العدول هنا تضمين كل من الفعل والمصدر أحدهما معنى الآخر، ومن ثم يكون كلا الأمرين مطلوبين للسالك إلى الله فلا غنى له عن تكلف التبتل ومحاولته ليحمل نفسه عليه لثقله عليها أول أمره، ولا بد من إكثار التبتل ومحاولته حتى تعتاده النفس وتطاوع له. ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾ (نوح: ١٧)

---

(١) انظر شذا العرف ص ٤٥.

(٢) انظر الرازي ١٥/٨٠٥، ٨٠٦.

حيث عدلت الآية عن المصدر (إنباتا) إلى (نباتا)، وقد علل أغلب المفسرين للاختيار في (أنبتكم) أنه ضمنه معنى الإنشاء[2] وكان الأولى أن يبينوا سر العدول في اسم المصدر (نباتا) إلا أنهم اكتفوا بتوجيهه بقولهم (والمعنى: أنبتكم فنبتم نباتا)[2].

أما الرازى فقد كان أطول عنقا في رمق سر هذا العدول حيث قال: كان ينبغي أن يقال أنبتكم إنباتا إلا أنه لم يقل ذلك بل قال أنبتكم نباتا، والتقدير أنبتكم فنبتم نباتا. وفيه دقيقة لطيفة وهي أنه لو قال أنبتكم إنباتا كان المعنى أنبتكم إنباتاً غريبا، ولما قال أنبتكم نباتا كان المعنى أنبتكم فنبتم نباتا عجيبا. وهذا الثاني أولى لأن الإنبات صفة لله تعالى وصفة غيرالله محسوسة لنا، فلا نعرف أن ذلك الإنبات إنبات عجيب كامل إلا بواسطة إخبار الله تعالى.. وأما لما قال "أنبتكم من الأرض نباتا" على معنى أنبتكم فنبتم نباتا عجيبا كاملا كان ذلك وصفا للنبات بكونه عجيبا كاملا، وكون النبات كذلك أمر مشاهد محسوس فيمكن الاستدلال به على كمال قدرة الله تعالى، فكان هذا موافقا لهذا المقام. فظهر أن العدول من تلك الحقيقة إلى هذا المجاز كان لهذا السر اللطيف[3]

فالإنبات إنما ينظر فيه إلى صنع الله عز وجل وهو خفي، فعدلت الآية عنه إلى ما هو ظاهر وهو النبات حيث تتجلى فيه مظاهر الإبداع والقدرة، فكان ذلك أقوى مناسبة لمقام بيان قدرة الله تعالى ولطف صنعه، والامتنان على عباده بنعمه، وسياق الآيات يساعد ذلك المعنى أتم المساعدة.

العدول إلى اسم المرة

وذلك كما في قوله تعالى إخبارا عن قوم نوح وتكذيبهم لنبيهم عليه السلام: ﴿قَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٦٠-٦١) ويمكننا أن نلمح بوضوح ذلك العدول في الآية عن صيغة المصدر (ضلال) إلى صيغة اسم المرة (ضلالة)

وسر هذا العدول يرجع إلى أن الملأ من قوم نوح قد اتهموا نوحا عليه السلام بالضلال اتهاما مؤكدا بإن واللام مبالغا فيه بادعاء رؤيتهم له في ضلال مبين بما يفيده لفظ الرؤية

---

(١) الألوسي ٢٩/ ٧٥- الدر المصون ٦/٣٨٤- الكشاف ٤/١٢٤.

(٢) الكشاف/ السابق، المحرر ٥/٣٧٥، الألوسي السابق، الدر المصون السابق.

(٣) الرازى ١٥/٧٤٣-٧٤٤.

من اليقين والتثبت ولفظ (فى) من معنى الإحاطة والانغماس فى الضلال، ولفظ (مبين) بصيغة (اسم الفاعل) على ضلال بين واضح ثابت، فناسب ذلك أن يسلك نوح فى نفى هذا الاتهام مسلكا آكد وأبلغ من إثباته فلذا عدل عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المرة وأوقعتها نكرة فى سياق النفى لإفادة العموم، واختار حرف الجر الباء لنفى أدنى ملابسة له بالضلالة. فكأنه قال (ليس بى شيء من الضلال)[1] أو (ليس بى نوع من الضلال ألبتة، فكان هذا أبلغ فى عموم السلب)[2] وذلك لأن اسم المرة لا يدل إلا على الفعلة الواحدة ونفى الأدنى من نفى الأكثر[3] (فيرجع حاصل المعنى ليس بى أقل قليل من الضلال فضلا عن الضلال المبين)[4]، ولذا قال الطيبى: (أى ضلالة نزرة)[5] ومن ثم أفاد اسم المرة نفى أى نوع من أنواع الضلال، أو نفى أقل القليل منه وهو الأرجح؛ لأن اسم المرة وقع نكرة فى سياق النفى فيعم أدنى وحدة من وحداته الدنيا.

العدول إلى اسم الفاعل

من مواضع العدول إلى اسم الفاعل فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ (البقرة:١٤٥) حيث عدلت الآية عن التعبير بصيغة الفعل التى عبرت بها فى حق أهل الكتاب إلى صيغة الاسم فى حق النبى ﷺ فجاء التعبير باسم الفاعل منفيا لينفى عن النبى ﷺ اهليته لهذا الأمر من الأصل، ويؤيد ذلك أن اسم الفاعل يأتى للنسبة ومن ثم كان التعبير باسم الفاعل منفيا لأدنى احتمال فى انتساب النبى ﷺ لمتابعة الكتاب ، وذلك على نحو ما جاء فى قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾[6] ولذا قال الألوسى:﴿ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ أى لا يكون ذلك منك ومحال أن يكون" وقال الزمخشرى" وما أنت بتابع قبلتهم" حسم لأطماعهم[7]

---

(١) الكشاف ٦٧/٢.

(٢) الرازى ١٦٤/٧- انظر البحر المحيط ٣٢١/٤، — أبو السعود ٢٣٥/٣.

(٣) انظر الجلالين ص ٢٠٢.

(٤) الألوسى ١٥١/٨.

(٥) التبيان للطيبى ١٧١/١.

(٦) انظر العدول إلى اسم الفاعل.

(٧) انظر الألوسى ١١/٢، والكشاف ١٠١/١، وانظر الرازى ٥٠٩/٢.

هذا فضلا عن أن الإخبار باسم الفاعل في هذه الجملة أدى إلى تكرار الاسم فيها مما زادها تأكيدا ومبالغة في النفي المؤكد بالباء[1] وقد استشف صاحب الظلال تلك المعاني السابقة جميعا فعبر عنها في عبارة واحدة فقال" وما أنت بتابع قبلتهم" ليس من شأنك أن تتبع قبلتهم أصلا. واستخدام الجملة الاسمية المنفية هنا أبلغ في بيان الشأن الثابت الدائم للرسول ص تجاه هذا الأمر[2].

ومن ثم نرى كيف جاءت هذه الصيغة دالة على معنى النفي الحاسم لتيئيس أهل الكتاب من أطماعهم في اتباع النبي ﷺ لقبلتهم رجاء أن يتبعهم في دينهم، فجاء التعبير بهذه الصيغة منفية للدلالة على انتفاء أهلية النبي ﷺ لهذا الأمر من أصله، ومن ثم انتفاء نسبته إليه.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ سورة الكافرون حيث جاء نفي العبادة عن نفسه لآلهتهم الباطلة أولا بصيغة المضارع أعبد، ثم عدل عنه في خطابهم إلى صيغة الاسم وكان مقتضى السياق أن يقول﴿ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾، ثم عدل عن المضارع أيضا في إخباره عن نفسه ثانية في قوله ﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ والسر في هذا العدول في أغلب الأقوال المذكورة هو شمول الزمان واستيعابه واختلف هل الأول للدلالة على الحال والثاني للاستقبال أو العكس أو كلاهما للحال والاستقبال)[3] وقيل (الجملتان الأوليان لنفي العبادة في المستقبل، والجملتان الأخريان لنفي العبادة في الماضي)[4] وقيل غير ذلك[5]

وقال ابن تيمية (رحمه الله) الفعل المضارع هو في اللغة يتناول الزمن الدائم سوى الماضي، فيعم الحاضر والمستقبل.. فقوله: "لا أعبد" يتناول نفي عبادته لمعبودهم في الزمان الحاضر والزمان المستقبل، وقوله" ما تعبدون" يتناول ما يعبدونه في الحاضر والمستقبل

---

(١) انظر الدر المصون ١/٤٠١.

(٢) انظر الظلال ١/١٣٥.

(٣) انظر الرازي ١٦/٧١٧-٧١٨.

(٤) مسائل الرازي محمد بن أبي بكر ص ٣٨٦ وانظر الكشاف ٤/٢٣٨.

(٥) انظر البحر المحيط ٨/٥٢٢ الألوسي ٢١٥، المحرر الوجيز ٥/الدر المصون ٦/٥٨٠، الطبري ٣٠/٢١٣، القرطبي ١٠/٧٣١٨.

وكلاهما مضارع. وقال في الجملة الثانية عن نفسه﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ فلم يقل" لا أعبد" بل قال ولا أنا عابد" ولم يقل " ما تعبدون" بل قال " ماعبدتم" فاللفظ في فعله وفعلهم مغاير للفظ في الجملة الأولى.. والنفي بهذه الجملة الثانية أعم من النفي بالأولى، فإنه قال ﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ بصيغة الماضي، فهو يتناول ما عبدوه في الزمن الماضي، لأن المشركين يعبدون آلهة شتى وليس معبودهم في كل وقت هو المعبود في الوقت الآخر، كما أن كل طائفة لها معبود سوى معبود الطائفة الأخرى. فقوله:﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ براءة من كل ما عبدوه في الأزمنة الماضية، كما تبرأ أولا مما عبدوه في الحال والاستقبال، فتضمنت الجملتان البراءة من كل ما يعبده المشركون والكافرون في كل زمان ماض، وحاضر، ومستقبل. وقوله أولا﴿ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾لا يتناول هذا كله[1]. وبهذا يكون فائدة العدول إلى اسم الفاعل في هذا الموضع هو شمول جميع الأزمان، والتبرؤ من جميع معبوداتهم الباطلة التي عبدوها أو يعبدونها في يوم من الأيام. فقد رجح ابن تيمية شمول دلالة اسم الفاعل في هذا الموضع للأزمنة الثلاثة – والمشتهر هو دلالة اسم الفاعل المنون على الاستقبال ولكن يجوز صرفه إلى غيره بدلالة القرائن، وقد دل لفظ (عبدتم) على صرفه إلى معنى المضي، فضلا عن أن الكسائي وابن هشام جوزا إعماله ماضيا، كما أنه يجوز إعمال الفاعل مفسرا له بالماضي بأنه على حكاية الحال كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (الكهف:١٨) وقوله: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[2] (البقرة:٧٢)

وقد فسر القرطبي كذلك ﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ على نفي العبادة منه لما عبدوا في الماضي[3]

وثمة فائدة أخرى لهذا العدول لم أجد من نبه عليها غير الإمام ابن تيمية وهي قوله: وقوله: ﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ ﴾ اسم فاعل قد عمل عمل الفعل، ليس مضافا، فهو يتناول الحال والاستقبال أيضا، لكنه جملة اسمية والنفي بما بعد الفعل فيه زيادة معنى، كما تقول: ما أفعل هذا، وما أنا بفاعله. وقولك" ما هو بفاعل" هذا أبدا، أبلغ من قولك" ما يفعله أبدا" فإنه نفي عن الذات صدور هذا الفعل عنها، بخلاف قولك" ما يفعل هذا" فإنه لا ينفي

---

(١) دقائق التفاسير ٣٢٥/٦، ٣٢٦.

(٢) انظر الدر المصون٥٨٢/٦.

(٣) القرطبي ٧٣١٨/١٠.

إمكانه وجوازه منه، ولا يدل على أنه لا يصلح له ولا ينبغى له بخلاف" ما هو فاعل، وما هو بفاعل" كما فى قوله تعالى﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ (النحل: ٧١) وقوله: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ (إبراهيم: ٢٢) وقوله"﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة:٧٤)﴿ وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ﴾ (النمل: ٨١) ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ (فاطر:٢٢) ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾"(البقرة: ١٠٢) فقوله﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ (الكافرون:٤) أى نفسى لا تقبل ولا تصلح لها أن تعبد ما عبدتموه ولو كنتم عبدتموه قط فى الماضى فقط، فأى معبود عبدتموه فى وقت فأنا لا أقبل أن أعبده فى وقت من الأوقات. ففى هذا من عموم عبادتهم فى الماضى والمستقبل، ومن قوة براءته وامتناعه وعدم قبوله لهذه العبادة فى جميع الأزمان ما ليس فى الجملة الأولى. تلك تضمنت نفى الفعل فى الزمان غير الماضى، وهذه تضمنت نفى إمكانه وقبوله لما كان معبودا لهم ولو فى بعض الزمان الماضى فقط، والتقدير: ما عبدتموه ولو فى بعض الأزمان الماضية فأنا لا يمكننى ولا يسوغ لى أن أعبده أبدا وهذا الذى ذكره الإمام فى هذا الموضع، قد نقله الإمام الألوسى وذكر ما أورد عليه ورده موجها لقول الإمام ابن تيمية فقال نقل أيضا عن شيخ الإسلام أن المراد بقوله سبحانه﴿ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ نفى الفعل لأنها جملة فعلية، بقوله تعالى ﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ نفى قبوله ص لذلك بالكلية لأن النفى بالجملة الاسمية آكد فكأنه نفى الفعل وكونه عليه الصلاة والسلام قابلا لذلك ومعناه نفى الوقوع ونفى إمكانه الشرعى ونوقش فى إفادة الجملة الاسمية نفى القبول ولا يبعد أن يقال إن معنى الجملة الفعلية نفى الفعل فى زمان معين والجملة الاسمية معناها نفى الدخول تحت هذا المفهوم مطلقا من غير تعرض للزمان كأنه قيل أنا ممن لا يصدق عليه ذلك المفهوم فتدبر[1].

وقد رجح ابن كثير فى تفسيره كلام ابن تيمية السابق، واعتمده تلميذه ابن القيم فى تفسيره لسورة الكافرون واكتفى بحكايته عن غيره[2] وأرى أنه يمكن توجيه كلام ابن تيمية باعتبار دلالة اسم الفاعل على النسب قال ابن مالك: ومع فاعل وفعال فعل فى نسب أغنى

---

(١) الألوسى ٣٠/٢٥١-٢٥٢.

(٢) تفسير سورة الكافرون والمعوذتين للإمام ابن القيم ص ٧-٨ السنة المحمدية.

من الياء قبل ومن ثم يكون المعنى بناء على ذلك (ولا أنا بمنتسب إلى عبادتكم أبدا ولا أصلح لها ولا يمكن أن تكون من مثلى أو أنسب إليها).

ومثل هذا المعنى يصح أن يحمل عليه العدول على اسم الفاعل في قوله تعالى:﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ أيضا.

قال الإمام ابن تيمية:" كل كافر بمحمد لا يعبد ما يعبده محمد ما دام كافرا، والفعل المضارع يتناول ما هو دائم لا ينقطع، فهو ما دام كافرا لا يعبد معبود محمد ﷺ لا في الحاضر ولا في المستقبل. ولم يقل عنهم" ولا تعبدون ما أعبد" بل ذكر الجملة الاسمية ليبين أنه نفس نفوسكم الخبيثة الكافرة بريئة من عبادة إله محمد، ولا يمكن أن تعبده ما دامت كافرة. إذ لا تكون عابدته إلا بأن تعبده وحده بما أمر به على لسان محمد، ومن كان كافرا بمحمد لا يكون عمله عبادة لله قط. وتبرئتهم من عبادة الله جاءت بلفظ واحد بجملة اسمية تقتضي براءة ذواتهم من عبادة الله، لم تقتصر على نفي الفعل"[1].

ومن ثم فإن دلالة التعبير باسم الفاعل في هذا الموضع شبيهة بدلالته في الموضع السابق؛ إذ إن المعنى والله أعلم هو نفي صحة انتسابهم إلى عبادة الله تعالى ما داموا ملابسين لما هم عليه من الشرك والكفر.

ومما جاء من استعمال اسم الفاعل أيضا بتلك الدلالة التي نبه عليها الإمام ابن تيمية سابقا غير ما ذكر من الآيات التي استشهد بها، قوله تعالى عن أخوة يوسف حينما وجهت إليهم تهمة سرقة صواع الملك ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ (يوسف:٧٣) حيث آثر صيغة اسم الفاعل على صيغة الفعل نحو (وما كنا لنسرق) للدلالة على عدم انتسابهم إلى هذه الصفة، وعدم صلاحيتهم للاتصاف بها. فكأن مثل هذا الفعل لا يمكن أن يتأتى منهم ألبتة، ولا يليق اتصافهم به وهم من بيت النبوة. ولذا قال الزمخشري في معناها (وما كنا قط نوصف بالسرقة وهي منافية لحالنا) وقال الألوسي في تفسيره (أي ما كنا نوصف بالسرقة قط)[2].

وقد يعدل إلى اسم الفاعل رعاية للقافية فمن ذلك ما أورده ابن جني في خصائصه:

لقد عيّل الأيتام طعنة ناشرة أناشر لا زالت يمينك آشرة

---

(١) دقائق التفاسير ٦/٣٢٧- ٣٢٨.

(٢) الكشاف ٢/٢٦٨، الألوسي ١٣/٢٧.

قال ابن جنى" أى ذات أشر، والأشر الحز والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا"[1].

فتقدير المعنى لا زالت يمينك مأشورة، ولكنه عدل إلى اسم الفاعل مراعاة للقافية.

العدول إلى الصفة المشبهة

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً﴾ (النازعات: ١١) عدلت الآية عن اسم الفاعل الذى جاءت عليه فواصل الآيات السابقة والتالية فى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ * يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً * قَالُوا تِلْكَ إِذاً كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ فعدلت السورة فى هذه القراءة عن اسم الفاعل ناخرة الذى جاءت به القراءة الأخرى، قال الألوسى:" قرأ عمر وأبىّ وعبد الله وابن الزبير وابن عباس ومسروق ومجاهد والأخوان وأبو بكر ناخرة بالألف وهو كنخرة من نخر العظم أى بلى وصار أجوف تمر به الريح فيسمع له نخير أى صوت وقراءة الأكثرين أبلغ فقد صرحوا بأن فعلا أبلغ من فاعل وإن كانت حروفه أكثر وقولهم زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى أغلبى أو إذا اتحد النوع لا إذا اختلف كأن كان فاعل وفعل صفة مشبهة"[2].

وإذا كان الأكثرون على أن (فعل) أبلغ من (فاعل)[3] أو أن النخرة التى قد بليت، والناخرة التى لم تنخر بعد؛ فمن ثم كان التعبير بنخرة وهى صفة مشبهة تدل على ثبات تلك الصفة فى العظام لطول العهد مع ما فيها من معنى المبالغة خاصة وأن فعل من صيغ المبالغة كذلك. فلا جرم كان هذا أكثر مناسبة لاستبعاد هؤلاء الكافرين المنكرين للبعث بقولهم ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً﴾ وخولف الإيقاع لأجل هذه المناسبة، وقدمت رعاية المعنى على رعاية اللفظ فى هذه القراءة، وهى قراءة الأكثرين ولذا قال الطبرى:" وأفصح اللغتين عندنا وأشهرهما عندنا نخرة بغير ألف بمعنى بالية غير أن

---

(١) الخصائص ١/١٥٢-١٥٣.

(٢) انظر الألوسى ٣٠ ص ٢٨.

(٣) انظر السابق وانظر الكشاف ٤/١٨١، والدر المصون ٦/٤٧٢، المحرر الوجيز ٥/٤٣٢.

رءوس الآى قبلها وبعدها جاءت بالألف فأعجب إلىّ لذلك أن تلحق ناخرة بها ليتفق هو وسائر رءوس الآيات لولا ذلك كان أعجب القراءتين إلى حذف الألف منها[1].

العدول إلى اسم المفعول

فمن ذلك قوله تعالى: عن نبيه داود عليه السلام﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ﴾ (سورة ص ١٨-١٩) حيث عدل عن مقابلة يسبحن فلم يقل (والطير يحشرن) فعدل إلى اسم المفعول. قال الزمخشرى:" وقوله (محشورة) فى مقابلة يسبحن إلا أنه لما لم يكن فى الحشر ما كان فى التسبيح من إرادة الدلالة على الحدوث شيئا بعد شيء جيء به اسما لا فعلا؛ وذلك أنه لو قيل وسخرنا الطير يحشرن على أن الحشر يوجد من حاشرها شيئا بعد شيء - والحاشر هو الله عز وجل - لكان خلفا لأن حشرها جملة واحدة أدل على القدرة. وعن ابن عباس كان إذا سبح جاوبته الجبال بالتسبيح واجتمعت إليه الطير فسبحت فذلك حشرها[2].

فغايرت الآية بين فعل العبد وفعل الرب سبحانه، فالتسبيح يقع من المخلوقات شيئا فشيئا أما الحشر فيقع من الله تعالى جملة واحدة بأمر واحد، إذ يقول للشيء كن فيكون، كما أن ذلك يدل على اجتماع الطير لداود عليه السلام فى وقت واحد ساعة تسبيحه لا أنها تحضر فى أوان تسبيحه شيئا فشيئا بل تحضر معه جملة واحدة من بداية التسبيح إلى منتهاه.

كما أرى كذلك أن صيغة الاسم تبرز خصوصية النعمة التى أنعم الله بها على نبيه داود عليه السلام؛ إذ من شأن الطير الحركة والتنقل، ومن ثم فإن التعبير بصيغة الاسم تفيد أن الطير حين تسبح مع داود تفارق طباعها وتثبت فى مكانها خاشعة لا تكاد تريم[3].

العدول إلى المفرد

من الدلالات الفنية للعدول إلى المفرد ما جاء فى قوله تعالى فى سورة الجن﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَشُهُباً * وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً﴾ (الجن:٨-٩) فالحرس والرصد: اسما جمع، ومع ذلك

---

(١) انظر الطبرى ٢٣/٣٠.

(٢) انظر الكشاف ٣٢/٣.

(٣) أفدناه من تعليق أستاذنا د/ حسن طبل على هذا الموضع.

وصف الحرس بالمفرد، وجاء الرصد وصفا لمفرد، قال الزمخشرى:" والحرس اسم مفرد فى معنى الحراس كالخدم فى معنى الخدام ولذلك وصف بشديد ولو ذهب إلى معناه لقيل شِدادا، والرصد مثل الحرس اسم جمع للراصد على معنى ذوى شهاب راصدين بالرجم وهم الملائكة الذين يرجمونهم بالشهب ويمنعونهم من الاستماع ويجوز أن يكون صفة للشهاب بمعنى الراصد أو كقوله ومعى جياعا يعنى يجد شهابا راصداً له ولأجله[1].

وقال الطيبى" وقوله تعالى(شهابا رصدا) نزل الواحد وهو الموصوف منزلة الجمع لوصفه به إظهارا لكمال حفظه وقول الشاعر "ومعى جياعا" جعل كل مكان من أمكنة المعا بمنزلة (معا) واحد مبالغة فى الجوع[2].

وقد ذهب الزمخشرى وجماعة من المفسرين إلى أن السر فى العدول عن الجمع إلى المفرد فى وصف الحرس أن ذلك جاء رعاية للفظ دون رعاية المعنى إذ لو روعى المعنى لقال شدادا[3]. والسر فى هذا العدول - فى رأيى - يرجع إلى الرمز والإشارة إلى وحدة هذا الحرس، واجتماع أمرهم، حتى كأنهم حارس واحد، فليس ثمة اختلاف بينهم ولا تفرق، ومن ثم فأى شيطان يحاول استراق السمع توجهوا إليه جميعا فيضربونه ضربة ملك واحد.

وثمة دلالة أخرى فى العدول إلى (شهاب) وهى التخصيص، حيث إن إفراد الشهاب يدل على أن كل جنى قد أعد له شهاب مختص به لا يعدوه. ويرشح هذا المعنى لفظة (له)، ومن ثم أعرب بعضهم رصدا مفعولا لأجله.

من أمثلة العدول إلى المفرد كذلك فى القرآن الكريم توحيد النور وإفراده فى مقابل جمع الظلمات مما يمثل نوعا من العدول فى جميع مواضعه فى القرآن، حيث ورد النور مفرداً فى مقابل جمع الظلمات فى أحد عشر موضعا فى كتاب الله تعالى ولم يرد خلاف ذلك فى موضع واحد فمن ذلك ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ (البقرة: ٢٥٧) وقوله تعالى﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام:١) وقوله تعالى﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (إبراهيم:١).

---

(١) انظر الكشاف ١٤٦/٤.

(٢) انظر التبيان للطيبى ١٥٣/١.

(٣) انظر الكشاف السابق - الرازى ٧٦٩/١٥ الألوسى ٨٦/٢٩- الدر المصون ٣٩٢/٦، القرطبى ٦٨٠٤/١٠.

ففى هذه الأمثلة كلها جاءت الظلمات مجموعة ثم عدل عن هذا الجمع بإفراد النور، ويتجلى هذا العدول فى أوضح صوره فى قوله تعالى"﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّورُ * وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ الأَمْوَاتُ﴾ (فاطر: ١٩-٢٢) ففى هذا الموضع يتضح للقارىء والسامع مخالفة قاعدة السياق المطردة فى الجمع بين الصيغ المتناسقة إفرادا وجمعا، ومن ثم تبدو نعمة هذا العدول متميزة تنادى بالالتفات إلى سر تلك المخالفة، وذلك العدول. ويسهل على المتدبر لهذا العدول معرفة سره والوقوف عليه، وهو وحدة سبيل النور والإيمان، وتشعب كل السبل دونه وتفرقها ومن ثم أفرد صراط الله المستقيم فى مقابل سبل الضلال، فى قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ (الأنعام:١٥٣) قال أبو حيان" جمعت الظلمات لاختلاف الضلالات، ووحد النور لأن الإيمان واحد[١]

" وقال الألوسى" أفرد النور لوحدة الحق، كما أن جمع الظلمات لتعدد فنون الضلال"[٢]

وقال ابن القيم" والمقصود أن طريق الحق واحد، إذ مرده إلى الله الملك الحق، وطرق الباطل متشعبة متعددة فإنها لا ترجع إلى شيء موجود، ولا غاية لها توصل إليها، بل هى بمنزلة ثنيات الطريق، وطريق الحق بمنزلة الطريق الموصل إلى المقصود. فهى وإن تنوعت فأصلها طريق واحد، لما كانت الظلمة بمنزلة طريق الباطل، والنور بمنزلة طريق الحق، بل هى أفرد النور وجمعت الظلمات[٣].

ويلمح الألوسى وجها فى إفراد النور وجمع الظلمات، وهو الإيماء إلى قلة أتباع الحق، وكثرة أتباع الباطل، حيث ردد كلامه بين القول السابق" أو أن الأول(أى النور) إيماء إلى القلة والثانى (أى الظلمات) إلى الكثرة[٤].

وهذا الذى ذكره غير معارض للقول الأول فأتباع الحق قليلون كما يقرره كتاب الله تعالى فى مواضع عديدة.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٢٨٣.

(٢) روح المعانى ٣/١٤.

(٣) انظر بدائع الفوائد ١/١١٩. ط / دار الفكر.

(٤) انظر روح المعانى ـ السابق.

ومن مواضع العدول إلى المفرد لتحقيق غرض بلاغى، ما جاء فى القرآن الكريم من إفراد لفظ النعمة فى سياقات عديدة، أريد التعبير فيها عن كثرة النعم؛ ومع ذلك فقد جاءت الصيغة مفردة فى تلك المواضع؛ حتى بلغ عددها سبعة وأربعين موضعا، ولم ترد مجموعة إلا فى مواضع ثلاثة يأتى التعرض لها عند الحديث عن الجمع.

فمن ذلك قول الله تعالى فى حكاية تذكير موسى قومه بنعم الله عليهم﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكاً وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (المائدة: ٢٠) فقد عدد موسى ثلاث نعم على سبيل الإجمال، وإلا فتفصيل تلك النعم وخاصة إيتاؤهم ما لم يؤت أحدا من العالمين لا يستطاع، ولا يقدر على عده، ومع ذلك فقد أفرد الله تعالى النعمة.

وهكذا فى سياقات كثيرة يدل السياق على العدول فى لفظ النعمة عن الجمع إلى الإفراد، ويعلل العلماء لذلك بأن النعمة (اسم جنس فهى مفردة بمعنى الجمع)[1].

ويعلق الشهاب على قول البيضاوى" ولا تطيقوا عد أنواعها فضلا عن أفرادها فإنها غير متناهية فيقول الشهاب (وقال بعض الفضلاء: المعنى إن تشرعوا فى عد أفراد نعمة من نعمه تعالى لا تطيقوا عدها، وإنما أتى بإن، وعدم العد مقطوع به، ونظراً إلى توهم أنه يطاق، وفيه مخالفة لكلام المصنف رحمه الله تعالى، وهو أدق منه، إذ فيه إشارة إلى أن النعمة الواحدة لا يمكن عد تفاصيلها[2].

وهذا الذى نقله الشهاب عن هؤلاء الفضلاء فى غاية الجودة ويؤيده ما ذكره الراغب من أن" النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التى يكون عليها الإنسان كالجلسة والركبة[3].

فالنعمة إذا على بناء اسم الهيئة كالمشية والجلسة والركبة وهذا البناء إنما وضع للدلالة على الهيئة لا على العدد ومعلوم أن هيئة الشىء يدخل فيها إفراده التى تركب منها، والنظر إلى دقة صنعها، وما فيها من جمال ولطف وإبداع. فكأن تراكب الدلالة للفظة النعمة فى تلك السياقات من الإفراد والهيئة يدل على أن المراد هو فى تفاصيل كل نعمة بمفردها، وفى

---

(١) انظر القرطبى ٣٨٢/١، والمفردات للراغب ص ٤٩٩.

(٢) انظر حاشية الشهاب ٢٧٠/٥.

(٣) انظر المفردات ص ٤٩٩.

هيئتها الحاصلة وما اشتملت عليها من نعم لا تعد ولا تحصى، وإذا جاز لنا أن نستطرد نتأمل نعمة كنعمة الطعام كيف حصلت في ألوان وطعوم وأشكال مختلفة تناسب كل الأذواق والأمزجة، ثم لو تأملنا نوعا منها وهو الفاكهة لنتأمل تعددها وتنوعها، ثم إذا تأملنا واحدا من تلك الفاكهة كثمرة الرمان أو البرتقال أو غير ذلك ونحاول عد النعم التى اشتملت عليها هيئة تلك الثمرة من حفظها على الشجر ثم في غلاف خارجي سميك، ثم في قشر داخلي رقيق ثم في تناسقها، ثم في صفاء لونها ثم في لذة مذاقها، ثم في كذا وكذا نعم لا تعد ولا تحصي بداخل نعمة متفرعة على نعمة وهكذا . ومن ثم تتراكب دلالة الكلمة في تلك السياقات من الهيئة والإفراد لإعطاء معنى المبالغة والتعجيز في حصر تلك النعم الربانية.

العدول عن صيغة جمع الكثرة إلى جمع القلة

من أمثلة العدول عن صيغة جمع الكثرة إلى جمع القلة قوله تعالى﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل:١١٢) فعلى الرغم من كثرة نعم الله التى كفرت بها تلك القرية فقد عدلت الآية عن التعبير بجمع الكثرة(نعم) إلى جمع القلة(أنعم) لغرض بلاغى يكشف عنه العلامة أبو السعود حيث يقول" وإيثار جمع القلة للإيذان بأن كفران نعمة قليلة حيث أوجب هذا العذاب، فما ظنك بكفران نعم كثيرة"[1] هذا الذى نبه عليه العلامة أبو السعود هو ما يناسب مقام التخويف لهؤلاء الكافرين الجاحدين لنعم الله تعالى عليهم، ولهذه الطريقة نظائر في كتاب الله تعالى فمنها في غير جانب الصيغ قول إبراهيم عليه السلام لأبيه وهو في مقام تخويفه عذاب الله تعالى له﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً ﴾ (مريم:٤٥) حيث عبر بـ (يمسك) بدلا من يصيبك، وبـ(الرحمن) بدلا من (الجبار) كأنه يخوفه العذاب الأدنى لو عامله الله برحمته، فكيف لو عامله بشدته وجبروته. وعلى هذا النحو جاء التخويف في الآية السابقة من جحد قليل النعم فضلا عن كثيرها، وهذا أشد مبالغة في التخويف.

---

(١) انظر تفسير أبى السعود ١٤٥/٥.

من أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة:٢٦١) حيث كان الأصل أن توصف السبع بجمع القلة سنبلات كما قال الله تعالى في سورة يوسف ﴿وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾ (يوسف:٤٣) إلا أن الآية هنا قد عدلت عن القلة المناسبة للسبع إلى الكثرة لغرض بلاغي لا للاتساع في اللغة أو لتعاور الأبنية كما ذهب إليه الزمخشري فيما نرى.

وهذا الغرض البلاغي فيما نرى إنما هو مناسبة سياق الآيات الدال على التكثير والمباركة من الله تعالى لهذه الصدقة، وإلا فقد استغرب التمثيل بسنبلة تنبت مائة حبة واستشكلوا إمكان وقوع ذلك.

والمقصود أنه مقام تكثير وبركة من الله تعالى، وجزاء واسع غير محدود ولذا ذيلت الآية بقوله تعالى﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ فهي" زيادة لا تقدر ولا تحصر، فذلك العدد لا مفهوم له".

٢- العدول إلى صيغة الفعل

العدول من (فعل) إلى (أفعل)

من ذلك قول الله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً * وَأَكِيدُ كَيْداً * فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً ﴾ (الطارق: ١٧) حيث عدل عن صيغة (فعل) المشددة في (مهل) إلى (أفعل) في (أمهل) وقد حمل ذلك بعض المفسرين على تحسين نمط الكلام[١].

وبنحوه قال السمين الحلبي" لما كرر الأمر توكيدا خالف بين اللفظين"[٢] والذي أراه والله تعالى أعلم أن سر العدول يتجاوز المخالفة بين اللفظين لمجرد المخالفة، بل إن العدول عن الصيغة الأولى إلى الصيغة الثانية إنما هو عدول فني مقصود، وذلك أن الفارق بين صيغتي فعل وأفعل أن الأولى تدل على التكثير غالبا[٣]. أما الثانية (أفعل) فللتعدية غالبا[٤].

(١) انظر الكشاف ٢٠٣/٤، والمحرر الوجيز ٣٩٣/١ والرازي ٣٤٢/١٦.

(٢) انظر الدر المصون ٥٠٨/٦.

(٣) انظر شرح الشافية ٩٢/١.

(٤) انظر شرح الشافية ٩٢/١.

ومن ثم جاء الأمر بالتمهيل مطلقا دون تقييد بالتقليل جاء معه الفعل (مهل) الدال على التكثير، ولما كان هذا الفعل يشعر بطول مدة التمهيل مما قد يلقى الوهن واليأس في قلوب الدعاة، أعقبها القرآن بصيغة أفعل مقيدة بما يفيد التقليل، ليدل بذلك على أن تمهيلهم وإمهال الله تعالى إياهم وإن طال فهو آت لا محالة، وهو قليل لا شك في مقابل ما ينتظرهم من عذاب يوم القيامة في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة. وذلك كما قال تعالى﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ .. إلى قوله ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً *وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾ (المعارج:١-٧) قال الرازي" منهم من قال" أمهلهم رويدا" إلى يوم القيامة، وإنما صغر ذلك من حيث علم أن كل ما هو آت قريب. ومنهم من قال أمهلهم رويدا إلى يوم بدر، والأولى أولى؛ لأن الذي جرى يوم بدر، وفي سائر الغزوات لا يعم الكل، وإذا حمل على أمر الآخرة عم الكل، ولا يمتنع من ذلك أن يدخل في جملته أمر الدنيا، مما نالهم يوم بدر وغيره. وكل ذلك زجر وتحذير للقوم[١].

ومن ثم فالصيغة الأولى (مهل) المشعرة بطول مدة التمهيل، فيها تسكين وتصبير له ص ولذا قال الزمخشري" فمهل الكافرين يعني لا تدع بهلاكهم ولا تستعجل به(أمهلهم رويدا) أي إمهالا يسيرا وكرر وخالف بين اللفظين لزيادة التسكين منه والتصبير عن الرسول ﷺ[٢].

العدول إلى صيغة تفعل

من أمثلته في الشعر قول المتنبي:

ألا ليت شعري هل أقول قصيدة   فلا أشتكي فيها ولا أتعتب[٣]

أرى أن الشاعر قد عدل إلى هذه الصيغة (أتفعل) هنا لأجل القافية، وليس مراعاة للمعنى، إذ يصعب حمل هذه الصيغة في هذا السياق على معانيها الشائعة فيها دون تكلف، وذلك أن هذه الصيغة تأتي لخمسة معان:

---

(١) انظر مفاتيح الغيب ٣٤٣/١٦.

(٢) انظر الكشاف ٢٠٣/٤ تعرض أستاذنا د/ حسن طبل في كتابه أسلوب الالتفات لعدد كبير من أمثلة ذلك النوع من العدول. لذا فقد رأيت الاجتزاء بما ذكرت عن تكرار جهود سابقة. انظر أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية ص ٦٤ إلى ٨٥.

(٣) انظر شرح التبيان للعكبري ١٢٩/١.

أولها: مطاوعة فعّل مضعف العين

وثانيها: الاتحاد

وثالثها: التكلف

ورابعها: التجنب

وخامسها: التدرج

وقد يغني عن الثلاثي إذا كان غير وارد والفعل المستخدم هنا قد ورد منه الثلاثي عتب، ومن ثم فهو ليس بمعنى الثلاثي[1].

وهذه المعاني كلها ليست مناسبة لمعنى البيت إلا بنوع من التكلف، فمعنى البيت" ليتني أعلم هل تخلو قصيدة لى من شكوى أشكو الدهر فيها بأن يبلغنى المراد، وأنال منه ما أطلب وأدع الشكوى"[2] ومن ثم فالعدول هنا لأجل الإيقاع، ولذا لم يحسن.

ويمكن أن نتكلف للشاعر هنا إرادة معنى التكلف في العتاب والتدرج فيه، خاصة وأن أغلب معاتبة الشاعر في قصائده إنما كانت للملوك والرؤساء الذين كان يؤمل لديهم بعض حاجته؛ ولذا كان يعاتبهم بشيء من التلطف في كثير من الأحيان، وكذا كثيرا ما يضمن ذلك مدائحه إياهم، وقد يفيض به الأسى أحيانا فيخرج مدحه إلى حد الهجاء، وذلك من نحو قوله في مدحه كافور:

وما طربى لما رأيتك بدعة لقد كنت أرجو أن أراك فأطرب

وتعذلنى فيك القوافي وهمتي كأنى بمدح قبل مدحك مذنب[3]

٣- العدول إلى صيغة ذات معنى متعدد

من ذلك قوله تعالى﴿ **وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ** ﴾ (يس:٤٣).

حيث حمل المفسرون صيغة (فعيل) في لفظة (صريخ) على ثلاثة أوجه:

١- أن تكون بمعنى فاعل (صارخ) أى مستغيث.

٢- أن تكون بمعنى مفعل (مصرخ) أو منقذ أو مغيث.

---

(١) انظر شرح الشافية ١٠٤/١، شذا العرف ص ٤٥.

(٢) انظر العكبرى ١٢٩/١.

(٣) انظر شرح التبيان للعكبرى ١٣٣/١.

٣- أن تكون بمعنى المصدر أى الصراخ نفسه، أو فلا إغاثة كما ذكر الزمخشرى فيكون مصدرا بمعنى الإصراخ[١].

ويبدو لى أن سياق الآية يحتمل أغلب الوجوه المذكورة فيه فقد يكون الصريخ. بمعنى المنقذ أو المغيث وهو ما رجحه السمين الحلبى والألوسى وغيرهما ممن ذكرت؛ وذلك لأن الآية فى معرض تصوير تخويف البشر من قدرة الله تعالى عليهم فهو إن يشأ يغرقهم فلا مغيث لهم إن صرخوا واستغاثوا.

وحمل الآية على معنى فلا صارخ ولا صراخ يمكن توجيهه على حال الاستئصال، فضلا عن أن إثبات الصارخ والصراخ لهؤلاء الغرقى يدعم ما الآية بصدده من تخويف العبد، وذلك بتصوير هيئة الصارخ وكثرة الصراخ عند معاينة الأهوال مع افتقاد المغيث والمنقذ أو المعين.

وأما حمل الزمخشرى الصريخ على معنى الإصراخ والإغاثة، فقد اعترضه الشيخ صاحب البحر بأنه يحتاج إلى نقل أن صريخا يكون مصدرا بمعنى إصراخ.

ومن ثم نرى كيف تتضافر معانى تلك الصيغة فى خلق معنى ذى ظلال متعددة تتفق مع السياق وتتناغم معه.

- ومن ذلك ما جاء فى قوله تعالى﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ..... بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٢]. (آل عمران ١٨١-١٨٢) حيث جاءت صيغة المبالغة (ظلام) فى هذه الآية وشبيهاتها على وزن (فعال) محتملة الدلالة على المبالغة، والدلالة على النسبة، وقد استشكل العلماء دلالتها على المبالغة لأنها تمثل عدولا عن السياق والمقتضى وما ربك بظالم، وذلك أن السياق هنا بصدد بيان كمال عدله سبحانه وتنزيهه عن نسبة الظلم إليه.

ومن ثم اختلفت أقوال المفسرين فى تحرير دلالة تلك الصيغة وتوجيهها على خمسة أقوال حكاها السمين الحلبى فى الدر حيث قال مستشكلا: وهنا سؤال: وهو أن (ظلام) صيغة مبالغة تقتضى التكثير، فهى أخص من (ظالم) ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم فإذا

---

(١) انظر الدر المصون ٥/ ٤٨٦، المحرر الوجيز ٤/٤٥٥، روح المعانى ٢٣/٢٨، الكشاف ٣/٢٨٨، مجاز القرآن ٢/١٢٦، مفاتيح الغيب ١٣/١٤٠، القرطبى ٨/ ٥٤٧٩، صيغة فعيل (صريخ) ص ١٩٢، ٣٥٧.

(٢) ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ • ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (آل عمران: ١٨١-١٨٢).

قلت: (ليس بظالم) انتفى الظلم من أصله، فكيف قال تعالى: (ليس بظلام للعبيد) وفي ذلك خمسة أوجه، ذكر أبو البقاء منها أربعة:

الأول: أن(فعالا) قد لا يراد به التكثير كقول طرفة:

ولست بحلال التلاع لبيته   ولكن متى يسترفد القوم أرفد[٢]

لا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلا، لأن ذلك يدفعه آخرُ البيت الذى يدل على نفى البخل على كل حال، وأيضا تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة.

الثاني: أنه للكثرة ولكنه لما كان مقابلا بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يقابل الكثير بالكثير.

والثالث: أنه إذا نفى الظلم الكثير انتفى القليل ضرورة، لأن الذى يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه فى حق من يجوز عليه النفع والضر كان للظلم القليل المنفعة أترك.

الرابع: أن يكون على النسب أى: لا ينسب إليه ظلم، فيكون من باب: بزاز وعطاء كأنه قيل: ليس بذى ظلم البتة.

الخامس: قال القاضى أبو بكر: (العذاب الذى توعّد أن يفعله بهم لو كان ظلما لكان عظيما فنفاه على حد عظمته لو كان ثابتا).

وذكر الزمخشرى فيها الوجهين الثانى والخامس ولم يزد عليها[١].

وأجاب الرازى عن الإشكال بالوجه الخامس ولم يزد عليه[٢]

ووجه الرازى محمد بن أبى بكر بن عبد القادر ت ٦٦٦ هـ كلا من الوجوه الثانى والرابع والخامس توجيها حسنا فقال: صيغة المبالغة جيء بها لكثرة العبيد لا لكثرة الظلم، كما قال الله تعالى ﴿وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أحَداً﴾ وقال: ﴿عَالِمِ الغَيْبِ﴾ (الجن:٢٦) و﴿عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾ (سبأ: ٤٨) لما أفرد العموم لم يأت بصيغة المبالغة، ونظيره قولهم: زيد ظالم لعبده، وعمرو ظلام لعبيده، فهما فى الظلم سيان. وكذلك قال تعالى ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ فشدد لكثرة الفاعلين لا لتكرار الفعل، أو الصيغة هنا للنسب أى ينسب بذى

---

(١) الدر المصون ٢/٢٧٤، وانظر الألوسى حيث ذكر هذه الأقوال ما عدا الخامس.

(٢) الكشاف ٤/٢٣.

(٣) الرازى ٤/٥٩٩.

ظلم. الثانى أن العذاب من العظيم القدر، الكثير العدل لولا سبق الجناية يكون أفحش وأقبح من الظلم ممن ليس عظيم القدر كثير العدل، فيطلق عليه اسم الظلام باعتبار زيادة قبح الفعل منه لا باعتبار تكرره، فحاصله أن صيغة المبالغة تارة تكون باعتبار زيادة الفعل، وتارة باعتبار صفته، ففعل الظلم لو وجد من الله تعالى وتقدس لكان أعظم من ألف ظلم يوجد من عبيده، باعتبار زيادة وصف القبح، ونظيره قوله تعالى ﴿وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [1].

والذى أراه فى مثل هذا الموضع والله تعالى أعلم – أن هذا العدول إلى تلك الصيغة ذات المعنى المتعدد فى مثل هذا الموضع بين المبالغة والنسبة بحيث تحتمل الصيغة تلك الوجوه المذكورة جميعا، بما يصعب معه ترجيح أحد تلك الوجوه على غيرها كما صنع أغلب من تعرضوا لهذه الآية من المفسرين – أقول إن هذا العدول لا جرم أنه عدول قصد به ثراء الدلالة، وإثارة الفكر، وتعجيز العقول، دون القدح فى هذا الكتاب المعجز، فعلى أى هذه الوجوه المذكورة تأملت موقع تلك الصيغة وجدتها من البلاغة بمكان فالمبالغة فى الظلم جديرة بالملك إذا ظلم عبيده مع استغنائه عن ظلمهم، وتضررهم به أبلغ الضرر، وفيه مطابقة حال المتكلم ما فيه فقد جاء معبرا عن عدله سبحانه على أتم وجه، فكان رب العزة سبحانه يعظم تلك الصفة فى حق نفسه أيما تعظيم لو كان منه أدنى ظلم وحاشاه سبحانه، فكأنه جرى على طريقتهم فى التعكيس ليثبت الضد على اليقين على نحو ما سبق بيانه نقلا عن الزمخشرى فى قوله تعالى ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ (التكوير:١٤) [2] وشبيه به ولله المثل الأعلى قول القائل عن نفسه:" يكون كافرا أو يخرج من الإسلام إن كان كاذبا" ومراده المبالغة فى إثبات صدقه على أكمل وجه لا كونه يرضى بذلك، وإن كان هذا مما قد نهى عنه [3].

---

(١) مسائل الرازى ص ٣٨ ط مصطفى الحلبى.

(٢) انظر مبحث اختيار المفرد، وانظر الكشاف ١٨٩/٤.

(٣) وإنما جاء الحديث عن النبى ﷺ ذم من فعل ذلك وأنه يكون كما قال، لأن العبد ليس فى مقدوره شىء فربما وقع ما حلف عليه، فيكون قد عرض دينه للبطلان ولو بالقول.* انظر كذلك مواضع أخر وردت فيها صيغة المبالغة(ظلام) بنحو هذا السياق فى (الأنفال:٥١، الحج: ١٠، فصلت:٤٦، ق:٢٩.

فكأن رب العزة جل وعلا قال: أكون ظلاما لو ظلمت عبيدى ولا يكون ذلك أبدا، فمن ثم تثبت صفة العدل له على جهة اليقين، فهذا من باب الضد وهو طريق لدى العرب مطروق.

كذلك فإن تكثير المعمول يناسبه تكثير العامل، كما فى ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ (الجن:٢٦)، و﴿عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ (سبأ: ٤٨) فحيث كان المعمول مفردا لم يبالغ فى عامله، وحيثما كان جمعا بولغ فيه.

وأما القول بأنه إذا ترك كثير الظلم فتركه للقليل أولى فهو وإن كان أضعف تلك الأقوال فى رأيى؛ فإننا لا نعدم له وجها كذلك. خاصة وأن الكلام فى حق الملك المالك لكل شيء فإنه إذا تنزه عن الظلم العظيم فتنزهه عن الحقير من باب أولى.

وأما على القول بأن الصيغة للنسبة فلا إشكال.

ومن ثم نرى لتلك الصيغة فى ذلك الموقع من الثراء الدلالى، وإثارة الذهن، وإيقاظه ودعوته إلى التفكير والتدبر ما لا نجده فى استعمال اسم الفاعل (ظالم).

- ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِياً﴾ (يوسف:٨٠)

النجى قد يكون اسما ومصدرا[1].

فنجيا: فعيل وهو هنا بمعنى (مفاعل، أو مصدر)[2].

قال الراغب: (النجى المناجى ويقال للواحد والجمع)[3].

وقد جعله ابن عطية مصدرا فقال: (النجى لفظ يوصف به من له نجوى واحدا أو جماعة أو مؤنثا أو مذكرا، فهو مثل عدول وعدل)[4].

وقال الألوسى (وحده وكان الظاهر جمعه لأنه حال من ضمير الجمع لأنه مصدر بحسب الأصل كالتناجى أطلق على المتناجين مبالغة أو لتأويله بالمشتق والمصدر ولو بحسب الأصل يشمل القليل والكثير، أو لكونه على زنة المصدر لأن فعيلا من أبنية المصادر، وهو فعيل

---

(١) لسان العرب ٤٣٦١/٦.

(٢) د/ على طلب/ صيغة فعيل واستعمالاتها ص ٣٥٧.

(٣) المفردات ص ٤٨٤.

(٤) المحرر الوجيز ٢٦٩/٣.

بمعنى مفاعل كجليس بمعنى مجالس وكعشير بمعنى معاشر، أى مناج بعضهم بعضا فيكون متناجين)[1].

وذكر الزمخشرى الوجهين، واستحسن المصدر فقال (والنجى على معنيين: يكون بمعنى المناجى.. ومنه قيل قوم نجى كما قيل (وإذا هم نجوى) تنزيلا للمصدر منزلة الأوصاف، ويجوز أن يقال هم نجى كما قيل هم صديق لأنه بزنة المصادر.. (نجيا) ذى نجوى أو فوجا نجيا أى مناجيا لمناجاة بعضهم بعضا، وأحسن منه أنهم تمحضوا تناجيا لاستجماعهم لذلك وإفاضتهم فيه بجد واهتمام كأنهم فى أنفسهم صورة التناجى وحقيقته..)[2] ونخلص من تلك النقول إلى احتمال فعيل فى قوله(نجيا) أن تكون بمعنى الصدر أو بمعنى مفاعل، والتفت الزمخشرى والألوسى إلى العدول فيها عن الجمع، وعللوا ذلك بأن فعيلا قد تأتى للمفرد والجمع لأنها هنا مصدر أو على زنة المصدر، وقد التفت إلى ذلك أيضا أبو عبيدة والأخفش[3].

والذى يظهر من القرائن فى هذا الموضع أن نجيا هنا مصدر، وهذا ما ذكره ابن عطية فى تفسيره ولم يلتفت إلى غيره وهو ما استحسنه الزمخشرى، وهو ما يرجحه كلام كل من أبى عبيدة والأخفش والألوسى، وذلك لوجوه:

الأول: أن (فعيلا) تأتى للمصدر بلا تأويل، فهى إحدى صيغ المصادر، ومما جاء عليها مصدرا: زئير، وخرير، وصهيل، وزفير، وشهيق، ونفيق، ونهيق، وأنين، وفديد[4].

الثانى: أن (نجيا) تدل على صوت والغالب فى المصدر الآتى على(فعيل) أن يدل على صوت كالأمثلة السابقة.

الثالث: أن جعله بمعنى مفاعل يحتاج إلى تأويل، وحمل اللفظ على معناه بلا تأويل هو الأصل فلا يعدل عنه بغير قرينة، أو حاجة إليه كاستحالة حمل اللفظ على معناه الصريح.

الرابع: أن (نجيا) وإن كان بلفظ المفرد إلا أن جعله مصدرا يجعله صالحا للمفرد والجمع، كما سبق بيانه.

---

(١) روح المعانى ٣٥/١٣.

(٢) الكشاف ٢٦٩/٢.

(٣) مجاز القرآن ٣١٥/١– معانى القرآن ٣٦٧/٢.

(٤) هامش د/ على طلب/صيغة فعيل واستعمالاتها ص ١٢.

الخامس: أن السياق يقتضي استحسانه وترجيحه كما هو ظاهر كلام الزمخشري، كأنهم صاروا بذلك حقيقة التناجي نفسها، وفيه من تصوير المعنى وتقريره ما فيه.

السادس: أن جعله بمعنى المشتق يخرجنا من دلالة الإفراد إلى الجمع، لأننا نؤوله بلفظ مناجين أو متناجين، وهذا يفقدنا معنى لا يستهان به في وصفهم بصيغة المفرد التي تجعلهم كالشخص الواحد في تناجيهم واجتماع أمرهم لتدبر المخرج مما نابهم بسبب احتجاز أخيهم، وقد أخذ أبوهم عليهم موثقا من الله ليأتنه به، مع تفريطهم في يوسف من قبل، ولما كان هذا الأمر يهمم جميعا، لأن المسئولية مشتركة بينهم وواقعة عى عاتقهم جميعا فقد اجتمعوا كأنهم رجل واحد لتدبر الخلاص مما نزل بهم، ولذا فإن تأويل نجيا. بمناجين أو متناجين يفقدها ذلك المعنى، وليس كذلك المصدر، لأن المقصود منه ليس الدلالة على العدد وإنما على الحقيقة والماهية[1]

فهذا مثال لما تشترك فيه الصيغة بين معنيين أحدهما ظاهر ترجحه القرائن، وآخر مرجوح ولكنه مما تحتمله دلالة الصيغة؛ ولكن تبقى بعد ذلك للمعاني الأخرى التي تحتملها الصيغة ظلالها الدلالية التي تزيد من ثراء المعنى؛ وذلك حيث تكون تلك المعاني موافقة للسياق، غير متنافرة معه كما في المثال حيث خلص إخوة يوسف متناجين مبالغين في تناجيهم حتى صاروا كأنما هم هيئة التناجي وحقيقته.

---

(١) د/ محمد عبد العزيز، أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ص ١١٢.

الأساس الثالث: التكرار

لا نكاد نجد للبلاغيين كلاما صريحا في هذا الباب، اللهم إلا كلاما لم يسق لهذه الظاهرة بالأصالة، وإنما كان الكلام فيها مرتبطا بألوان أخر من الألوان البديعية أو الظواهر الأسلوبية غير ظاهرة التكرار، وتتميز تلك الظواهر جميعا(التي تعلق الكلام فيها بظاهرة التكرار في الصيغ) بكونها تتعلق بموسيقى الشعر أو ما يسميه البعض بالإيقاع الصرفي، وذلك أن حركة الإيقاع في البناء الشعري كما يرى ذلك باحث معاصر" قامت على أساس من التوفيق بين مظهرين له:

الأول: الإيقاع العروضي كما قننه الخليل بن أحمد.

الآخر: الإيقاع الصرفي الذي يحكم بنية الكلمة صوتيا.

وداخل هذا الإيقاع تنضوي ألوان من التقابلات الدلالية والصوتية التي تندرج تحت ما سماه القدماء بعلم البديع"[1]

ومن ثم فهذه هي الزاوية التي يمكن أن ندخل منها للبحث عن توظيف ظاهرة التكرار في الصيغ في التراث البلاغي وهي ظاهرة التكرار في الإيقاع الصرفي، وقد تناولها البلاغيون تحت عدة مصطلحات وعدة ظواهر كالسجع والجناس والتصريع والترصيع والتطريز والتوازي أو المؤاخاة وغير ذلك من فنون البديع التي اشتملت ضمن ما اشتملت عليه على تكرار الإيقاع الصرفي أو الصيغي(الواقع في دائرة البحث) وذلك أن هذه الأنواع البديعية لم تخلص كلها للتكرار الصيغي وحده، فالسجع والجناس وغير ذلك قد يكون مبناه على اتحاد الصيغة وقد يكون بغير ذلك كما سنبين قريبا.

لقد اعتبر البلاغيون الاعتداد بتكرار الإيقاع أصلا في الحقيقة الشعرية،" ومن ثم كان تعريف قدامة للشعر بأنه: قول موزون مقفى يدل على معنى، ثم جعل من صفات الشعر: المطابق والمجانس، وأدخل في نعوت المعاني الشعرية التتميم والتكافؤ، وجعل من نعوت الشعر الترصيع"[2] وإذا كان الشعر يتميز بهذه الخاصية الإيقاعية، فإن النثر أيضا يتداخل معه في طلب هذه الخاصية، ومن ثم رصد البلاغيون في النثر ألوان التكرار الإيقاعي وحرصوا على الكشف عنه وتقصي خواصه وعناصره[3]

---

(١) د/ محمد عبد المطلب/ بناء الأسلوب في شعر الحداثة/ التكوين البديعي س ١٩٩٠ ص ١٠٢.

(٢) السابق وانظر نقد الشعر: ١٧، ١٦٢، ١٣٧، ١٤٣، ٤٠٠.

(٣) د/ محمد عبد المطلب/بناء الأسلوب ص ١٢٦، ١٢٧.

ونستطيع أن نتتبع تلك الألوان البديعية للتكرار التي ذكرها البلاغيون لبيان ما اشتملت عليه من ظاهرة التكرار الصيغي وسنبدأ في ذلك بالأنواع التي خلصت لتكرار الصيغ أو ما سماه البلاغيون باتفاق الأوزان.

ثمة نوع أخلصه ابن الأثير للمباني، فخلص للتكرار الصيغي ولم يختلط بغيره من الألوان البديعية الأخرى، وهذا أيضًا من النقاط الجيدة التي تحسب لابن الأثير في اهتمامه بدراسة الصيغ، وهذا النوع هو ما سماه [بالمؤاخاة بين المباني] وفيه يقول ابن الأثير" وأما المؤاخاة بين المباني فإنه يتعلق بمباني الألفاظ، فمن ذلك قول أبي تمام في وصف الرماح:

مثقفات سلبن العرب سمرتها   والروم زرقتها والعاشق القضفا

وهذا البيت من أبيات أبي تمام الأفراد، غير أن فيه نظرا، وهو قوله العرب والروم، ثم قال العاشق، ولو صح أن يقول العشاق لكان أحسن، إذ كانت الأوصاف تجرى على (نهج) واحد وكذلك قوله سمرتها وزرقتها، ثم قال القضفا، وكان ينبغي أن يقول قضفها أو دقتها. وعلى هذا ورد قول مسلم بن الوليد:

نفضت بك الأحلاس نفض إقامة   واسترجعت نزاعها الأمصـار

فاذهب كما ذهبت غوادى مزنة   يثنى عليها السهل والأوعـار

والأحسن أن يقال السهل والوعر، أو السهول والأوعار ليكون البناء اللفظي واحدا أى أن يكون اللفظان واردين على صيغة الجمع أو الإفراد، ولا يكون أحدهما مجموعا، والآخر مفردا: وكذلك ورد قول أبي نواس في الخمر:

صفراء مجدها مرازبها   جلت عن النظراء والمثل

فجمع وأفرد في معنى واحد وهو أنه قال النظراء مجموعا، ثم قال المثل مفردا، وكان الأحسن أن يقول النظير والمثل أو النظراء والأمثال. وعلى ذلك ورد قوله أيضا - والإنكار يتوجه فيه أكثر من الأول - وهو:

ألا يا بن الذين فنوا فماتوا   أمـا والله مـا مـاتوا لتبقى

ومالك فاعلمن فيها مقام   إذا استكملت آجالا ورزقا

وموضع الإنكار ها هنا أنه قال آجالا ورزقا، وكان ينبغي أن يقول أرزاقا أو أن يقول أجلا ورزقا، وقد زاده إنكارا أنه جمع الأجل فقال آجالا والإنسان ليس له إلا أجل واحد ولو قال أجلا وأرزاقا لما عيب، لأن الأجل واحد والأرزاق كثيرة لاختلاف ضروبها

وأجناسها، وإذا أنصفنا فى هذا الموضع وجدنا الناثر مطالبا به دون الناظم لمكان إمكانه من التصرف[1].

ونحتاج أن نقف وقفة لتأمل كلام ابن الأثير ومناقشته فى هذا الموضع، ومناقشتى هنا لابن الأثير لن تكون حول إعادة النظر فى رأيه فى الأمثلة السابقة، وإنما تدور مناقشتى له على أن ما ذكره هنا لا يلزم على إطلاقه، فى عموم الأحوال؛ وذلك لأن حسن هذه الظاهرة أو غيرها من الظواهر الأسلوبية يتوقف – كما يقرره أهل الفن ويلحون عليه – على مدى مطابقة تلك الظاهرة لمقتضى الحال.

والعجب أن ابن الأثير نفسه قد وقف على عدم اطراد تلك القاعدة المزعومة حيث يقول:" وقد كنت أرى هذا الضرب من الكلام واجبا فى الاستعمال ، وأنه لا يحسن المحيد عنه، حتى مر بى فى القرآن الكريم ما يخالفه. كقوله تعالى فى سورة النحل﴿ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ (النحل: ٤٨) ولو كان الأحسن لزوم البناء اللفظى على سنن واحد لجمع اليمين كما جمع الشمال، أو أفرد اليمين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ (النحل: ١٠٨) فجمع القلوب والأبصار وأفرد السمع.

وكذلك ورد قوله تعالى﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾ (فصلت: ٢٠) فذكر السمع بلفظ الإفراد وذكر الأبصار والجلود بلفظ الجمع. وفى القرآن الكريم مواضع كثيرة هكذا، ولو كان هذا معتبرا فى الاستعمال لورد فى كلام الله تعالى الذى هو أفصح من كل كلام، والأخذ فى مقام الفصاحة والبلاغة إنما يكون منه والمعول عليه[2].

والعجب فى ذلك أن ابن الأثير كان يرى لزوم ما ذكره من المؤاخاة فى المبانى والصيغ لولا ورود القرآن بضده، ويكتفى بذلك ابن الأثير دون أن يبين لنا سبب عدول القرآن عن تلك القاعدة التى يراها، ولو فعل لكان لذلك وجه جيد باعتبار أن القاعدة أو الأصل الذى تم العدول عنه هو المستوى الشائع الاستخدام وهذا أحد أقوال الدارسين المحدثين للأسلوب[3]

---

(١) انظر المثل السائر ٣/١٥٩،١٥٧،١٥٨،.

(٢) انظر المثل السائر ص ١٥٨.

(٣) انظر د/ صلاح فضل الأسلوبية ص ١٨٣، ١٨٤.

والذى أراه أن هذا الأسلوب لا يحسن أو يقبح بإطلاقه، وإنما مدار حسنه وقبحه على مطابقة المقام وعدمه[1].

كما تعرض المفسرون كذلك لتعليل إفراد السمع فى جميع الآيات التى ورد بها فى كتاب الله كذلك[2].

ومن الأنواع التى خلصت للتكرار الصيغى كذلك ما سماه البلاغيون بالترصيع، وهذا النوع قد تعرض له ابن سنان الخفاجى فى سر الفصاحة فقال فى تعريفه: هو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء فى البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة، وكأن ذلك شبه بترصيع الجوهر فى الحلى[3].

ثم بين ابن سنان رأيه فى هذا النوع فقال" وهذا مما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع، وإنما يحسن إذا وقع قليلا غير نافر" هذا هو ما ذكره ابن سنان فى الترصيع، وقبل أن نقف عنده لتأمله أحب أن أورد خلاصة ما ذكره ابن الأثير فى أمره: قال ابن الأثير" هو مأخوذ من ترصيع العقد وذاك أن يكون فى أحد جانبى العقد من اللآلىء مثل ما فى الجانب الآخر، وكذلك تجعل هذا فى الألفاظ المنثورة من الأسجاع، وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثانى فى الوزن والقافية[4] ويرى ابن الأثير أن هذا النوع لم يقع فى كتاب الله تعالى ويعترض

---

(١) وقد يقال إن هذا الأسلوب هو الأصل أو قاعدة الاستخدام اللغوى، أو المستوى الشائع فى الكلام والذى ينبغى عدم العدول عنه إلا لغرض فنى أو بلاغى يسوغ ذلك العدول ويحسنه. ولعل هذا الرأى الثانى يكون له وجه فى الصواب، وذلك لأن الحس اللغوى يرجح كون تلك المؤاخاة بين المبانى أسلوبا شائعا فى الكلام، مألوفا لدى النفس، مستساغا لدى السمع، ومن ثم يكون تركه نوعا من المخالفة أو العدول التى لا بد لها من تبرير فنى مقبول. وهذا التبرير الفنى للعدول الواقع فى الآية الأولى على سبيل المثال عن الأسلوب الشائع هو ما اهتم المفسرون ببيانه والوقوف عنده؛ حيث ذكروا فى تبرير العدول عن الجمع إلى الإفراد فى اليمين أكثر من عشرة أقوال، ليس هنا محل استقصائها. انظر على سبيل المثال الكشاف ٢/٣٣١- روح المعانى ١٤/١٥٥- ١٦١، الدر المصون ٤/٣٣١-٣٣٢، المحرر الوجيز ٣/٣٩٨، مفاتيح الغيب ٩/٥٣٨، ابن كثير ٢/١٢٣، البيضاوى ٥/٣٢٦، التحرير والتنوير ١٤/١٦٩، معانى القرآن ٢/٣٨٣، بدائع الفوائد ١/١٢٠.

(٢) الكشاف ١/١٦٤ ط الحلبى- روح المعانى ١/١٣٦-١١/١٧٢، المحرر الوجيز ٣/١٣٩، الدر المصون ٤/٦٤، مفاتيح الغيب ٨/٤٢٧ ، ٤٢٨.

(٣) انظر سر الفصاحة ص ١٨١،١٨٢.

(٤) انظر المثل السائر ١/٢٧٧.

على قول من ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ (الانفطار: ١٣-١٤) من الترصيع فيقول" فليس الأمر كما وقع له، فإن لفظة (لفى) قد وردت في الفقرتين معا" أما عن وجوده في الشعر فيقول:" وأما الشعر فإنى كنت أقول إنه لا يتزن على هذه الشريطة، ولم أجده في أشعار العرب، لما فيه من تعمق الصنعة، وتعسف الكلفة، وإذا جيء به في الشعر لم يكن عليه محض الطلاوة التى تكون إذا جيء به في الكلام المنثور، ثم إني عثرت عليه في شعر المحدثين، ولكنه قليل جدا فمن ذلك قول بعضهم:

فمكارم أوليتها متبرعا   وجرائم ألغيتها متورعا

فمكارم "بإزاء" جرائم "وأوليتها" بإزاء "ألغيتها" ومتبرعا "بإزاء" متورعا"[1] ويرد ابن الأثير على من يجيز أن يكون أحد ألفاظ الفصل الأول مخالفا لما يقابله من الفصل الثاني، ويقول:" هذا ليس بشيء لمخالفته حقيقة الترصيع" ثم يمثل له بأمثلة تدل على وقوعه في النثر من مقامات الحريرى، ومن رسائله هو إلى بعض إخوانه وغير ذلك.

ثم يضرب مثالا لما وقعت فيه مخالفة بعض ألفاظه بعضا بقول ذى الرمة:

كحلاء في برج، صفراء في دعج   كأنها فضة قد مسها ذهب

فيقول:" وصدر هذا البيت مرصع، وعجزه خال من الترصيع، وعذر الشاعر في ذلك واضح، لأنه مقيد بالوقوف مع الوزن والقافية[2].

ويمكننا أن نقارن بين معالجة كل من ابن سنان وابن الأثير لهذا النوع لنقف على الآتى:

(١) يتميز تعريف ابن الأثير للترصيع عن تعريف ابن سنان- باشتراطه مساواة كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثانى في الوزن والقافية وهذا الشرط هو ما يحقق لهذا النوع سمة التكرار الصيغي الناشئ من اتحاد الوزن في الفصلين، بينما لم يشترط ذلك ابن سنان ولم أجد من تابعه على عدم اشتراط ذلك في الترصيع فقد عرفه السكاكى بأن" تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز أو متقاربتها[3] وعرفه العلوى بأنه" ما كان من المنظوم والمنثور من الكلام، ألفاظ الفصل الأول فيه مساوية لألفاظ الفصل

---

(١) انظر المثل السائر ١/٢٧٨.

(٢) انظر المثل ١/٢٨٠.

(٣) انظر المفتاح ص ٢٢٩.

الثاني في الأوزان واتفاق الأعجاز" إلا أنه يجعله على وجهين" الوجه الأول منهما: أن يكون كاملا وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الأوزان والقوافي من غير مخالفة لأحدهما للثاني في زيادة ولا نقصان وما هذا حاله فإنه يعز وجوده ويرى أن هذا النوع قليلا ما يقع في كلام البلغاء لصعوبة مأخذه، وضيق مسلكه ولم يوجد في القرآن شيء منه، وما ذاك إلا لأنه جاء بالأخف والأسهل، دون التعمق النادر" الوجه الثاني: ويقال له الناقص: وهو أن يختلف الوزن وتستوى الأعجاز" وبعد أن ذكر أمثلة له من نحو ما ذكره ابن الأثير قال" فهذا وأمثاله هل يكون معدودا من الترصيع أم لا فالذى عليه الأكثر من أهل البلاغة كالمطرزى وعبد الكريم صاحب البيان وغيرهما أنه لا محالة معدود منه وإن كان مخالفا في الزنة، فأما ابن الأثير فقد أبى عده منه، وزعم أنه لا يعد في الترصيع إلا الوجه الأول، والأمر فيه قريب والمختار ما عليه الأكثر[1] فلعل ابن سنان لم يشترط اتفاق الوزن لكون هذا النوع المختلف الوزن لا يخرج عن كونه ترصيعا عند الأكثر وإن كان يسمى بالناقص. أما الرازى فقد عرفه بأن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز"[2] فاشترط تساوى الوزن ولم يقسمه إلى كامل وناقص.

وعرفه الطيبي بقوله: هو أن يتفق ألفاظ القرينتين على الوزن"[3] كما أن اشتراط ابن الأثير تحقق المساواة في جميع الألفاظ من شأنه أن يزيد من معدل التكرار الصيغى بينما لا يشترط ذلك ابن سنان ومن ثم لا يطرد تحقق التكرار الصيغى في كل ألفاظ البيت بناء على مذهب ابن سنان، حيث يستدل للترصيع بأبيات لا يتحقق فيها المساواة بين جميع ألفاظ الشطرين[4]. يشترط ابن الأثير ألا يتكرر لفظ من الفصل الأول في الفصل الثاني ولذا يخرج قوله تعالى﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الانفطار: ١٣-١٤) من الترصيع لتكرر لفظة (لفى) ولم أجد من تابع ابن الأثير على هذا الشرط سوى العلوى في

---

(١) انظر الطراز ٢/٢٧٣-٢/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) نهاية الإيجاز ص ١٤٤.

(٣) التبيان الحقيقى ٢/٥٢٠.

(٤) انظر سر الفصاحة ص ١٨١، ١٨٢.

اقتفائه أثر ابن الأثير وحذوه حذوه إلا أنه زاد عليه في هذا الموضع في تعليل نفي الترصيع عنه باختلاف وزني الأبرار والفجار، والحق معه في ذلك.

وقد نص الرازي والطيبي على الاستدلال بتلك الآية نفسها التي استدل بها ابن الأثير على نفي الترصيع عن القرآن، كما استدلوا أيضا بقوله: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾[1] (الغاشية: ٢٥، ٢٦) وأما ما ذكره ابن سنان من أنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع، وإنما يحسن إذا وقع قليلا غير نافر"[2] فهذا الكلام يرد عليه بما سبق أن رددنا به على ابن الأثير في النوع السابق من أن القلة والكثرة نسبية لا حد لها، وأن الأولى أن يكون مقياس الحسن هو مدى المطابقة لا غير.

هذا وثمة ألوان أخر تضمنت التكرار الصيغي ولكنها لم تخلص له بل اشتملت عليه وعلى غيره. فمن ذلك السجع وقد عرفه العلوي بأنه" اتفاق الفواصل في الكلام المنثور في الحرف أو في الوزن أو في مجموعهما"[3] وعرفه الطيبي بأنه" تواطؤ الفاصلتين على الحرف الأخير، أو الوزن"[4]. فلا يشترط فيه الاتفاق في الوزن إلا في بعض أنواعه كالمتوازي والمتوازن ولذا لم يذكر ابن الأثير وغيره في حده اتفاق الوزن حيث حده بقوله: "تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد"[5] فمن أنواعه التي روعي فيها اتفاق الوزن كذلك ما سموه بالمتوازن[6] وقد عرفه الطيبي بأنه هو التوافق على الروي والوزن ومثلوا له بقوله تعالى ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾[7] (الغاشية: ١٣) ومثل له الطيبي بقوله ﷺ:" اللهم أعط منفقا خلفا، وأعط ممسكا تلفا" ويظهر التكرار الصيغي في هذا النوع واضحا، فـ (مرفوعة) و(موضوعة) كلاهما على وزن واحد وصيغة واحدة هي اسم المفعول، ومنفقا، وممسكا على صيغة واحدة هي اسم الفاعل، و (خلفا) ، و(تلفا) على صيغة واحدة هي فعل، وهكذا.

---

(١) نهاية الإيجاز ص ١٤٤ د/بكري أمين.

(٢) سر الفصاحة ص ١٨٨.

(٣) انظر الطراز ص ١٨/٣.

(٤) التبيان ص ٥٢١/٢.

(٥) المثل السائر ص ٢١٠/١.

(٦) نهاية الإيجاز ص ١٤٢، الطيبي ص ٥٢١.

(٧) التبيان ص ٥٢٢/٢.

ومن أنواعه كذلك التي ورعي فيها اشتراط تساوي الوزن ما سماه ابن الأثير والعلوي بالموازنة والرازي والطيبي بالمتوازن وعرفوه بأن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الوزن، وأن يكون صدر البيت الشعري وعجزه متساويي الألفاظ وزنا[1] وعرفه الطيبي بأنه التوافق على الوزن دون الروي[2] ويمثلون له بنحو قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الصافات: ١١٧-١١٨) فالمستبين والمستقيم على وزن واحد، وكذلك قوله تعالى في سورة مريم عليها السلام: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزاً * كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِداً * أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزاً * فَلاَ تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَداً﴾ (مريم: ٨١-٨٤)، وكذلك قوله تعالى في سورة طه:"﴿ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْراً * خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلاً﴾[3] ويستحسن ابن الأثير هذا النوع قائلا:" وللكلام بذلك طلاوة ورونق، وسببه الاعتدال، لأنه مطلوب في جميع الأشياء. وإذا كانت مقاطع الكلام معتدلة وقعت من النفس موقع الاستحسان، وهذا لا مراء فيه لوضوحه وهذا النوع من الكلام هو أخو السجع في المعادلة دون المماثلة لأن في السجع اعتدال وزيادة على الاعتدال، وهي تماثل أجزاء الفواصل لورودها على حرف واحد وأما الموازنة ففيها الاعتدال الموجود في السجع، ولا تماثل في فواصلها[4] وهذا الكلام قد سبق لابن الأثير في السجع عموما فقال:" واعلم أن الأصل في السجع إنما هو الاعتدال في مقاطع الكلام، والاعتدال مطلوب في جميع الأشياء، والنفس تميل إليه بالطبع[5].

ويعلق على ذلك باحث معاصر فيقول:" يلحظ ابن الأثير ارتباط هذه الخاصية الإيقاعية التكرارية بالجانب النفسي لأنها تقوم على الاعتدال، والاعتدال هو مطلوب النفس ويميل إليه الطبع. ولكن ليس الاعتدال وحده كافيا في تقبل السجع فنيا، إذ لو كانت المسألة

---

(١) المثل السائر ٢٩١/١، الطراز ص ٣٨/٣.

(٢) التبيان ص ٥٢٢/٢، نهاية الإيجاز ص ١٤٣.

(٣) المثل السائر ص ٢٩٢/١.

(٤) المثل السائر ص ٢٩١/١.

(٥) المثل السائر ص ٢١٢/١.

اعتدالا وتواطؤ فواصل على حرف واحد، لكان كل أديب سجاعا ومن ثم نجد اهتماماً بالناحية الدلالية، على معنى أن يكون اللفظ تابعا للمعنى[1].

وهذا كلام منطقى، لأننا لسنا بصدد اعتدال مجرد، وإنما نحن بصدد أمر يتعلق بالمعنى وما يرتبط به من رعاية الحال والمقام. لكننا إنصافا لابن الأثير نقول إنه لم يقف عند هذا الحد في بيان ما يحسن به السجع بل قال بعده:" ومع هذا فليس الوقوف فى السجع عند الاعتدال فقط، ولا عند تواطؤ الفواصل على حرف واحد إذ لو كان ذلك هو المراد من السجع لكان كل أديب من الأدباء سجاعا، وما من أحد منهم ولو شدا شيئا يسيرا من الأدب إلا ويمكنه أن يولف ألفاظا مسجوعة، ويأتى بها فى كلامه؛ بل ينبغى أن تكون الألفاظ المسجوعة حلوة حارة طنانة رنانة، لا غثة ولا باردة وأعنى بقولى" غثة باردة" أن صاحبها يصرف نظره إلى السجع نفسه من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة، وما يشترط لها من الحسن، ولا تركيبها وما يشترط له من الحسن[2] ويقول": فإذا صفى الكلام المسجوع من الغثاثة والبرد فإن وراء ذلك مطلوبا آخر، وهو أن يكون اللفظ فيه تابعا للمعنى، لا أن يكون المعنى فيه تابعا للفظ، فإنه يجىء عند ذلك كظاهر مموه، على باطن مشوه، ويكون مثله كغمد من ذهب على نصل من خشب، وكذلك يجرى الحكم فى الأنواع الباقية الآتى ذكرها من التجنيس والترصيع وغيرهما.

ويرى ابن الأثير أن السجع الذى لم يقف عليه غيره هو أن تكون كل واحدة من السجعتين المزدوجتين مشتملة على معنى غير المعنى الذى اشتملت عليه أختها، فإن كان المعنى فيهما سواء فذلك هو التطويل بعينه؛ لأن (التطويل) إنما هو الدلالة على المعنى بألفاظ يمكن الدلالة عليه بدونها. وإذا وردت سجعتان تدلان على معنى واحد كانت إحداهما كافية فى الدلالة عليه، وجل كلام الناس المسجوع جار عليه[3] ثم يلخص ابن الأثير شرائط حسن السجع فى أربع شرائط، يرى أنها لا بد منها" هذا ومما يلتحق بالسجع وإن كانوا قد جعلوه لونا مستقلا (لزوم مالا يلزم) لأنه كما قال ابن الأثير" اللازم فى هذا الموضع وما جرى مجراه إنما هو السجع الذى هو تساوى أجزاء الفواصل من الكلام المنثور

---

(١) بناء الأسلوب فى شعر الحداثة د/ محمد عبد المطلب.

(٢) انظر المثل السائر ٢١٣،٢١٢/١.

(٣) المثل السائر ٢١٢/٢١٣/١.

في قوافيها، وهذا فيه زيادة على ذلك، وهو أن تكون الحروف التي قبل الفاصلة حرفا واحدا[1] وهذا النوع قد يتحقق في بعضه اتفاق الصيغ كما في قول أبي نواس:

اترك الأطلال لا تعبأ بهـا   إنها من كل بوس دانيه

وانعت الراح على تحريمها   إنمـــا دنيــاك دار فانيه

من عقار من رآها قال لي   صيدت الشمس لنا في آنيه[2]

حيث اتفقت فيها القافية على اسم الفاعل في المواضع الثلاث

ومما يلتحق بـه كذلك التسميط" وهو أن يوتى بالبيت من الشعر على أربعة مقاطع، فثلاثة منها على سجع واحد مع مراعاة القافية في الرابعة" كقول جنوب الهذلية:

وحرب وردت، وثغر سددت   وعلج شـــددت عليه الحبالا

ومال حويت، وخيل حـميت   وضيف قريت يخاف الوكالا[3]

حيث اتفق فيها وزن الصيغ في كل من (حرب -ثغر -خيل - ضيف) و(وردت - سددت - شددت- حويت- قريت)

وهذه الشرائط التي ذكرها ابن الأثير يحسن بها السجع في الكلام على الجملة، إلا أن لنا وقفة أمام هذا الكلام نؤخرها لنعلق بها على هذا النوع مع نظائره الأخرى من التصريع والتجنيس وغير ذلك.

أما التصريع فهو في الشعر بمنزلة السجع في النثر[4] وقد أخذ ابن الأثير في هذا الموضع عن ابن سنان كلامه فـي استحسـان القليـل منه دون الكثير[5] وقد سبق أن بينا أن الحسن والقبح في تلك الألوان مداره على مدى المطابقة لا على القلة والكثرة.

ومن الأنواع أيضا التجنيس" وهو تشابه الكلمتين في اللفظ"[6]

وقد يقع فيه اتفاق الوزن كما في تضمين المزدوج وهو أن" يجمع في أثناء القرائن بين لفظتين متشابهتي الـوزن: كقولـه تعـالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (سبأ: ٢٢)،

---

(١) المثل السائر ص ٢٨١/١، التبيان ص ٥٢٤.

(٢) المثل السائر ٢٨٨/١.

(٣) الطراز ص ٩٧/٣.

(٤) ابن الأثير ٢٥٩/١، الطراز ٣٢/٣، التبيان ٥١٩/٢

(٥) ابن سنان سر الفصاحة ص ١٨٠.

(٦) المفتاح ص ٢٢٧، وانظر الإيضاح ص ٥٣٥، التبيان للطيبي ٥٠٥/٢.

وقوله ﷺ: "المؤمنون هينون لينون" وكقولهم: فلان رفع دعامة الحمد والمجد بإحسانه، وبرز بالجد والجد على أقرانه[1].

أما القسم الثاني وهو المشبه بالتجنيس: فهو أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير، وإن زاد على ذلك خرج من باب التجنيس فمما جاء منه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢-٢٣) فإن هاتين اللفظتين على وزن واحد، إلا أن تركيبهما مختلف في حرف واحد، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (الأنعام: ٢٦) وذكر له أمثلة أخر وهذا الذي ذكره ابن الأثير قد سماه الطيبي بالزائد[2] ولكن يبدو لي أنه لا فرق بينه وبين النوع المسمى بتضمين المزدوج.

هذا، وقد تكرر الصيغة بتكرار نفس اللفظة كما في التطريز[3] ونرى أن هذا النوع أدخل في التكرار اللفظي لا التكرار الصيغي الذي نحن بصدده، وإن كنا لا ننكر أن تكرار اللفظ بنفس الصيغة يؤكد المعنى الوظيفي للصيغة كذلك، ولكننا سوف نقصر دائرة بحثنا على تكرار الصيغة ذات الألفاظ المختلفة، وذلك لأنه أدل على بيان ما نحن بصدده من بيان الوظيفة الفنية لصيغة الكلمة، وذلك لأن التوظيف البلاغي للتكرار حينئذ سيكون مقصورا على الصيغة لا على اللفظ نفسه وذلك لعدم تكرر مادته.

هذا وثمة أنواع أخر من البديع لا تخل أمثلتها من تكرار الصيغ، وذلك كرد العجز على الصدر[4] وقد تركت استقصاء تلك الأنواع خشية الإطالة، وبقيت لنا ملاحظات عامة حول هذه الأنواع جميعا:

الملاحظة الأولى:

لم يلتفت البلاغيون إلى التكرار بين الصيغ خارج شطرى البيت الواحد غالبا أو الفاصلة أو الفاصلتين، فلم يلتفتوا إلى ما يمكن أن نسميه بالتكرار الدائر أو المتكرر داخل وحدات قصيدة بأكملها أو جنس أدبى بأكمله وهذا ما سوف نعرض عددا من أمثلته ونماذجه في الجانب التطبيقي من البحث.

---

(١) نهاية الإيجاز ص ١٤٤.

(٢) المثل السائر ١/٢٦٨، التبيان ٢/٥٠٧.

(٣) الطراز ٣/٩١.

(٤) المفتاح ص ٢٢٨.

الملاحظة الثانية:

لم ينظر البلاغيون إلى تكرار الصيغ إلا من جانب واحد وهو الجانب الشكلي أو الإيقاعي، وليس من جهة تأكيد معنى وظيفي تفيده الصيغة المكررة، ويكون له دوره وأثره في مطابقة مقتضى الحال، وهذا ما سوف يبينه البحث كذلك بأمثلته التطبيقية، وذلك في الجانب التطبيقي من البحث كذلك.

الملاحظة الثالثة:

فضلا عن انشغال البلاغيين بالجانب الإيقاعي عن قيمة التكرار الصيغي الواقع في تلك الألوان البديعية، فإنهم لم يوفوا دراسة ذلك الجانب الإيقاعي حقه في الغالب، اللهم إلا بعض لمحات متكررة من ابن سنان وابن الأثير ترجع إلى استحسان القليل من تلك الأنواع دون الكثير، رابطين بذلك بين حسن تلك الأنواع وقبحها بقلة استخدام تلك الأنواع أو كثرته والحق أن سر الحسن في تلك الأنواع كلها إنما هو كما يقرره عبد القاهر حيث يقول:" وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيسا مقبولا، ولا سجعا حسنا، حتى يكون المعنى هو الذى طلبه واستدعاه، وساقه نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلا، ولا تجد عنه حولا، ومن ههنا كان أحلي تجنيس تسمعه وأحلاه، وأحقه بالحسن وأولاه:" ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه وتأهب لطلبه".

ويقول أيضا" ولن تجد أيمن طائرا، وأحسن أولا وآخرا، وأهدى إلى الإحسان، وأجلب للاستحسان، من أن ترسل المعانى على سجيتها، وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ.. فإما أن تضع في نفسك أنه لا بد من أن تجنس أو تسجع بلفظين مخصوصين؛ فهو الذى أنت منه بعرض الاستكراه، وعلى خطر من الخطأ والوقوع في الذم"[1].

فالحق أن هذه الأنواع جميعها مدار حسنها على موافقة المعنى، وعدم الكلفة، إلا أننى أرى أنها تنقسم من حيث الحسن والقبح إلى ثلاث مراتب:

الأولى: تكرار بليغ

الثانية: تكرار مطابق

الثالثة: تكرار متكلف

وسوف نقف على كل نوع من تلك الأنواع فيما سوف نعرض له من الأمثلة التطبيقية.

---

(١) أسرار البلاغة ص ٩-١٠.

ومما يتم به الكلام في هذا الموضع: ما ذكره ابن الأثير ومن تبعه كالعلوى والطيبى وغيرهم من المعاظلة فى الصيغ.

فقد التفت ابن الأثير إلى هذه الظاهرة فى حديثه عن المعاظلة فذكر فى القسم الثالث من المعاظلة" أن ترد ألفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضا"[1].

ثم فصل الكلام فيها بذكر أمثلة كل فقال: فالأول: كقول القاضى الجرجانى فى أبيات يصف فيها الشمعة، " وفيها معنى هوله مبتدع. ولم يسمع من غيره، وذلك أنه قال عن لسان الشمع: إنه ألف العسل وهو أخوه الذى ربى معه فى بيت واحد، وإن النار فرقت بينه وبينه، وأنه نذر أن يقتل نفسه بالنار أيضا من ألم الفراق، إلا أنه أساء العبارة، فقال

بالنار فرقت الحوادث بيننا   وبها نذرت أعود أقتل روحى

فقوله:" نذرت أعود(أقتل)" من المعاظلة إليها" (٤٠) ثم قال" وأما ما يرد على واحد من الصيغة الفعلية فكقول أبى الطيب المتنبى:

أقل أنل أقطع احمل اعل سل   زد هش بش تفضل ادن سر صل

فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة وهى صيغة الأمر كأنه قال": افعل افعل هكذا إلى آخر البيت" وهذا تكرار للصيغة وإن لم يكن تكرار للحروف إلا أنه أخوه ولا أقول ابن عمه وهذه ألفاظ متراكبة متداخلة، ولو عطفها بالواو لكانت أقرب حالا كما قال عبد السلام بن رغبان:

فسد الناس فاطلب الرزق بالسيف وإلا فمت شديد الهزال

احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن وأبرز ثم انتدب للمعالى

ألا ترى أنه لما عطف ها هنا بالواو لم تتراكب الألفاظ كتراكبها فى بيت أبى الطيب المتقدم ذكره؟

ثم اعترض ابن الأثير على نفسه فقال:" فإن قيل إنك جعلت ما كان واردا على صيغة واحدة على سبيل التكرار معاظلة وقد ورد ذلك فى القرآن الكريم كقوله تعالى﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الحُرُمُ فَاقْتُلُوا المُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ولو كان معاظلة لما ورد فى القرآن الكريم مثله؟

---

(١) المثل السائر ص ١/٣١٠.

فالجواب عن ذلك أني أقول هذه الآية ليست كالذى أنكرته، فإن هذا الموضع ينظر فيه إلى الكثير والقليل فإذا كثر كان تعاظلا لتراكبه وثقله على النطق، وقد عرفتك أن ما يفصل بين صيغة بواو العطف يكون أقل ثقلا مما لا يفصل" هذا الكلام الذى ذكره ابن الأثير تبعه فيه العلوى في الفصل الخاص ببيان المعاظلة بالصيغ المفردة من غير الأدوات[1] ولم يزد فيه على ابن الأثير بشيء سوى أنه قد اختصر كلامه في هذا الموضع وأورده بشيء من التلخيص، وقد أشار إلى ذلك أيضا السبكي في عروس الأفراح وهو بصدد شروط فصاحة الكلمة مقتصرا على ذكر بيت المتنبي مبينا أن سبب القبح فيه إنما يرجع لقصر كلماته المتوالية التي على حرفين[2] ونلاحظ على ابن الأثير أنه يقصر المعاظلة على ورود ألفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضا. ومعنى ذلك أنه يرى أن التكرار في صيغة الاسم لا يعد من المعاظلة، وذلك كما في نحو قول امرئ القيس:

مكر، مفر، مقبل مدبر معا   كجلمود صخر حطه السيل من عل

أو كقول بعض شعراء الحماسة[3]:

أسجنا وقيدا واشتياقا وغربة   ونأى حبيب إن ذا لعظيم

وإن امرأ دامت مواثيق عهده   على مثل هذا إنه لكريم

والذى أراه أن التكرار لا يذم في صيغة الفعل على إطلاقه، ولا يحسن في صيغة الاسم على إطلاقه، وأن حسنه وقبحه غير مرتبط بكون الصيغة اسما أو فعلا، وإنما هو مرتبط بالمقام الأول بالمطابقة لمقتضى الحال، ومع ذلك فإن ما ذكره ابن الأثير ليس مستغربا، ويمكن أن يحتج له بأن تكرار صيغة الفعل يتبعها تداخل الجمل.. بخلاف تكرار صيغة الاسم التي لا تعدو كونها أوصافا تتوالى في نطاق جملة واحدة ومن ثم لا تشيك طريق الفهم كالتكرار في صيغة الفعل[4].

---

(١) انظر الطراز ص ٣/٥.

(٢) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص ١/٩٣.

(٣) انظر المثل السائر ص ٣/١٧.

(٤) أفدت هذا التعليق على كلام ابن الأثير السابق من ملاحظات أستاذى الفاضل د/ حسن طبل في ملاحظاته وتعليقاته على البحث.

ومن ثم فإنني أوافق ابن الأثير في عد ذلك من المعاظلة إلا أنني لا أوافقه على إخراجه تكرار صيغ الأسماء من المعاظلة على الإطلاق ومن ثم لا أوافقه على ما استحسن من التزام صيغة التصغير في موضع آخر في قوله:" اعلم أنه إذا صغرت الكلمة الأخيرة من الشعر أو من فواصل الكلام المنثور فإن ذلك ملحق باللزوم ويكون التصغير عوضا عن تساوى الحروف التي قبل روى الأبيات الشعرية، والحروف التي قبل الفاصلة من النثر فمن ذلك قول بعضهم[1]:

عـز علـى ليلـى بـذى سـدير ... سـوء مبيتـى ليلـة الغمـير

مقبضـا نفسـي فـي طـمير ... تنتـهز الرعـدة فـي ظـهيرى

يـهفو إلى الـزور مـن صديـرى ... ظمـآن فـي ريـح وفـي مطـير

وازرَ قُـرٍّ ليـس بـالغرير ... من لـد مـا ظـهر إلى سـحير

حتـى بـدت لى جبهـة القمـير ... لأربـع خلـون مـن شـهير

وهذا من محاسن الصنعة في هذا الباب فاعرفه".

فالذى أراه أن ما استحسنه ابن الأثير من التزام صيغة التصغير في هذه القصيدة غير مستحسن بإطلاقه، وذلك أنه إذا كان للتصغير دلالته في نحو(طمير قمير) للإشعار برثاثة حاله، مما يرقق قلب محبوبته نحوه فما جدوى التصغير إذا في (سحير شهير) والأنفع هنا والأكثر مطابقة في ترقيق قلب المحبوبة، أن يطيل زمن المعاناة التى يصفها ولا يقلله.

وأما استقباحه لبيت المتنبى، فهذا مما لا أعلم أن أحدا يمانع في استقباحه ووضفه بما وصفه به ابن الأثير بالمعاظلة وذلك لما هو ظاهر فيه من ثقل في النطق لهمزة القطع بعد سكون آخر الفعل الذى قبله، مما يشعر بالثقل لأن الهمزة من أبعد الحروف في النطق، وفيها من الثقل، ما لا يخفى ، ويزداد هذا الثقل بنطقها بعد ساكن فضلا عن كونها أفعال أمر مبنى في أغلبه على السكون مما يزيد الأمر ثقلا في الانتقال من السكون الذى يعتاد النطق الوقوف عليه في آخر الفعل ثم استئناف النطق بعد ذلك ويتوالى الأمر على ذلك: وقف، فنطق ، وقف، فنطق.. هكذا وهذا الثقل لا يستدعيه المعنى في شيء ولا مبرر له، ومن ثم لا تتردد النفس في استقباحه والنبوّعنه.

---

(١) انظر المثل السائر ص ٢٨٩/١.

وقد ذكر ابن الأثير في سبب استقباحه لهذا البيت أن ألفاظه متراكبة متداخلة، ولو عطفها بالواو لكانت أقرب حالا كما قال عبد السلام بن رغبان فسد الناس.. الخ

ولا أدري ما يعنيه ابن الأثير بتراكب تلك الألفاظ وتداخلها سوى أن يكون قد قصد أنها متصل بعضها ببعض غير مفصول بينها بواو العطف كما في بيت ابن رغبان

أحل وامرر وضر وانفع ولن واخـ شن وابرز ثم انتدب للمعالي

لأنه يقول بعد ذلك" ألا ترى أنه لما عطف ها هنا بالواو لم تتراكب الألفاظ كتراكبها في بيت أبي الطيب المتقدم ذكره"؟

وفي رأيي أن السبب في خفة الثقل في بيت ابن رغبان راجع إلى ما ذكرت من أن الانتقال المتكرر من الوقف إلى النطق بهمزة القطع الشديدة هو سبب هذا الثقل، فخف هذا الثقل هنا بواو العطف التي سهلت التوصل إلى النطق بالفعل التالي بغير همزة القطع التي تحولت بوصل الواو قبلها إلى الوصل، ومن ثم فلا أثر لها في النطق. ولكن البيت لم يخل من الثقل، إذ لا يزال الانتقال المتكرر من الوقف إلى النطق موجود، ولكنه أيسر بلا شك من الانتقال من السكون إلى همزة القطع مع تكراره.

وأعود فأؤكد أن موافقتي لابن الأثير في هذا الموضع في استهجان ما استهجن لا تعني التسليم له باستهجان ذلك على إطلاقه وذلك لأن الفيصل في ذلك إنما هو مدى مطابقة ذلك التكرار لمقتضى الحال. فقد تتكرر صيغ الأمر بغير حرف عطف يفصل بينها، ولكنها قد تكون مطابقة لمقتضى الحال بتواليها على هذا النحو، وإن كان النحو الذي جاءت عليه في بيت المتنبي مستكرها للغاية لما بينا من العلة الصوتية التي اشتمل عليها.

يقول بلندر الحيدري:

يا أنت

يا امرأة مربية

غني أرقصي

قصي جناح ذبابة كي لا تطير

ولتزحفن على التراب إلى المصير

وليهزأ الكون الكبير بذبابة

بجناحها المقصوص بالقلب الصغير

يا أنت

يا أمرأة مريبة

غني أرقصي

قصي حكايات الضائعين

ضمي خطايا الآخرين

فأنا كأنت

ملقى هنا وبكل موت

كأسا وأغنية وبعض لفائف وغوى سنين

فالشاعر يكرر الجملة (يا أنت يا امرأة مريبة غني ارقصي قصي) وفيها تتكرر صيغة الأمر بغير عطف للأفعال بواو أو غيرها، ويكرر ذلك النسق في القصيدة، بتكرار تلك الجملة" وهذه الجملة تمثل محورا أساسيا في نصه، لأنها تحتوى الماضي كله في ذاكرة الشاعر والماضي بالنسبة له أسود لأنه يضم حكايا الضياع وخطايا الآخرين وغوى السنين. وتمركز هذه الجملة في بؤرة القصيدة يجعل الدلالة صادرة منها فهي مبعث السخرية في غنائها ورقصها وتململ الكون من أفعالها، وهي مصدر الموت لأنها نهاية تجربة الشعور بخيبة الأمل وهي معادله للتفاهة في حياة الشاعر. من أجل ذلك ألحت على شعور الشاعر ولا شعوره في البروز على صفحة النص مرتين[1] ومن ثم فالتكرار هنا لم يكن معيبا على إطلاقه بل كان مستحسنا وذلك لكونه مطابقا لمقتضى الحال فهو يعبر تمام التعبير عن حالة اللامبالاة التي تسيطر على الشاعر في تلك التجربة التي يصورها، فهو ساخر من تلك المرأة غير مبال بأفعالها، ومن ثم يعدد لها تلك الأفعال بهذا التوالي الذى تخرج فيه صيغة الأمر عن دلالتها على الطلب إلى معنى السخرية واللامبالاة، وتكرار تلك الصيغة بتلك الدلالة تأكيد لتلك المعاني.

ويبدو أن ابن الأثير قد أحس بعدم اطراد هذا الأصل، فأورد على نفسه – على سبيل الاحتراس – الاعتراض بما ورد في القرآن من ذلك ثم أجاب عنه بما سبق نقله آنفا.

ويمكن أن نناقش ابن الأثير في كلامه السابق فنقول:

---

(١) د/ مصطفى السعدى/ البنيات الأسلوبية في لغة الشعر العربي الحديث ص ١٦٣ منشأة المعارف/ الأسكندرية.

أولا: إن ربط هذا الموضع بالقلة والكثرة يحتاج إلى ضابط للقلة والكثرة، وهذا ما يصعب تقديره.

ثانيا: هل هناك مانع من ورود تلك الصيغ بكثرة إذا اقتضاها السياق وتطلبها أو إذا كانت لها دلالات معتبرة؟

والذى أراه أنه لا مانع من ذلك، بشرط أن تجتنب علة الثقل التى أشرت إليها آنفا فى بيت أبى الطيب، إذا لم يكن لذلك الثقل ما يقتضيه من الناحية الفنية.

الذى أراه فى الآية المستشهد بها أن سبب ذهاب الثقل فيها ليس سببه الفصل بالواو على أن ابن الأثير يرى أن الفصل بالواو لا يذهب الثقل كله بل يخففه، ومعنى ذلك أنه لا يزال بالآية ثقلٌ على كلامه، وهذا لا يمكن قبوله، ولا يقول به ابن الأثير نفسه، ولا أقول إن توالى أفعال الأمر فى الآية ثقيل خفف منه الفصل بالواو بل أقول إنه أحد مصادر الحسن فى الآية وذلك أن توارد الأفعال وتواليها بتلك الصورة إنما يدل دلالة باهرة على أن الله تعالى قد رفع كل حرج عن المؤمنين فى قتال الكافرين وأباح لهم كل سبيل فى النيل منهم، ولا يفيد التعبير عن ذلك على أتم وجه إلا ذلك التوالى فى الصيغ على النسق الذى جاءت عليه الآية فى هذا الموضع وهذا يدل عليه كلام المفسرين للآية[1].

ويمكننا أن نعلل إخراج ابن الأثير لصيغ الاسم من حد المعاظلة بأن يكون ذلك رأيا له باستحسان تكرارها وقد بينت فى كلامى أنَّ تكرار الصيغ على العموم لا يحسن ولا يقبح إلا بحسب مطابقته أو عدم مطابقته لمقتضى الحال.

هذا ويحسب لابن الأثير أنه قد وقف تلك الوقفة الطويلة نوعا ما بالقياس إلى كلام غيره فى تكرار الصيغ على العموم، إذ لم أعثر فى كلام البلاغيين على من أولى هذه النقطة اهتماماً يذكر، اللهم إلا ما ذكرته عن العلوى والسبكى، وكلام الأول لا يعدو أن يكون تلخيصا لكلام ابن الأثير، وكلام الثانى لا يعدو كونه إشارة سريعة فضلا عن أن ما ذكره السبكى من أن سبب القبح فى بيت المتنبى يرجع إلى قصر كلماته المتوالية التى على حرفين؛ كلام غير مسلم لأمور:

أولها: أن ليس أغلب كلمات البيت على حرفين حتى يعلل القبح بها.

---

(١) انظر الرازى ٧/٥٧٣، المحرر الوجيز ج٣/ ص ٨، الظلال ٣/١٦٠١.

ثانيها: أن هذا التعليل لا يعدو كونه توصيفا لحال البيت، وإلا فإنا نسأل بعد ذلك: وما القبح في كون هذه الكلمات على حرفين مع تواليها؟ فهذه العلة المذكورة نفسها تحتاج إلى تعليل.

ثالثها: أن مدار الأمر كما سبق بيانه في مناقشة كلام ابن الأثير على مطابقة ذلك التكرار لمقتضى الحال أو عدم مطابقته لا على مجيئه على هيئة بعينها.

هذه النظرة إلى الدور الذى يعلبه التكرار فى الصيغ لا تكاد تختلف كثيرا فى الدراسات الحديثة عنها فى تراثنا البلاغي؛ اللهم إلا تميز تلك الدراسات باستخدام منهج الإحصاء فى دراسة التكرار؛ مما أضفى عليه شيئا من الدقة فى استخلاص بعض الأحكام النقدية واستخدامه كوسيلة للوصول إلى الكلمات أو الصيغ التى تعد مفاتيح لفهم النص الأدبى.

غير أن تلك الدراسات قد شغلت - في الوقت نفسه كذلك بأمور تكاد تكون نظرية بحتة ترجع فى رأيى إلى اختلاف تلك الدراسات فى وصف الأسلوب؛ ومن ثم ترتب عليه اختلافهم في وصف التكرار باعتباره ظاهرة من الظواهر الأسلوبية بأنه اختيار تارة، وبأنه عدول أو انحراف تارة أخرى؛ كما وصف كذلك بأنه إضافة، ومن ثم يربط باحث معاصر بين الأسلوب كاختيار وبين معدلات التكرار التى تتم داخل النص، فيقول:" يعتمد المفهوم الوظيفى للأسلوب على فكرة قديمة تتصوره ابتداء كعملية اختيار واعية أو غير واعية لعناصر لغوية معينة وتوظيفها عن قصد لإحداث تأثير خاص هو التأثير الأسلوبى إلا أن الكشف عن مدى هذا التوظيف وأبعاده يقتضى من الباحث استخدام وسائل قياس دقيقة تتيح له فرصة التعرف عليه واختياره وينطلق عندئذ من المبدأ التالى:" يعتمد الأسلوب فى نص ما على العلاقة القائمة بين معدلات التكرار للعناصر الصوتية والنحوية والمعجمية ومعدلات تكرار نفس هذه العناصر فى قاعدة متصلة به من ناحية السياق"[1] فالتحليل الأسلوبى عند أنصار هذا الاتجاه يعتمد على معدلات تكرار العناصر اللغوية فى نص معين ويرتكز عندئذ على الاحتمالات السياقية؛ فلكى نقيس أسلوب مشهد ما من الضرورى أن نقارن معدلات عناصره اللغوية في مستوياتها المختلفة مع ملامح نص آخر، أو مجموعة أخر من النصوص التى تعد بمثابة قاعدة ذات علاقة محددة فى سياقها بالمشهد الذى نحلله.

---

(١) د/ صلاح فضل، علم الأسلوب ص ٢٠٧.

وقد قامت باحثة معاصرة ببحث عن التكرار في الشعر خرجت منه بنتيجة عبرت عنها بقولها:" وإذ نستعيد ما أحصيناه في بحثنا هذا من أنماط التكرار يتضح لنا في النهاية: أن الأمر أولا وأخيرا يرجع إلى (الاختيار) أو (الانتقاء) ونقصد به اختيار الألفاظ، فالشاعر ينتقى الألفاظ التي تحقق تكراراً في الأصوات وتكرارا في المقاطع وتكرارا في الوحدات الصرفية وتكرارا للتراكيب النحوية"[1].

ومن ثم فالتكرار بناء على هذا الرأى هو نوع من الاختيار الأسلوبي. وهذا رأى له وجاهته فالتكرار في حقيقته إنما هو اختيار وإيثار لصيغة بعينها إلا أننا لو أردنا الدقة في تسميته لسميناه اختيار التكرار أو تكرار الاختيار، ومن ثم فهو ليس اختيارا مطلقا ولكنه اختيار مقيد بكونه مكررا.

كذلك فقد ارتبط التكرار بالانحراف أو العدول، حيث يصنف الانحراف إلى انحراف موضعي يؤثر فحسب على نسبة محددة من السياق أو انحراف شامل يؤثر على النص بأكمله، ويمثل له "بمعدلات التكرار الشديدة الارتفاع أو الانخفاض لوحدة معينة في النص مما يعد انحرافا شاملا"[2].

وهذا الرأى الذى ينظر إلى ظاهرة التكرار على أنها انحراف لا يتميز بظاهرة التكرار الفنى الذى يأتى لأغراض بلاغية مقصودة، بخلاف التكرار المستخدم في اللغة العادية فإنه غالبا ما يعبر عن حاجة للمتكلم أو يكون بمثابة رد فعل لأحد المثيرات.

وثمة رأى ثالث يرى أن التكرار إضافة، حيث" يرى فان ديجك مؤسس علم النص أن الخصائص البلاغية يمكن تحديدها عن طريق عدد من العمليات الرئيسة التى تتم في مستويات معينة داخل وحدات خاصة.

وأبرز هذه العمليات:

١- الإضافة.

٢- الحذف.

٣- القلب.

---

(١) انظر بحثا للدكتورة فاطمة محجوب، نشرته مجلة الشعر، العدد الثامن س ١٩٧٧ ص ٤٠.

(٢) د/ صلاح فضل علم الأسلوب ص ١٨١، وانظر أوستن وارين ورينيه ويلك: نظرية الأدب ص ٢٣١ ، ٢٣٢ وانظر د/ فتح الله سليمان- الأسلوبية ص ٥٢.

٤- الاستبدال.

ومن ناحية المبدأ فإنه من الممكن تحديد تعديلات وتحويلات أخرى للأبنية عن طريق هذه العمليات ذاتها وذلك مثل التكرار الذى يعد من قبيل الإضافة"[1] وأرى أن تسمية التكرار إضافة لم تضف جديدا ذا بال؛ لأن تلك الإضافة إما أن تكون من قبيل الاختيار أو من قبيل العدول ومن ثم فإن التكرار الصيغي إما أن يكون بسبب اختيار هذه الصيغة وإيثار تكرارها وإما أن يكون بسبب العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى توازى الصيغة الأصلية فينشأ من ذلك التكرار.

وسيأتى فى الجانب التطبيقى من البحث أمثلة للتكرار الناشئ عن اختيار صيغة بعينها، وأمثلة للتكرار الناشئ عن العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى توافق الأصل المكرر.

نخلص من هذا إلى تميز المدخل لدراسة التكرار الصيغى فى الدراسات الأسلوبية الحديثة منه فى التراث البلاغى؛ ذلك أن التراث البلاغى قد تناول ظاهرة التكرار الصيغى كما سبق أن بينا ضمنا داخل ألوان البديع المختلفة كالسجع والجناس والتصريع والترصيع وغير ذلك[2]، وكان المدخل إلى ذلك هو النظر إلى ذلك التكرار الصيغى باعتباره نوعا من التحسين اللفظى أو الإيقاعى، ولم يعن البلاغيون بالوقوف على القيمة البلاغية لهذا النمط التكرارى غالبا باعتباره اختياراً لهذا النمط أو عدولا إليه إلا من الناحية الشكلية فقط، دون الوقوف- غالبا- على القيم الدلالية لهذا الاختيار أو العدول ذى الطابع التكرارى.

ومن ثم نرى أن هذا المدخل لدراسة التكرار الصيغى- باعتباره اختياراً أو عدولاً- له ما يبرره من الناحية الفنية بجميع أبعادها الدلالية والشكلية؛ ومن ثم فهو أجدى على الدرس البلاغى من ذلك المدخل القديم الذى تناول به البلاغيون ظاهرة التكرار الصيغى ضمن ألوان البديع التى سبقت الإشارة إليها[3]

وثمة مدخل آخر لدراسة التكرار تميزت به تلك الدراسات الحديثة عن ذلك المدخل التراثى وهو تقسيم التكرار باعتباره انحرافا إلى نوعين:

١- تكرار محلى أو موضعى.

---

(١) د/ صلاح فضل/ بلاغة الخطاب وعلم النص/ عدد ١٦٤ من سلسلة عالم المعرفة.

(٢) وذلك باستثناء المباحث التى أفردها لذلك ابن الأثير ومن تابعه.

(٣) لذا فسوف نعتمد ذلك المدخل عند تناول ظاهرة التكرار الصيغى فى الجانب التطبيقى من البحث.

٢- تكرار شامل أو متكرر.

حيث يمكن تصنيف الانحرافات عموما تبعا لدرجة انتشارها في النص كظواهر محلية موضعية أو شاملة فالانحراف الموضعي يؤثر فحسب على نسبة محددة من السياق وهكذا فالاستعارة مثلا يمكن أن تؤثر على النص بأكمله، ومثاله معدلات التكرار الشديدة الارتفاع أو الانخفاض لوحدة معينة في النص مما يعد انحرافا شاملا ويمكن رصده بشكل عام عن طريق الإجراءات الإحصائية[١] فالملاحظ على دراسة البلاغيين لظاهرة التكرار أنها قد وقفت عند حد التكرار الموضعي أو المحلي وذلك في البيت الواحد أو عدد من الأبيات - بيتين أو ثلاثة -، أو بين الفاصلتين في النثر ونحو ذلك، أما ظاهرة التكرار الشامل أو التكرار مع وحدات الجنس الأدبي، فهذا مما يندر العثور عليه في التراث البلاغي[٢]، ولعل السبب في ذلك أنهم لم يقفوا على نماذج له في النتاج الأدبي الذي وصل إليهم؛ ومن ثم فإن تلك الدراسات الحديثة تسمح بمدخل آخر لدراسة ظاهرة التكرار الصيغي.

وقد ظهر تطبيق ذلك المنهج على عدد من النماذج بما أدى إلى نتائج جيدة في مجال الدراسة النقدية[٣] وقد كان من ثمرة ذلك المدخل إلى دراسة التكرار أي من حيث كونه موضعيا أو شاملا متكررا الوقوف على ظاهرة (المفاتيح) وهي الكلمات التي يكون لها ثقل تكراري وتوزيعي في النص بشكل يفتح مغاليقه، ويبدد غموضه"[٤] والكلمة المفتاح هي التي يصل معدل تكرارها في عمل معين أو لدى مؤلف معين إلى نسبة أعلى مما هي عليه في اللغة العادية"[٥] ولعل مما يضفي مزيدا من الإيضاح على منهج (الكلمات المفاتيح) بيان

---

(١) د/ صلاح فضل/ علم الأسلوب ص ١٨١.

(٢) سبق أن وقفت على مثال واحد لهذه الظاهرة أورده ابن الأثير؛ حيث تكررت صيغة التصغير في أبيات القصيدة كلها، وهو من الأمثلة النادرة لهذه الظاهرة في التراث البلاغي.

(٣) انظر على سبيل المثال د/ مصطفى السعدني / البنيات الأسلوبية في لغة الشعر العربي الحديث/ منشأة المعارف/ الأسكندرية فصل التكرار ص ١٤٥، د/ اعتدال عثمان/ النص: نحو قراءة نقدية إبداعية لأرض محمود درويش/ مقال بمجلة فصول المجلد الخامس العدد الأول عن الأسلوبية ص ١٩١، وانظر أيضا د/ فاطمة محجوب/ بحث التكرار في الشعر / مجلة الشعر/ العدد الثامن س ١٩٧٧ ص ٤٠ وسوف نقف أمام بعض النماذج التي عرضت لها تلك الدراسات في الجانب التطبيقي من هذا البحث.

(٤) انظر د/ شفيع السيد، الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي ص ١٦٩، وانظر مقالة للدكتور سليمان العطار/ بعنوان (الأسلوبية علم وتاريخ) فصول مجلد (١) عدد (٢) س ١٩٨١.

(٥) د/ صلاح فضل علم الأسلوب ص ٢٣٩.

الفرق بينها وبين ما يسمى (الكلمات الرئيسية THEMATIC-WORDS) فالكلمات الرئيسية (هى العبارات التى يستخدمها الكاتب المعين بكثرة، على حين أن الكلمات المفاتيح) هى تلك المواد المعجمية التى يزيد تكرارها من دلالتها فوق ما يكون لها فى الوضع الطبيعى المعتاد"[1]

وفى رأيى أن الكلمات المفاتيح ينبغى ألا نقتصر فى تصورها على أنها تكرار لبعض المواد المعجمية، بل أرى أن تكرار صيغ بعينها فى عمل أدبى معين يمكن أن يكون مفتاحا للوقوف على الفكرة الرئيسية بهذا النص ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به باحثة معاصرة من دراسة للتكرار فى قصيدة ابن الفارض:

شربنا على ذكر الحبيب مدامة   سكرنا بها من قبل أن تخلق الكرم

فقد تضمنت هذه الدراسة، دراسة التكرار فى الصيغ أو الوحدات الصرفية، وخرجت من ذلك ببعض النتائج، منها على سبيل المثال: تكرار صيغة (فعل) التى أحصت مواضعها فى القصيدة فبينت أنها قد بلغت تسعة وستين موضعا، ثم اجتهدت الباحثة فى تعليل هذه الكثرة بأن النص يدور حول (خمر بلا كرم) فصيغة اللفظين (خمر وكرم) واحدة وهى (فعل) فكأن هذه الصيغة لذلك هى الأساس لبناء نظمه[2]

ونحن وإن كنا لا نوافق الباحثة على تلك الدلالة لصيغة فعل فى القصيدة؛ فإننا نرى أنها محاولة جيدة للالتفات إلى المفاتيح الصرفية فى النص ذلك أن تلك الصيغة فعل إنما هى من الصيغ التى يكثر دورانها لخفتها.

فهذه الصيغة تتكرر فى قصائد كثيرة بمثل هذه النسبة أو أكثر منها دون أن يكون لها دلالة إيجابية فى النص.

ولعل هذا يوقفنا على احتراز هام فى مثل تلك الإجراءات الإحصائية لظاهرة التكرار الصيغى وهو أن هناك صيغا يمكن أن نصطلح على تسميتها (بصيغ موضوعات) فى مقابل ما يمكن أن نسميه (بالصيغ المفاتيح)، وذلك على نحو ما أشاروا إليه من أن هناك (كلمات موضوعات) و(كلمات مفاتيح) فالأولى تشير إلى المصطلحات التى تتردد لدى كاتب معين بحكم الموضوعات التى يعالجها، بينما تشير الثانية إلى الكلمات التى تفوق فى ترددها

---

(١) د/ شفيع السيد/ الاتجاه الأسلوبى ص ١٧٠.

(٢) انظر البحث فى مجلة الشعر ٨ س ١٩٧٧ ص ٤٠.

المعدلات العادية لدى أمثاله في نفس الموضوعات مما يعطيها دلالة متميزة أى أن (الكلمات المفاتيح) بهذا المفهوم المحدد تعتمد على معـدلات التكرار النسبية لا المطلقة مما يضطرنا أن نحدد القاعدة العادية قبل أن نصل إليها، ويظل اكتشافها بالرغم من ذلك عملية حساسة، إذ لا بد أن نتفادى بعناية قصوى ما أطلق عليه" الكلمات السياقية" التى يرجع السبب في معدلات تكرارها إلى الموضوع قبل أى باعث أسلوبى .

١- استخدام مفردات معينة.

٢- الزيادة أو النقص النسبيان في استخدام صيغ معينة، أو نوع معين من الكلمات (صفات، أفعال، ظروف، حروف جر الخ).

٣- طول الجمل.

٤- نوع الجمل (اسمية، فعلية، بسيطة، مركبة، إنشائية، خبرية الخ).

٥- إيثار تراكيب أو مجازات واستعارات معينة.

وهذه السمات اللغوية حين تحظى بنسبة عالية من التكرار وحين ترتبط بسياقات معينة على نحو له دلالته تصبح خواص أسلوبية تظهر في النصوص بنسب RATIOS وكثافة DENSITY وتوزيعات DISTRIBUTIONS مختلفة[1] وعلى الرغم من الشهرة التى قد ظفر بها منهج الإحصاء فإنه قد وجهت إليه عدة انتقادات ليس هنا محل التعرض لها.

ولكن على الرغم مما وجه إلى منهج الإحصاء من الانتقادات" ومع كل هذه الاعتبارات فإنه من الخطأ البين استبعاد المنظور الإحصائي من الدراسة الأسلوبية فهناك على الأقل طبقا لما يذكره" أولمان" ثلاثة مظاهر في الدراسة الأسلوبية يمكن أن تفيد بشكل جدى من المعايير العددية وهي:

١- بوسع التحليل الإحصائي أن يسهم أحيانا في حل المشاكل ذات الصبغة الأدبية الخالصة فاستخدام هذا"التكنيك" قد يساعدنا مع شواهد أخر على تحديد مؤلفى الأعمال المجهولة النسب كما ذكرنا ويمكن أن يلقى ضوءا على مدى وحدة بعض القصائد واكتمالها أو نقصها وبوسعنا أن نفيد منه بشكل حاسم في علاج بعض قضايا الشعر الجاهلي في الأدب العربي ومدى أصالته. ومن ناحية أخرى فإن استخدامه قد يساعد على تحديد المسار الزمني وتاريخ كتابة أعمال مؤلف خاص

---

(١) انظر سعد مصلوح الأسلوب ص ١٨١٩ د/ شفيع السيد اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١١٦.

مثلما حدث في" حوارات أفلاطون" وبعض أجزاء " تجليات رامبو" ولا شك أنه من الضروري معالجة هذه الحالات بحذر وحكمة شديدين قبل أن نزعم الوصول إلى نتائج يقينية.

٢- كما أن المنظور الإحصائي قد يفيد في تزويدنا بمؤشر تقريبي لمعدل تكرار أداة خاصة ودرجة تكثيفها في العمل الأدبي فمما لا ريب فيه أن تكرار ظاهرة معينة مرة واحدة أو عشر مرات أو مائة مرة في الكتاب الواحد له دلالة مختلفة، وكثير من الدراسات التي تدور حول الأسلوب لا تقدم بيانات دقيقة عن هذا الأمر.

٣- قد تكشف الإحصاءات في بعض الأحيان عن ظواهر غير عادية بالنسبة لتوزيع العناصر الأسلوبية مما يودي إلى طرح مشاكل ذات صبغة جمالية هامة[١].

ومعنى ذلك أنه على الرغم مما وجه إلى الإحصاء من انتقادات فإن الباحثين لا يزالون يشيرون إلى ما يمكن أن يقدم هذا المنهج للدراسات الأدبية والنقدية أو للدراسات اللغوية على العموم، وهذه المزايا التي ذكروها لها المنهج يمكن أن يفاد منها في جانب الصيغ كذلك لأن استخدام صيغة بعينها بصورة متكررة يعد ظاهرة أسلوبية لها دلالتها كغيرها من الظواهر الأسلوبية.

ولا ريب في أن تطبيق هذا المنهج في الصيغ خصوصا أو في الظواهر الأسلوبية عموما، يفيد الدرس اللغوي في مواضع كثيرة، فهو يعينه على تمييز الخصائص الأسلوبية العامة أو المشتركة في اللغة الواحدة، وكذلك بيان الخصائص الفارقة أو المميزة للهجات المتفرعة عن لغة واحدة كما يعينه أيضا في تشخيص أساليب الكتاب والشعراء.

أما بالنسبة للدراسة النقدية فقد يكون في بعض الأحيان هو وسيلة الإثبات الوحيدة لبعض الأحكام النقدية التي يتشكك فيها بعض الدارسين.

وعلى سبيل المثال إذا كان هناك من يشك في كثرة استخدام الدكتور طه حسين لصيغة" المفعول المطلق" في كتاباته بحيث لا تبلغ حد الظاهرة الأسلوبية فإنه يمكن تبديد هذا الشك بإحصاء هذه الظاهرة طوال فصل كامل محدد الصفحات، مقارنا بإحصائها في فصل أو نص مكتوب لكاتب معاصر له كالعقاد مثلا، على أن يكون هذا النص المعيار من نفس

---

(١) د/ صلاح فضل – علم الأسلوب – ص ٢٢٧-٢٣٠.

الجنس الأدبى الذى ينتمى إليه نص طه حسين ومشاكلا له فى الموضوع، وسوف تتخذ النتيجة صيغة رقمية ومنها يتبين المعدل الإحصائى لاستخدام كل منهما بمنهج إحصائى ملائم.

وقد تبين من استخدام هذا النوع من البحث أن كثيرا من الأفكار الشائعة عن أسلوب كاتب ما، أو فترة زمنية معينة لا أساس لها، وفيما عدا ذلك يبقى الإحصاء محدود القيمة بالنسبة للناقد الأدبى ويمكن أن تصل الملاحظة التى يقوم بها ناقد مرهف الحس، إلى ما يصل إليه الإحصاء، دون حاجة إلى الدقة الزائدة الماثلة فى الأرقام والنسب، مثلما هو الحال فى ملاحظة برودة الطقس فى يوم من الأيام، دونما رجوع إلى ما يسجله المرصد من درجة معينة للحرارة.

أما الأسئلة ذات الأهمية الأدبية التى ينبغى أن تطرح فى هذا المقام مثل كيف استخدم الشاعر أو الكاتب هذه الظاهرة؟ وماذا صنع بها؟ وأى دور تؤديه فى التنظيم الكلى لعمله الأدبى؟

أما هذه الأسئلة فليست داخلة فى نطاق البحث الإحصائى[1] وبهذا نكون قد وقفنا على منهج وسط فى الإفادة بمنهج الإحصاء فى مجال دراسة الصيغ خصوصا وفى الدراسات النقدية والأدبية عموما، وهو أننا ينبغى أن نحدد ابتداء الدور الذى يمكن أن يقوم به الإحصاء كالوقوف على مدى تكرار ظاهرة من الظواهر، ومدى ثبوتها عند مبدع بعينه، أو نسبة مؤلف إلى صاحبه، أو اتخاذ الإحصاء مع تجنب المآخذ التى أخذت على هذا المنهج مثل إغفال تأثير السياق، أو عدم الفصل بين الظواهر الموضوعية والظواهر الأسلوبية، أى التفريق بين الظاهرة التى تكون وليدة الموضوع، فمن ثم فلا عجب فى تكرارها، وبين الظاهرة التى هى وليدة الأسلوب والتى ينبغى أن نعنى بدراستها.

والذى نراه أنه ينبغى أن يكون الباحث على وعى وحس أدبى يمكنه من التفرقة بين الظاهرة الجديرة بإحصائها، وبين الظاهرة التى لا تزيد دلالة الإحصاء فيها على إحساس

---

(١) د/ شفيع السيد/ اتجاهات البحث الأسلوبى ص ١٧٧.

القارئ العادى بكثرة تلك الظاهرة. كما ينبغى التفرقة بين أن يكون المطلوب هو مدى الوقوف على كثرة الظاهرة فيتخذ لذلك منهج الإحصاء، وبين أن يكون المطلوب الوقوف على مدى فنية هذا الاستخدام، فهذا المطلوب لا يجدى الإحصاء فيه شيئا.

هذا وسوف نعرض فى الجانب التطبيقى من البحث بعض النماذج من تكرار الصيغة مستخدمين في ذلك منهج الإحصاء بطريقة نحاول بها أن نفيد من مزاياه السابقة ونتجنب سلبياته التى سبق الإشارة إليها.

ومن هذا العرض السريع لظاهرة التكرار الصيغى فى الدراسات الحديثة يتضح لنا كيف اتفقت الدراسات القديمة والحديثة فى اتخاذ رصد ظاهرة التكرار أو إحصائها أساسا من أسس دراسة التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة، والوقوف على مدى فنيته ومطابقته.

النماذج التطبيقية للتكرار الصيفي

دلالة التكرار في صيغة المضارع

من الدلالات الفنية لتكرار صيغة المضارع ما نلمحه في القوس العذراء لمحمود شاكر يقول:

وأين الأخلاء كانوا بها يجرون ذيل الهوى والغزل!

وملك تعالى، وطاغ عتا، وحر أبي، وحريص غفل!

فدمدم بينهم صارخ: بقاء قليل!! ودنيا دول!

فعرش يخر، وساع يفر، وساق يميل.. ونجم أفل![1]

فالشاعر هنا ينتقل من صيغة الماضي التي يحدث بها عن الغابرين إلى نوع من التكرار لصيغة المضارع التي وظفها الشاعر هنا لاستحضار تلك الأحداث، وتشخيصها في نفس المتلقي.

الشاعر قد عدل هنا عن صيغة الماضي المتكررة في (تعالى_ عتا_ أبي_ غفل_ دمدم) إلى صيغة المضارع المتكررة كذلك؛ ومن ثم يصلح أن يكون هذا مثالا لما سبقت الإشارة إليه في الدراسات الحديثة أن التكرار قد يكون بالعدول.

وهذا العدول إلى صيغة المضارع هنا شبيه بالعدول في بيتي تأبط شرا:

بأني لقيت الغول تـهوى   بسهب الصحيفة صحصحان

فأضربها بلا دهش فخرت   صـــريعا لليدين وللجران[2]

ولا شك أن التكرار لصيغة المضارع في أبيات شاكر قد زادت المتلقي إحساسا بتصور الحدث واستحضاره في مخيلته كأنما يراه ويعايشه؛ وذلك أن التعبير بالماضي في البيت السابق قد أوحى بالاستقرار والثبات لتلك الأوضاع من العتو والطغيان والغفلة والغرور؛ ومن ثم فقد وظف الشاعر صيغة المضارع بما يخرج بها إلى معنى المفاجأة؛ فهي توحي بالمفاجأة في تغير تلك الأوضاع كما تلعب دورها في مفاجأة القارئ وإثارة شعوره، في الوقت نفسه؛ فضلا عما تحمله صيغة المضارع من تصوير الحدث وتشخيصه في عيني المخاطب.

---

(١) القوس العذراء ص٥١.

(٢) المثل السائر ٢/١٨٣.

وقد يوظف تكرار المضارع للتعبير عن الأفعال التي أصبحت عادة ودأبا للموصوف بها، فضلا عن تشخيص تلك الأفعال وإحضارها في الأذهان؛ فمن ذلك قول الله تعالى في الامتنان على بني إسرائيل بإنجائهم من آل فرعون بعد ما أصبح دأبهم وديدنهم التنكيل ببني إسرائيل، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ٤٩) قال ابن عطية في المحرر في قوله تعالى (يسومونكم) الجملة في موضع نصب على الحال، أي سائمين لكم سوء العذاب، ويجوز أن لا تقدر فيه الحال، ويكون وصف حال ماضية"[1] ومعنى ذلك أن دلالة الحال هنا وصف حال ماضية كما في نحو بيتي تأبط شرا؛ فالله تعالى يمتن على بني إسرائيل بهذه النعمة العظيمة – نعمة إنجائهم من آل فرعون – ويعيد على خيالهم ويستحيي في مشاعرهم صورة الكرب الذي كانوا فيه باعتبار أنهم أبناء هذا الأصل البعيد – ويرسم أمامهم مشهد النجاة كما رسم أمامهم مشاهد العذاب"[2]

ومع صحة هذا المعنى لدينا فإننا نلمح هنا دلالة أخرى يوحي بها السياق القرآني، وهي كون هذه الأفعال قد صارت عادة ودأبا لآل فرعون، وقد دل على ذلك تكرار صيغة المضارع في الآية، ومن ثم تعظم المنة على بني إسرائيل في إنجائهم من هذا العذاب الذي قد اعتاد آل فرعون أن يذيقموهم إياه.

وبنحو ذلك يوظف الشاعر نجيب الكيلاني تكرار صيغة المضارع في قصيدته (السجن والحب والحرية) حيث يقول فيها:

أنا المحزون يا ليلى أقاسي القهر والجورا
طوى السجان أحلامي وشاد لحلمنا قبرا
وليل الظلم يا ليلى ثقيل يقصم الظهرا
يمزق حبنا كفرا ويذبح ها هنا الشعرا
يحاكم كل مفخرة بدين الحب والطهرا
يمالىء أي منحرف ويرمي الصادق الحرا
يحطم كل حنجرة تنادي النائم المغرا[3]

---

(١) المحرر الوجيز ١/١٤٠.

(٢) سيد قطب الظلال ١/٧٠.

(٣) نجيب الكيلاني/ مهاجر مؤسسة الرسالة ص ٥٨.

فالشاعر يوظف هنا دلالة التكرار في المضارع ليدل بها على أن هذه الأفعال الشريرة قد صارت دأبا لأعداء الحب والحرية، وعادة لهم.

دلالة التكرار في صيغة المبني للمجهول

من الدلالات الفنية لتكرار صيغة المبني للمجهول، ما جاء في كتاب الله تعالى في شأن المنافقين بعد ظهور الإسلام في المدينة، يقول الله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً﴾ (الأحزاب: ٦١) حيث وظف تكرار المبني للمجهول (في قوله تعالى: ثقفوا – أخذوا – قتلوا) لتعميم الفاعل وهذا بدوره يدلنا على مدى تمكن المسلمين في المدينة بعد انتصار المسلمين فيها على اليهود.

"ومن هذا التهديد الحاسم ندرك مدى قوة المسلمين في المدينة بعد بني قريظة، ومدى سيطرة الدولة الإسلامية عليها وانزواء المنافقين إلا فيما يدبرونه من كيد خفي، لا يقدرون على الظهور، إلا وهم مهددون خائفون"[1] تأتي صيغة المبني للمجهول لمعان وأغراض بلاغية أخرى حيث نلمح ذلك في أبيات لأبي الطيب المتنبي قالها في صباه يهجو به القاضي الذهبي، يقول فيها:-

لما (نسبت) فكنت ابنا لغير أب	ثم (امتحنت) فلم ترجع إلى أدب
(سميت) بالذهبي اليوم تسمية	(مشتقة) من ذهاب العقل لا الذهب
(ملقب) بك ما (لقبت) ويك به	يا أيها اللقب (الملقى) على اللقب

[2]المتنبي هنا في هجائه للقاضي الذهبي قد قصد إلى تحقيره وتجهيله ونزعه من كل نسبة صالحة حتى نسبته إلى أبيه، فهو يريد أن يجعله مجهولا بلا أصل ولا نسب ولا فضل يعزى إليه ومن ثم فقد اختار لذلك صيغة المبني للمجهول ووظف التكرار في تلك الصيغة لتحقيق ذلك المعنى (نسبت – امتحنت – سميت – لقبت) كما وظف أيضا تكرار صيغة اسم المفعول مع ما تحمله من تجهيل الفاعل كذلك لتحقيق ذلك الغرض نفسه وهو قطع المهجو من كل نسبة، وتجهيله التجهيل التام.

---

(١) سيد قطب الظلال ٥/ ٢٨٨٠.

(٢) انظر شرح التبيان للعكبري ١/١٥٤.

ومن الدلالات الفنية للتكرار فى صيغة المبنى للمجهول أيضا ما جاء فى أبيات لحافظ إبراهيم قالها فى قصيدة فى استقبال اللورد كرومر بعد حادثة دنشواى:_

أو كلما باح الحزين بأنة   أمست إلى معنى التعصب تنسب

إلى أن قال:–

فـى دنشـواى وأنـت عنـا غـالب   لعـب القضـاء بنـا وعـز المـهرب

حسـبوا النفـوس مـن الحمـام بديلـة   فتسـابقوا فـى صيدهـن وصوبـوا

نكبـوا وأقفـرت المنـازل بعدهـم   لو كنـت حـاضر أمرهـم لم ينكبـوا

جلـدوا ولـو منيتـهم لتعلقـوا   بحبـال مـن شـنقوا ولم يتـهيبوا

شـنقوا ولـو منحـوا الخيـار لأهلـوا   بلظـى سياط الجـالدين ورحبـوا[1]

نلاحظ أن صيغة المبنى للمجهول قد تكررت فى هذه القصيدة، فى قول حافظ: تنسب – نكبوا – ينكبوا – جلدوا – شنقوا – شنقوا – منحوا وقد كان لهذا التكرار دلالات وإيحاءات معبرة عن الجو النفسى للشاعر الذى استولى الحزن على قلبه من جراء الحادثة المؤلمة، فقد تأثر الشاعر بما حدث لهؤلاء المنكوبين من شنق وجلد وأذى، واستولى ذلك على مشاعره، فشخصت صور هؤلاء المشنوقين والمجلودين أمام عينيه فلم ير سواهم، أو لم يطق أن يستحضر صورة هؤلاء الجلادين الشانقين لهؤلاء المظلومين من أبناء قومه المستضعفين، لبشاعة تلك الصورة ودناءتها وخستها، ولما يشعر به استحضارها من الذلة والمهانة التى لا تطيقها النفوس، ولذا فهو يحاول إخفاء صور هؤلاء المجرمين وتناسيها، فضلا عما فى ذلك من تحقيرهم وتجهيلهم.

وهذا شاعر آخر عراقى يلقى قصيدة يطعن بها فى شرعية البرلمان الذى دعت إليه إنجلترا وأشرفت على انتخابه، رغم مقاطعة الشعب لذلك الانتخاب، وذلك أثناء فترة احتلالها للعراق.

يقول الشاعر محمود الملاح فى قصيدة ألقاها فى الحزب الوطنى المعارض:–

---

(١) من كتاب شعراء الوطنية فى مصر تراجمهم، وشعرهم الوطنى، والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم تأليف عبد الرحمن الرافعى ط٣ س ١٩٦٦ الدار القومية للطباعة والنشر ص ١٣٣.

لا أمــان فــي مجلــس قــائم   فوق ضــــروب التـــــهديد

فيــه تغتــال للبــلاد حيــاة   وتساق البلاد نحو الخراب[1]

فنجد تكرار صيغة المبني للمجهول كذلك في قوله:

(تغتال - تساق) وهي توحي كما في المثال السابق (المذكور عن حافظ) باهتمام الشاعر بالمفعول به، واستيلائه على فكره ومشاعره مما يغيب الفاعل لديه من دائرة الشعور إلى دائرة هامش الشعور، إما احتقارا لشأنه أو رغبة عن استحضاره أو لأن الفادحة والخطب أعظم من أن ينشغل بفاعله، وذلك لحذر الشاعر من وقوع خطر عظيم بغض النظر عن فاعله.

وقد يخرج البناء للمجهول أحيانا إلى معنى التعجب والدهشة من المجهول، وقد يوظف الفعل كمخالفة إفصاح تعبر عن تلك الدهشة وذلك التعجب، ونستطيع أن نلمح ذلك في قصيدة الشاعر أحمد سويلم يكرر فيها قوله: - أساق إليك، يقول الشاعر:

أساق إليك رغم غشاوة العينين[2]

ورغم تلولب الكلمات في الشفتين

. . . .

أساق إليك

أشرب صوتك الهدار

. . . .

أساق إليك.. رغم تباعد الخطوة

وإني رغم آلامي.. وأوهامي..وليل الدرب

أساق إليك.. رغم غشاوة العينين

. . . .

أساق إليك.. رغم غشاوة العينين

---

(١) نقلا عن الشعر العراقي الحديث، وأثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه د/ يوسف عز الدين الدار القومية للطباعة والنشر ص ٢٠٨ نقلا عن جريدة الجهاد العدد ٢٤٠ الصادر في ٢٥ آب س ١٩٣٠.

(٢) شعر أحمد سويلم/ الطريق والقلب الحائر قصيدة معارك الرخام/ دار الكاتب العربي ص ٦٥-٦٩.

فالشاعر هنا وإن كرر الفعل المبنى للمجهول بنفس مادته المعجمية ودلالته اللفظية، فإن المقصود من تكراره ليس مجرد الدلالة المعجمية بل قد وظف الشاعر كذلك دلالة الصيغة لإضفاء معنى العجب والدهشة من المجهول الذى يسوقه إلى هذه الحبيبة، ويستخدم الصيغة أداة للإفصاح عن تلك الدهشة بغرض استعطاف حبيبته، وبثها أشواقه العجيبة نحوها.

دلالة التكرار فى صيغة اسم الفاعل

دلالة اسم الفاعل لها سمات فريدة تتميز بها بين الصيغ.

ويرجع ذلك فى رأيى إلى ما يميز هذه الصيغة من جمعها بين سمات كل من الاسم والفعل معا؛ ففى التقسيم القديم للنحاة لأقسام الكلم نجد أن البصريين يصنفونها فى قسم الأسماء؛ بينما يصنفه الكوفيون فى قسم الأفعال؛ حيث يقسمون الفعل إلى ماضى ومضارع دائم، ويعنون بالدائم صيغة اسم الفاعل[1] الأمر الذى جعل ذلك مثار جدل كبير فى الدراسات اللغوية القديمة وبلغ غايته فى الدراسات الحديثة والمعاصرة؛ حيث اعترضت العديد من الدراسات على هذا التصنيف. فالبعض يجعلها من قبيل الأفعال، والبعض يخصها بقسم خاص بها وبنظائرها كاسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة؛ فيميز ذلك كله بمصطلح الصفة[2].

وقد ترتب على تلك الطبيعة المزدوجة لاسم الفاعل أن صار مشتركا بين الدلالة على الثبوت من جهة النظر إليه كاسم فى مقابل الفعل الدال على التجدد، وهذا ما ألمحنا إليه فيما سبق عرضه من أمثلة اسم الفاعل فى مبحثى الاختيار والعدول، وذلك من نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٤٥) وقوله تعالى: ﴿وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ (الكافرون: ٤) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ (يوسف: ٧٣) وهو ما نلمحه أيضا فى تعبير القرآن الكريم فى قصة أصحاب الكهف عما خيم على الكهف من سكون وثبات وجمود دائم مصورا

(١) انظر الزجاجى مجالس النحويين ص ٢٤٩، والفراء معانى القرآن ١/٤٥- ١٦٥، د/ إبراهيم السامرائى- الفعل زمانه وأبنيته ص ١٩.

(٢) انظر على سبيل المثال د/ تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها ص ٦٨- ١٠٠، د/ فاضل الساقى- أقسام الكلام العربى ص ٢١٤- ٢٤٣، د/ إبراهيم السامرائى الفعل زمانه وأبنيته ص ٤١، مالك المطلبى- الزمن واللغة ص ٤٦- ٥٤، المخزومى - فى النحو العربى ص ١٣٩.

ذلك بصيغة اسم الفاعل في هيئة كلبهم بقوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ (الكهف:١٨) فحينما ننظر إلى اسم الفاعل (باسط) في مقابل البديل الآخر المتاح في هذا السياق وهو(يبسط) نجد أن اسم الفاعل من حيث كونه اسما يتميز عن الفعل في هذا الموضع في الدلالة على إثبات والجمود؛" فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ها هنا، وأن قولنا :﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ لا يؤدى الغرض. وليس ذلك إلا أن الفعل يقتضي مزاولة الصفة وتجددها في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئا فشيئا.."[1]

وأما إذا نظرنا إلى اسم الفاعل من جهة ما يتضمنه من الفعلية وجريانه مجرى الفعل[2] خاصة إذا ما قورن بدلالة الصفة المشبهة التي تدل على الثبات واللزوم أكثر منه وبصورة صارمة لا اختلاف فيها – أقول: إذا ما نظر إليه من هذه الجهة فحينئذ تظهر له دلالته الفعلية وهي دلالته على الحدوث والتجدد.

ويمكن أن يقال إن محور المقارنة بين المضارع واسم الفاعل هو دلالة كل منهما على الحدث.

وأن محور المقارنة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة هو الدلالة على الوصف الذى يكون ثابتا في الصفة المشبهة وغير ثابت أو لازم في اسم الفاعل.

ومن ثم يقارن كل من الزمخشري والطيبي بينه وبين الصفة المشبهة معللا سر العدول عنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً عَمِينَ﴾ (الأعراف:٦٤) قال الزمخشري:"(عمين) عمي القلوب غير مستبصرين، وقرئ (عامين) ، والفرق بين العمي والعامي أن العمي يدل على عمى ثابت والعامي على عمى حادث"[3] ويوضح الطيبي ذلك ويعلله بقوله:ط لدلالة الصفة المشبهة على الثبوت ولأن اسم الفاعل دونها في الدلالة على الثبوت"[4] ومن ثم يحدد د/ تمام حسان دلالة اسم الفاعل بقوله " صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل

---

(١) عبد القاهر الجرجاني– تحقيق أ/ محمود شاكر ص ١٧٥.

(٢) انظر سيبويه قال سيبويه" وفاعل مثل يفعل" الكتاب ١٠٩/١، وانظر ١١٠/١-١١٧.

(٣) الكشاف ٦٨/٢.

(٤) فتوح الغيب للطيبي تحقيق د/ جميل الحسين المحمود ٥٧٥/١.

بالحدث منقطعا متجددا"[1] وقد ذهب إلى ذلك باحثون آخرون من المعاصرين[2] وقد أحببت الإشارة هنا إلى بيان تلك الدلالة المزدوجة لاسم الفاعل؛ وذلك لحاجتنا للبناء عليها في الأمثلة التي نعرضها سواء في هذا الفصل أو في الفصل التالي الخاص بالنماذج الكلية.

ثمة نماذج بليغة لتكرار اسم الفاعل، جاء التكرار فيها لنكتة فنية أو غرض بلاغي، مع ما يحققه تكرار اسم الفاعل من المطابقة الفنية الناشئة عن توافق الإيقاع الصرفي.

فمن النماذج البليغة التي كرر فيها اسم الفاعل، قصيدة للبيد يرثي فيها أخاه يقول فيها:

بلينا وما تبلى النجوم(الطوالع)	وتبقى الجبال بعدنا و(المصانع)
وقد كنت في أكناف جار مضنة	ففارقني جار بأربد (نافع)
فلا جزع إن فرق الدهر بيننا	وكل فتى يوما به الدهر (فاجع)
فلا أنا يأتيني طريف بفرحة	ولا أنا مما أحدث الدهر(جازع)
وما الناس إلا كالديار وأهلها	وبها يوم حلوها وغدوا بلاقع
وما المرء إلا كالشهاب وضوئه	يحور رمادا بعد إذ هو (ساطع)
وما البر إلا مضمرات من التقى	وما المال إلا معمرات ودائع
وما المال والأهلون إلا وديعة	ولا بد يوما أن ترد الودائع
ويمضون أرسالا ونخلف بعدهم	كما ضم أخرى (التاليات) المشايع)
وما الناس إلا (عاملان) (فعامل)	يتبر ما يبني، وآخر(رافع)
فمنهم سعيد(آخذ) لنصيبه	ومنهم شقي بالمعيشة (قانع)
أليس ورائي، إن تراخت منيتي	لزوم العصا تحنى عليه الأصابع
أخبر آبار القرون التي مضت	أدب كأني كلما قمت(راكع)
فأصبحت مثل السيف غير جفنه	تقادم عهد القين والنصل(قاطع)
فلا تبعدن إن المنية موعد	عليك(فدان) للطلوع و(طالع)

---

(١) اللغة العربية ص ٩٩.

(٢) انظر د/ فاضل السامرائي- أقسام الكلام العربي ص ٢٢١، مهدي المخزومي- في النحو العربي- بيروت س ١٩٦٤ ص ٤١-٤٢.

(أعــاذل) مــا يدريــك، إلا تظنيــا إذا ارتحــل الفتيــان مــن هــو(راجــع)

تبكـي علـى إثـر الشباب الـذى مضـى ألا إن أخــدان الشــباب الرعــارع

أتجــزع ممــا أحــدث الدهــر بــالفتى وأى كريــم لم تصبــه(القــوارع)

لعمرك ما تـدرى(الضـوارب) بـالحصى ولا(زاجـرات) الطـير مـا الله (صـانع)

سـلوهن إن كذبتمونـى متـى الفتـى يـذوق المنايـا أو متى الغيـث(واقـع)[1]

يوظف هنا لبيد صيغة الفاعل للدلالة على الحقائق والصفات الثابتة من سنن الكون فالناس تبلى والنجوم ثابتة فى طلوعها والدهر يفجع كل إنسان فى أحبائه وأقاربه فما هم عنده إلا ودائع (وكل فتى يوما به الدهر فاجع) المنايا تقع لا تتخلف(فالمنية موعد عليك فدان للطلوع وطالع)، والسنن الثابتة من صفات الناس وأحوالهم:

وما الناس إلا (عاملان): (فعامل) يتـبر مـا يبنـى وآخـر(رافـع)

فمنــهم ســعيد(آخــذ) لنصيبــه ومنهم شقى بالمعيشـة (قـانع)

ويستوقفنا هنا عدول لبيد عن اسم الفاعل فى (يتبر) حيث عبر عن فعل المفسد الذى يتبر عمله بالمضارع الدال على التجدد، فكلما بنى تبر ما بناه، بينما عبر عن الصالح المحسن باسم الفاعل الدال على ثبوته فى رفعته وتقدمه فيها.

وكذلك التعبير باسم الفاعل فى(راكع) كأن الركوع والانحناء قد صار هيئة للمرء عند مشيه.

كما يوظفها بمعنى الثبوت نفيا(ولا أنا مما أحدث الدهر جازع).

كما يوظف دلالته المنتفية فى قوله(ما يدريك من هو راجع) وفى رأيى لـو قـال (يرجع) لكان أولى، لأن نفى مجرد الحدث، ينفى ثبوته بالأولى.

كذلك فقد وظف اسم الفاعل لثبوت الصفة مستقبلا كما فى(لعمرك ما تدرى.. ما الله صانع)، (متى الغيث واقع)

وذلك أيضا فى إطار توظيف اسم الفاعل للتعبير عن السنن الثابتة ومنها ثبوت علم الغيب لله تعالى وحده.

---

(١) شرح ديوان لبيد ص ٨٠- تقديم وشرح إبراهيم جزينى- دار القاموس- بيروت.

وبهذا نستطيع أن نعد (صيغة اسم الفاعل) بهذا التكرار الوظيفي لها مفتاحا لفكرة الشاعر المسيطرة على نفسه، والتي جاش بها ضميره ووجدانه، فراح يصوغها شعرا يسلي به نفسه عن فقدان أخيه الذي ثبت نفعه له(ففارقني جار بأربد (نافع) فدارت قصيدته حول تلك الحوادث والفواجع التي هي دأب هذا الدهر وديدنه شأنها في ذلك كشأن غيرها من الحقائق الثابتة، فالحقيقة الثابتة التي لا مراء فيها في هذا الكون هي أن(كل فتى يوما به الدهر فاجع) وفي ذلك أعظم العزاء له عن فقد أخيه.

وتكاد تظهر دلالة اسم الفاعل بصورة أوضح من ذلك في أغراض أخر كالفخر والمدح ولنأخذ مثالا على ذلك من الفخر تكرار اسم الفاعل في معلقة عمرو بن كلثوم: في قوله:

وقد علم القبائل من معد	قبابا لي بأبطحها بنينا
بأنا المطعمون إذا قدرنا	وأنا المهلكون إذا ابتلينا
وأنا المانعون لما أردنا	وأنا النازلون بحيث شينا
وأنا التاركون إذا سخطنا	وأنا الآخذون إذا رضينا
وأنا العاصمون إذا أطعنا	وأنا العارفون إذا عصينا[1]

نلاحظ أن اسم الفاعل قد وظف هنا توظيفا فنيا مطابقا للغرض الذي سيقت لأجله القصيدة، فالقصيدة يغلب عليها الفخر.

" ويظهر واضحا من شعر الفخر أن العربي في الجاهلية كان يحب أن يظهر نفسه بمظهر التفوق التام على الآخرين. وأن يشاع عنه أنه أعلى شأنا من غيره في كل شيء. ويتضح من فخرهم أن الميل إلى الإعجاب الشديد بالنفس كان متسلطا على العرب في الجاهلية لدرجة عظيمة، حتى إن الشاعر في بعض الأحيان كان يفخر بتفوق فرعه على بقية فروع قبيلته الآخرين أن يصلوا إليه وأظهر مثل لذلك قول عمرو بن كلثوم[2].

ولما كان اسم الفاعل يعبر عن ثبوت الصفة مع ما فيه من دلالة على تجدد تلك الصفة؛ لذا عبر عمرو بن كلثوم عن أصالة تلك الصفات في قومه ودوامها وتجددها بتجدد

---

(١) انظر المعلقات السبع بشرح الزوزني ص ١٠٨.

(٢) انظر د/ علي الجندي في تاريخ الأدب الجاهلي ص ٤١١ مكتبة الشباب.

مقتضياتها، عبر عن ذلك كله بصيغة اسم الفاعل، وقد ساعدته على ذلك الغرض أتم المساعدة، حتى كأنه أراد أن يجعل من نفسه وقومه الفاعلين وحدهم فى تلك البيئة الجاهلية، وأصحاب الإرادة الوحيدة فيها، وليس من الصيغ ما يدل على ذلك كما يدل عليه اسم الفاعل.

فضلا عن الإيقاع الناشئ من تكرار تلك الصيغة فى كل شطر من تلك الأبيات.

وكذلك لا يقل توظيف دلالة اسم الفاعل فى غرض المدح فى الشعر الحديث عنه فى غرض الفخر فى معلقة عمرو بن كلثوم ولنتأمل على سبيل المثال أبياتا للشاعر على الجندى يصف فيها أبطال بور سعيد ويمدحهم بشجاعتهم وبسالتهم فى القتال فيقول:

الصابرين على البلاء نفوسهم والأرض راجفة الحشا مذعار

الشاربين دم العدو حمية حتى كأن دم العدو عقار

الكاتبين فخارهم بدمائهم حتى كأن دمائهم أحبار

العاكفين هوى على نار الوغى حتى كأن مجوسها حضار

المانحين ظبا السيوف صدورهم حتى كأن ظبا السيوف صدار[1]

فالكلمات: (الصابرين، الشاربين، الكاتبين، العاكفين، المانحين) كلها على صيغة واحدة ووزن واحد، حيث جاءت اسم فاعل مجموعا جمع مذكر سالم منتهية جميعا بالياء والنون. فدلت بمعناها على ثبات هذه الصفات فى أبطال بور سعيد كما أحدثت تناسقا فى الموسيقى الشعرية نشأ عن ذلك الإيقاع الصرفى الناتج من تكرار صيغة الفاعل فى تلك الأبيات مع مطابقة المعنى وموافقته.

ومن ذلك أيضا قوله ينصح المدخنات الحسان:

تلك الثغور الزاريات على ندى الأقحوان

الراويات من الرحيق المثريات من الجمان

السالبات عمان ما ذخرته عبقر فى عمان

الضاحكات عن البروق خطفن فى السحب الدوانى

الناطقات اللفظ مهموسا كوسوسة المثانى

---

(١) انظر على الجندى – ترانيم الليل ص ٤٤– ديوان شعر /دار المعارف ١٩٦٤ م.

خلقت لتنشقنا أريج المسك لا ريح الدخان[1]

فتكرار كلمة (الزاريات الراويات السالبات الضاحكات الناطقات) ساعد على تناسق الموسيقى مع الجو الشعرى الشائع في القصيدة. كما أن تكرار هذه الصيغة (صيغة اسم الفاعل) دل على رسوخ هذه الصفات لديهم، وثباتهم عليها[2] ونستطيع أن نقول إن الشاعر قد وظف دلالة اسم الفاعل هنا للخروج بها إلى نوع من المفارقة المنفرة عن صفة التدخين الذميمة، حيث يقابل بين صفات الحسن الثابتة بأصل الفطرة للنساء(مقررا ذلك الثبوت بدلالة اسم الفاعل) ويقابلها بتلك الصفة الذميمة التي لا يليق ثبوتها لهن.

ومن الأمثلة التي وظف فيها اسم الفاعل توظيفا فنيا أبيات لأبى دومة يقول فيها:

واقف بالباب يا حراس محبوبى

واقف بالشارع المهجور يا حراس محبوبى

واقف أتكفف الزوار

الغرباء اقرؤهم تحية أعين البسطاء

يا حجاب محبوبى

واقف والراس يحطمه انبعاث

عجائب الهفوات يا حراس محبوبى

واقف والأرض

واقف والناس

واقف والدم

واقف والخوف

أيها الأحباب

الدهر لن يبلى .. والذل لن يفنى.. ويظل محبوبى[3]

فالشاعر هنا قد زاد على توظيف اسم الفاعل بدلالته النمطية أو الإفرادية الدالة على الثبوت والتجدد، فهى وإن وظفها هنا بمعنى الثبوت، فإنه قد زاد عن هذه الدلالة وخرج

---

(١) انظر على الجندى– ألحان الأصيل– ديوان شعر/ دار الفكر العربى س ١٩٥٠م.

(٢) انظر عبد الرحمن الشناوى شعر على الجندى ماجستير مخطوط بكلية دار العلوم رقم ٥٦٦ أسلوبية وفنية ص ٥٨٦.

(٣) انظر البنيات الأسلوبية ص ١٥٨، ١٥٩، شعر محمد أبو دومة السفر فى أنهار الظمأ ص ٩٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

بالتكرار إلى دلالة أخرى من الدلالات الفنية والتركيبية التي يوحي بها هذا السياق، حيث وظف الصيغة بمعنى الإفصاح عن موقف داخلي لديه في تعلقه بمحبوبه الأزلي ومن ثم فالصيغة معادل لحالات انفعالية مصاحبة لمواقف جزئية متنوعة الارتباط بالحركة في صورة الباب والارتباط بالذاكرة في صورة الشارع المهجور والارتباط باليقظة في صورة استقبال الزوار الغرباء، والارتباط بالذاكرة في صورة تذكر عجائب الهفوات.. الخ

ولأن العلاقة بين الشاعر والأشياء أصبحت على هذه الدرجة من التوتر الذى يصل إلى حد الهوس، فقد صارت في صورة واحدة هي صورة (اسم الفاعل المكرر)[1] ومن ثم فقد وقفنا هنا أمام التكرار في تلك الصيغة لأنها وإن كررت بنفس دلالتها المعجمية أو اللفظية على حد تعبير ابن جني في خصائصه[2]؛ فإن ما تم توظيفه فعلا والاتكاء عليه من الناحية الفنية هو الصيغة نفسها بما لها من سمات صوتية خاصة، جعلتها تستخدم في هذا الموضع بدلالة قريبة من دلالة المخالفة.

وقد يكون المقصد الأعظم من توظيف تكرار الصيغة هو الإفادة من الإيقاع الصرفي الناشيء عن ذلك التكرار.

وهذا النوع منه ما هو حسن مطابق للمعنى غير مخالف له، ومنه ما هو سمج متكلف. فمثال الأول تكرار اسم الفاعل في قصيدة للمتنبي مطلعها:

إلام طماعية العاذل ولا رأى في الحب للعاقل

يراد من القلب نسيانكم وتأبى الطباع على الناقل

وإني لأعشق من أجلكم نحولي وكل امرئ ناحل

ولو زلتم ثم لم أبككم بكيت على حبي الزائل[3]

وتقع القصيدة في اثنين وخمسين بيتا اتفق مجيء القافية فيها جميعا على اسم الفاعل، فضلا عن التصريع باسم الفاعل كذلك في بيتها الأول.

وقد كان لتكرار اسم الفاعل في قافية القصيدة أثره الواضح في تحسين الإيقاع.

---

(١) د/ مصطفى السعدني البنيات الأسلوبية ص ١٥٩.

(٢) الخصائص ٣/٩٨.

(٣) التبيان للعكبري ٢/٣١، ٤١.

ومثل هذا التوظيف الفنى للإيقاع الناشيء من تكرار اسم الفاعل فى قصيدة لصلاح عبد الصبور عنوانها: منحدر الثلج، يقول فيها:

أعاتبـة الخطـو قلبـى يحـن ... علـى رنـة الخطـوة العاتيـه

لكـم أشـتهى أن أعـض التـلال ... وأفـترس القمـة العاليـه

وأمـرح بـين السـنا والضبـاب ... وأحبـو فـى حنيـة الزاويـه

وأخلـد للشـائر المطمئـن ... وأستنشـق الباقـة الغاليـه[1]

أما مثال الإيقاع المتكلف، فمن ذلك فيما أرى قصيدة للدكتور/ يوسف خليف بعنوان (أصداء الضفاف) غلب على قافيتها تكرار اسم الفاعل كذلك، ولكن يشعر القارىء في رأيي بالتكلف فى إيراد قافيتها على اسم الفاعل فى عدد من المواضع فمن ذلك قوله:

ووقفت أذكر كيف قالت: فى غد

ألقاك فى فتن الأصيل الزاخر

فإن القارىء يكاد يشعر بثقل هذا الأصيل الزاخر، ويقف مستبهما معنى الزاخر فى ذاك الأصيل ولذا فأغلب الظن أن الشاعر ما أتى باسم الفاعل هنا إلا متكلفا لأجل القافية.

كذلك قوله:

أسقيت نشوتها فهمت كأننى

ثمل بكأس من سلافة عاصر

والسلافة هي أول ما يعصر من الخمر[2] ومن ثم فقوله (عاصر) بعد سلافة لا جدوى له، لأنه معلوم من اسمها، كما أننى لا أرى له قيمة فنية وظفها الشاعر لأجلها.

وكذلك قوله:

أشرقت فى جنباتها فملأتها ... نورا تدفق كالصباح الشامل

فقوله (الشامل) فى صفة الصباح لا جدوى له كذلك فالصباح لا بد أن يكون شاملا.

وكذلك قوله:

وعلت بنا فوق الضباب، وطالما ... عشنا بأطراف المغيب الآفل

فقوله (الآفل) فى صفة المغيب، لا جدوى له كذلك إذ لا يكون المغيب إلا آفلا.

---

(١) انظر ديوان الناس فى بلادى ص ١٢٠/ دار الآداب بيروت.

(٢) انظر لسان العرب (سلف).

كما نستشعر كذلك بركاكة اسم الفاعل في قوله:

وتدفقت حولى ينابيع السنا   فانسبت في نور الغدير الجائل

وقوله:

حتى إذا احترق الجناح ورفرفت   خفقاته قبل السكون الهامد

التكرار في صيغ المبالغة تكرار صيغة (فُعَلة):[1]

ومن أمثلتها ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ * يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلاَّ لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الأَفْئِدَةِ * إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ * فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ (الهمزة).

قال الزمخشري" الهمزة: الكسر كالهزم، واللمز: الطعن.. والمراد الكسر من أعراض الناس والغض منهم واغتيابهم والطعن فيهم، وبناء فعلة يدل على أن ذلك عادة منه قد ضرى بها، ونحوهما اللعنة والضحكة، قال:

وإن أغيب فأنت الهامز اللمزة[2]

وقال ابن المنير في تعليقه على كلام الزمخشري" ما أحسن مقابلة الهمزة اللمزة بالحطمة؛ فإنه لما وسمه بهذه السمة بصيغة أرشدت إلى أنها راسخة فيه ومتمكنة منه أتبع المبالغة بوعيده بالنار التي سماها بالحطمة لما يلقى فيها، وسلك في تعيينها صيغة مبالغة على وزن الصيغة التي ضمنه الذنب حتى يحصل التعادل بين الذنب والجزاء، فهذا الذي ضرى بالذنب جزاؤه هذه الحطمة التي هي ضارية يحطم كل ما يلقى إليها"[3]

ومن ثم نلاحظ أن السورة قد وظفت صيغة المبالغة (فعلة) هنا توظيفا فنيا رائعا، يعتمد على التوازى الصرفي بين تكرار صيغة فعلة في وصف هذا الآثم، وتكرار هذه الصيغة كذلك في وصف الجزاء الذي أعد له مقابل بغيه وأشره وبطره وغلوه في الشر وتماديه فيه، وقد أدى ذلك إلى مؤاخاة بين المباني والمعاني على هذا النحو من التناسق الفني البديع.

---

(١) هي صيغة غير قياسية قليلة الورود. انظر البحر المحيط ٥٤١/١٠ ط دار الفكر، وانظر د/ محمود ياقوت- الصرف التعليمي ص ١١٥.

(٢) الكشاف ومعه حاشية ابن المنير ٢٣٢/٤، وانظر أبو السعود ط دار الفكر ٩٠١/٥، والبيضاوي بحاشية الشهاب دار صادر ٣٩٦/٨.

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف- السابق.

تكرار الصفة المشبهة

تأتي الصفة المشبهة لإفادة ثبوت الصفة للموصوف بها، وقد يوظف المبدع تكرار الصيغة للإلحاح على هذا الإثبات للصفة، مع ما يحدثه تكرار الصيغة من الإيقاع.

ومن أمثلته أبيات لشاعر على الجندى يرثى فيها أحد أصدقائه يقول فيها:

إن هذا الضئيل قد كان ملء العقل ملء السمع، ملء العيان

إن هذا القليل قد كان منه لمرجى انتصاره ضيغمان

إن هذا الهزيل قد كان ضخما فى الحجاء، والذكاء والعرفان

إن هذا النحيل قد كان أمضى عزمات من الحسام اليمان[1]

فالشاعر هنا كرر الصفة المشبهة للإلحاح على إثبات صفة النحافة للمرثى، ولكنه يثبت له في الوقت نفسه صفات لا يقوم بها إلا أشداء العزيمة الأقوياء، فهو يوظف هذا الإثبات المتكرر للصفة لعقد نوع من المقابلة التي يبالغ بها فى إثبات صفة القوة والعزيمة لصديقه المرثى مع ما بالغ فيه من إثبات صفة النحول والنحافة لهذا المرثى.

هذا فضلاً عن تناسب الإيقاع الناشيء من ذلك التكرار الصيغى ، مما أدى إلى إحداث نون من التحسين المطابق.

تكرار اسم التفضيل

من الأغراض التي يجود فيها تكرار اسمن التفضيل غرض المدح ، ومن الأمثلة على ذلك قصيدة للمتنبى قالها فى صباه في مدح محمد بن عبد الله العلوى المشطب، يقول فيها :

خير قريش أباً وأمجدها أكثرها نائلاً وأجودها

أطعنها بالقناة أضربها بالسيف جحجاحها مسوّدها[2]

أفرسها فارسا وأطولها , باعا ومغوارها وسيدها

وعلى هذا النحو يمضى المتنبى فى تكرار صيغة التفضيل فى أغلب القصيدة ، موظفاً ذلك فى تفضيل ممدوحه على ما سواه ، وقد أجاد توظيف التكرار فى تعدد خصال المجد لممدوحه ، وبيان أنه قد بلغ الغاية فى تلك الخصال جميعاً .

---

(١) انظر على الجندى فى ظلال القمر ديوان ص ١٢٥ مطبعة المدني القاهرة س ١٩٧٨م .

(٢) انظر شرح التبيان للعبكرى ٢٠٣/١، ٢١٦.

تكرار المزيد من صيغ الأسماء:

من المواضع التي تكرر فيها الاسم المزيد في القرآن لأغراض بلاغية ، ما جاء في سورة الإنسان في قوله تعالى في صفة الأبرار: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً * عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً * يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لاَ نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلاَ شُكُوراً * إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً * فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً * وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً * مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لاَ يَرَوْنَ فِيهَا شَمْساً وَلاَ زَمْهَرِيراً * وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً * وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْساً كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلاً * عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾ (الإنسان ٥-١٨)

يقول د/ عبد الخالق عضيمة:" وهنا ظاهرة تستلفت النظر: الاسم الرباعي المزيد بحرفين، وهو أقصى ما يصل إليه الاسم الرباعي بالزيادة، وإن كان غير مصدر جاء منه ثلاثة ألفاظ: (العنكبوت) وكررت في آية واحدة. و(زمهرير) و(قمطرير)، والمزيد من الخماسي: (زنجبيلا)، (سلسبيلا) اجتمعت هذه الألفظ الأربعة في سورة واحدة هي سورة الإنسان. لم اجتمعت ولم تفرق ولم كان اجتماعها في هذه السورة القصيرة دون غيرها من طوال المفصل؟ أنا أقول الله أعلم بأسرار كتابه[١].

وأنا أجتهد رأيي في هذا الموضع فإن كان صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان فأقول:

إن الآيات قد جمعت بين هذه الأسماء الأربع المزيدة بما لا مزيد بعدها لتحقيق نوع من المقابلة البديعة بين نفي العذاب الذي لا مزيد عليه بصيغتين لا مزيد عليهما، وإثبات النعيم الذي لا مزيد عليه بصيغتين لا مزيد عليهما.

ومن ثم تتحقق المقابلة بين إنجاء الله تعالى هؤلاء الأبرار من أهوال هذا اليوم الشديد العبوس القمطرير وإنجائهم من عذاب الزمهرير "وهو الذي أعده الله تعالى للكفار في الدار

---

(١) انظر د/ عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/١/ص ١٥ وانظر البحر المحيط والكشاف وعضيمة ص٣١.

الآخرة"[1] معبرا عن ذلك بهاتين الصيغتين المزيدتين إلى الغاية وهما القمطرير والزمهرير وفى مقابل التعبير عن النجاه من العذاب بهاتين الصيغتين المزيدتين إلى الغاية، يأتى التعبير عن تفكه الأبرار بألوان النعيم بهاتين الصيغتين المزيدتين إلى الغاية؛ لتتحقق المطابقة بين عذاب لا مزيد عليه أنجاهم الله منه، ونعيم لا مزيد عليه أنعم الله عليهم به.

ومن ثم نرى كيف أدت تلك الصيغ المزيدة دورها فى إبراز صورة النعيم بتلك المفارقة العجيبة، فلا غرو إذا فى استعمال السورة أطول الصيغ فى وصف(أطول صورة قرآنية لمشاهد النعيم)[2]

---

(١) انظر لسان العرب مادة زمهر ١٨٦٨/٣.

(٢) الظلال ٣٧٧٨/٦.

الفصل الثالث

نماذج كلية

أحب أن أنبه هنا إلى أن تحليلنا لما نورده في هذا الفصل من نماذج مبني على الأسس التي سبق بيانها في الجانب النظرى من البحث، وأعود فأنبه هنا إلى أننا لن نقف في هذه النماذج على جميع ما ورد بها من الصيغ وإنما سوف يقتصر تحليلنا على الصيغ التى تمثل ظاهرة أسلوبية سواء من منظور الاختيار أو العدول أو التكرار.

النموذج الأول

الآيات الأولى من سورة النازعات



﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقاً * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً * يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ * يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً * قَالُوا تِلْكَ إِذاً كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ * فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ (النازعات: ١-١٤)

وقد وقع الخلاف في معنى هذه الصفات وفي الموصوف بها بين أهل التأويل[١] وأغلب الأقوال أنها الملائكة" قال الألوسي: قال ابن مسعود: تنزع الملائكة روح الكافر من جسده من تحت كل شعرة ومن تحت الأظافر وأصول القدمين ثم تغرقها في جسده ثم تنزعها حتى إذا كادت تخرج تردها في جسده، وهكذا مرارا فهذا عملها في الكفار، والنشط الإخراج برفق وسهولة وهو أنسب بالمؤمنين، وكذا السبح ظاهر في التحرك برفق ولطافة، قال بعض السلف إن الملائكة يسلون أرواح المؤمنين سلا رقيقا ثم يتركونها حتى تستريح رويدا ثم يستخرجونها برفق ولطف كالذي يسبح في الماء فإنه يتحرك برفق لئلا يغرق فهم يرفقون في ذلك الاستخراج لئلا يصل المؤمن ألم وشدة"[٢] وهذا يناسب ما تقرر من أن اسم الفاعل إنما يدل على إثبات الصفة مع الدلالة على تجدد تلك الصفة[٣]؛ ومن ثم كانت دلالة اسم الفاعل في النازعات على ثبوت تلك الصفة للملائكة مع تكرار ذلك النزع منهم على ما فيه من شدة وإيلام ينالها الكافر حال نزعه.

---

(١) انظر الطبري ١٨/٣٠-١٩.

(٢) انظر القرطبي ٦٩٨١/١٠ ط الريان، الألوسي ٢٣/٣٠ ص.

(٣) انظر شرح الأشموني ٣٣٩/١، اللغة العربية، معناها ومبناها ص ٩٩ د/ فاضل السامرائي- أقسام الكلام العربي ص ٢٢١، مالك المطلبي- الزمن واللغة- ط الهيئة العامة للكتاب- ص٤٦-٤٧-٦٧-٦٨، وانظر تفصيل الكلام على دلالة اسم الفاعل في مبحث تكرار اسم الفاعل، في الفصل السابق.

كما يدل اسم الفاعل فى الناشطات على الترفق فى إخراج روح المؤمن بتركها لإراحتها ثم إعادة النشط برفق مرة أخرى إذا صح ما سبق نقل الألوسى له آنفا عن بعض السلف وكذلك السابحات والسابقات" جوز أن يكون المراد بالسابحات وما بعدها طوائف من الملائكة يسبحون فى مضيهم فيسبقون فيه إلى ما أمروا به من الأمور الدنيوية والأخروية".

ومعلوم أن ذلك السبح وذلك السبق أمور وأحداث تتجدد من الملائكة بتجدد حركتها لتدبير الأمور الموكلة بها فناسب فى ذلك كله(السبح والسبق والتدبير) أن تثبت تلك الأوصاف كلها للملائكة باسم الفاعل الدال على إثبات الصفة مع التجدد.

أما القول القائل بأن النازعات والناشطات: الموت ينزع النفوس أو ينشطها، فلا أرى وجها لمناسبة وصف الموت باسم الفاعل المجموع جمع مؤنث سالما، فقائل ذلك القول – فى أغلب ظنى لم يقصد ذلك، وإنما قصد وصف تلك الحال المعبر عنها بالنزع والنشط بالموت إلا أن يكون قد أراد بالموت المنايا، ويستبعد أن توصف المنايا بمثل هذه الأوصاف من أنها تغرق فى النزع وتنشط فيه ونحوه فليس ثمة ما يمكن أن تحمل عليه تلك الصفات: النازعات والناشطات إلا أن تكون النفوس وصفت بأنها نازعات ناشطات أى ذات نزع وذات نشط، وذلك كما يقول ابن جنى فى معنى قوله تعالى:﴿مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق: ٦) أى ذى دفق" وذلك لأن ذا الدفق يكون مفعولا كما يكون فاعلا[1]

قال السدى وجماعة: النازعات: النفوس تنزع بالموت إلى ربها"[2] قال ابن عباس: (الناشطات) النفوس المؤمنة تنشط عند الموت للخروج" أو يكون المقصود بذلك الملائكة النازعات الناشطات هذا على أن المقصود بالنزع والنشط ما يكون عند الموت فأيا ما كان الموصوف بالنازعات والناشطات النفوس أو الملائكة فالوصف باسم الفاعل مناسب تمام المناسبة لتكرر النزع والنشط حالة الحشرجة وتردد الروح فى الصدر إذا بلغت الحلقوم.

وكذلك على القول بأنها النجوم فى نزوعها ونشطها من أفق إلى أفق وسبحها من فلك إلى فلك، وسبق بعضها بعضا، مما يدل على دوام حركتها وتجددها بتكرر تلك الأفعال منها على الدوام.

---

(١) انظر الخصائص ١/١٥٢.

(٢) المحرر الوجيز ٥/٤٣٠، وانظر القرطبى ١٠/٦٩٨١.

وكذلك على القول بأنها الخيل في سبحها وسبقها وغير ذلك، أقول: إن هذه الصفات مهما اختلف الموصوف بها فإن دلالة التجدد ملازمة لها، ومن ثم ناسب صوغها على اسم الفاعل على جميع الأقوال، وعلى عموم تلك الصفات.

وكأن الأشبه بالصواب ما رجحه إمام المفسرين ابن جرير الطبري أن الله تعالى أقسم بالنازعات والناشطات والسابحات والسابقات والمدبرات على العموم، فكل من يتأتى منه هذه الأفعال فهو داخل في القسم[1].

وكأن النكتة في التعبير باسم الفاعل مكررا في تلك الآيات هي الإشارة إلى أن هذه الصفات مما يتجدد ويتكرر حدوثه بتعاقب الأيام، وفيها من الآيات والعظات ما يذكر به أولوا الألباب، إ ذ إن الله تعالى لا يقسم إلا بعظيم من عظائم قدرته ففي تلك الصفات وتجددها من النزع والغرق والنشط وغير ذلك أعظم العبر لمن يتعظ بتقلب الدهر وتعاقب الأيام، أيا كان الموصوف بالنزع والغرق كما أن في التفكر في صفات السبح والسبق والتدبير وتكرر ذلك وتجدده على الدوام أيا كان الموصوف به أعظم الآيات الدالة على قدرة الله تعالى على بعثه وحشره إليه لمحاسبته على ما قدم وأخر، وذلك واضح ظاهر من سياق السورة وخاصة الآيات التالية لتلك الآيات، ولنا عندها وقفة كذلك.

ولهذه اللمحة ذاتها ولتلك النكتة فيما نرى جاء تكرار اسم الفاعل كذلك في سورة المرسلات في قوله تعالى﴿ وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفاً * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْراً * فَالْفَارِقَاتِ فَرْقاً * فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْراً * عُذْراً أَوْ نُذْراً * إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ (المرسلات: ١-٧) وفيها من الأقوال لأهل التأويل نحو الذى أوردناه في هذه السورة[2] مع تشابه السورتين في السياق والمساق.

وعلى هذا النسق نفسه كذلك مع اتحاد السياق والمساق تطالعنا سورة الذاريات كذلك: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً * فَالْحَامِلاتِ وِقْراً * فَالْجَارِيَاتِ يُسْراً * فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْراً * إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ * وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (الذاريات: ١-٦) وفيها من الأقوال لأهل التأويل

(١) انظر كلامه واختلاف أهل التأويل في هذا الموضع في تفسيره ج/٣٠ ص ١٨-١٩.

(٢) انظر الطبري ٢٩/ ١٤٠، القرطبي ١٠/٦٩٤٥، روح المعاني ٢٩/١٦٩، الدر المصون ٦/٤٥٣، الكشاف ٤/ ١٧٣، الرازي ١٦/٩٥، المحرر الوجيز٥/٤١٦، الظلال ٦/٣٧٨٩، ٣٧٩١.

نحو ما نجده في سورتي النازعات والمرسلات كذلك[1] وعلى هذا النحو أيضا جاءت سورة العاديات على وجازتها[2] ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً * فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً * فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً * إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ * وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ * وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ * أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ فكأن التعبير باسم الفاعل في تلك المواضع جميعا إنما هو بمثابة مفتاح للتعقل والتدبر لتلك المقابلة بين المتغير المدلول عليه باسم الفاعل، والثابت المدلول عليه باليوم الآخر، ليدرك المرء أن نهاية هذا التقلب في الكون، ونهاية تلك الحركة وذاك التجدد الدائم إنما هو في ذلك اليوم الآخر﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ (القيامة: ١٢) ومن ثم فقد انتقلت الآيات بعد ذلك إلى تصوير تلك النهاية الثابتة بتوظيف صيغة اسم الفاعل كذلك لإحداث تلك المقابلة بين المتغير والثابت، وعلى هذا النحو جاءت الآيات التالية في سورة النازعات.

وهذه الآيات هي الآيات التالية لآيات القسم السابقة في سورة النازعات، وقد كرر في فاصلتها اسم الفاعل كذلك بما يحتاج إلى وقفة منا لتأمل الجانب الفني في ذلك التكرار.

﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ * يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً * قَالُوا تِلْكَ إِذاً كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ * فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ (النازعات: ٦-١٤)

ونلحظ هنا أن دلالة اسم الفاعل تختلف عن الموضع السابق، فالراجفة رجفة واحدة، من إثر نفخة واحدة ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ * وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً * فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ (الحاقة: ١٣-١٥) والرادفة هي النفخة التالية كذلك، وهي واحدة ومن ثم فلا يظهر في دلالة اسم الفاعل هنا في الموضعين معنى التجدد، وإنما يظهر فيهما معنى الثبوت وذلك كأمثاله في(الحاقة والواقعة والطامة والصاخة والقارعة) وأشباهه.

---

(١) انظر الطبري ٢٧/١٦٦، القرطبي، الكشاف٤/٢٦ ، ٢٧، المحرر الوجيز ٥/١٧١، ١٧٢، الدر المصون٦/١٨٣ ١٨٤ الظلال ٦/٣٣٧٤ ، ٣٣٧٥.

(٢) الوصف باسم الفاعل فيها هو على أرجح الأقوال للخيل العادية في الجهاد في سبيل الله تعالى (انظر على سبيل المثال الطبري ٣٠/١٧٦، الكشاف٤/٢٢٨).

وكذلك واجفة، وخاشعة، فاضطراب القلوب، وخشوع الأبصار لا ينقطع حتى يتصور فيه معنى التجدد وكذلك الحافرة والناخرة والخاسرة، لا يتصور في ذلك معنى التجدد، وإنما الأغلب في ذلك كله معنى النسبة أي ذات حفر، وذات نخر، وذات خسار، وذات وجيف، وخشوع، ورجف، وردف.

وهذا المعنى أي النسبة هو أحد المعاني التي يدل عليها اسم الفاعل مع ما في تلك النسبة من ثبوت الصفة لصاحبها الموصوف بها كما في قولهم (لابن وتامر)[1] ومن ثم فإن الدلالة الرئيسية لاسم الفاعل في هذا المقطع إنما هي الدلالة على ثبوت نسبة تلك الأوصاف لليوم الآخر ثبوتا مؤكدا، يفيده التعبير بصيغة اسم الفاعل المكررة. ومن ثم نستطيع أن نقف على الدور الفني الذي تقوم به صيغة اسم الفاعل في تلك الصورة حيث تم توظيفها على الذي أحسن، لكي تدل تلك الصيغة الواحدة بما جمعت من دلالات التجدد والثبوت على تلك المقابلة المقصودة بين الحياة الدنيا بما تشتمل عليه من تقلب وتغير وتجدد من الحياة والموت، ودوران الفلك، وسبح الخيل وسبقها، ونزع القسي وغير ذلك، وبين مظاهر اليوم الآخر بما فيه من الصفات الثابتة القاطعة لتلك الحركة، والمفنية لها لتنقل العباد إلى دار خلود بلا موت، سواء لأصحاب الجنة أو أصحاب الجحيم.

وثمة لفتة أخرى لا يسعنا أن نفوتها في هذا الموضع، ألا وهي، دور الصيغة في تغيير الإيقاع السريع الثابت في هذا المشهد كله مشهد اليوم الآخر[2] وذلك حتى يؤدى ذلك الإيقاع الصرفي أو الصيغي دوره كذلك في عقد تلك المقابلة بين تقلب الدنيا، وثبات الآخرة.

وإذا كان للإيقاع هذا الدور الفني في هذا الموضع فلا جرم قد قصدت إليه القراءة القرآنية قصدا، فعدلت إلى صيغة اسم الفاعل تحقيقا لذلك الإيقاع المؤثر، وذلك كما في (الحافرة) فهي وإن كانت بمعنى ذات حفر، فإنها بمعنى اسم المفعول أي محفورة، لأن ذا الصفة قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا كما سبق نقله عن ابن جني مرارا ومن ثم فقد عدل فيها عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل[3].

---

(١) انظر الرازي ١٦/١٧٤، وانظر الخصائص لابن جني ١/١٥٢.

(٢) الظلال ٦/٣٨١٣.

(٣) انظر الكشاف ٤/١٨١، الألوسي ٣٠ ص ٢٧ والدر المصون ٦/٤٧٢.

وكذلك قراءة(أئذا كنا عظاما نخرة) وهي قراءة عامة قراء الكوفة[1] وهي قراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وابن الزبير ومسروق ومجاهد وجماعة سواهم"[2] فقد عدل في هذه القراءة عن اسم الفاعل الذى توالت عليه فواصل السورة في هذا الموضع؛ والغرض من ذلك العدول - والله أعلم- هو التعبير عن مدى استبعاد الكفار للبعث، وتعجبهم من إحياء الله تعالى لعظامهم بعد أن تتناهى في البلى والهلاك.

ولذلك قال ابن جرير رحمه الله بعد أن عزا القراءتين إلى أصحابهما: "وأفصح اللغتين عندنا وأشهرهما عندنا نخرة بغير ألف بمعنى بالية غير أن رءوس الآى قبلها وبعدها جاءت بالألف فأعجب إلي ذلك أن تلحق ناخرة بها ليتفق هو وسائر رءوس الآيات لولا ذلك كان أعجب القراءتين إلي حذف الألف منها.

من الظواهر الأسلوبية في هذه الآيات كذلك تكرار صيغة المصدر(غرقا - نشطا - سبحا - سبقا) ، ومعلوم - حسب ما سبق بيانه في الجانب النظرى من البحث- أن الاختيار هنا إنما هو بين ذكر تلك الصيغة وحذفها؛ أى أن الاختيار هنا إنما هو بين دلالة الذكر ودلالة الحذف لتلك الصيغ.

والذى نرجحه هنا هو دلالة الذكر؛ وذلك لما أفادته تلك الصيغ من توكيد وبيان للحقيقة والماهية يقتضيه السياق والمقام؛ فالسياق سياق قسم بتلك المخلوقات العظيمة من الملائكة - على الراجح من أقوال المفسرين - أو غيرها، وهو قسم على بعث الله تعالى للناس وهؤلاء الكفار المعاندين من كفار مكة[3] فناسب ذلك أن يقسم سبحانه على ذلك بتلك المخلوقات العظيمة ذات الأفعال العجيبة الدالة على كمال قدرته سبحانه على تدبير أمر الكون كله وعلى إماتة العباد وإحيائهم؛ ومن ثم ناسب ذلك توكيد تلك الأفعال جميعا بتلك المصادر الدالة على أن تلك الأفعال إنما يؤتى بها على الغاية من الكمال والإتقان فيها، والمبالغة في فعلها؛ فالنازعات تغرق في النزع غرقا شديدا، فلا تسل أى نزع هو، وأى غرق هو في شدته.

---

(١) الطبرى ٣٠/٢٣.

(٢) المحرر الوجيز ٥/٤٣٢.

(٣) وهذا على أرجح الأقوال أن جواب القسم محذوف، وتقديره(لتبعثن يا كفار مكة) ويؤيده سياق السورة وذكر الطامة الكبرى والحشر في آخرها، انظر تفسير الجلالين ص ٧٨٩ ط دار المعرفة -بيروت.

والناشطات إنما تنشط أرواح المؤمنين وتسلها برفق وإتقان وسرعة شديدة فلا تسل كذلك عن خفة هذا النشط وعن سرعته.

والسابحات والسابقات هي الملائكة – على أرجح الأقوال تسبح في الفضاء وتتسابق في تنفيذ ما أمرت به فلا تسل كذلك عن حقيقة سبحها وحقيقة سبقها فقد بلغ الغاية في ذلك كله.

ومما يلفت النظر كذلك في توظيف الصيغ في تلك الآيات استخدام صيغة المفرد في قوله تعالى ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾ حيث اختارت السورة الكريمة صيغة المفرد (أمرا) على (أمورا) والملائكة إنما تدبر في الحقيقة أمورا كثيرة لا أمرا واحدا.

ولعل النكتة في ذلك – والله تعالى أعلم – أن توحيد المأمور به إنما جاء مفردا للدلالة على وحدة الآمر، وهو الله سبحانه، ففيها من الدلالة على وحدانيته سبحانه وتفرده بالأمر والنهي ما فيها.

أو يكون ذلك دلالة على وحدة المأمورين في أداء أمره سبحانه وتنفيذه، فهم جميعا في ذلك يد واحدة، يجتمعون على طاعته سبحانه ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾. (البقرة: ١١٦)، (الروم:٢٦)

ويمكن حمل ذلك على مدى قوتهم وسرعتهم في الأداء؛ فتلك الأمور جميعا في حقهم كأنها أمر واحد لا يلهيهم أمر عن أمر؛ إذ أقدرهم الله على جميع ما كلفهم به ويسرهم له.

كما يمكن النظر إليه باعتبار أن تلك الأمور وإن كثرت فهي جميعا في حقه تعالى كأمر واحد؛ وذلك كقوله تعالى﴿ مَا خَلْقُكُمْ وَلاَ بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (لقمان:٢٨)

ومن ثم نتبين قيمة هذا الإفراد وفضله على الجمع وما يلقيه من ظلال وإيحاءات دلالية في هذا الموضع.

كما يلفتنا كذلك استخدام النظم القرآني لصيغة المرة في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ حيث اختار صيغة المرة زجرة، فضلا عن توكيدها بلفظ (واحدة) مع دلالتها في نفسها على الوحدة؛ وذلك مبالغة منه سبحانه في الرد على هؤلاء الكافرين المنكرين للبعث، وبيان أن الأمر جدّ هين عليه سبحانه فما هي إلا نفخة واحدة من الملك الموكل بالنفخ في الصور فإذا الخلائق جميعا قد بعثوا وخرجوا من باطن الأرض إلى ظاهرها ليعرضوا على ربهم.

وهكذا نجد أن الصيغ المستخدمة في كل آية من آيات هذا النظم الشريف قد وظفت توظيفا رائعا لخدمة الغرض الذى سيقت الآيات لأجله بطريقة تميز الأسلوب القرآنى عن غيره من أساليب الكلام بتلك البراعة الفائقة في التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة؛ ما يدلنا على أن هذا الجانب من الإعجاز القرآنى لا يزال بحاجة إلى العديد من الدراسات التى تكشف عن أسراره وتستخرج كنوزه العامرة.

النموذج الثانى

قصيدة من سيفيات المتنبى

قال المتنبى:

عذل العواذل حول قلب التائه … وهوى الأحبة منه فى سودائه

يشكو الملام إلى اللوائم حره … ويصد حين يلمن عن برحائه

وبمهجتى يا عاذلى الملك الذى … أسخطت كل الناس فى إرضائه

إن كان قد ملك القلوب فإنه … ملك الزمان بأرضه وسمائه

الشمس من حساده، والنصر من … قرنائه، والسيف من أسمائه

أين الثلاثة من ثلاث خلاله … من حسنه وإبائه ومضائه

مضت الدهور وما أتين بمثله … ولقد أتى فعجزن عن نظرائه

القلب أعلم يا عذول بدائه … وأحق منك بجفنه وبمائه

فومن أحب لأعصينك فى الهوى … قسما به وبحسنه وبهائه

أأحبه وأحب فيه ملامة … إن الملامة فيه من أعدائه

عجب الوشاة من اللحاة وقولهم … د ع ما نراك ضعفت عن إخفائه

ما الخل إلا من أود بقلبه … وأرى بطرف لا يرى بسوائه

إن المعين على الصبابة بالأسى … أولى برحمة ربها وإخائه

مهلا فإن العذل من أسقامه … وترفقا فالسمع من أعضائه

وهب الملامة فى اللذاذة كالكرى … مطرودة بسهاده وبكائه

لا تعذر المشتاق فى أشواقه … حتى يكون حشاك فى أحشائه

إن القتيل مضرجا بدموعه … مثل القتيل مضرجا بدمائه

والعشق كالمعشوق يعذب قربه … للمبتلى وينال من حوبائه

لو قلت للدنف الحزين فديته … مما به لأغرته بفدائه

وقى الأمير هوى العيون فإنه ... ما لا يزول ببأسه وسخائه

يستأسر البطل الكمي بنظرة ... ويحول بين فؤاده وعزائه

إني دعوتك للنوائب دعوة ... لم يدع سامعها إلى أكفائه

فأتيت من فوق الزمان وتحته ... متصلصلا وأمامه وورائه

من للسيوف بأن تكون سميه ... في أصله وفرنده ووفائه

طبع الحديد فكان من أجناسه ... وعلي المطبوع من آبائه

قال المتنبي هذه القصيدة يمدح بها سيف الدولة ويتملقه ويحاول فيها أن يلفت إليه نظر ممدوحه بادعاء حرصه على صحبته والمحبة المفرطة له حتى تعرض من جراء ذلك إلى لوم اللائمين له في محبته لممدوحه، وكأنه يعرض بذلك بممدوحه وبأنه يمدحه ويلازمه دون أن ينال منه الجزاء الكافي على إخلاصه له ومدحه إياه.

ونستطيع أن نلمح اتكاء المتنبي على بعض أنواع من الصيغ- يمكن أن نعدها كالمفاتيح لفهم هذه القصيدة- حيث حاول توظيف تلك الصيغ للتعبير عن الغرض العام في القصيدة أو عن الفكرة التي سيطرت عليه فيها.

فمن ذلك: كثرة استخدام المتنبي لصيغ الجمع موظفا إياها للتعبير عن الغرض العام المدعى في قصيدته وهو كثرة لوم اللائمين له في حبه المفرط لممدوحه؛ وإن كان يعبر بذلك عما يكنه في نفسه من عدم استحقاق ممدوحه لتلك المحبة المفرطة أو ذلك الإخلاص الذي يبدو وكأنه نادم على بذله، ويبدو ذلك واضحا حين يقول:

وبمهجتي يا عاذلي الملك الذي ... أسخطت كل الناس في إرضائه

ولذا فقد أكثر المتنبي من استخدام صيغ الجمع للتعبير عن عواذله ولوامه في محبة سيف الدولة ومن ثم تكررت صيغ الجمع في قوله: (العواذل- اللوائم- الوشاة- اللحاة)

ففي البيت الأول والثاني:

عذل العواذل حول قلب التائه ... وهوى الأحبة منه في سودائه[1]

يشكو الملام إلى اللوائم حره ... ويصد حين يلمن عن برحائه

---

(١) ديوانه بشرح العكبري ١/ص ٣.

آثر الشاعر صيغة الجمع (العواذل- اللوائم) على المفرد، والغرض من ذلك هو إظهار كثرة لائميه في حب ممدوحه مع ثباته على ذلك الحب، مهما كثر لائموه، ويؤيد ذلك قوله بعده:

ويمهجتي يا عاذلي الملك الذي   أسخطت كل الناس في إرضائه

وقد يظن أن ذلك ليس بمستحسن من المتنبي؛ وذلك لأن اختياره الجمع في العواذل، وتقريره أنه أسخط كل الناس في إرضائه ممدوحه، إنما هو مدح لنفسه لا لممدوحه لأن معنى ذلك أن ممدوحه بغيض إلى الناس كافة؛ فتكثير العواذل واللائمين له في ذلك دال على عدم استحقاق ممدوحه لمحبته إياه لدى هؤلاء اللائمين وهم كل الناس؛ وكفى بذلك ذما له.

فإذا أضفت إلى ذلك إيثاره لصيغة الماضي- في قوله(أسخطت) مما يدل على تحقق وقوع ذلك الإسخاط للناس بمدحه ممدوحه وإرضائه إياه؛ إذا أضفت ذلك إلى ما سبق زاد معنى الذم لذلك الممدوح.

فإذا فسرنا ذلك في ضوء الملابسات النفسية التي سبق الإشارة إليها عند المتنبي- من سخطه الخفي على ممدوحه لعدم إنالته ما كان يؤمله لديه- فإنه يتضح لنا سبب خروج مدحه إلى ما يشبه الهجاء.

وبنحو ذلك- يمكن أن يفسر أيضا اختياره لصيغة الجمع في (الوشاة) و(اللحاة) في قوله:

عجب الوشاة من اللحاة وقولهم   دع ما نراك ضعفت عن إخفائه[1]

اختار صيغة الجمع في (الوشاة اللحاة) وهو مناسب لبيان كثرة لائميه في حبه مع كثرة الواشين به، وثباته على ذلك الحب رغم كثرة الواشين واللاحين وما يناله منهم.

وهذا يدل بطريق خفي على كراهية هؤلاء جميعا لممدوحه الذي كثر كذلك(حساده) و(أعداؤه).

كما يستخدم كذلك صيغ الجمع لبيان كثرة ما ناله في محبته وإخلاصه له من الأسقام والآلام؛ ومن ثم فقد لجأ إلى الجمع في (أسقامه) (أحشائه) (دموعه) (دمائه)

---

(٢) شرح التبيان للعكبرى ص ٥.

وهذا كله يكشف عن التجربة الحقيقية للمتنبى، تلك التجربة التى لا يجرؤ المتنبى على التصريح بها؛ ولكنه فى الوقت نفسه لا يستطيع أن يكتم ما بنفسه من لوعة الحرمان والأسى وخيبة الآمال، ويظهر ذلك واضحا فى قول الوشاة له:

دع ما نراك ضعفت عن إخفائه

ولذا يختار التعبير بالجمع(من أسقامه) (من أعضائه) على التعبير بالمفرد(سقم) و(عضو) فى قوله:

مهلا فإن العذل من أسقامه وترفقا فالسمع من أعضائه

فجعل العذل واحدا من أسقامه، دون قوله فإن العذل(سقم له) فاختار الجمع على المفرد ليوحى بأن له أسقاما أخر ينالها من جراء محبته لممدوحه.

ويزيد من مناسبة الاختيار لصيغة الجمع فى البيت السابق، أن هذا الاختيار يفضى إلى التصريع مع موافقة القافية بغير تكلف، فأدى ذلك إلى تحسين الشكل والمعنى جميعا.

كذلك فقد اختار الاسمية فى وصف العذل على الفعلية فجعله سقما من أسقامه ولم يقل(فإن العذل يسقمه) وذلك ليدل على أن العذل لكثرته ودوامه قد أورثه السقم على هيئة الصفة الثابتة له.

ويؤيد المتنبى ذلك الغرض الخفى لديه بأساليب شتى، منها:

صيغة الفعل الماضى دالا به على تحقق وقوع تلك المحنة التى يعانيها، وذلك فى مثل قوله:

(أسخطت كل الناس)

(عجب الوشاة)

(ضعفت عن إخفائه)

(إنى دعوتك للنوائب) .. الخ

كما يوظف كذلك صيغة المضارع لبيان استمرار ذلك به؛ وذلك كما فى:

(يشكو) الملام

و(يصد) حين(يلمن)

والعشق كالمعشوق(يعذب) قربه

و(ينال) من حوبائه

وقد وفق أبو الطيب كذلك في توظيف عدد من الصيغ- إما عن طريق الاختيار أو العدول أو التكرار، وذلك للتعبير عن معاناته التى يحاول كتمانها، ولكنها تجد متنفسا تظهر فيه زفرات الشاعر التى يبث فيها لوعة الأسى والحسرة عن طريق تلك الصيغ التى تعطى تلك الدلالة الإيقاعية الحزينة التى عبرت عنها تلك القافية المنتهية بحرف المد وهمزته مع تعزيز الشاعر لها بإضافة تلك الصيغ إلى هاء الغائب لتتجاوب الدلالة الإيقاعية فى تلك القافية التى تمسح القصيدة بتلك المسحة الحزينة؛ حيث تبدو القافية فيها وكأنها زفرات حزن متتالية تحملها تلك الأبيات التى يخفى كل منها لوعة خفية لشاعرنا، ونستطيع أن نلمح ذلك فى:

سوداته - برحائه - إرضائه - إخفائه - بكائه - أحشائه - دمائه - حوبائه - عزائه.. الخ

حيث يراوح الشاعر بين استخدامه لصيغة (فعلاء)، وصيغة الجمع (فعلاء) بضم الفاء، و(أفعال)، والمصدر (إفعال)، و(فعال).. الخ؛ وذلك ليحقق الغرض السابق.

يوظف الشاعر كذلك العديد من الصيغ لتحقيق ذلك الغرض السابق ولكن دون شيوع أو تكرار كالصيغ السابقة وذلك كاسم الفاعل(التائه) (عاذلى)، واسم المفعول(مضرجا)، (المبتلى) والصفة المشبهة (الدنف).. الخ.

هذا على مستوى الغرض الحقيقى الذى يحاول الشاعر إخفاءه فى قصيدته. أما على مستوى الغرض الظاهر من القصيدة وهو المدح؛ فقد استطاع المتنبي أن يوظف صيغ الجمع كذلك فى إضفاء هالة من التعظيم والتبجيل على ممدوحه الذى يصوره وكأنه قد ملك الدنيا كلها روحا ومادة، وملك كل شيء ، وذلك حيث يقول:

إن كان قد ملك القلوب فإنه   ملك الزمان بأرضه وسمائه

ومن ثم فقد وظف صيغ الجمع التالية فى حق ممدوحه على نحو ما بينا فى التحليل التفصيلى فى قوله: الأحبة- القلوب- قرنائه- أسمائه- خلاله- الدهور- النوائب- أكفائه- السيوف- أجناسه- آبائه.. الخ.

فقد اختار المتنبى صيغة الجمع (الأحبة) على (الحبيب) لتعظيم ممدوحه.

كما اختار صيغة الجمع فى (القلوب) مما يوحى بكثرة المحبين للممدوح بخلاف المعنى الذى قرره فى الأبيات الثلاثة الأولى مما أحدث تناقضا مع ما قرره فى هذا البيت.

وفي قوله: لا تعذر المشتاق في أشواقه..

قال العكبرى: "جمع الشوق وهو مصدر على أشواق؛ وذلك لاختلاف أنواعه"[1]

فالجمع هنا يوحى بألوان من الشوق والوجد مختلفة تنتاب المشتاق فى اشتياقه مع الإيحاء بكثرة تلك الأشواق وشدتها؛ وهذا مناسب للمبالغة فى ادعاء المحبة للممدوح.

كذلك فقد أحسن المتنبى فى اختيار المفرد فى قوله(حتى يكون حشاك فى أحشائه) وذلك ليجعله داخلا فى أحشاء المشتاق، متغلغلا فيه؛ كأنه حشا من أحشائه.

فكأنه يقول للائمه إنك لا تعرف الشوق ولا تعذر المشتاق فيه إلا إذا تغلغلت فى قلبه، واطلعت على ما فيه من برحاء الشوق

كما حسن كذلك اختيار الجمع فى قوله:

الشمس من حساده، والنصر من قرنائه، والسيف من أسمائه

حيث اختار صيغة الجمع على قوله: الشمس حاسدته أو تحسده، وكذلك النصر قرينه والسيف اسم له لمناسبة مقام المدح المقتضى تعظيم محبوبه ووصفه بأن له حسادا كثيرين وذلك لكثرة ما يحسد عليه من الصفات والنعيم مما لا يوحى به(الشمس تحسده أو حاسدته) وكذلك اختار (النصر من قرنائه) بدلا من(النصر قرينه) ليفسح المجال لتصور قرناء آخرين له على شاكلة النصر من الفلاح والنجاح والسعادة والتوفيق وغير ذلك مما يرغب فى الاقتران به. وكذلك جعل (السيف من أسمائه) وذلك لتعدد صفات ممدوحه مما يقتضى تعدد أسمائه وهذا كله مناسب لمقام المدح أتم المناسبة.

وفى قوله:

مضت الدهور وما أتين بمثله ولقد أتى فعجزن عن نظرائه

أراد المتنبى فى هذا البيت أن يصف ممدوحه بتفرده على وجه الزمان؛ لأن معنى البيت" أن ما مضى من الزمان ما كان فيه مثله فلما جاء فى عصره عجز الزمان أن يأتى له بنظير"[2] كما آثر اختيار صيغة الجمع (أعداء) على التعبير بالمفرد (عدو) له، وذلك فيما أرى لنكتة هى تكثير أعداء الممدوح، مما يناسب مقام المدح بالشجاعة والنصر؛ لأن ذلك يكون أبلغ فى حق الممدوح كلما كثر أعداؤه.

وقد حسن كذلك جمع(النوائب) و(أكفاء) فى قوله:

---

(1) شرح التبيان للعكبرى على ديوان أبى الطيب المتنبى ٦/١.

(2) شرح التبيان للعكبرى على ديوان أبى الطيب المتنبى ٤/١، دار الطباعة العامرة.

إني دعوتك للنوائب دعوة   لم يدع سامعها إلى أكفائه

حيث دل بجمع (النوائب) وأكفاء على قوة ممدوحه على رد النوائب جميعها.

وفي قوله:

طبع الحديد فكان من أجناسه   وعلي[1] المطبوع من آبائه

" يقول الحديد ينزع إلى أجناسه فإن كان جيدا فهو من جنسه الجيد، وإن كان رديئا فهو من جنسه الرديء، وهذا الممدوح عليّ يرجع إلى أصله وشرفه وشرف آبائه.

فالحديد مطبوع من أجناس الحديد كالفولاذ وغيره، وهذا الممدوح إنما هو من جنس واحد، جنس طيب شريف، فهو لا نسبة بينه وبين السيوف إلا في الاسمية، لا في الفعل، ولا في الخلق ولا في المضاء"[2]

ومن ثم فإن اختيار المتنبي لصيغة الجمع(أجناسه) دالة على المعنى المراد، وهو المبالغة في وصف ممدوحه وتفضله على السيف بشرف أصله الذى لا يتخلف في أصوله وآبائه، بينما تختلف جودة السيف باختلاف أصول أجناسه بين جيد ورديء.

أما الجمع في قوله (فعجزن عن نظرائه) فأرى أن الجمع في (نظرائه) غير مستحسن؛ إذ المناسب لمقام المدح أن يبالغ في وصف ممدوحه بالتفرد وانقطاع النظير، فكان الأنسب أن يقول عن نظيره ولأن العجز عن النظير يقتضي العجز عن النظراء بطريق أبلغ.

ومن ثم فهو اختيار إيقاعي متكلف لعدم مناسبته للمقام.

كما وظف كذلك صيغة الماضي الدالة على تحقق وقوع الفعل للدلالة على تحقق تلك الخصال لممدوحه وثبوتها له، فمن ذلك قوله:

ملك القلوب

ملك الزمان

مضت الدهور

ولقد (أتى) (فعجزن)

فأتيت من فوق الزمان.. الخ

---

(١) علي: يقصد سيف الدولة: علي بن أبي الهيجاء بن حمدان التغلبي.

(٢) العكبري ١/٨.

فقد حسن اختياره لصيغة الماضي(ملك) على غيرها من الصيغ كالاسم مثلا؛ وذلك لأنه بصدد إثبات الحدث المستغرب وهو امتلاكه للقلوب؛ لا بصدد ادعاء اتصافه به على الدوام؛ لأن وقوع مثل هذا الحدث المستغرب يحتاج إلى إثباته أولا.

واختار صيغة الماضي على المضارع لإثباته على سبيل التحقيق، وأكد التحقيق بقد، وكرر صيغة الماضي في قوله(ملك الزمان) لإفادة عموم امتلاكه لكل شيء.

وأرى أنه لو عبر بصيغة افتعل فقال(امتلك) لكان ذلك أتم مناسبة له في إثبات الملك له على وجه الاقتدار.

كما استخدم لذلك أيضا صيغة الماضي (مضت) (فعجزن) الدالة على الوقوع والتحقق.

وأرى أنه كان من الأولى أن يقول: (تمضي الدهور وما يأتين) بالمضارع بدلا من الماضي، ولو فعل لأغناه عن قوله في الشطر الثاني: (ولقد أتى فعجزن عن نظرائه)؛ وذلك أنه أراد أن يستوعب الزمان فأتى بلفظ الماضي ليثبت خلو الزمان من مثله فيما مضى، ثم احتاج إلى أن يخبر عن خلوه عن مثله في الحاضر أيضا فقال: (ولقد أتى .. الخ

ولو أنه عبر بالمضارع لشمل الزمان ماضيه، وحاضره، ومستقبله؛ وذلك لأن الدلالة المعجمية للفعل (تمضي) في قولنا (تمضي الدهور) تدل على الماضي المستمر و الدلالة الوظيفية للمضارع تدل على الحال والمستقبل فلو استخدم هذه اللفظة لعبر عن معان أكثر بلفظ أقل وأوجز.

ولقد أحسن المتنبي كذلك توظيف صيغة المضارع كما في قوله: (فو من أحب لأعصينك في الهوى) اختار المضارع على الماضي وهو أجود في الدلالة على دوام حبه له من التعبير بالماضي الذي يقتصر على مجرد إثبات وقوع الحدث.

وفي قوله (دع ما نراك ضعفت) اختار صيغة الأمر (دع) لتوظيف الأمر لغرض العذل واللوم له في محبته لممدوحه وإخفائه لتلك المحبة.

واختار المضارع (نراك) للدلالة على أن حاله في حب ممدوحه حال حاضرة مشاهدة.

كما اختار الماضي (ضعفت) للدلالة على تحقق ضعفه عن كتم تلك المحبة لظهورها عليه ولهجه بها.

كما أحسن كذلك توظيف المضارع في (أود) و(أرى) في قوله:

ما الخل إلا من أود بقلبه.. وذلك للدلالة على تحقق ذلك على الدوام.

وإجمالا فقد وزع المتنبي الصيغ المتنوعة على الغرضين السابقين - الظاهر والباطن - وإن لم يكن بذلك القدر من الشيوع الذى أشرنا إليه فى الصيغ السابقة التى يمكن أن نعتمدها كمفاتيح لفهم القصيدة.

فاختياره لصيغة المصدر (ملامة) فى البيت التالي أجود من (اللوم) لأن الملامة مصدر قد وافق صيغة المرة ومن ثم فهو أولى؛ لأن نفيه لقبول أدنى اللوم دال على عدم قبوله ما هو أكثر منه.

كما حسن اختياره لصيغة المرة(دعوة) ليدل على كرم ممدوحه وسرعة إجابته لمن دعاه أو لجأ إليه فى نوائب الدهر.

وقوله:

لو قلت للدنف الحزين فديته   مما به لأغرته بفدائه

بفدائه: أى بفدائك إياه، أضاف المصدر إلى المفعول كقوله تعالى﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ أى بسؤاله نعجتك،.., والدنف: الشديد المرض"

وعبر بالدنف وهى صفة مشبهة دالة على ثبوت صفة المرض له من شدة الشوق والوجد.

وهو مناسب لحال هذا المحب الدنف الذى يتصف بالشح على محبوبه والخوف أن يحل أحد محله، فهو على ما فيه لا يسمح لأحد أن يفديه مما به من المشقة"[1]

كذلك فقد حسن تعبيره باسم الفاعل فى (التائه) للدلالة على أنه قد استقر حبه له ووله به وتحير قلبه فى محبته.

وفى قوله:

فأتيت من فوق الزمان وتحته   متصلصلا وأمامه ووراءه

عبر باسم الفاعل (متصلصلا) من الفعل (تصلصل) بما فيه من زيادة مبنى تناسب الدلالة على قوة المعنى المراد، ليدل على مدى قوة ممدوحه، وضجيج بطشه، وقد اختار اسم الفاعل على الفعل ليوحى بثبوت الحدث لممدوحه حتى كأنه صار صفة له.

وفى قوله:

إن القتيل مضرجا بدموعه   مثل القتيل مضرجا بدمائه[2]

---

(١) شرح التبيان للعكبرى ١/٧.

(٢) شرح التبيان للعكبرى١/٦.

عبر باسم المفعول(مضرجا) ليدل على فاعل ضرجه بالدمع كما يضرج القاتل قاتله بالدماء؛ فكأنه لما تسبب في صبابته ووجده ودموعه أشبه القتيل يضرج قاتله بالدماء؛ كما أن مجيء اسم المفعول (مضرجا) من الفعل المضعف (ضرّج) يدل على كثرة الدمع الملطخ به المشبه بكثرة دم القتيل.

وفي قوله:

والعشق كالمعشوق يعذب قربه للمبتلي وينال من حوبائه

اختار التعبير بصيغة المفعول(المبتلى) على اسم الفاعل مثلا(العاشق) ليوحي بأن هذا العشق بلاء مفعول به، فهو قدر نزل به، وهو محل له، لا سبيل إلى دفعه عنه، بخلاف التعبير باسم الفاعل الذى يثبت له فعلا وكسبا ويجعل له في الأمر مدخلا وسببا.

وفي قوله:

القلب أعلم يا عذول بدائه وأحق منك بجفنه وبمائه

أحسن المتنبى فى التعبير بصيغة التفضيل للدلالة على المعنى المراد فى قوله" أعلم " فلو وضع بدلا منها اسم الفاعل (عالم) لما دل على المراد من الدلالة على مدعى العلم بداء قلبه، والقلب أعلم بدائه من عذوله، كما أن فيها مراعاة للتوازى الصرفى بين (أعلم) و(أحق)

وفي قوله:

وقى الأمير هوى العيون فإنه ما لا يزول ببأسه وسخائه[1]

يستأسر البطل الكمى بنظرة ويحول بين فؤاده وعزائه

عبر بصيغة (استفعل) فى قوله (يستأسر) للدلالة على شدة الأسر وقوته والمبالغة فيه، وهذا مناسب لما أراد تصويره من قوة أسر الهوى لأربابه.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن المتنبى قد أجاد فى توظيف الصيغ فى هذه القصيدة توظيفا فنيا يوائم الغرض الذى ساق القصيدة لأجله إلى حد كبير.

---

(١)العكبرى ١/٧.

النموذج الثالث

قصيدة" رحلة في الليل" للشاعر صلاح الدين عبد الصبور، في ديوانه:" الناس في بلادي"

يقول فيها:[1] بحر الحداد

الليل يا صديقتي (ينفضني) بلا ضمير

ويطلق الظنون في فراشي الصغير

و(يثقل) الفؤاد بالسواد

ورحلة الضياع في بحر الحداد

فحين (يقبل) المساء (يقفر) الطريق.. والظلام محنة الغريب

(يهب) ثلة الرفاق، فض مجلس السمر

" إلى اللقاء" وافترقنا (نلتقي) مساء غد

" الرخ مات فاحترس الشاه مات!

لم ينجه التدبير، إني لاعب خطير

" إلى اللقاء" وافترقنا (نلتقي) مساء غد"

(أعود) يا صديقتي لمنزلي الصغير

وفي فراشي الظنون، لم تدع جفني ينام

ما زال في عرض الطريق تائهون (يظلعون)

ثلاثة أصواتهم (تنداح) في دومة السكون كأنهم (يبكون)

" لا شيء في الدنيا جميل كالنساء في الشتاء"

" الخمر (تهتك) السرار"

و(تفضح) الإزار"

والشعار.. والدثار"

و(يضحكون) ضحكة بلا تخوم..

و(يقفز) الطريق من ثغاء هؤلاء

---

(١) صلاح عبد الصبور ديوان الناس في بلادي قصيدة رحلة في الليل ص ٣٧-٣٨؟ ط دار الآداب بيروت.

٢- أغنية صغيرة

إليك يا صديقتي أغنية صغيرة
عن طائر صغير
في عشه واحده الزغيب
وإلفه الحبيب
يكفيهما من الشراب حسوتا منقار
ومن بيادر الغلال حبتان
وفي ظلام الليل يعقد الجناح صرة من الحنان
على وحيده الزغيب
ذات مساء حط من أعلى السماء أجدل منهوم
ليشرب الدماء
ويعلك الأشلاء والذماء
وحار طائري الصغير برهة ثم انتفض..
معذرة صديقتي.. حكاية حزينة الختام
لأنني حزين..

٣- نزهة الجبل

الطارق المجهول يا صديقتي ملثم شرير
عيناه خنجران مسقيان بالسموم
والوجه من تحت اللثام وجه بوم
لكن صوته الأجش يشدخ المساء
" إلى المصير".. والمصير هوة تروع الظنون
وفي لقائنا الأخير يا صديقتي وعدتني بنزهة على الجبل
أريد أن أعيش كي أشمّ نفحة الجبل
لكن هذا الطارق الشرير فوق بابي الصغير
قد مدّ من أكتافه الغلاظ جذع نخلة عقيم
وموعدي المصير.. والمصير هوة تروع الظنون

٤- السندباد

في آخر المساء (يمتليء) الوساد بالورق
كوجه فأر ميت طلاسم الخطوط
(ينضح) الجبين بالعرق
و(يلتوى) الدخان أخطبوط
في آخر المساء عاد السندباد
(ليرس) السفينة
وفى الصباح(يعقد) الندمان مجلس الندم
(ليسمعوا) حكاية الضياع فى بحر العدم
السندباد: لا تحك للرفيق عن مخاطر الطريق
إن قلت للصاحى انتشيت قال: كيف؟
(السندباد كالإعصار إن يهدأ يمت!!)
الندامى: هذا محال سندباد أن(نجوب) فى البلاد!
إنا هنا (نضاجع) النساء
ونغرس الكروم
ونعصر النبيذ للشتاء
ونقرأ الكتاب في الصباح والمساء
وحينما(نعود) (نعدو) نحو مجلس الندم
(تحكى) لنا حكاية الضياع فى بحر العدم

٥- الميلاد الثانى

في الفجر يا صديقتى تولد نفسي من جديد
كل صباح أحتفي بعيدها السعيد
ما زلت حيا! فرحتى! ما زلت والكلام والسباب والسعال
وشاطيء البحار ما يزال يقذف الأصداف واللآل
والسحب ما تزال تسح، والمخاض يلجيء النساء للوساد
ويلعب الأولاد فوق أسطح البيوت

لعبة العريس والعروس، والثبات والنبات
والورد في خد البنات
وعند شط النهر عاشقان سارحان
لله ما أحلى عيون العاشقين يبسمون حين يبسمون
ويقسمون
بحرمة الشجون
وبالليالي المثقلات، وانتفاضة الحنين
وبالسواد في العيون
العهد لن يهون
صديقتي! عمي صباحا، هل ذكرت نزهة الجبل؟
٦- إلى الأبد
" الرخ مات لا ترع فالشاه ما يزال"
والشاه بالبيادق التأم"
" إلى اللقاء" وافترقنا" نلتقي مساء غد"
لنكمل النزال فوق رقعة السواد والبياض
وبعد غد! وبعد غد!
سنلتقي إلى الأبد"[١]

نستطيع أن نميز في تلك القصيدة عددا من السمات أو الظواهر الأسلوبية التي تميز بها شعر صلاح عبد الصبور في هذه القصيدة، وذلك من خلال النظر إلى سمة أسلوبية ظاهرة في تلك القصيدة هي أشبه شيء بما سبق أن سميناه في الجانب النظري من البحث بالصيغ المفاتيح. حيث يعد تكرار صيغة المضارع في هذه القصيدة هو المفتاح لفهم فكرة الشاعر الأساس في تلك القصيدة، كما يعد تكرار تلك الصيغة في الوقت نفسه محورا سياقيا ينظر من خلاله إلى الصيغ في القصيدة من جهة عدولها عن تلك الصيغة الشائعة إلى غيرها في بعض السياقات لتحقيق غرض فني معين يخدم الفكرة في هذه القصيدة.

---

(١) صلاح عبد الصبور قصيدة الناس في بلادي.

من المقرر أن مما يدل عليه المضارع حدوث الفعل في الحال أو تكرار الحدث واستمراره في المستقبل؛ ومن ثم فإن لتكرار تلك الصيغة في نص أدبي دلالات فنية مناسبة لمعنى التكرار والاستمرارية أو معنى الحالية التي تدل عليها تلك الصيغة. وهذا ما نلمحه واضحا في تلك القصيدة.

فالمقاطع الخمسة الأولى من القصيدة تمثل رحلة الليل المتكررة لدى الشاعر والرفاق من حوله، والتي يريد الشاعر أن يعبر فيها عن رحلة الليل الرتيبة المتكررة إلى الأبد بصورتها التي رسمها لنا الشاعر في تصوير معاناته وتصوير ليل الرفاق.

ثم يأتي المقطع السادس من القصيدة" إلى الأبد" ليعبر عن هذا المغزى، وهو تكرر الصور والمشاهد في رحلة الليل، ودوامها على هذه الرتابة إلى الأبد، ولذلك نراه يكرر لنا في هذا المقطع بعض ما ذكره في المقطع الأول من اجتماع الندامى على السمر حول لعبة الشطرنج التي يقضون بها ليلهم في صورة رتيبة متكررة.

يقول الشاعر في هذا المقطع: إنها إذن رحلة الليل المتكررة الليلة غدا وبعد غد وهكذا.. إلى الأبد. وإذا كان هذا هو المعنى الذى يريد الشاعر إيصاله إلينا فلا شك أن أفضل صيغ الأفعال إعانة له على أداء هذا الغرض هو الفعل المضارع، الذى يمثل الاستمرارية والتكرر، والرتابة، ودوام الحدث في المستقبل القريب والبعيد. فلا غرو أن تكثير صيغ المضارع في تلك القصيدة ليوظف الشاعر دلالة التكرار في تلك الصيغة للدلالة على المعنى الفني المراد توصيله والإيحاء به إلينا. وهذا ما يوحي به في رأيي تكرار صيغة المضارع في تلك الأفعال على سبيل المثال:

(ينقضي يطلق يثقل يقبل يقفر يهب نلتقي أعود يظلعون تنداح يبكون تهتك تفضح يضحكون يقفز) فهذه هي أهم الأفعال المضارعة في المقطع الأول التي وظفت لإفادة معنى التكرار والإيحاء به، في حين نجد على المقابل أن الشاعر حينما أراد أن يعبر عن انتهاء الليلة قد عبر عن ذلك بالفعل الماضي المبني للمجهول في قوله: "فض مجلس السمر" وقد وظف هذا التحول المفاجيء من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي المبني للمجهول توظيفا فنيا رائعا كذلك أوحي بالمفاجأة والسرعة، فكأنما فجأة قد انتهت الليلة وأشرق الصباح، ومضى الليل مسرعا وجاء نور الصبح مفاجئا للندامى، أو لعله استخدمه وهو الأرجح لديّ كالفاصل بين ليلة وأخرى، فكأنه يقول هذه رحلة الليل يحدث فيها كذا وكذا، ثم يعلن

انتهاء هذه الليلة، لتبدأ ليلة أخرى تمر على نحو ما مرت الليلة السابقة من تكرر الأحداث والصور والمشاهد.

وقد شاعت صيغ المضارع في جميع مقاطع القصيدة ليوحى إلينا الشاعر بهذا المعنى، ويبلغ التوظيف الفنى لهذه الصيغ درجة عالية من الجودة فى المقطع الرابع من هذه القصيدة، وهو بعنوان " السندباد" وقد جعل الشاعر هذا المقطع يدور حول عملية الإبداع الشعرى المتكرر فى رحلة الليل وعلاقة الشاعر بشعره من ناحية، وبجماهيره من ناحية أخرى، كل ذلك من خلال بناء شعرى بارع يوظف فيه الشاعر شخصية السندباد البحرى توظيفا فنيا رمزيا، يرمز به إلى رحلته المتكررة فى بحار المعاناة الروحية والنفسية لاقتناص الومضة الشعرية، وصراعه المتكرر مع الحروف النافرة الجموح المبهمة الملامح من أجل ترويضها حتى تستقيم كلمات شاعرة، وتبلغ هذه المعاناة ذروة توترها فى آخر المساء، ففى هذا الوقت يرخى الشاعر السندباد الشراع لسفينته لتبحر فى بحار العناء والمكابدة، فيمتلئ وساده بالورق الناتج عن المحاولات المتكررة لتطويع الكلمات المبهمة الخطوط كوجه فأر ميت وينضح جبينه بعرق المعاناة والمحاولة المتكررة[1] إن الشاعر فى هذا المقطع قد استخدم صيغة المضارع بكثرة ليصور لنا هذا التكرار المضاعف للأحداث من تكرار محاولات الإبداع فى الليلة الواحدة، وتكرار هذه المحاولات كل ليلة، وتكرار مواقف الندامى الكسالى الغارقين فى لذاتهم الحسية دون أدنى رغبة فى بذل أى جهد لمشاركة الشاعر فى معاناته، فهم يريدون أن يحصلوا على ثمار معاناته ويتمتعون بها دون أن يكلفوا أنفسهم أدنى جهد، ودون التخلى عن شيء من متعهم ولذاتهم الحسية الغارقين فيها

وهذا هو ما يبدو واضحا فى هذا المقطع، فى قول عبد الصبور:

٤- السندباد

فى آخر المساء(يمتلىء) الوساد بالورق

كوجه فأر ميت طلاسم الخطوط

(ينضح) الجبين بالعرق

و(يلتوى) الدخان أخطبوط

فى آخر المساء عاد السندباد

(١) انظر د/ على عشرى/ قراءات فى شعرنا المعاصر ص ٤٢،٤٣ ط ٢ مكتبة الشباب.

(ليرسي) السفينة

وفى الصباح(يعقد) الندمان مجلس الندم

(ليسمعوا) حكاية الضياع في بحر العدم

السندباد: لا تحك للرفيق عن مخاطر الطريق

إن قلت للصاحى انتشيت قال: كيف؟

(السندباد كالإعصار إن يهدأ يمت)

الندامي: هذا محال سندباد أن(نجوب) فى البلاد

إنا هنا(نضاجع) النساء

ونغرس الكروم

ونعصر النبيذ للشتاء

ونقرأ الكتاب فى الصباح والمساء

وحينما(تعود) (نعدو) نحو مجلس الندم

(تحكى) لنا حكاية الضياع فى بحر العدم"[1] نلاحظ تكرر صيغة المضارع فى هذا المقطع كثيرا لتوحي بمعنى تكرر الحدث واستمراريته، وذلك كما في:

(يمتلئ ينضح يلتوى يرسى يعقد يسمعوا نجوب نضاجع نغرس نعصر نقرأ تعود نعدو تحكى)

كما نلاحظ أن الفعل المضارع فى قول الشاعر:

" السندباد كالإعصار إن يهدأ يمت"

قد وظف بمعنى آخر من معانى المضارع بالإضافة إلى معنى الاستمرارية وهو الحالية فى الفعلين (يهدأ، ويمت) (فعل الشرط وجوابه) وهما دالان على حدوث الفعل فى الحال أو المستقبل العاجل وارتباط ذلك وثيق جدا بالمعنى الذى يريد الشاعر إثراءه وهو دوام الحدث وتكراره واستمراريته، فالسندباد وهو رمز للشاعر الجوال بفكره ومشاعره لا يهدأ أبدا فمحاولاته الإبداعية متكررة كل ليلة، بل تكررها فى الليلة الواحدة فى مرات عديدة يمتلىء منها الوساد بالورق. أما في قول الندامى:

" هذا محال سندباد أن نجوب فى البلاد"

---

(١) صلاح عبد الصبور الناس فى بلادى ص ٤٠، ٤١.

فالشاعر هنا ينفي عن الرفاق مشابهته في تلك المعاناة والصبر على ذلك التجوال والشرود، فهو ينفي عنهم الاستمرارية فيما وصف نفسه بالاستمرارية عليه وهذه محاولة خفية من الشاعر لإبراز تميزه واستعلائه بذاته وأدبه عى الندامى والرفاق.

وقد يقطع الشاعر هنا استخدامه لصيغة المضارع متحولا عنها إلى الماضى لغرض فنى كذلك، وذلك كما في قوله:

" فى آخر المساء عاد السندباد"

وذلك لأن الفعل عاد" هنا قد أوحى بماضيته المخالفة للمضارع المتكرر قبله بعنصر المفاجأة الناشىء من المخالفة المفاجئة للأفعال المضارعة، ولعل هذا يناسب تصوير حالة الإبداع التى تنتاب المبدع حيث يهجم الخاطر عليه فجأة.

كما أن اختيار الشاعر هنا لصيغة الماضى لم يقطع فكرة الاستمرارية وتكرر الحدث التى أوحى بها استخدامه المتكرر للمضارع؛ وذلك لأن فكرة التكرار لا تزال موصولة بالدلالة المعجمية للفعل" عاد" التي تدل على العود والتكرار والاستمرارية.

وبهذا نجد أن الشاعر قد وظف التكرار فى الفعل المضارع فى هذا المقطع ليخرج به إلى معنى التكرارية في معاناته اليومية فى رحلة الإبداع والكفاح الأدبى الشريف الثائر فى وجه الفساد الحائل دون صفو الحياة، كما يعبر في الوقت نفسه عن الرتابة والملل التى تنتاب الشاعر من تكرار واقع بغيض منفر، يتمثل فى حال الرفاق، وما هم عليه من استسلام لنزواتهم معرضين تمام الإعراض عن بذل أدنى جهد لمشاركة الشاعر معاناته، ورغبته فى فجر جديد.

وأما في المقطع الخامس: فقد وظف تكرار المضارع للتعبير عن صور الحياة المتكررة فى واقع الناس والتى يحلم الشاعر بها فى ميلاده الثاني، وفى غده المأمول، حيث تولد نفسه من جديد، ويعيش الناس حياتهم آمنين، بكل ما تشتمل عليه تلك الحياة من مظاهر رفيعة أو سوقية أو غير ذلك فهذه هى طبيعة الناس فى بلاد الشاعر التى عنى الشاعر فى ديوانه هذا بتصويرها.

الكلام والسباب والسعال- السحب- مخاض النساء- لعب الأطفال- عشق العاشقين وتأوهاتهم الخ ومن ثم تتكرر صيغ المضارع والصيغ الدالة على الاستمرارية المعبرة عن تلك المظاهر فى هذا المقطع كذلك فى(أحتفى-ما زلت- ما يزال يقذف- والسحب ما

تزال- تسح- يلجيء- يلعب- يسمون-يقسمون) أما المقطع الثاني والثالث فقد كانا أقل المقاطع جميعا في استخدام صيغة المضارع؛ والسبب في ذلك يرجع إلى أن الشاعر قد خصص هذين المقطعين للتعبير عن الظلم والطغيان والفساد الذى يحول بين اطراد مظاهر الحياة بأمنها ودعتها، وهذا هو السبب الذى يؤرق الشاعر كل ليلة ويبعث فى فراشه الظنون والمخاوف من مصير مجهول.

ومن ثم فقد أراد الشاعر فى هذين المقطعين أن يصور لنا كيف كدر هذا الغاشم الظالم صفو الحياة، وقطع مظاهر البهجة والحياة الآمنة المتكررة فيها، وقد وظف للتعبير عن ذلك صيغة المضارع أيضا فى قوله:

يكفيهما من الشراب حسوتا منقار..

وفى ظلام الليل يعقد الجناح صرة من الحنان

فى حين صور فى المقطع السابق حالة الرفاق وهم رمز للدهماء والعامة الذين لا يحرصون على شيء غير شهواتهم فهم لا يزالون غارقين فى واقع اللهو الرتيب المتكرر كل ليلة، وهم فى غفلة تامة من مخاوف الشعور وما يساوره من الظنون إزاء هذا الظلم والطغيان، الذى ألمح إليه الشاعر وصوره فى هذه القصيدة بطريقة رمزية بخلاف صنيعه فى قصيدته الأخرى عودة ذى الوجه الكئيب[1] حيث استخدم فيها أسلوب التصريح المكشوف بطريقة تنبيء بأنه قد فاض به، وضاق به الأمر ذرعا، فلم يسعه إلا الإعلان والتصريح.

ومن ثم ناسب أن يعبر هنا بصيغة الماضى فى قوله:

ذات مساء حط من أعالى السماء أجدل منهوم

حار طائرى الصغير برهة ثم انتفض

وذلك ليوحى بالمفاجأة للغافلين، وقطع مظاهر الحياة المستقرة، وتحقق وقوع ذلك البلاء الماحق.

ولكن الشاعر حينما أراد التعبير عن الأهداف المستقبلية لهذا الظالم وما يخفيه من أطماع، عاد لصيغة المضارع مرة أخرى:

ليشرب الدماء

---

(١) ديوانه السابق ص ٧٠.

ويعلك الأشلاء والدماء

وفى المقطع الثالث: نزهة الجبل:

يبين الشاعر أن هذا الظالم الطاغى قد بلغ الغاية فى ظلمه وطغيانه، ومن ثم يتطلع الشاعر إلى الخلاص والحرية رامزا لها بنزهة الجبل، ومن ثم يستخدم المضارع للتعبير عن إرادته فى استمرار عيشه ودوامه حتى يشم نفحة الجبل.

ويستخدم الشاعر فى وصف هذا الظالم صيغة المفعول فى قوله (ملثم) وقوله (عيناه خنجران مسقيان بالسموم) وفى رأيى أنه يريد أن يوحى بذلك بأن ثمة أيدى غريبة قد لثمته وأخفته حتى لا يبدو لنا، وأن تلك الأيدى ذاتها قد سقت عينيه بالسموم، وملأته حقدا على أبناء هذا الوطن.

كما يكرر فى وصفه كذلك صيغة المبالغة فى الشر(شرير) وصيغة المفاضلة فى الخضونة والغلظة (الأجش)، ويصف أكتافه كذلك بالصفة المشبهة مجموعة(الغلاظ) ليدل على استقرار هذا الوصف القبيح بالغلظ وثباته له.

وفى التعبير بالأكتاف مجموعة كذلك ما يوحى باتساع نفوذ هذا الظالم الغاشم، وقوة طغيانه وبطشه.

والحقيقة أن القصيدة قد عنيت بتوظيف الصيغ عناية فائقة وإن كانت صيغة المضارع هى أبرز تلك الصيغ وأكثرها شيوعا، وذلك لما لها من مناسبة حميمة بالفكرة التى أراد الشاعر تصويرها.

الخاتمة

لقد حاولت فى هذا البحث أن أقف على الدور الذى يمكن أن تلعبه الصيغة فى صياغة المعانى الفنية الدقيقة التى يقصد إليها أرباب القول فى كلامهم الذى يعبرون به عن خلجات نفوسهم ودقائق مشاعرهم.

وقد استدعى ذلك أن يقف البحث على طبيعة الدلالة فى صيغة الكلمة من حيث بحث العلاقة بين الصيغة والمعنى، والوقوف على دلالة الصيغة بين الإفراد والتركيب، وبحث ظاهرتى تعدد الصيغ للمعنى الواحد، وتعدد المعنى الوظيفى للصيغة الواحدة.

وقد استطاع البحث أن يكشف عن الأسس الفنية التى قام عليها التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة سواء فى التراث البلاغى أو فى الدراسات الحديثة، وهى الاختيار والعدول والتكرار.

وقد شفع البحث ذلك كله بالنماذج التطبيقية؛ سواء فى صورة نماذج تفصيلية لكل صيغة من الصيغ أو فى صورة نماذج كلية تحليلية لبعض النصوص الأدبية.

وأحب أن أختتم هذا البحث بكلمة– لعلها تضىء الطريق لمن يكمل المسير من بعدى– أشير فيها إلى ما تبين لى من خلال هذا البحث من سعة الإمكانات الدلالية لصيغة الكلمة، وأن تلك الدلالات هى فيما أرى دلالات غير متناهية ولا محصورة، بخلاف ما انتهى إليه بحث الدارسين القدامى فى مجال الصرف واللغة من قصر كل صيغة على معنى بعينه أو عدد من المعانى، بعد استعمال الصيغة فى غيرها خطأ بالغا وخروجا على القواعد اللغوية؛ وذلك بحكم المنهج المعيارى الذى اتبعه أسلافنا القدامى فى دراستهم اللغوية التى وقفوا بها عند فترة زمنية بعينها هى عصور الاحتجاج.

ومن ثم فلا لوم عليهم ولا على من سار على دربهم، متقيدا بذلك المنهج وبتلك الفترة الزمنية فى دراسته التقعيدية التى يراد بها الوقوف على قواعد اللغة والحفاظ عليها من الضياع.

ولكنى أقول إن الاقتصار على هذا المنهج في الدرس البلاغى يحول دون الوقوف على الدلالات الفنية لتلك الصيغ فيما بعد عصور الاحتجاج؛ إذ إن الدارس للنماذج التى جاءت بعد هذه الفترة سوف يفاجأ بدلالات جديدة لتلك الصيغ لم ينص عليها اللغويون من قبل؛ وذلك لأن دراستهم لدلالات الصيغ قد وقفت عند عصور الاحتجاج.

وهذه القضية التى أثيرها ليست وليدة اليوم، بل قد صادفها الدارسون منذ زمن بعيد، وبعد فترة يسيرة من عصور الاحتجاج، ولعل الجدل الكبير الذى أثارته أراجيز رؤبة والعجاج يعد خير شاهد على ذلك، ولا نريد أن نطيل هنا فى بيان ذلك، ويكفى أن نذكر قول ابن جنى" وقد كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه، ويقولون تهضّما اللغة وولداها وتصرفا فيها غير تصرف الأقحاح فيها؛ وذلك لإيغالهما فى الرجز، وهو ما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد"(١)

كما يذكر ابن جنى كذلك تعقبهم لغير روءبة والعجاج كالحطيئة وغيره(٢)

وهذا يلفتنا إلى أمور:

اتباع القدماء للمنهج المعيارى وحده.

وقوفهم عند عصور الاحتجاج فى وضع ضوابط اللغة وقواعدها.

تعقبهم للمخالف

التطور الدلالى للصيغ.

هذا التطور الدلالى للصيغ هو ما كشفت عنه بوضوح الدراسات اللغوية الحديثة(٣).

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٩٨، وانظر د/ خولة تقى الدين الهلالى- دراسة لغوية فى أراجيز رؤبة والعجاج - سلسلة دراسات (٤٧) منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢. وانظر فيه على الأخص مبحثا عن تصرف الراجزين فى الصيغ ص ١٢٦-٢٢١.

(٢) السابق.

(٣) انظر فندريس- اللغة- ص ٢٣١- مكتبة الأنجلو، أولمان- دور الكلمة فى اللغة- ترجمة د/ كمال بشر - الفصل الثانى- أسباب تغير المعنى ١٥٢- ١٦٠، د/ حلمى خليل الكلمة ص ١٥٧-١٥٨، محمد خليفة التونسى- أضواء على لغتنا السمحة- كتاب العربى- ص ٦٤-١٦٩.

ورتبوا على ذلك القول بدناميكية المعنى وتغيره الدائم، وفى ذلك يقول أولمان" تغير المعنى ليس إلا جانبا من جوانب التطور اللغوىّ، ولا يمكن فهمه فهما تاما إلا إذا نظرنا إليه من هذه الزاوية الواسعة. فاللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا فى بعض الأحايين. فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور"[1].

هذا الذى قد انتهينا إليه يقودنا إلى نقطة هامة؛ وهى أننا لا نستطيع فهم نص من النصوص بعد عصور الاحتجاج فهما صحيحا بغير الوقوف على تلك الدلالات الجديدة أو المتطورة للصيغ المستخدمة فى تلك النصوص.

وهذا يقتضى منا دراسات عديدة تنأى عن الحصر لكل صيغة من الصيغ، يستخدم فيها المنهج الوصفى بسماته المعروفة من تحديد الزمان، والبيئة، والنص، والصيغة المدروسة ومراعاة المواقف والملابسات والظروف التى قيل فيها النص.. الخ[2] وهذا يمكن أن يتم من جانبين: على مستوى الدراسة اللغوية من جهة، وعلى مستوى الدرس البلاغى والنقدى من جهة أخرى؛ حيث يتم – على هذا المستوى الأخير – رصد الدلالات الفنية الجديدة التى وظفت فيها صيغة الكلمة بناء على ما حدث لها من تطور دلالى.

وثمة أمر آخر أحب ان ألفت إليه وهو أنه لا ينبغى أن نعد ما حدده اللغويون – من دلالات لتلك الصيغ – لا ينبغى أن نعده تحديدا نهائيا لتلك الدلالات لا يقبل الإضافة إليه، فقد يسفر الاستقراء عن دلالات جديدة لتلك الصيغ أو بعضها قد أغفلها هؤلاء الدارسون.

وإذا كنا قد انتهينا فى بحثنا هذا إلى التفرقة بين دلالة الصيغة فى حالتى الإفراد والتركيب، وبينا أن الفرق بين الحالتين شبيه بالفرق بين اللغة والكلام، أو هو هو– أقول إذا كنا قد انتهينا إلى ذلك فإننا نرتب عليه أن تلك الدلالات التى حددها اللغويون لصيغة

---

(١) أولمان– السابق ص ١٥٣.

(٢) انظر فى ذلك د/ كمال بشر فى ترجمته لكتاب دور الكلمة –ص ١١٠.

الكلمة إنما هي دلالات إفرادية قد روعي فيها نظام اللغة وحده، ولا شك أن السياقات التي استنبطت منها تلك القواعد محدودة، ولذا فإن دلالات تلك الصيغ قد جاءت محدودة بتلك السياقات.

أما دلالات تلك الصيغ على مستوى الكلام فإنها غير محدودة؛ وما ذلك إلا لأن تراكيب الكلام لا تنتهي" إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا. والسياق هو الذى يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، بالرغم من المعانى المتنوعة التي فى وسعها أن تدل عليها. والسياق أيضا هو الذى يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذى يخلق قيمة حضورية"[1].

وإذا كان السياق هو الذى يخلق للكلمة دلالتها الحضورية؛ فلا شك أن مما يدخل فى هذا السياق ضرورة مراعاة الزمان والمكان والظروف والملابسات والعادات الاجتماعية وغير ذلك من القرائن المشاركة فى تحديد سياق الكلام[2].

هذا كله يؤكد لنا ضرورة مراعاة الفترة الزمانية التي قيل فيها النص وأثرها على دلالة الصيغ.

وبناء على تجربتي الضئيلة فى هذا البحث أقول إننى قد وقفت حائرا أمام استخدام بعض الشعراء لبعض الصيغ التي يصعب على الباحث أن يقوم بتخريج تحليلها على معنى من المعانى التي ذكرها لها اللغويون فى كثير من كتب الصرف التي قد رجعت إليها، وإن كنت لا أزعم أننى قمت فى ذلك بالاستقراء التام لجميع كتب اللغة فى هذا المجال، كما لا أزعم كذلك أننى محق فى عدم قناعتى بتخريج تلك الصيغ على معانيها الشائعة فى كتب الصرف، ولكنى أذكرها فقط على سبيل التمثيل لهذه القضية من واقع التجربة التي خاضها

---

(١) فندريس- اللغة ص ٢٣١.

(٢) انظر د/ محمود السعران- علم اللغة ص ٣٣٩، د/ كمال بشر- دراسات فى علم اللغة- القسم الثانى ص ١٧٢- ١٧٣، د/ تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها -٣٣٨-٣٣٩.

البحث، وإن كانت الكلمة الفاصلة في هذا الأمر إنما هي للاستقراء الواسع لدلالات الصيغ في جميع كتب الصرف واللغة، ثم الاستقراء التام للسياقات التي وردت فيها تلك الصيغة بطريقة المنهج الوصفي الذي سبقت الإشارة إليه.

فعلى سبيل المثال:

وقفت في عدد من النماذج عند دلالة صيغة(تفاعل) محاولا حمل الصيغة على أحد المعاني التي اشتهرت فيها؛ ولكنني أشعر أن ذلك لا يمكن أن يتم لي إلا بقدر من التكلف.

فقد ذكر الصرفيون[1] لتلك الصيغة عدة معان هي:

١- التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منها فاعلا في اللفظ مفعولا في المعنى، مثل: تجاذب زيد وعمرو فكلاهما جاذب ومجذوب.

٢- التظاهر بالفعل دون حقيقته مثل تناوم وتغافل وتعامى، أي أظهر والنوم والغفلة والعمى، وهي منتفية عنه.

٣- حصول الشيء تدريجا، مثل: تزايد النيل، وتواردت الإبل، أي حصل ذلك بالتدريج.

٤- مطاوعة فاعل، مثل: باعدته فتباعد.

فإذا حاولنا تطبيق تلك المعاني على بيت أبي نواس الذي يقول فيه:

تعاظمني ذنبي، فلما قرنته

بعفوك ربي، كان عفوك أعظما[2]

نستشعر صعوبة حمل صيغة (تفاعل) في (تعاظمني) على أحد المعاني السابقة؛ إذ لا تتصور المشاركة بينه وبين الذنب، كما يصعب كذلك نسبة الفعل إلى التظاهر، أو المطاوعة أو الحصول بالتدريج.

---

(١) انظر الشافية ١/ ٩٩، نزهة الطرف ص ١١٢، المبدع لأبي حيان ص ٣١، شذا العرف ص ٤٥ بشرح د/ حسني عبد الجليل.

(٢) ديوان أبي نواس تحقيق اسكندر آصاف ص ١٩٢ دار العرب للبستاني.

والذى أراه أن التفاعل هنا بمعنى فعل مضموم العين أى عظم عليّ الذنب، فهذا هو الأقرب إلى معنى البيت، ولكن يبقى لاختيار تلك الصيغة ميزته من حيث التناسب الصوتى فى (تفاعل) حيث يوظف المد فى (تعاظمنى) للدلالة على استعظام الذنب، أى رؤيته عظيما، واعتقاد عظمه.

ومن ثم نرى أن الصيغة قد وظفت فى البيت توظيفا فنيا جديدا معبرا بما لها من دلالة وظيفية، ودلالة إيقاعية عن الحالة النفسية للشاعر التى استشعر فيها ثقل ذنوبه، وعظمتها فلم يجد صيغة أوفق لتصوير تلك الحالة التي يعاينها من تلك الصيغة.

وقد استطاع بعض الباحثين المعاصرين أن يزيد فى دلالات تلك الصيغة على ما ذكره اللغويون القدامى فى دلالات تلك الصيغة - غير متقيد طبعا بعصور الاحتجاج.

فمن الأمثلة التى ذكرها: قول بشار:

تجاللت عن فهر، وعن جارتي فهر

وودعت نعمى بالسلام وبالبشر

حيث أورده مثالا لما انكشف له من دلالات تلك الصيغة، مستدلا به على مجيء تلك الصيغة فى الدلالة على تكلف الفعل عن اعتقاد به، وذلك كقولك: تتباهى بثرائها، وتتعاظم بثقافتها، وتتفاصح فى كلامها، وتتعالى فى معاملتها.. الخ[1].

ونحن نوافقه فيما ذكر؛ حيث يصعب حمل معنى الفعل (تجاللت) هنا على معنى من المعانى السابق ذكرها عن علماء اللغة في دلالات تلك الصيغة.

وأولى المعانى التى يمكن حمل دلالة الفعل عليها فى هذا الموضع هى التكلف؛ وهذا يوافق بعض ما جاء في دلالتها المعجمية؛ ففى لسان العرب " التجال هو التعاظم. يقال: فلان يتجال عن ذلك أى يترفع عنه"[2].

---

(١) محمد خليفة التونسي- أضواء على لغتنا السمحة- كتاب العربى- ص ٧٦-٧٩.

(٢) اللسان مادة (جلل) ط دار المعارف ٦٦٣/١.

وقد ذكر الباحث لصيغة (تفاعل) عدة معان أخر قد انكشف له غير ما ذكر، مثل:

- المشابهة: وذلك في نحو قولك (تذاءب وتكالب وتخايل) أي أشبه الذئب والكلب والخيل.

- حدوث الفعل متتابعا، مثل: تماوج الصوت، وتقاطر المطر، وترادف الرزق، وتمادى في الضلال.. الخ

- الدخول في شيء، مثل: تيامن في الطريق وتياسر.. الخ

- طلب الفعل، مثل تقاضاه الدين، وتحاكوا، وتداوى.. الخ

وثمة معان أخر ذكرها كالقيام بالفعل ابتداء، واعتقاد صفة الشيء، والتبادل، والمغالبة في الفعل .. الخ[1] هذا مجرد مثال أحببت أن أنبه به فقط إلى جدوى هذا الأمر الذى نشير إليه من ضرورة تتبع الدلالات السياقية أو التركيبية لكل صيغة من الصيغ على النحو الذى أشرنا إليه آنفا.

ومن ثم فلا بد أن تتضافر في هذا المجال جهود كل من دارسي اللغة ودارسي البلاغة والنقد؛ حيث يقوم فريق اللغة بالبحث عن المعاني الوظيفية التي تؤديها كل صيغة من تلك الصيغ عن طريق الاستقراء التام على النحو السابق بيانه، ثم يتبع ذلك جهود الدارسين في مجال البلاغة والنقد للوقوف على الدلالات الفنية التي تولدها طاقات المبدعين من تلك المعاني الوظيفية التي تستعمل بها الصيغة في بيئة ما، في زمان ما.

وأرجو من الله العليّ القدير أن يبارك في هذا الجهد الضئيل بأن يجعله سببا لجهود تالية تكمل خطو هذا الطريق حتى نستثمر دلالات تلك اللغة العظيمة الخالدة، وإمكاناتها الإبداعية على الوجه اللائق بعظمتها.

---

(١) محمد التونسي- السابق.

د/ إبراهيم السامرائى

الفعل زمانه وأبنيته- ط مؤسسة الرسالة- بيروت د/ إبراهيم أنيس من أسرار اللغة/ مكتبة الأنجلو ط سنة ١٩٦٦م.

ابن الأثير(ضياء الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم)

المثل السائر، تقديم وتعليق د/ أحمد الحوفى، د/ بدوى طبانة، ط دار نهضة مصر للطبع والنشر.

ابن الأثير(نجم الدين أحمد بن إسماعيل)

جوهر الكنز- تحقيق د/ محمد زغلول سلام- منشأة المعارف- الأسكندرية

أحمد الشايب

الأسلوب ص ٣٦- مكتبة النهضة المصرية- ٩ ش عدلى بالقاهرة ط٣

د/ أحمد درويش

النص البلاغى فى التراث العربى والأدبى- ط مكتبة النصر

داخل جامعة القاهرة، مقال فى الأسلوب- جورج بوفون.

أحمد سويلم

ديوانه- الطريق والقلب الحائر- قصيدة معارك الرخام- دار الكتاب العربى.

أحمد المتوكل

من البنية الحملية إلى البنية المكونية- دار الثقافة الدار البيضاء.

الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)

معانى القرآن- تحقيق د/ فائز فارس

الاستراباذى (رضى الدين محمد بن الحسن)

شرح شافية ابن الحاجب- ط دار الكتب العلمية .

بيروت الأعشى(ميمون بن قيس).

ديوانه- الشركة اللبنانية للكتاب بيروت.

الألوسى(شهاب الدين السيد محمود)

روح المعانى – ط دار إحياء التراث.
أولمان (ستيفن)
دور الكلمة فى اللغة/ ترجمة د/ كمال بشر– مكتبة الشباب.
الباقلانى (القاضى أبو بكر محمد بن الطيب)
إعجاز القرآن– ط مصطفى الحلبى – ١٩٧٨م.
البخارى (محمد بن إسماعيل)
الصحيح– ط الشعب.
د/ البدراوى زهران
أسلوب طه حسين فى ضوء الدرس اللغوى الحديث. دار المعارف ١٩٧٧.
برند شبلنر
علم اللغة والدراسات الأدبية/ ترجمة د/ محمود جاد الرب.
د/ بشر (كمال)
دراسات فى علم اللغة– القسم الثانى– ط دار المعارف.
أبو البقاء (الكفوى)
الكليات– منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى– دمشق ط٢– ١٩٨١م.
البقاعى (برهان الدين أبى الحسن إبراهيم بن عمر)
نظم الدور فى تناسب الآيات والسور– ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
البيضاوى (القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر)
تفسيره(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)– مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع– بيروت .
د/ تامر سلوم
نظرية اللغة والجمال فى النقد العربى– دار الحوار– ط١– ١٩٨٣م.
د/ تمام حسان
مناهج البحث فى اللغة– مكتبة الأنجلو المصرية ط س ١٩٥٥م.
– اللغة العربية معناها ومبناها – ط الهيئة المصرية للكتاب.

ابن تيمية (تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام)
دقائق التفاسير- جمع وتحقيق د/ محمد الجليند- ط مؤسسة علوم القرآن .
الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)
البيان والتبيين- تحقيق حسن السندوبى، وأخرى ط دار الكتب العلمية- بيروت - الحيوان- ط الحلبى.
الجرجانى (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)
أسرار البلاغة- بتحقيق ريتر/ استانبول مطبعة وزارة المعارف س ١٩٥٤م.
- دلائل الإعجاز- ط المدنى- تحقيق أ/ محمود شاكر.
الجرجانى (محمد بن على بن محمد)
الإشارات والتنبيهات- تحقيق د/ عبد القادر حسين- ط دار نهضة مصر- الفجالة- القاهرة.
جرير (ابن عطية الخطفى)
ديوانه ط دار الأندلس- شرح محمد إسماعيل الصاوى ابن جنى الخصائص- تحقيق د/ محمد على النجار، ط دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان س ١٩٥٨م.
الجوهرى (إسماعيل بن حماد)
الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار- دار الكتاب العربى
الجلالين (السيوطى والمحلى)
تفسيرهما- ط دار المعرفة- بيروت.
د/ حسن طبل
أسلوب الالتفات فى البلاغة القرآنية س ١٩٩٠م.
د/ حلمى خليل
الكلمة دراسة لغوية معجمية- دار المعرفة الجامعية الأسكندرية.
الحملاوى (أحمد بن محمد بن أحمد)
شذا العرف فى فن الصرف ط مصطفى الحلبى، وأخرى ط مكتبة الآداب- تحقيق د/ حسنى عبد الجليل.

أبو حيان الأندلسى (محمد بن يوسف)
البحر المحيط- مطبعة السعادة ط الأولى- مصر- ١٣٢٨هـ المبدع الملخص من الممتع- تحقيق د/ مصطفى النحاس ط مكتبة الأزهر.
د/ خولة تقى الدين الهلالى
دراسة لغوية فى أراجيز رؤبة والعجاج- سلسلة دراسات(٤٧) منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية- دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
أبو دومة(محمد)
ديوانه- السفر فى أنهار الظمأ -ط- الهيئة المصرية العامة للكتاب .
الرازى (فخر الدين محمد بن عمر).
تفسيره- مفاتيح الغيب- ط دار الغد العربى
- نهاية الإيجاز- تحقيق د/ بكرى شيخ أمين- ط دار العلم للملايين - بيروت .
الرازى(محمد بن أبى بكر بن عبد القادر)
مسائل الرازى وأجوبتها(من غرائب أى التنزيل) ط مصطفى الحلبى.
الراغب الأصبهانى(أبو القاسم الحسين بن محمد)
المفردات - ط دار المعرفة- بيروت.
الزبيدى(السيد محمد مرتضى)
تاج العروس- ط دار بيروت.
الزبيدى(أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسى)
طبقات النحويين واللغويين- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف- القاهرة.
الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن)
الإيضاح فى علل النحو- تحقيق مازن المبارك- القاهرة.
الزمخشرى (جار الله محمود بن عمر)
أساس البلاغة- ط الهيئة العامة للكتاب .
الكشاف- ط دار الكتب العلمية- بيروت.
الزوزنى (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)

شرح المعلقات- ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
د/ زين الخويلى
- صيغة افتعل فى القرآن الكريم فى المجالات الدلالية- دار المعارف.
السبكى (بهاء الدين)
عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص- ط دار السرور- بيروت- لبنان .
السعد (سعد الدين التفتازانى)
مختصره على التلخيص- ضمن شروح التلخيص- دار السرور- بيروت- لبنان
- المطول على التلخيص- مطبعة أحمد كامل- ١٣٣٠ هـ
د/ سعد مصلوح
الأسلوب دراسة لغوية إحصائية (دار البحوث العلمية) الكويت ط١، ١٩٨٠م.
السكاكى (أبو يعقوب يوسف)
مفتاح العلوم المطبعة الأدبية ، وأخرى ط مصطفى الحلبى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
السمين الحلبى (شهاب الدين أبو العباس بن يوسف)
الدرالمصون- تحقيق عادل عبد الموجود وزميله- ط دار الكتب العلمية.
ابن سنان الخفاجى (عبد الله بن محمد بن سعيد)
سر الفصاحة- تصحيح عبد المتعال الصعيدى ط محمد على صبيح س ١٩٦٩م.
سر الفصاحة- تحقيق/ على فودة- ط الخانجى.
سيبويه (أبو بشر عمرو)
الكتاب- ط المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية س ١٣١٧هـ، وأخرى ط
كتبة المتنبى القاهرة.
سيد قطب
الظلال- ط دار الشروق.
السيد محمد رشيد رضا
تفسير المنار- ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن)

شرح عقود الجمان- المطبعة الميمنية بمصر المحروسة.
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها- ط دار الجيل.
د/ شفيع السيد
الاتجاه الأسلوبى فى النقد الأدبى- ط دار الفكر العربى.
د/ شكرى عياد
اتجاهات البحث الأسلوبى- دار العلوم للطباعة والنشر- السعودية- ١٩٨٥م.
- اللغة والإبداع/ مبادىء علم الأسلوب العربى- انترناشيونال برس ط ١٩٨٨م.
- مدخل إلى علم الأسلوب- دار العلوم للطباعة والنشر- الرياض ١٩٨٢م.
لشوكانى(محمد بن على)
إرشاد الفحول- ط دار الكتب العلمية- بيروت.
فتح القدير- ط دار المعرفة- بيروت.
د/ صبحى الصالحى
دراسات فى فقه اللغة، ط٢ المكتبة الأهلية بيروت س ١٩٨٢م.
د/ صلاح رزق
أدبية النص- دار الثقافة العربية.
صلاح عبد الصبور
ديوان الناس في بلادى- ط دار الأداب- بيروت.
د/ صلاح فضل
علم الأسلوب/ مؤسسة مختار للنشر والتوزيع بالقاهرة.
الطاهر بن عاشور
التحرير والتنوير- ط الدار التونسية للتوزيع والنشر.
الطبرى (ابن جرير).
ط دار الريان للتراث.
الطيبى (الحسين بن عبد الله بن محمد)
التبيان في المعانى والبيان-ط المكتبة التجارية- مكة المكرمة- تحقيق/ عبد الحميد هنداوى.

- لطائف التبيان فى المعانى والبيان تحقيق/ عبد الحميد هنداوى- نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

د/ عبد الحكيم راضى

نظرية اللغة فى النقد العربى/ مكتبة الخانجى القاهرة -١٩٨٠م.

د/ عبد الحليم عبد الباسط

صيغة أفعل فى النحو العربى دلالتها ووظيفتها ماجيستير دار العلوم رقم ٢٧٩.

أبو عبيدة (معمر بن المثنى)

مجاز القرآن- تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين ط الرسالة ١٩٨١م.

عبد الرحمن الرافعى

شعراء الوطنية فى مصر تراجمهم، وشعرهم الوطنى والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم

- ط٣ س ١٩٦٦م الدار القومية للطباعة والنشر ص ١٣٣ .

د/ عز الدين على السيد

التكرير بين المثير والتأثير- عالم الكتب- بيروت- ط٢ ١٩٨٦م.

العسكرى (أبو هلال)

الفروق فى اللغة- ط دار الآفاق الجديدة- بيروت- الصناعتين- تحقيق د/ مفيد قميحة- دار الكتب العلمية.

د/ عضيمة (محمد عبد الخالق)

دراسات لأسلوب القرآن الكريم- ط دار الحديث القاهرة.

ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب)

المحرر الوجيز- تحقيق على عوض وزميله- دار الكتب العلمية.

العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)

شرح التبيان على ديوان أبى الطيب المتنبى- ط- دار الطباعة العامرة.

على الجندى

ألحان الأصيل- ديوان شعر/ دار الفكر العربى س ١٩٥٠م.

- ترانيم الليل- ديوان شعر دار المعارف ١٩٦٤م.

- في ظلال القمر ديوانه مطبعة المدني القاهرة س ١٩٧٨ بيروت.
د/ على الجندى
فى تاريخ الأدب الجاهلى- مكتبة الشباب.
د/ على عشرى زايد
قراءات فى شعرنا المعاصر ط٢ مكتبة الشباب.
العلوى(يحيى بن حمزة)
الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز- مطبعة المقتطف بمصر- ١٣٣٣هـ-١٩١٤م.
د/ على أحمد طلب
صيغة فعيل واستعمالاتها فى القرآن الكريم. دراسة تفصيلية- مطبعة الأمانة- شبرا مصر- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
ابن فارس
مقاييس اللغة- تحقيق عبد السلام هارون- دار الكتب العلمية- إيران.
د/ فاضل مصطفى الساقى
أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة الخانجى.
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، ماجيستير دار العلوم رقم ٨٤ سنة ١٩٦٨م.
د/ فتح الله سليمان
الأسلوبية- مدخل نظرى ودراسة تطبيقية- ط الدار الفنية للنشر والتوزيع
فندريس
اللغة - ط -مكتبة الأنجلو- ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص القاهرة.
الفيروزآبادى (مجد الدين محمد بن يعقوب)
بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز- ط دار الكتب العلمية- بيروت.
- القاموس المحيط- ط دار العلم للجميع- بيروت.
ابن قتيبة(أبو محمد عبد الله بن مسلم)

تأويل مشكل القرآن- شرح ونشر السيد أحمد صقر- دار التراث- القاهرة- ط٢-١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

-أدب الكاتب تحقيق محمد الدالى ط٢ مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م.

القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد)

الجامع لأحكام القرآن- ط دار الريان.

القزوينى (الخطيب جلال الدين بن محمد)

التلخيص بهامش الشروح- ط دار السرور- بيروت.

- الإيضاح بتعليق د/ محمد عبد المنعم خفاجى- دار الكتاب اللبنانى- بيروت.

ابن القيم (أبو عبد الله محمد بن أبى بكر)

تفسير سورة الكافرون والمعوذتين- ط السنة المحمدية.

- بدائع الفوائد- ط/ دار الفكر- بيروت.

ابن كثير (إسماعيل بن كثير القرشى)

تفسيره - المكتبة التوفيقية- الأزهر الشريف.

الكرمانى (محمود بن حمزة بن نصر)

البرهان فى توجيه متشابه القرآن- تحقيق عبد القادر أحمد عطا- دار الكتب العلمية بيروت.

لانسون

منهج البحث فى اللغة- تحقيق/ محمد مندور- دار العلم للملايين - بيروت .

لبيد (ابن ربيعة العامرى)

ديوانه- تقديم وشرح إبراهيم جزينى- دار القاموس- بيروت.

مالك يوسف المطلبى

الزمن واللغة-ط- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٦م.

ابن مالك (بدر الدين)

المصباح فى المعانى والبيان والبديع تحقيق د/ حسنى عبد الجليل ط مكتبة الآداب

د/ محمد عبد المطلب

بناء الأسلوب فى شعر الحداثة التكوين البديعى ١٩٩٠م.

- البلاغة والأسلوبية ط الهيئة العامة للكتاب- ١٩٨٤م.

محمد فؤاد عبد الباقى

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- ط دار الحديث- القاهرة- ١٩٨٤م.

د/ محمود أمين الخضرى

الإعجاز البيانى فى صيغ الألفاظ- دراسة تحليلية للإفراد والجمع فى القرآن- مطبعة الحسين الإسلامية- خلف الجامع الأزهر.

د/ محمود السعران

علم اللغة- ط دار المعارف س ١٩٦٢م.

د/ محمود سليمان ياقوت

الصرف التعليمى- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية.

- ظاهرة التحويل- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية.

محمود محمد شاكر

القوس العذراء- مكتبة دار العروبة- القاهرة.

المسدى(عبد السلام)

الأسلوبية والأسلوب- الدار العربية- ليبيا- تونس ١٩٧٧.

مسلم بن الحجاج

الصحيح بشرح النووى ط الشعب.

د/ مصطفى السعدنى

البنيات الأسلوبية فى لغة الشعر العربى الحديث- منشأة المعارف/ الأسكندرية.

د/ مصطفى النحاس

مدخل إلى دراسة الصرف العربى- مكتبة الفلاح الكويت.

د/ مطلوب (أحمد)

معجم المصطلحات البلاغية وتطورها- ط المجمع العلمى العراقى- ١٩٨٣م.

المغربى (ابن يعقوب)

مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح- ضمن شروح التلخيص ط دار السرور-

بيروت ـ لبنان.

ابن منظور(محمد بن جلال الدين)

لسان العرب- ط دار المعارف- القاهرة.

النابغة(زياد بن معاوية الذبيانى)

ديوانه/ شرح وتقديم عباس عبد الساتر ط دار الكتب العلمية.

د/ نجاة الكوفي

أبنية الأفعال-دراسة لغوية قرآنية- دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نجيب الكيلانى

ديوان مهاجر/ مؤسسة الرسالة/ بيروت.

النسفى(أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود)

تفسيره- ط دار إحياء الكتب العربية.

أبو نواس(الحسن بن هانيء)

ديوانه- تحقيق اسكندر آصاف ص ١٩٢ دار العرب لبستانى.

ابن هشام (عبد الله بن يوسف)

نزهة الطرف فى علم الصرف- تحقيق ودراسة د/ أحمد عبد المجيد هريدى- مكتبة الزهراء القاهرة.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- منشورات المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.

وليم راى

المعنى الأدبى من الظاهراتية إلى التفكيكية- ترجمة د/ يوئيل يوسف عزيز- ط دار المأمون .

د/ يوسف عز الدين

الشعر العراقى الحديث، وأثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه- الدار القومية للطباعة والنشر.

د/ أحمد عبد العظيم

الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية- دكتوراة مخطوط بكلية دار العلوم رقم ١٧٤ .

د/ حسن طبل

- المعنى في البلاغة العربية- منذ عبد القاهر حتى السكاكي- مخطوط بكلية دار العلوم.

د/ صلاح راوى

الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفي والنحوى- دكتوراة مخطوط بكلية دار العلوم.

عبد الرحمن الشناوى

شعر على الجندى دراسة أسلوبية وفنية- ماجستير مخطوط بكلية دار العلوم رقم ٥٦٦.

الطيبى

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب/ مخطوط بدار الكتب المصرية ٤٧٣ تفسير تيمور.

- فتوح الغيب للطيبى تحقيق د/ جميل الحسين المحمود- سورتى الأنعام والأعراف- دكتوراة – مخطوط بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر.

- لطائف التبيان ق٦، مخطوط بدار الكتب المصرية/٢٦ بلاغة م.

محمد خليفة الدناع

دور الصرف في منهجى النحو والمعجم ماجستير دار العلوم رقم ١٧٤ .

د/ محمد عبد العزيز الرفاعى

أثر أقسام الكلم في الجملة العربية دكتوراة دار العلوم س ١٩٩٣م.

The abstract of thesis

Rhetorical position of the word's form

The thesis Is divided into a preface, an Introduction, three chapters and conclusion.

A preface Is considered of the study of the word's form, and Its great sharply In the development of rhetorical studying.

An Introduction Is focused on "word's form" It's boundary and meaning to qualify the frame of the thesis and Its ground.

The first chapter Is "The nature of the meaning of the word's form "divided Into three parts, The first Is "the relation between form and meaning", The second Is "the meaning of form among of single and structure". And the third Is "multiplication and probability In meaning of forms".

The second chapter Is The foundation of Rhetorical position of the word's form "divided Into three parts, the first Is "Selection", the second Is": Devation" and the third Is "Repetition". In all these parts the thesis focused on these foundation In the rhetorical heritage, and modern stylistic studies and supported these principles with applied representative and models which Insists on these foundations.

The Third chapter Is "some of models of rhetorical analysis for word's form" divided Into three parts, The first Is focused on analysis the first verses of "El Nazeaat Sura".

The second Is designating of poem form "El Motanabi's Sifiat" and third Is analysis of the poem of "Salah Abd El Sabour a Journey of the night".

The conclusion Is deltas with the main results of the thesis have been described.

فهرس محتويات الكتاب

اسم الكتاب	نوعه	اسم الكتاب	نوعه
العقيدة			
تيسير العقيدة للمسلم المعاصر	تأليف	فصل الخطاب فى ضابط التشبه بأهل الكتاب	لم يقدم للطبع
شرح الدروس المهمة لعامة الأمة	تأليف	الصبح السافر فى جواب قول القائل من لم يكفر الكافر فهو كافر	لم يقدم للطبع
السهام القتالة فى الرد على صاحب الاستحالة	تأليف	اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية	تحقيق ودارسة
الإفحام لمن زعم انقضاء عمر أمة الإسلام	تأليف	إشكالية الجمع بين إثبات الصفات ودعوى المجاز	لم تقدم للطبع
الرقائق			
الفراغ نعمه أم نقمة	تأليف	نوادر السلف الصالح في رعاية الأوقات	تأليف
الحياة الطيبة	تأليف	قصور الجنة لمن	تأليف
الطريق إلى الجنة	تأليف	النجاة من النار	تأليف
الخوف من الله	تأليف	إيقاظ الهمم قبل يوم الندم	تأليف
وفاة الرسول ﷺ	تأليف	سلسلة رحلة إلى الدار الآخرة عشرة أجزاء	تأليف
رحلة الإسراء والمعراج	لم تقدم للطبع	الترياق فى فضيلة الإنفاق	لم تقدم للطبع
الجزاء من جنس العمل	لم تقدم للطبع	بر الوالدين	لم تقدم للطبع
صيد الخاطر لابن الجوزى	تحقيق	الداء والدواء لابن القيم	تحقيق
مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسى	تحقيق	كتاب التوابين لابن قدامة المقدسى	تحقيق
الفقه وأصوله			
الجامع لأحكام زكاة الفطر	تأليف	إعلام الأنام بحكم إخراج زكاة الفطر من غير الطعام	تأليف
فتاوى النساء ضمن سلسلة فتاوى	جمع وتأليف	تلخيص الكلام فى أحكام الصيام	تأليف

قطع الجدال في ثبوت الهلال	تأليف	رعاية الأوقات في ترتيب الحقوق والمهمات	تأليف
فتاوى وأحكام شهر الصيام	تأليف	هدى خير الأنام في صلاة القيام	لم تقدم للطبع
الإتحاف في آداب الاعتكاف	لم تقدم للطبع	إعلام السعيد بآداب العيد	لم تقدم للطبع
شرح الصدر في بيان ليلة القدر	لم تقدم للطبع	فتاوى الصيام لشيخ الإسلام	لم تقدم للطبع
مرشد الحيران إلى أحوال الإنسان وهو كتاب في تقنين الشريعة الإسلامية	تحقيق لم تطبع	كسر طاغوت الكهان المدعين للعلاج بالقرآن	لم تقدم للطبع

علوم البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن

الأطول على التلخيص	تحقيق	أسرار البلاغة للجرجاني	تحقيق
المطول على التلخيص	تحقيق	العمدة لابن رشيق	تحقيق
دلائل الإعجاز للجرجاني	تحقيق	الطراز للعلوى	تحقيق
من بلاغة الكتاب والسنة وهوالإمام الطيبي وتجديداته البلاغية	تأليف	التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة دراسات نظرية تطبيقية	تأليف
البلاغة بين النظرية والتطبيق	تأليف	أضواء على مسيرة البلاغة العربية	تأليف
الإعجاز الصرفي للقرآن الكريم	تأليف	لطائف التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تحقيق ودراسة
بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق ودراسة	التلخيص في علوم البلاغة للقزويني	تحقيق ودراسة
الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح بلاغي لمشكاة المصابيح للطيبي ١٣ مجلداً	تحقيق	التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تحقيق
علم البديع وفن الفصاحة للطيبي	تحقيق	الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني	تحقيق
سلسلة دراسات أسلوبية في القرآن الكريم	لم تقدم للطبع	كيف نقرأ العمل الأدبي ؟	لم تقدم للطبع
التكرار الصيغي في الشعر العربي المعاصر	لم تقدم للطبع	مجموعة شروح التلخيص في علوم البلاغة	تحقيق ودراسة
عروس الأفراح شرح وتلخيص المفتاح للسبكي في علوم البلاغة	تحقيق ودراسة	شرح السعد على تلخيص المفتاح	تحقيق ودراسة
مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي	تحقيق ودراسة	شرح الدسوقي على التلخيص	تحقيق ودراسة
شروح التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تحقيق ودراسة	الإعجاز الصوتي للقرآن الكريم	لم تقدم للطبع

وتلميذه على بن عيسى			
وجوه البلاغة فى متشابه القرآن	لم تقدم للطبع	الدلالة الفنية للأصوات	
التكرار فى الدراسات الأسلوبية الحديثة	بحث بصحيفة دار العلوم	معالم على طريقة النقد الأدبى	
رسالة الأدب المقارن	بحث بصحيفة دار العلوم	الأدب المقارن: المفهوم والقيمة	
قصص وكتابات أدبية			
قصص الأنبياء	تأليف	رجال حول الرسول ﷺ	
الشعر والأدب			
عنوان المرقصات المطربات لابن سعيد الأندلسى	تحقيق	الكامل فى اللغة والأدب وللمبرد	
بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق	مرآة المروآت للثعالبى	
ديوان ليس شعرا	تحت الطبع		
اللغة والمعجم			
معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدى	تحقيق ودراسة	المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده	2
النحو والصرف			
شرح المكودى على ألفية ابن مالك	تحقيق	حاشية الصبان على ألفية ابن مالك	
شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك	تحقيق	شذا العرف فى فن الصرف	
مفتاح العلوم للسكاكى	تحقيق	الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية	
شذور الذهب لابن هشام	تحقيق	شرح ابن عقيل	
قطر الندى وبل الصدى	تحقيق	همع الهوامع للسيوطى	
حاشية الفاكهى على قطر الندى	تحقيق	إعراب مشكل الحديث للعكبرى	
حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب	تحقيق	مغنى اللبيب لابن هشام	
مختصر شرح ابن عقيل	تحقيق		
التاريخ والسير والقصص			
البداية والنهاية لابن كثير أحد عشر مجلداً بالفهارس	تحقيق	صفة الصفوة لابن الجوزى	
موجز سير الرسول ﷺ ضمن كتاب تيسير العقيدة للمسلم المعاصر للمؤلف	تأليف	نسائم الأسحار فى فضائل الأخيار موسوعة فى صفات الصحابة	

رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه	لم تقدم للطبع	العشرة المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع
خلفاء الرسول ﷺ	لم تقدم للطبع	من سير الصالحين	لم تقدم للطبع
نساء حول الرسول ﷺ	تأليف	تعريف الغلام بسير الأعلام	لم تقدم للطبع
قصص الأنبياء لابن كثير	تحقيق		

الأخلاق والآداب

رسالة إلى أخي الطالب	تأليف	التزكية منهج تربوي شامل	تأليف

التفسير وعلوم القرآن

تفسير آيات الأحكام للسايس	تحقيق	تفسير الجامع لأحكام القرآن القرطبي	تحقيق
الإتقان في علوم القرآن للسيوطي	تحقيق		

الحديث النبوي وعلومه وشروحه

مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي ٣ مجلدات	تحقيق	شرح مشكاة المصابيح للطيبي ١٣ مجلداً	تحقيق
شرح إعراب مشكل الحديث للعكبري	تحقيق	إثبات عذاب القبر للبيهقي	تحقيق
سلسلة الأربعينات للحديث النبوي	لم تقدم للطبع	شروح أخر للمشكاة	تحت الطبع
كشف الخفاء للعجلوني	تحقيق	مقدمة ابن الصلاح	تحقيق
النهاية في غريب الحديث	تحقيق	التقييد والإيضاح	تحقيق

مناهج البحث والتعلم

منهج للقراءة والتعلم	تأليف		

فقه الواقع

دراسات حول الجماعة والجماعات	تأليف	حد الجماعة	تأليف
الدعوة إلى الجماعة والائتلاف باعتزال جماعات الفرقة والاختلاف	تأليف	العمل الجماعي أصوله وضوابطه	تأليف

التعريف بالمؤلف

ولد سنة ١٩٦٢ م . بالقاهرة، وحفظ القــرآن الكــريم فى الصغر على يد والده الشيخ أحمد، وجوّده كبيراً على الشيخ إبراهيــم المناوى وأجازه فيه برواية حفص، كان من أوائل القاهرة فى المرحلــة الابتدائية والإعدادية والثانوية، حيث حصل علــى ٩٣ % بالقســم الأدبى، وتخرّج فى دار العلوم سنة ١٩٨٤ بتقدير ممتاز بترتيب الأول، وحصل على الدراسات العليا التمهيدية فى الشريعة بالكليــة ١٩٨٥، وحصل على الماجستير فى علوم البلاغة بتقدير ممتاز ســـنة ١٩٩١، وحصل على الدكتوراه فى علوم البلاغة بمرتبة الشرف سـنة ١٩٩٦، وعمل بكلية دار العلوم معيداً، فمدرساً مساعداً، فمدرســاً بقســم البلاغة والنقــد الأدبى والأدب المقارن، واجتاز بنجــــاح دورة فى تحقيــق التراث بالهيئة العامة للكتاب، وحقق العديــد مــن كتــب التراث، وصنف العديد من الرسائل، وأشــرف علــى عــدد مــن الموسوعات الشرعية والثقافية بدار التأصيل للبحث والترجمة والنشر، فى فترة تزيد على عشرين عاماً فى البحث والتحقيــق والتأليـــف، ونشر له فيها ما يزيد على مائة كتاب فى مختلــف العلــوم العربيــة والإسلامية بأكبر دور النشر العربية والعالمية. انظر تفصيـــل هــذه الكتب وترتيبها على الموضوعات فى الصفحات الأخيرة من الكتاب.



مكتبة
لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس